

دور أنظمة المعلومات والاتصال
في تطوير خدمات وزارة الشؤون الإنسانية
والمنظمات الطوعية الوطنية في السودان (١٩٩٥م - ٢٠٠٧م)
رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات السودانية (إدارة الكوارث)

إعداد الباحث:

مرتضى عبد الحي محمد أحمد

إشراف:

دكتور: أبو بكر حسن محمد باشا

دكتور: الأمين العوض حاج أحمد

أكتوبر ٢٠١٠م

دور أنظمة المعلومات والاتصال
فى تطوير خدمات وزارة الشؤون الإنسانية
والمنظمات الطوعية الوطنية فى السودان (١٩٩٥م - ٢٠٠٧م)
رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة فى الدراسات السودانية (إدارة الكوارث)

إعداد الباحث:

مرتضى عبد الحى محمد أحمد

لجنة المناقشة

- أ.د. على صالح كرار : رئيساً ومناقشاً خارجياً
.....
- أ. د. محمد إبراهيم أرباب : مناقشاً داخلياً
.....
- د. أبو بكر حسن محمد باشا : مشرفاً
.....
- د. الأمين العوض حاج أحمد أحمد : مشرفاً مساعداً
.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطَّتْ بِمَا لَمْ
تُحِطُ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ﴾ النمل ٢٢

صدق الله العظيم

الإهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر
يا من أفتقدك دوماً
يا من يرتعش قلبي لذكراك
يا من أودعتني الله أهديك هذا البحث أبي
إليك أمي..
حكمتي.....وعلمي
أدبي. وحلمي
طريق..... الهداية
ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل
إليك أيتها الصفية النقية الندية
التي تعدل عندي كل شيء في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية
إلى نوري وسندي وقوتي وملاذي بعد الله
إلى من آثروني على أنفسهم
إلى من علموني علم الحياة
إلى من أظهروا لي كل ما هو أجمل من الحياة إخوتي وأخواتي
إلى من كانوا ملاذي وملجئي
وإلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات..أهديكم هذه الرسالة

سقد هع نغم

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات... تتبعثر الأحرف، وعبثاً أحاول تجميعها في سطور كثيرة تمر في الخيال، ولا يبقى لي في نهاية المطاف إلا قليل من الذكريات، وصور تجمعي بمن كانوا إلى جانبي... فوجب عليّ شكرهم.

وأخص بجزيل الشكر والعرفان جامعة الزعيم الأزهري، أسرة مركز البحوث والدراسات السودانية، وكل من أسهم، وشارك وأعطى من حصيلة فكره الثاقب ورأيه النير، من أساتذتي الأجلاء وأخص منهم الدكتور أبو بكر حسن محمد باشا، والدكتور الأمين العوض، اللذان تفضلا بالإشراف على هذه الرسالة، وساحا معي منذ أن كانت خطة، وتجولا في داخلها، ووفقا على كل تفاصيلها، ولم يبخلا بالوقت، أو الفكر، أو النصح، أو التصويب والإرشاد، حتى خرجت بهذه الصورة التي بين أيدينا ونصب أعيننا فلهم منى الشكر أجزله، وإخوتي وأخواتي الأعمام من قبيلة العمل الطوعي والإنساني بالسودان وخارج السودان، أخوة وأخوات أفاضل أكنيهم ولا أسميهم فلهم منى جميعاً كل الثناء والتقدير والاحترام والتجلة، ولو لا قول رسولنا الكريم صلوات الله عليه وسلامه (من قال لمن صنع إليه معروفاً جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء) لما أوفيتهم حقهم، فجزى الله الجميع خيراً على ما قدموه لي من عطاء لإكمال هذه الرسالة والذي إن نجحت فيها فذاك بعض مقصدي وإذا فشلت فذاك سوء عطائي.

والله المستعان،،،

الباحث،،

مستخلص الدراسة

تعتبر المعلومات نظاماً اقتصادياً واجتماعياً تشكل المعرفة فيه مصدراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، المعلومات والاتصال يلعبان دوراً رائداً في عملية التنسيق بين مختلف شركاء الشأن الإنساني لدعم عملية اتخاذ القرار والمتابعة والتقييم على كافة المستويات، وتكتسب دراسة دور أنظمة المعلومات والاتصال في تطوير خدمات وزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية في السودان أهمية لما يعانيه من كوارث طبيعية وغير طبيعية ونقص في توفير المعلومات الإنسانية والحصول عليها ومعالجتها واسترجاعها وتداولها لتعم فائدتها لجميع الشركاء.

يتمثل النطاق الزمني للدراسة في الفترة من ١٩٩٥م وحتى ٢٠٠٧م، أما النطاق المكاني فهو وزارة الشؤون الإنسانية الاتحادية والمنظمات الطوعية الوطنية على المستوى الاتحادي.

تتمثل مشكلة الرسالة في ضعف أنظمة المعلومات والاتصال في الشأن الإنساني، وقلة المعلومات وعدم كفاءة أساليب حفظها واسترجاعها، وضعف التنسيق في تبادلها ينعكس سلباً على أداء شركاء الشأن الإنساني للقيام بالدور المنوط بهم. تتبع أهمية الرسالة من قيمة المعلومات نفسها بوصفها مصدراً إستراتيجياً لا غنى عنه، فالمشاكل التي تحيط بالسودان جعلته مسرحاً للكوارث، مما أوجب علينا إبراز دور تقنيات المعلومات والاتصال في تطوير واستكمال النقص المعلوماتي ومدى توظيفها في مجال الشأن الإنساني والاستفادة من تقنيتهما في كفاءة الأداء، وتقييم الواقع الحالي للمعلومات والاتصال في الكوارث.

هدفت الرسالة إلى إستكشاف آفاق تطور المعلومات والاتصال وإنعكاساتها على تطوير خدمات الشؤون الإنسانية. والتعرف على واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال لشركاء الشأن الإنساني وإستقراء ضعفه وقوته. ووضع تصور لتطوير عمل جمع المعلومات الخاصة بالشأن الإنساني من مصادرها ومعالجتها وتوفيرها لمتخذي القرار وتقوية التنسيق بينهم. وقد استخدم الطالب المنهج الوصفي التحليلي بشقيه المسحي ودراسة الحالة والمنهج التاريخي والمقارن.

خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة منها ضعف عملية التوثيق وعدم توفر قاعدة بيانات مكتملة لكل المنظمات التي تم تسجيلها، تعدد مجالات عمل المنظمات الطوعية وبروز ظاهرة الاهتمام بخدمات التنمية لدى المنظمات، محدودية انتشار المنظمات الوطنية خارج ولاية الخرطوم وتمركزها في المناطق المتأثرة بالحروب والكوارث الطبيعية ، ضعف المعلومة وانعدام التخطيط المناسب للحصول عليها قد عاقا الاستجابة الدولية والوطنية لمجابهة الكوارث، ازدياد عدد المنظمات الطوعية الوطنية بعد عام ٢٠٠٠م ، قلة أجهزة الاتصال التي تمتلكها المنظمات وعدم استخدامها لوسائل المتابعة والاتصال فيما بينها وبين أفرعها بالولايات، قلة الاهتمام بتدريب الكوادر في مجال المعلومات والاتصال .

كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات في محور الإستراتيجيات والسياسات، كان أهمها توحيد العمل الإجرائي والفني وإرجاع مفوضية العون الإنساني كما كانت عليه قبل قانون ٢٠٠٦م، على مستوى محور القوانين والاتفاقيات والإجراءات المنظمة لخدمات الشأن الإنساني كان أهمها مراجعة القوانين الخاصة بالجهات ذات الصلة بالكوارث وإزالة ما بها من تداخل في المهام والاختصاصات، وعلى مستوى محور البنى والمؤسسات كان أهمها تأسيس مركز معلومات فاعل في مجال الشأن الإنساني، وعلى مستوى محور الكوارث كان أهمها تكوين لجنة عليا لإدارة الكوارث يترأسها السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية، وتطوير العمل الإعلامي في مجال الشأن الإنساني بتكوين لجنة عليا لتفعيل العمل الطوعي عبر وسائل الإعلام.

قد واجهت الدراسة بعض المحددات تمثلت في قلة المصادر والمراجع والبحوث العلمية التي تعالج مثل هذه المواضيع.

Abstract

Information is an economic and social knowledge constitutes the essential source for achieving sustainable development, information and communication play a leading role in the process of coordination between the various partners of humanitarian concern to support decision-making process and follow-up and evaluation at all levels,

and gain a study of the role of information systems and communication in the development of services and Ministry of Humanitarian Affairs and organizations voluntary national importance in the Sudan at the suffering from natural disasters and abnormal and a decrease in the provision of humanitarian information and access, processing, retrieval and circulation of benefit to all partners.

The temporal scope of the study in the period from 1995 till 2007, The spatial scale is the Ministry of Humanitarian Affairs, the federal and national voluntary organizations at the federal level.

The problem with the message in the weakness of information and communication systems in humanitarian affairs, and lack of information and inefficient methods of archiving and retrieval, and poor coordination in the exchange will reflect negatively on the performance of humanitarian partners regard for the role assigned to them.

The importance of the message of the value of the same information as a strategic resource is indispensable, because the problems that surround the Sudan made the scene of disasters, thereby requiring us to highlight the role of information and communication technologies in the development and updating of lack of Information and the extent of their employment in the field of humanitarian concern and take advantage of Tguenithma in the efficiency of performance, and impact assessment current information and communication in disasters.

The purpose of the letter to explore the prospects for the development of information and communication and their repercussions on the development of services of Humanitarian Affairs. And recognize the reality of information and communication technology partners regard to humanitarian and extrapolation of weakness and strength. And a vision to develop the collection of information on humanitarian affairs from its own sources, processed and provided to decision makers and strengthen the coordination between them. The student used a descriptive approach, both analytical survey and study the situation and the historical and comparative approach.

The study found significant results, including poor documentation process and not to provide a complete data for all organizations that have been recorded, multiple areas of work of voluntary organizations and the emergence of the phenomenon of interest in development services to organizations, limited the spread of national organizations

outside the state of Khartoum and pinned down in areas affected by war and natural disasters, poor information and lack of proper planning for them may be disobedient response of international and national disaster response, the increasing number of national voluntary organizations after 2000, lack of communication devices owned by organizations and non-use of the means of follow-up and communication between them and the branches of mandates, lack of attention to the training of cadres in the field of information and communication.

The study comes out with a set of recommendations at the center of strategies and policies, was the most important standardization work procedural, technical, and returns the Humanitarian Aid Commission as it was before the Law, 2006, at the level of the center of the laws, conventions and procedures governing the services of humanitarian concern was the most important revision of the laws of its content relevant to disasters and remove their of overlap in the functions and powers, and at the level of the center of the structures and institutions most important was the establishment of an information center active in the area of humanitarian concern, and at the level of the center of disaster was the most important composition of the higher committee for disaster management, chaired by First Vice-President of the Republic, and the development of media work in the area of humanitarian concern the composition of the High Commission for its activation in voluntary work through the media.

You may experience some of the limitations the study was the lack of resources, references and scientific research that address such topics

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	شكر وعرفان

د	مستخلص البحث
و	Abstract
ح	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول
ل	قائمة الأشكال
م	قائمة الملاحق
ن	مصطلحات التي وردت في البحث
الفصل الأول: الإطار المنهجي	
١	تمهيد
الفصل الثاني: الإطار النظري:	
٢١	المبحث الأول: تعريف وأهمية وتطور كل من المعلومات والاتصال
٧٠	المبحث الثاني: دور المعلومات في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية والمجتمع في اتخاذ القرار
الفصل الثالث: العمل الطوعي والإنساني وتطور وزارة الشؤون الإنسانية وشركاءها	
٩٧	المبحث الأول: العمل الإنساني الطوعي.
١٤٤	المبحث الثاني: تطور الشراكة بين شركاء وزارة الشؤون الإنسانية
الفصل الرابع: دراسة حالة وحدة الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ بمفوضية العون الإنساني، وإدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية	
١٦٥	المبحث الأول: دور الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ وإدارة الإحصاء والمعلومات في درء الكوارث

١٩٢	المبحث الثاني: نتائج المسح الوصفي
الفصل الخامس: التحليل والنتائج والتوصيات	
٢٣١	المبحث الأول: مناقشة النتائج والخلاصة
٢٤٩	المبحث الثاني: التوصيات
٢٦٠	قائمة المصادر والمراجع
٢٧٠	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول
.١	الفروق الأساسية بين البيانات والمعلومات
.٢	بعض الفروق في جمع وتبادل ونشر المعلومات بين منظومة الأمم المتحدة وبين وزارة الشؤون الإنسانية
.٣	مجالات عمل المنظمات
.٤	عدد المنظمات العاملة في كل ولاية

٥.	حجم المساهمة المالية للمنظمات الطوعية الوطنية للعام ٢٠٠٧م
٦.	الفرق بين الأزمة والكارثة
٧.	القوانين السودانية التي تناولت الكوارث
٨.	الكادر العامل حالياً بمركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ
٩.	الهيكل الحالي الذي تشتغل به إدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية
١٠.	بعض الفروق بين مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ وإدارة الإحصاء والمعلومات.
١١.	عدد المنظمات الطوعية الوطنية بحسب تاريخ تسجيلها لدى وزارة الشؤون الإنسانية حتى العام ٢٠٠٧م
١٢.	مجالات عمل المنظمات الطوعية الوطنية
١٣.	مجالات عمل المنظمات بولاية الخرطوم وخارجها
١٤.	أسماء المنظمات الطوعية الوطنية بحسب عدد مجالات عملها وتواجدها داخل أو خارج ولاية الخرطوم
١٥.	امتلاك المنظمات الطوعية الوطنية لأجهزة الاتصال
١٦.	امتلاك المنظمات الطوعية الوطنية لأجهزة الاتصال الإلكتروني
١٧.	أنواع الرسائل التي تبثها المنظمات الطوعية الوطنية للجمهور

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل
١.	الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الإنسانية
٢.	الهيكل التنظيمي لمفوضية العون الإنساني
٣.	آلية نشاطات التنسيق
٤.	الهرم التنظيمي والإداري لمركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ ٢٠٠٧م
٥.	آلية انسياب المعلومات ما بين المستوى الإتحاد والمستوى الولائي والمستوى المحلي
٦.	عدد المنظمات الطوعية الوطنية بحسب تاريخ تسجيلها لدى وزارة الشؤون الإنسانية حتى العام ٢٠٠٧
٧.	تراكم مجالات عمل المنظمات الطوعية

٨.	المكاتب الولائية للمنظمات الطوعية الوطنية بمختلف ولايات السودان
٩.	إمتلاك المنظمات الطوعية العاملة خارج ولاية الخرطوم لمكاتب ولائية
١٠.	وسائل الاتصال المتاحة لدى المنظمات الطوعية الوطنية
١١.	وسائل المتابعة والاتصال بين المكاتب الرئيسية والولائية للمنظمات الطوعية الوطنية
١٢.	وفرة أجهزة الاتصال بالمقارنة مع تراكم مجالات عمل المنظمات الطوعية الوطنية
١٣.	عدد المنظمات التي لديها صفحات للتواصل عبر الشبكة الإلكترونية
١٤.	عدد المنظمات التي لديها صفحات للتواصل عبر الشبكة الإلكترونية بحسب عملها داخل وخارج ولاية الخرطوم
١٥.	آليات نشر المنظمات الطوعية الوطنية لمعلوماتها
١٦.	مشاركة المنظمات في المؤتمرات الداخلية وورش العمل والسمنارات المتعلقة بنظام المعلومات والاتصال
١٧.	المنظمات الطوعية الوطنية التي تستصحب المعلومات المسبقة عن التنبؤات المستقبلية عند صياغة خططها وبرامجها لدرء الكوارث
١٨.	الإدارات الأنسب في توفير المعلومات المتعلقة بالإنداز المبكر وحدث الكوارث
١٩.	تنوع المصادر التي تستخدمها المنظمات الطوعية الوطنية في استقاء المعلومات عند حدوث الكارثة
٢٠.	المنظمات الطوعية الوطنية التي لديها ميزانيات خاصة بالمعلومات والاتصال
-٢١	طريقة انسياب المعلومات بين شركاء الشأن الإنساني
-٢٢	الهيكل المقترح للجنة العليا لإدارة الكوارث

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق
.١	إستمارة استبيان دور نظام المعلومات والاتصال في تطوير خدمات الشئون الإنسانية بوزارة الشئون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية في السودان في الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م
.٢	قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م
.٣	وضع الكوارث في التشريعات السودانية
.٤	نموذج لنشرات الإنذار المبكر

مصطلحات التي وردت في البحث:

١. الوزارة: يقصد بها وزارة الشؤون الإنسانية.
٢. المفوضية: يقصد بها مفوضية العون الطوعي والإنساني.
٣. المسجل: يقصد به مسجل عام منظمات العمل الطوعي والإنساني.
٤. المفوض: يقصد به مفوض عام العمل الطوعي والإنساني.
٥. المنظمات غير الحكومية: يقصد بها المنظمات الطوعية الوطنية والأجنبية.
٦. المنظمة الطوعية الوطنية: يقصد بها المنظمة الطوعية السودانية غير الحكومية المسجلة وفقاً لأحكام قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م.
٧. منظمة المجتمع المدني: يقصد بها منظمة المجتمع المدني التي تباشر العمل الطوعي الإنساني، ليس لأغراض الربح، التي يتم تسجيلها وفق أحكام قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م.
٨. منظومة وكالات الأمم المتحدة: يقصد بها جميع وكالات ومكاتب الأمم المتحدة المختصة بالشأن الإنساني.
٩. شركاء الشأن الإنساني: يقصد بهم الجهات الحكومية وغير الحكومية من (منظمات، وكالات ومكاتب الأمم المتحدة) ذات الاختصاص بالشأن الإنساني.

الإختصارات

١. FAO: منظمة الزراعة والأغذية العالمية.
٢. UNDP: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٣. UNICEF: صندوق الأمم المتحدة للأطفال.
٤. UNFPA: صندوق الأمم المتحدة للسكان.
٥. WFP: برنامج الغذاء العالمي.
٦. OCHA: مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية.
٧. WHO: منظمة الصحة العالمية :

٨. UNHCR: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
٩. UNAMAID: بعثة الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي لحفظ السلام في دارفور.
١٠. UNMIS: بعثة الأمم المتحدة للسلام في السودان.
١١. UNMINEACTION: مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام.
١٢. ن: يقصد بها حجم العينة (الدلالات الإحصائية).
١٣. (ب.ت): بدون تاريخ نشر.
١٤. (ب.م): بدون مكان نشر.
١٥. (ب.د): بدون دار نشر.

ش

الفصل الأول
الإطار المنهجي

الإطار المنهجي

مقدمة:

يعتبر علم المعلومات نظاماً إقتصادياً واجتماعياً تشكل المعرفة فيه مصدراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع وتقدمه ، جمع وإسترجاع المعلومات واستخدامها هي من أساس علم المعلومات الذي تنمو وتتطور وتزدهر به المعرفة. والمعلومات والإتصال يلعبان دوراً رائداً في عملية التنسيق بين مختلف الشركاء العاملين من جهات حكومية ووطنية وأممية في الشأن الإنساني عبر متخصصين في إنتاج خدمة المعلومات لدعم عملية إتخاذ القرار على مستوى القيادة التنفيذية التخطيطية والميدانية والقيادة العليا فهي تعمل من خلال أدوات إدارة المعلومات على وضع الخطط الإستراتيجية والبرامج وحفظ الوثائق المختلفة لتسهيل الرجوع إليها وتوفير المعلومات الدقيقة الحاسمة لإتخاذ القرار في الوقت المناسب لمعالجة الشأن الانساني والإلتزام بها عند المتابعة والتقييم والإستفادة منها كتجارب للمستقبل فهي إحدى ركائز التنسيق وصنع القرار، وأصبح لها دورها الفعال الذي نلحظه فصارت مجتمعاً للمعلومات وذلك من خلال التطور الذي شهدته.

يحثل السودان موقعاً إستراتيجياً في قلب القارة الأفريقية وتبلغ مساحته ٢,٥٠٥,٨١٠ كلم ٢ ما يعادل ٩٦٧,٤٩٩ ميل (حوالى عشر مساحة افريقيا) والتي تبلغ ٣٠ مليون كلم ٢ ويمثل جسراً ثقافياً وحضارياً وتجارياً بين دول شمال القارة ووسطها وجنوبها وكذلك حلقة وصل بين أفريقيا والعالمين العربي والإسلامي وتجاوره تسع دول ، كما يعتبر من الدول التي تتعرض إلى العديد من الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الجفاف، التصحر.. الخ) والكوارث غير الطبيعية مثل الحروب وما ينجم عنها من (نزوح وهجرة ولجوء،... الخ) في السنوات الأخيرة مما فرض عليه واقعاً صعباً يتطلب إنشاء كيان أو جسم حكومي يقوم بمتابعة تنظيم ومراقبة عمليات المساعدات الإنسانية المقدمة من الأفراد ومنظمات المجتمع المدنى والدولي لتخفيف معاناة المتأثرين

والمتضررين من الكوارث فكان إنشاء مفوضية العون الإنساني في العام ١٩٩٥م، ووزارة الشؤون الإنسانية التي تقود العمل الإنساني بالبلاد منذ عام ٢٠٠٣م.

يعانى السودان وكغيره من البلاد النامية من نقص في توفير المعلومات الإنسانية وخدماتها والحصول عليها، ومعالجتها، وإسترجاعها وتداولها لتعم فائدتها لجميع شركاء الشأن الانساني، مما يجعله يحتاج إلى ترتيبات إدارية وفنية تساعده على جمع البيانات وتحليلها ونشرها بعد معالجتها وذلك لتسهيل سير العمل وإنفاذ البرامج المختلفة في تنسيق تام بين جميع شركاء الشأن الإنساني من الجهات الحكومية والوطنية والأممية والذي تلعب فيه وزارة الشؤون الإنسانية دوراً كبيراً ومتعاضماً وتساهم في حل كثير من قضايا الإنسانية وتعمل على تعميق أواصر العلاقات الخارجية مع الأسرة الدولية، ولكنه رغم هذا الدور المتعاضم لوزارة الشؤون الإنسانية إلا أنها ما تزال تعاني وتفتقر لكيفية حفظ الوثائق وتوفير ورصد وتسجيل المعلومات والبيانات الخاصة بالشؤون الإنسانية وكيفية تحليلها وإستثمارها وإعدادها بصورة تخدم الأغراض التنظيمية وتلبي حاجة دراسة المتطلبات الميدانية، وتحديد الإحتياجات تحسباً للكوارث بمختلف أنواعها والبحوث التي تتزايد فيها أهمية المعلومات.

فوزارة الشؤون الإنسانية وبعض شركائها يحتاجون لنهضة شاملة فى جميع المجالات ، خاصة إذا وضعنا في الإعتبار أن الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية ظواهر قد تحدث في أية لحظة ويصعب التحكم فيها في أغلب الأحيان خاصة الطبيعية منها، والتي تحتاج لمعلومة حديثة حتى تتم الإستجابة فى الوقت المناسب إبتداءً من الإستعداد والرقابة للتدخل فى تخفيف آثار الكارثة، و تطلعاً لتحقيق أهداف الألفية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في الآتى:-

١- إستكشاف آفاق تطور المعلومات والإتصال وإنعكاساتها على تطوير خدمات الشؤون الإنسانية.

٢- مساعدة صناع القرار على وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط وإتخاذ القرار فى مختلف مجالات الشأن الإنساني.

٣- إيجاد آلية موحدة لجميع شركاء الشأن الإنساني للمشاركة والتنسيق في مجتمع المعلومات.

٤- محاولة إبراز مفاهيم المعلومات والاتصال وتوضيح إيجابياتهما على شركاء الشأن الإنساني للخروج بآلية مشتركة لتبادل المعلومات وسرعة الإتصال.

٥- محاولة إستكمال النقص المعلوماتي في مجال الشؤون الإنسانية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :-

١. محاولة صياغة نظام معلومات واتصال جيد يمكن الإستفادة منه علي المستوي الوطني.

٢. محاولة التعرف على تكنولوجيا المعلومات لجمع ومعالجة وتحليل معلومات الشؤون الإنسانية.

٣. محاولة الخروج بآلية تعمل على جمع المعلومات الخاصة بالشأن الإنساني من مصادرها وتعالجها وتوفرها لمتخذي القرار وتقوى التنسيق بين جميع شركاء الشأن الإنساني.

مشكلة الدراسة:

في حالة عدم وجود نظام معلومات واتصال في الشأن الإنساني وفي ظل صعوبة الحصول على المعلومة وعدم توفر البيانات المتعلقة بأنشطتها مثل(الخرائط الجغرافية والقوائم الإحصائية)، وضعف التنسيق في مجال تبادل المعلومات مع قلفتها وإرشيف يعمل على تخزين وإسترجاع الوثائق والتقارير التي نتجت من الجهود السابقة في الشأن الإنساني عامة وبرامج الطوارئ خاصة و مع عدم وجود نظام موحد لجمع المعلومات من الوحدات ذات الصلة ، يصعب على شركاء الشأن الإنساني القيام بالدور المنوط بهم .

فروض الدراسة:

١- تنمية وتطوير خدمات الشؤون الإنسانية ترتبط بتوفير المعلومات والاتصال.

٢- تطور خدمات الشؤون الإنسانية وتفعيلها يعتمد على وجود شبكة معلومات تربط بين شركاء الشأن الإنساني .

٣- تعزيز خدمات الشؤون الإنسانية لدى شركاء الشأن الإنساني تعتمد على تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٤- عدم الإهتمام بنظام المعلومات والاتصال بين شركاء الشأن الإنساني أدى لعدم تطورهم .

منهج الدراسة:

١-تصميم الدراسة:

إعتمدت هذه الدراسة علي نوعين من التصميمات والمناهج البحثية، أولاً المنهج التاريخي والمقارن -الدراسات السابقة (الثانوية) ثانياً المنهج الوصفي التحليلي - الدراسة الأولية (المسح). جمعت معلومات هذه الدراسة بشقيها التاريخي والوصفي خلال الفترة من مارس/٢٠٠٨م - أغسطس/ ٢٠١٠م وهي:

أولاً:المنهج التاريخي:- تم استقراء وتحليل مضمون الوثائق والتقارير ونقدها وتحليلها للوصول إلى الحقائق التاريخية والتأليف بينها وتفسيرها وذلك من أجل فهم الماضي ومحاولة فهم الحاضر على ضوء الأحداث والتطورات الماضية^١ .

فقد قام الطالب بوصف الحقبة التاريخية لكلٍ من وزارة الشؤون الإنسانية ومركز الإنذار المبكر المنشأ بمفوضية العون الإنساني للوقوف على كيفية عملهما مع شركائهما سواء في جمع المعلومات أو الحصول عليها، مع استصحاب أنشطة مركز المعلومات المنشأ حديثاً في عام ٢٠٠٥م.

ثانياً:المنهج المقارن: تم إستخدام المنهج المقارن في تناول تجربة الأمم المتحدة في جمع وتحليل المعلومات ومقارنتها بتجربة السودان. تمت أيضاً مقارنة تجربة وحدة الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ بمفوضية العون الإنساني وإدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية في السودان .

ثالثاً:المنهج الوصفي التحليلي: وفيه تم إجراء مسح على المنظمات الطوعية الوطنية المسجّله لدى وزارة الشؤون الإنسانية .

٢-حجم عينة الدراسة الوصفية:

أولاً:عينات المسح:

^١ بدر، أحمد، اصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، (ب-م)، ١٩٩٦م، ص٢٢٨.

من قاعدة بيانات المنظمات الطوعية الوطنية والبالغ عددها ١٢٥٦ منظمة طوعية وطنية مسجلة لدى وزارة الشؤون الإنسانية خلال الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م تم استخدام العينة العشوائية المنتظمة لإختيار ٥% منها . ذلك الزم اختيار ٦٣ منظمة طوعية وطنية من جملة المنظمات الطوعية الوطنية المسجلة . تم تسليم إستبانة^٢ واحدة فقط لكل منظمة من المنظمات التي وقع عليها الإختيار ، ذلك كي يتم تعبئتها بواسطة السادة مدراء المنظمات أو من يراه المدير مناسباً من الكادر العامل بالمنظمة . تم بعد ذلك جمع الإستبانات المعبأة تمهيداً لتفريغها وتحليلها.

أدوات الدراسة:

١- أدوات وطرق جمع المعلومات :

المقابلة المباشرة بين الطالب والمبحوث تم إستخدامها لجمع بيانات الدراسة عن طريق إستبانة صممت بإحتوائها على مجموعة من الأسئلة التي تدور حول كيفية حصول المنظمات الطوعية الوطنية على المعلومات وكيفية تبادلها وأرشفتها وإسترجاعها والتعامل بها في تنفيذ برامجهم عامة وبرامج الكوارث بصفة خاصة.

٢- تصميم الإستبانة:

تم إعداد الإستبيان المشتمل علي البيانات المرجو جمعها عن المنظمات الطوعية الوطنية وكيفية تعاملها بالمعلومات والإتصال في برامجهم عامة وبرامج الكوارث خاصة ومعرفة التنسيق بين جميع شركاء الشأن الإنساني . وعمليّة الإعداد مرّت بمجموعة من المراحل هي اختبار صدق وثبات إستبانة المسح وقدرتها في تحقيق الهدف الذي صممت من أجله ، عرضها علي مجموعة من المحكّمين^٣ ، إجازتها بواسطة مشرف الدراسة ومساعدته ومحكم خارجي ثم القيام بدراسة أولية إستكشافية على عينة محددة مماثلة لعينة المسح بغرض التعرف على مدى فهم مفردات العينة للأسئلة والعبارات المستخدمة فيها ومدى وضوحها وسهولتها ومدى تجاوب المبحوثين مع كل سؤال بها. ولقد تم إختيار ٦

^٢ ملحق رقم (١).

^٣ المحكمون هم: د. أبو بكر حسن باشا مدير مركز البحوث والدراسات السودانية ، د. الأمين العوض عميد كلية الدراسات الحضرية بجامعة الزعيم الأزهرى، د. مصطفى المصمودى مدير الجمعية التونسية للإتصال وعلوم الفضاء، تونس.

منظمات طوعية وهى تمثل ١٠% من نسبة العينة المختارة والبالغ عددها ٦٣ عينة. بعد إجراء التعديلات اللازمة تم عرض الإستبانة مرة أخرى على المشرف الذى إطلع عليها وإجازها فى صورتها النهائية وقد بلغ عدد أسئلة إستبانة الإستبيان ٤٣ سؤالاً، عشرون منها مقيّدة وثلاثة وعشرون مفتوحة النهايات لإتاحة الفرصة للمبحوثين للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم .

٣- تحليل البيانات

تم تحليل البيانات ذات الصلة والمتعلقة بموضوع الدراسة بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة.

مجتمع الدراسة:

ينحصر مجتمع الدراسة فى دراسة وحدة الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ بمفوضية العون الإنسانى وإدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشئون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية فى السودان ووكالات الأمم المتحدة فيما يختص بجمع وتحليل المعلومات

عينة الدراسة:

بناء على مجتمع الدراسة فإن العينة تتكون من شقين هما:

١- عينة الدراسة الميدانية (الإستبيان):

وتم إختيارها من المنظمات الطوعية الوطنية .

٢- عينة الدراسة التحليلية (تحليل المضمون):

وتم إختيارها من مفوضية العون الإنسانى ووزارة الشئون الإنسانية ووكالات الأمم

المتحدة خلال الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م .

حدود الدراسة (الإطار المكانى والزمانى):

١- الحدود المكانية وتشمل :

أولاً: وزارة الشئون الإنسانية وشركائها من المنظمات الطوعيّة الوطنيّة على المستوى الإتحادي .

ثانياً: وحدة الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ بمفوضية العون الإنساني.

ثالثاً: إدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية .

٢- الحدود الزمانية: تحدد هذه الدراسة دور نظام المعلومات والإتصال في الشؤون الإنسانية في الفترة من ١٩٩٥م-٢٠٠٧م، وهي الفترة التي تغطي إنشاء مفوضية العون الإنساني وإنشاء وزارة الشؤون الإنسانية.

هيكل الدراسة:-

تم تقسيم الدراسة الى خمسة فصول رئيسية مقسمة إلى مباحث كالتالي:-

الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة.

هو المدخل العام للدراسة يحتوي على المقدمة والتعريف بموضوع الدراسة وأهدافها وفرضياتها وأهميتها والفترة الزمنية التي تمت فيها.

الفصل الثاني : الإطار النظري:-

يتحدث هذا الفصل عن ماهية المعلومات والإتصال ففي مبحثه الأول تناول تعريف وأهمية وتطور كل من المعلومات والإتصال ،أما المبحث الثاني تناول دور المعلومات في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية والمجتمع في إتخاذ القرار .

الفصل الثالث:

يتناول هذا الفصل دور وتطور وزارة الشؤون الإنسانية وشركاؤها وبه مبحثان المبحث الأول يتحدث عن دور وتطور وزارة الشؤون الإنسانية والمبحث الثاني تطور الشراكة بين شركاء وزارة الشؤون الإنسانية.

الفصل الرابع:

يتناول هذا الفصل دراسة وحدة الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ بمفوضية العون الإنساني وإدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية في السودان وبه مبحثان المبحث الأول يتناول دور الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ وإدارة الإحصاء والمعلومات في درء الكوارث والمبحث الثاني يتناول نتائج المسح الوصفي.

وفي فصله الخامس تحليل ونتائج وتوصيات وبه مبحثان المبحث الأول مناقشة النتائج والخلاصة والمبحث الثاني التوصيات بالإضافة لقائمة بالمراجع والملاحق.

الدراسات السابقة:

لم يجد الطالب فيما إطلع عليه من بحوث دراسة مباشرة حول دور نظم المعلومات والإتصال فى تطوير خدمات الشئون الإنسانية بوزارة الشئون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية فى السودان وبذلك لم يجد دراسة تناولت هذا الموضوع سواء كان ذلك فى فترة هذه الدراسة أو فى فترات مختلفة ولكن وقف على بعض الدراسات التى تناولت حالات الكوارث من حيث الموروث الثقافى،مناهج الوعى،تقويم فاعلية نظم رصد الكوارث،الحماية المدنية،التشريعات والقوانين،الإستعداد والتنسيق.

الدراسة رقم(١):

دراسة اجراها الطالب عبد الخالق عثمان لنيل درجة الماجستير فى التخطيط التنموى عام ٢٠٠٧م كلية الدراسات العليا معهد الدراسات والبحوث الإنمائية بجامعة الخرطوم بعنوان:فعالية الموروث الثقافى فى حالات الكوارث دراسة حالة مجتمع القاش.

أهداف الدراسة:

- ١- التدابير الإحتراسية الإستباقية للكوارث .
- ٢- نوع وحجم الجهد المبذول لمواجهة الكارثة.
- ٣- مقومات الإستدامة لقدرات المجتمع المحلى.
- ٤-إمكانية وضع منهجية للتعامل مع المجتمع المحلى فى ضوء موروثه الثقافى لضمان إستمرار فعالية ونجاعة مؤسساته وأدوارها.

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخى والوصفى والمنهج التحليلى.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- ١- هناك مستوى عالى للإستجابة لنداء الإستغاثة فى مجتمع البحث وتؤكد حيوية هذا السلوك وتشير بدورها إلى قوة التضامن التى يتمتع بها هذا المجتمع مما يقتضى التوصية بإشراك فعاليات المجتمع فى إعداد وتنفيذ التدابير المتخذة لمكافحة الكوارث.
- ٢- قوة ظاهرة التضامن والتعاقد بين أسر مجتمع البحث مما يقتضى التوصية بتطوير هذا التضامن عبر دعم المؤسسات الإجتماعية لتمكينها من أداء دور متقدم .

٣- أسر هذا المجتمع كانت تقدم المساعدات المالية والخدمية والعينية ومساعدات الإيواء بمستوى جيد على الرغم من ظروف الفقر التي يعانون من وطأتها وهذا يدفع بالتوصية لوضع برامج لتطوير الإنتاج في هذه المنطقة بهدف رفع مستوى الدخل وتغيير أوضاع الفقر وسط المجتمع المحلى.

٤- المساحات التي يجتمع عليها السكان النازحين من جراء كارثة الفيضان تشير إلى رغبتهم في المجتمع في أقل مساحات متاحة تمكنهم من مساعدة بعضهم البعض لذا تجدر التوصية بالإهتمام بهذا الجانب من التماسك الإجتماعى ودعمه ليؤدى دوراً أكبر. علاقة الدراسة بهذه الدراسة وما يميزها عنها:

إختصرت الدراسة التي أجراها الطالب سليمان بشارت على فعالية الموروث الثقافى فى حالات الكوارث دراسة حالة مجتمع القاش بينما تناولت هذه الدراسة دور نظام المعلومات والإتصال فى تطوير خدمات الشئون الإنسانية بوزارة الشئون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية فى السودان فى الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م، وهنا ينبغى الإختلاف بين الدراستين بإختلاف دور نطاق الإستجابة للكارثة فالدراسة سابقة الذكر تناولتها على نطاق محلى عند حدوث الكارثة وأما هذه الدراسة فتناولت الكارثة بمراحلها المختلفة.

الدراسة رقم (٢):

دراسة أجراها الطالب محمد وليد أحمد خليل لنيل درجة الماجستير فى دراسات الكوارث واللاجئين عام ٢٠٠٢م عمادة الدراسات العليا معهد دراسات الكوارث واللاجئين ،جامعة أفريقيا العالمية، بعنوان :مناهج الوحي(القرآن الكريم والسنة النبوية) فى تحديد وتفسير الكوارث والوقاية منها والتنبؤ بها.

أهداف الدراسة:

- ١- إلقاء الضوء على بعض مناهج الوحي بشقيه القرآن والسنة النبوية وعلى رأسها المنهج الموافق للمنهج العلمى التقليدى القائم على الملاحظة والتجربة.
- ٢- تفسير وتحديد الكوارث.

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى مع منهج تحليلى .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- ١- إثبات إمكانية وجود مناهج متعددة للقرآن الكريم والسنة للتعامل مع الكوارث بأنواعها.
- ٢- هناك مناهج فى القرآن والسنة تعطى أبعاداً غير تقليدية للكوارث تجعلها نسبية إلى حد كبير إلى درجة أنه وفق تلك المناهج قد لا يكون هناك معنى لمحاولة مكافحتها ودرئها أو حتى التنبؤ بها بالطرق التقليدية المعروفة.
- ٣- توسع مفهوم أسباب الكوارث لا يناقض عدل الله لأن عدله سبحانه مبذول للكون كله بكل مخلوقاته وأبعاده.

٤- إن المنهج العلمى بما فيه من إمكانيات للإنعزال المادى بالإضافة إلى منهج الإنعزال الفكرى النفسى عند الكوارث قد يكونان الأكثر قابلية. علاقة الدراسة بهذه الدراسة وما يميزها عنها:

إختصرت الدراسة التى أجراها الطالب على الكوارث فى القرآن الكريم والسنة وكيفية الوقاية منها والتنبؤ بها بينما تناولت هذه الدراسة دور نظام المعلومات والإتصال فى تطوير خدمات الشئون الإنسانية بوزارة الشئون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية فى السودان فى الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م، وهنا ينجلي الإختلاف بين الدراستين فالدراسة سابقة الذكر تناولت الكارثة من ناحية تأصيلية أما هذه الدراسة فتناولت الكارثة من ناحية تأصيلية وفنية.

الدراسة رقم (٣):

دراسة أجراها الطالب أحمد بن إدريس مصطفى الإدريسي لنيل درجة الماجستير فى دراسات الكوارث واللاجئين عام ٢٠٠١م كلية الدراسات العليا، معهد دراسات الكوارث واللاجئين ،جامعة أفريقيا العالمية، بعنوان:دراسة وتقويم نظم رصد الكوارث فى السودان.

أهداف الدراسة:

- ١- معرفة طرق ومتابعة الكوارث فى السودان.
- ٢- التعرف للكوارث الأكثر إنتشاراً فى السودان.
- ٣- تقييم فعالية أجهزة رصد الكوارث فى السودان.

٤- عمل أنموذج للمخططين لنظام رصد مستقبلي للكوارث.

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة والمنهج المسحي.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- ١- المجالات الإنسانية لعمل المؤسسات التي تتبع لها أجهزة الرصد في السودان ومن نتائج التمثيل يتضح أن معظم تلك الأجهزة تنتمي إلى منظمات العمل الإنساني والتي تبلغ ٦ أجهزة مجتمعة تعمل في الحقل الإنساني وبقية الأجهزة التسعة التي شملتها الدراسة متنوعة تنتمي إلى مؤسسات زراعية ومائية وأخرى للجيولوجيا والمناخ.
- ٢- تعدد الجهات واختلاف تخصصاتها يشير إلى تعدد أنواع الكوارث .
- ٣- يوجد دور تكاملي لأجهزة الرصد حيث أن مختلف القطاعات يجب أن يكون لها دور فاعل في هذه العملية وهي لا تقتصر على جهة بعينها.

إختصرت الدراسة التي أجراها الطالب على دراسة وتقويم نظم رصد الكوارث في السودان بينما تناولت هذه الدراسة دور نظام المعلومات والاتصال في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية في السودان في الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م،وهنا ينجلى الإختلاف بين الدراستين فالدراسة سابقة الذكر تناولت النظم التي ترصد الكارثة بينما تناولت هذه الدراسة مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ وهو الجسم المنوط به مهام رصد الكارثة وجمع المعلومات من الجهات ذات الصلة.

الدراسة رقم (٤):

دراسة أجرتها الطالبة نجوى الصافي على لنيل درجة الماجستير في دراسات الكوارث واللاجئين أغسطس/٢٠٠٧م عمادة الدراسات العليا معهد دراسات الكوارث واللاجئين ،جامعة أفريقيا العالمية بعنوان:الدفاع المدني وتجربته في مواجهة أخطار الكوارث في السودان في ضوء مفهوم الحماية المدنية.

أهداف الدراسة:

- ١- التعرف على تجربة الدفاع المدني في مواجهة الكوارث.

٢- التعرف على الدفاع المدنى ومراحل تطوره.

٣- التعرف على دوره فى مواجهة الكوارث وخاصة كارثة الجفاف والتصحر.

٤- التعرف على بعض أنظمة الحماية المدنية فى العالم.

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج التليلثى.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

١- رئاسة المجلس الأعلى للدفاع المدنى للسيد وزير الداخلية إن كانت لجهة أعلى فإن ذلك يضىف عليها قوة أكبر أدبياً وتنفيدياً خاصة إذا عرفنا أن جل أعضاء المجلس وزراء إتحاديين.

٢- أن خطط الدفاع المدنى موسمية تأتي فى فصل الخريف فقط وهى خطط آنية لا تتصف بالشمولية فالمجلس يكتفى بأن تعرض كل جهة خطتها منفردة وليس هناك تنسيق حقيقى ومتابعة لتنفيذ القرارات.

٣- لا بد من الإهتمام بالتخطيط السليم وفق المعايير العلمية لوضع الخطط والتنسيق ومتابعة القرارات وتنفيذها على أن يتم ذلك بمشاركة جميع الجهات المهتمة بالحماية أى وضع خطة موحدة.

إختصرت الدراسة التى أجرتها الطالبة على الدفاع المدنى وتجربته فى مواجهة أخطار الكوارث فى السودان فى ضوء مفهوم الحماية المدنية بينما تناولت هذه الدراسة دور نظام المعلومات والإتصال فى تطوير خدمات الشئون الإنسانية بوزارة الشئون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية فى السودان فى الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م، وهنا ينجلى الإختلاف بين الدراستين فالدراسة سابقة الذكر تناولت تجربة الدفاع المدنى فى مواجهة أخطار الكوارث بينما هذه الدراسة تناولت الدفاع المدنى فى جزئية وضع الكوارث فى التشريعات السودانية وبإعتباره آلية من آليات التصدى للكوارث ومجابهتها.

الدراسة رقم (٥):

دراسة أجرتها الطالبة إشراقة عبد الله على فضل الله لنيل درجة الماجستير فى دراسات الكوارث واللاجئين عام ٢٠٠٥م كلية الدراسات العليا ،معهد دراسات الكوارث واللاجئين ،جامعة أفريقيا العالمية،بعنوان:التشريعات والقوانين المنظمة لإدارة الكوارث فى السودان.

أهداف الدراسة:

- ١- الكشف عن القوانين والنصوص التى تنظم إدارة الكوارث فى السودان.
- ٢- دراسة بعض القوانين والنصوص المتعلقة بإدارة الكوارث.
- ٣- إن تعدد هذه القوانين أدى إلى إنعدام التنسيق بين أجهزة الدولة والمنظمات الطوعية الأجنبية والوطنية.
- ٤- محاولة معرفة مدى كفاية وفعالية هذه القوانين والتشريعات فى تنظيم وإدارة الكارثة.
- ٥- محاولة لفت الأنظار إلى ضرورة سن تشريع موحد لتفادى أى تضارب أو تدخل مما يساعد فى تسهيل عملية إدارة الكارثة.
- ٦- تبصير القيادات فى مجال إدارة الكوارث بالنظم القانونية التى تحكم عملية إدارة الكارثة.

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائى.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- ١- كانت إدارة الكوارث دائماً عملية معقدة ومركبة تشكل تحدى كبير للحكومات وأفراد المجتمع المدنى.
- ٢- معظم الكوارث فى السودان تتكرر سنوياً إلا أنها دائماً ما تسبب الدهشة والريبة للحكومة والمجتمع!.
- ٣- إعلان حالة الطوارئ سلطة سياسية لرئيس الجمهورية ولم ينص الدستور على إحالة هذه السلطة للآخرين على الرغم من أن وزير الداخلية قد يعلن أحياناً حالة الطوارئ .
- ٤- دور المجلس ما زال غير واضح ويقوم بإدارة الكارثة من خلال الحلول والتوصيات التى تعتبر ملزمة لأى من أعضائه.

٥- قانون الدفاع المدنى ينظم معظم إجراءات إدارة الكوارث غير أن بعض القوانين الأخرى قد تحوى نصوصاً تنظم نفس الإجراءات كما أن السلطات المحددة بهذا القانون تختص بها جهات أخرى من الناحية العملية مما يؤدي إلى عدم التنسيق.

٦- بعض الإتفاقيات الدولية لم يتم التصديق عليها على الرغم من أهميتها .

٧- موظفى إدارة الكوارث هم أكثر من يعانون من الإرتباك والتداخل خصوصاً فيما يتعلق بالإغاثات وتوزيع المساعدات.

إختصرت الدراسة التى أجرتها الطالبة على التشريعات والقوانين المنظمة لإدارة الكوارث فى السودان بينما تناولت هذه الدراسة دور نظام المعلومات والإتصال فى تطوير خدمات الشئون الإنسانية بوزارة الشئون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية فى السودان فى الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م، وهنا ينجلى الإختلاف بين الدراستين فالدراسة سابقة الذكر تناولت التشريعات والقوانين المنظمة لإدارة الكوارث بينما هذه الدراسة تناولت التشريعات وآليات التنسيق بين شركاء الشأن الإنسانى.

الدراسة رقم (٦):

دراسة أجراها الطالب حسن أبو بكر آدم لنيل درجة الماجستير فى دراسات الكوارث واللاجئين مايو ٢٠٠٥م معهد دراسات الكوارث ،جامعة أفريقيا العالمية، بعنوان: دور المنظمات الطوعية فى إدارة الكوارث فى السودان، دراسة حالة الحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر فى الإستعداد للكوارث.

أهداف الدراسة:

- ١- دراسة دور المنظمات الطوعية فى إدارة الكوارث بالتركيز على دراسة حالة الحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر فى الإستعداد للكوارث.
- ٢- التعرف على ماهية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وإستراتيجياتها ودورها فى مجال الإستعداد لدرء الكوارث.
- ٣- التعرف على البرامج والأنشطة التى تنفذها جمعية الهلال الأحمر السودانى فى مجال الإستعداد للكوارث ببعض الولايات.

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى والتحليلى والمقارن .

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

- ١- أن تهتم الدولة والمنظمات الطوعية بوضع السياسات العامة لمكافحة القضايا المتصلة بإدارة الكوارث من تحديد الأدوار والمسؤوليات التي ينبغي أن تنهض بها الحكومة على مختلف مستوياتها والمنظمات الطوعية في درء وتقليل المخاطر.
 - ٢- وضع التدابير والنظم الفعالة لدرء الكوارث وتحديد أفضل الأساليب لتقديم العون ومساعدة المتأثرين والمتضررين من الكوارث وإحكام التنسيق.
 - ٣- تنمية وتأسيس التوجهات الفكرية والعملية التي تؤكد أن إدارة الكوارث لا تعنى فقط بمجابهة الكوارث بل تعنى وبذات القدر من الأهمية بمراحل تخفيف حدة الكارثة والإستعداد والتحضير للكارثة ومرحلة إعادة التوازن والتعمير.
- إختصرت الدراسة التي أجراها الباحث على دور المنظمات الطوعية في إدارة الكوارث في السودان ، دراسة حالة الحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في الإستعداد للكوارث بينما تناولت هذه الدراسة دور نظام المعلومات والإتصال في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية في السودان في الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م،وهنا ينجلي الإختلاف بين الدراستين فالدراسة سابقة الذكر تناولت الإستعداد للكارثة من خلال تجربتين بينما تناولت هذه الدراسة دور شركاء الشأن الإنساني في الكوارث.

الدراسة رقم (٧):

دراسة أجراها الطالب الطيب حسن عثمان لنيل درجة الماجستير في دراسات الكوارث واللاجئين مايو ٢٠٠٧م معهد دراسات الكوارث ،جامعة أفريقيا العالمية،بعنوان:أهمية التنسيق بين الأجهزة المعنية بإدارة الكوارث.

أهداف الدراسة:

تهدف إلى وضع أسس علمية لإدارة الكارثة في السودان حيث أنه لا تتوفر في المكتبات السودانية والعربية أسس واضحة علمية لإدارة الكارثة كما أن البحث يحاول أن يسعى إلى إضافة بحث علمي عن إدارة الكارثة في السودان.

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

نتائج الدراسة:

١- الإدارة العامة للدفاع المدني من حيث كونها بناء إداري هيكلية ليس وحدها المعنية بإدارة الكوارث.

٢- الدفاع المدني ليس هو المعنى بإعداد الخطط التي تسهم في درء الكارثة، إن المعنى بالتخطيط لإدارة الكارثة هم الإدارة العامة للدفاع المدني والوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

٣- الدفاع المدني يعمل ضمن منظومة عملية مع أجهزة أخرى ذات صلة بالكارثة نجد عموماً أن مؤسسات الدفاع المدني المختلفة والوزارات الحكومية المختلفة مع بعض منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في درء الكوارث تعمل في السودان.

٤- الدفاع المدني هو الجسم الإداري في التنسيق بين الأجهزة الإدارية الأخرى ذات الصلة بالكارثة.

إختصرت الدراسة التي أجراها الطالب على أهمية التنسيق بين الأجهزة المعنية بإدارة الكوارث بينما تناولت هذه الدراسة دور نظام المعلومات والاتصال في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية في السودان في الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م، وهنا ينجلى الإختلاف بين الدراستين فالدراسة سابقة الذكر تناولت التنسيق بين الأجهزة المعنية بينما تناولت هذه الدراسة التنسيق كآلية من آليات تبادل المعلومات والاتصال بين شركاء الشأن الإنساني.

الدراسة رقم (٨):

دراسة أجراها الباحث سليمان بشارت في مسابقة الباحثين الشباب التي نظمها مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق بالتعاون مع منظمة اليونيسكو على مستوى الضفة وقطاع غزة للعام الحالي ٢٠٠٩م بعنوان استخدام المؤسسات النسوية الفلسطينية تكنولوجيا الاتصال

أهداف الدراسة:

انطلق الباحث في دراسته من عدة أهداف تمثل أبرزها في:

١- التعرف على مدى اهتمام المؤسسات النسوية الفلسطينية بتكنولوجيا الاتصال وإدراكهم لأهميتها.

٢- التعرف على أشكال استخدام هذه المؤسسات للتكنولوجيا وقدرتها على تحديد الإستراتيجيات التي يجب تبنيها للتغلب على العوائق التي قد تقف أمام مشاركة المرأة الفلسطينية في مجتمع المعلومات.
منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي والمنهج التحليلي.
نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

١- أهمية إدراك المرأة الفلسطينية لأهمية استخدام تكنولوجيا الاتصال في العمل المؤسسي، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على استخدام المؤسسات النسوية الفلسطينية لهذه التكنولوجيا كما ونوعاً إن امتلاك المؤسسات النسوية لمواقع إلكترونية من شأنه أن يمنح المرأة نافذة أساسية للتعبير عن رأيها، وإبداء مشاركتها في الحياة اليومية بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن شأنه أن ينمي المرأة من خلال البرامج التثقيفية التي يمكن عرضها عبر هذه الصفحات.
علاقة الدراسة بهذه الدراسة وما يميزها عنها:

إختصرت الدراسة التي أجراها الباحث على : استخدام المؤسسات النسوية الفلسطينية تكنولوجيا الاتصال" بينما تناولت هذه الدراسة دور نظام المعلومات والاتصال في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية في السودان في الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م،وهنا ينجلى الاختلاف بين الدراستين باختلاف دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الشأن الإنساني الطوعي فالدراسة سابقة الذكر تناولتها وفقاً للنوع الاجتماعي وحصرتها في المنظمات النسوية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملها بينما هذه الدراسة تناولت دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الشأن الإنساني .
الدراسة رقم(٩):

دراسة أجرتها الطالبة هبة مصطفى عبد القادر لنيل درجة البكالوريوس في قسم علوم المعلومات والمكتبات كلية الآداب، جامعة الخرطوم، بعنوان: دور المعلومات في المجتمع والتنمية.

أهداف الدراسة:

- ١- معرفة الدور الذي تلعبه المعلومات في المجتمع.
- ٢- معرفة الدور الذي تلعبه المعلومات في التنمية وتنمية المؤسسات.
- ٣- مدى تأثير الهيئات والمؤسسات بوسائل تطور المعرفة.
- ٤- دور ثورة المعلومات في إتخاذ القرار السليم في المجتمع.

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي .

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

- ١- أن المعلومات تلعب دور أساسي وعظيم في المجتمع والتنمية بنسبة ١٠٠% .
- ٢- تدخل المعلومات في مجال البحث العلمي بنسبة ١٠٠% .
- ٣- يعتمد نجاح أى عملية تعليمية حديثة على توفير القدر الكافي من المعلومات. إختصرت الدراسة التي أجرتها الباحثة على دور المعلومات في المجتمع والتنمية بينما تناولت هذه الدراسة دور نظام المعلومات والإتصال في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية في السودان في الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م، وهنا ينجلى الإختلاف بين الدراستين فالدراسة سابقة الذكر تناولت المعلومات في المجتمع والتنمية بينما تناولت هذه الدراسة دور المعلومات في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية والمجتمع وفي إتخاذ القرار.

تقييم وتحليل أهم المصادر والمراجع:

أهم المصادر التي استعان بها الطالب، هي الدراسة الميدانية، حيث أعطت الطالب صورة حقيقية عن دور نظام المعلومات والإتصال في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية

بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية في السودان، والتقى الطالب بأشخاص لهم صلة بموضوع الدراسة، تناولوا الجوانب المختلفة فيها.

استفاد الطالب من العديد من الكتب إلا أن كتاب خدمات المعلومات مقوماتها وأشكالها لحشمت قاسم كان له الفضل في تناول موضوع المعلومات وأهميتها والفئات العاملة بها ودورها في التنمية، ويعتبر هذا الكتاب مصدراً مهماً حيث إنه ربط بين الجوانب الفكرية والتطبيقية للمعلومات.

وأضاف كتاب المجتمع المدني العربي في زمن الثورة الرقمية لمصطفى المصمودي بعداً آخر لمفهوم الثورة الرقمية، حيث استعرض الكتاب العلاقة ما بين الإعلام والمعلومات والمجتمع المدني والمجتمع المدني في قمة المعلومات ومساهمت الجمعيات العربية للمعلومات في تحقيق الألفية الثالثة وهو يوضح الدور الفاعل الذي يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة المعلومات.

كما جاء كتاب توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتطوير منظمات المجتمع المدني لمؤلفه محمد نور الدين بأدوار القطاعات المختلفة في بناء مجتمع المعلومات وبواقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبأهم مجالات وبرامج توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في منظمات المجتمع المدني ومدى أهميتها في تطوير عمل تلك المنظمات إدارياً.

أما التقارير غير المنشورة الصادرة من وزارة الشؤون الإنسانية ومفوضية العون الإنساني، والتقارير الدورية المنشورة من شركاء الشأن الإنساني، فقد احتوت على عدد مقدر من المعلومات المتصلة بموضوع الدراسة خاصة في مجال الكوارث والإنذار المبكر وتبادل المعلومات وتقديم الخدمات وهي تعتبر مصدراً مهماً للطلاب والباحثين للإطلاع عليها.

ومن الوثائق المهمة، القوانين المنظمة للعمل الطوعي والإنساني بالبلاد كقانون العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م الذي يحتاج إلى تعديل ووضع الكوارث في التشريعات السودانية والتي تحتاج إلى مراجعة لإزالة ما بها من تداخل في المهام والإختصاصات. كما تم التطرق لعدد من الدراسات وأوراق العمل والحصول على مواد من مواقع إلكترونية مختلفة كانت ذات أهمية وإضافة الكثير من المعلومات لموضوع الدراسة.

الفصل الثانى

الإطار النظرى

المبحث الأول: تعريف وأهميَّة وتطوُّر كل من المعلومات والإتِّصال

المبحث الثانى: دورالمعلومات فى تطوير خدمات الشئون الإنسانيَّة والمجتمع فى إتخاذ

القرار.

المبحث الأول

تعريف وأهمية وتطور كل من المعلومات والاتصال

أ-المعلومات (Information) :

تعتبر المعلومات ذات ملكية دولية ومتاحة لكل الشعوب وتوزع دولياً في شتى الأشكال، وتنمو وتزدهر نتيجة للتطبيقات والتفسيرات، وتوضع في حيز التطبيق لحل المشاكل وإبداء المزيد من المستحدثات الحضارية من أجل المزيد من التقدم . والمعلومات في زيادة مستمرة ، وإنتاجها ونقلها لا يحتاج لكم هائل من الطاقة ولا يتطلب الكثير من الإنفاق والوقت ، كما إنها تنتشر في المجتمع بسرعة عالية. وإذا أردنا أن نعرف المعلومات فإن هناك العديد من العلماء الذين عرفوا المعلومات (Information) مثلا عرف جاسم جرجيس وآخرون المعلومات بأنها تعنى البيانات المصوغة بطريقة هادفة لتكون أساساً لإتخاذ القرار. في حين أن البيانات هي المادة الخام التي لا تؤدي غالباً إلى إتخاذ قرار ما، بل تمهد لعملية إتخاذ القرار . ويستلزم وجود المعلومات توفر وعاء فكري يحويها ، وهو ما يسمى بالوثيقة كوسيط يحمل المعلومات والبيانات^٤. أما عامر إبراهيم فعرفها بأنها مجموعة من الحقائق والبيانات التي تخص أيّ موضوع من الموضوعات والتي تكون الغاية منها تنمية وزيادة معرفة الإنسان. فهي (أيّ المعلومات) قد تكون عن الأماكن أو عن الأشياء أو عن الناس وبالتالي فالمعلومات هي أية معرفة مكتسبة من خلال البحث أو القراءة أو الإتصال أو ما شابه ذلك من وسائل أكتساب المعلومات والحصول عليها^٥. وعرفت المعلومات بأنها معرفة خاصة ووحدة متكاملة البيانات والحقائق المعرفية ، وبمفهوم فلسفي أعم يمكن تعريف المعلومات بأنها محتويات العلاقة بين أشياء مادية متداخلة ومتفاعلة مع بعضها تبرز نفسها في حالة تغيير أيّ من هذه الأشياء^٦. مما سبق من تعاريف يمكن أن نخرج بأن للمعلومات جانبين هما:- الجانب الذهني : وهو جانب فلسفي .

^٤ جرجيس ،جاسم محمد ،وديع ،محمود مبارك ،بنوك المعلومات :واقعا واتجاهاتها وأفاقها المستقبلية على صعيد الوطن العربي ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ،(ب-م)، ١٤ يناير ١٩٨٩، ص ١ .

^٥ قنديلجي ، عامر إبراهيم .بنك المعلومات الألية وشبكاتها :مكوناتها ،مستلزماتها ، دار واسط للطباعة والنشر، بغداد ،١٩٨٥، ص١٥ .

^٦ ميخائيل ،أي أي ،وار ،أس كاماريفسكي ،مدخل في علم المعلومات والتوثيق ،ترجمة نزار محمد على قاسم،الموصل :جامعة الموصل ١٩٨٥م،ص١٩ .

الجانب الوثائقي: وهو الجانب الذي تستعمل فيه المعلومات للدلالة على الوثائق أو غيرها من السجلات المطبوعة التي تسجل هذه المعلومات من أجل الرجوع إليها والإفادة منها . وهذه المواد تشمل: الكتب والنشرات والدوريات والمواد السمعية والبصرية وغيرها.^٧

من التعاريف السابقة نلاحظ أن استعمال مصطلح البيانات (Data) ومصطلح المعلومات (Information) ومصطلح المعرفة (knowledge) قد وردت بطريقة متواترة. يشير محمد فتحى وآخرون بأن البيانات (Data) هي عبارة عن المواد الخام المسجلة كرمز حول ظاهرة معينة، كالأرقام والجمل والعبارات التي نقوم بتحليلها أو تنظيمها من أجل الحصول على تفسير لتلك الظاهرة. أما المعلومات (Information) فهي نتيجة تجهيز تلك البيانات، مثل النقل أو الإختيار أو التحليل. أو أن المعلومات (Information) هي نتائج التفسيرات أو التعديلات والتي عادة ما تخرج في شكل تقرير مركب من هذه البيانات ومبنى على تقارير ونظريات وحقائق علمية أخرى سلّم بها. أما المعرفة (knowledge) فإنها الأفكار والحقائق المستنتجة من مجموعة هذه التقارير.^٨ فالمعلومات مطلقة ومتغيره وفقاً لتطور المعرفة الإنسانية. فالمعلومات التي يتم الحصول عليها اليوم بعد دراسة ميدانية أو القيام بتجربة حول ظاهرة معينة يمكن أن تتغير بمرور الزمن وتصبح بيانات يمكن توليد معلومات جديدة منها بعد إخضاعها للتحليل أو التنظيم مرة أخرى.^٩ ولتوضيح الفروق بين المعلومات والبيانات فقد أجري زياد القاضى ومسعود ونصر المقارنة فى العناصر الآتية: (الترتيب- القيمة- الإستعمال- المصدر-الدقة- موقعها من النظام-الحجم).

النظام يعنى الترابط العضوى بين الأجزاء المختلفة، هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء أو العمليّات أو الوظائف المرتبطة فيما بينها بحيث تؤدي وتنجز وظيفة متكاملة محققة هدفاً محدداً. وتعتبر وظيفة إعداد وتنظيم المعلومات بغرض الإستخدام عنصراً هاماً فى استغلال الوقت . فنظام المعلومات إذن عبارة عن مجموعة من العناصر ذات

٧ النوايسه، غالب عوض، خدمات المستخدمين من المكتبات ومراكز المعلومات، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، ط١ ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص (١٢٥-١٢٦) بتصرف.

٨ عبد الهادى، محمد فتحى، مقدمة فى علم المعلومات، مكتبة غريب، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص (١٣-١٤) بتصرف.

٩ المهودى، إبراهيم أحمد، أرشيف المعلومات الصحفية، منشورات جامعة قار يونس بنغازى، ليبيا، (ب-ت)، ص ٢١.

صلة فيما بينها تهدف إلى المساهمة في تنظيم أسلوب إتخاذ القرار ورفع مستوى كفاءة الأداء وطبيعته، ويتم ذلك بتقديم المعلومة وتوفيرها في صور متعدّدة حسب طبيعة الموقف وبما يتناسب مع اختلاف شخصية ونمط المنظّمة والقيادات المسؤولة عن اتخاذ القرار بها^{١٠}. الفروق الأساسية بين البيانات والمعلومات جاءت بحسب الجدول التالي

جدول رقم (١) الفروق الأساسية بين البيانات والمعلومات

مجال الفرق	البيانات	المعلومات
١- الترتيب	غير منتظمة في هيكل تنظيمي	منظمة ضمن هيكل تنظيمي
٢- القيمة	غير محددة القيمة	محددة القيمة بتحديد عوامل القيمة والتأثير على قيمة المعلومات
٣- الإستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على الصعيد الرسمي
٤- المصدر	عديدة المصادر	محدودة المصادر
٥- الدقة	منخفضة	عالية
٦- موقعها من النظام	مدخلات	مخرجات
٧- الحجم	كبيرة جداً	صغيرة نسبياً بحجم البيانات

المصدر: النوايسة، غالب عوض، خدمات المستخدمين من المكتبات ومراكز المعلومات ص ١٣٧ .

١- أنواع المعلومات:-

أولاً: المعلومات التطويرية أو الإنمائية مثل :- قراءة كتاب أو مقال والحصول على مفاهيم وحقائق جديدة الغرض منها تحسين المستوى العلمي الثقافي للإنسان وتوسيع مداركه.

١٠ القرنى، على محمد، التنبؤ بالحوادث والتقنيات الحديثة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الحلقة العلمية - برامج أجهزة الدفاع المدنى والحماية المدنية أثناء الحوادث، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٩-١٣/٩/٢٠٠٩م، ص(٦-٧) بتصرف.

ثانياً:المعلومات الإنجازية:- وهي الطريقة التي يحصل بها الإنسان على مفاهيم وحقائق تساعد فى إنجاز عمل أو مشروع أو إتخاذ قرار كأستخدام المستخلصات والمراجع والوثائق الأخرى التى تعود إلى إكمال وإنجاز العمل المطلوب^{١١}.

ثالثاً:المعلومات التعليمية: وهذه تتمثل فيما يقرأه الطلاب فى مراحل حياتهم العلميّة للمقررات.

رابعاً:المعلومات الفكرية: وهى الأفكار والنظريات والفرضيات حول العلاقات التى من الممكن أن توجد بين تنوعات عناصر المشكلة.

خامساً:المعلومات البحثية:وهذه تشمل التجارب وإجراءها ونتائجها ونتائج الأبحاث وبياناتها التى يمكن الحصول عليها من تجارب المرء نفسها أو من تجارب الآخرين ويمكن أن يكون ذلك حصيلة تجارب معملية أو حصيلة أبحاث أدبية^{١٢}.

سادساً:المعلومات الإسلوبية النظامية: وتشمل الأساليب العلميّة التى تمكّن الباحث من القيام ببحثه بشكل أكثر دقة، ويشمل هذا النوع المعلومات والرسائل التى تستعمل للحصول على الجديد والمزيد من المعلومات والبيانات الصحيحة من الأبحاث السابقة والتي تُختَبَر بموجبها صحّة هذه البيانات ودقّتها . وقد إشتقت منها الموقف العلمي أو السلوك العلمي.

سابعاً:المعلومات السياسية:وهذا النوع من المعلومات يعتبر مركز القضية وعملية إتخاذ القرار.

ثامناً:المعلومات التوجيهية: النشاط الجماعي لا يستطيع أن يعمل بكفاءة بدون التنسيق ولا يمكن أن يتم هذا التنسيق إلا عن طريق إعلام توجيهي^{١٣}.

٢- خصائص المعلومات :-

أولاً:التوقيت المناسب: أن تكون المعلومات مناسبة زمنياً لإستخدامات المستفيدين خلال دورة معالجتها والحصول عليها وهذه الخاصية مرتبطة بالزمن الذى تستغرقه دورة المعالجة (الإدخال- عمليّات المعالجة - إعداد التقارير والمخرجات للمستفيدين).

^{١١} النوايسة، غالب عوض، مرجع سابق، ص ١٣٧.

^{١٢} المرجع نفسه، ص ١٣٧.

^{١٣} المرجع نفسه، ص ١٣٨.

الوصول لخاصية التوقيت المناسب لا يتحقق إلا باستخدام الحاسب الإلكتروني للحصول على معلومات دقيقة وملائمة لإحتياجات المستخدمين فى توقيت مناسب.

ثانياً:الدقة: أن تكون المعلومات فى صورة صحيحة خالية من أخطاء التجميع والتسجيل ومعالجة البيانات، فالدقة هى نسبة المعلومات الصحيحة إلى مجموع المعلومات الناتجة فى خلال فترة زمنية معينة.

ثالثاً:الصلاحية: صلاحية المعلومات هى الصلة الوثيقة بمقياس كفيّة ملائمة المعلومات لإحتياجات المستخدمين بصورة جيدة .

رابعاً:المرونة:هى قابلية تكيف المعلومات وتسهيلها لتلبية الإحتياجات المختلفة لجميع المستخدمين.

خامساً:الوضوح:أن تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض ومتسقة فيما بينها دون تعارض أو تناقض ويكون عرضها بالشكل المناسب لإحتياجات المستخدمين^{١٤}.

سادساً:قابلية المراجعة: هذه الخاصية تتعلق بدرجة الإتّفاق المكتسبة بين مختلف المستخدمين لمراجعة فحص نفس المعلومات.

سابعاً:عدم التحيز: تعنى غياب القصد من تغيير أو تعديل محتوى المعلومات بما قد يصبح مؤثراً على المستخدمين أو عاملاً على تغيير المعلومات التى تتوافق مع أهداف أو رغبات المستخدمين.

ثامناً:إمكانية الوصول للمعلومات: وهذه تعنى سهولة وسرعة الوصول للمعلومات التى تشير إلى زمن استجابة النظام للخدمات المتاحة للإستخدام.

تاسعاً:قابلية القياس: وهى تعنى إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية الناتجة عن نظام المعلومات الرسمى.

عاشراً:الشمول: هو الدرجة التى يغطى بها نظام المعلومات إحتياجات المستخدمين من المعلومات بحيث تكون بصورة كاملة دون تفصيل زائد ودون ايجاز يفقدها معناها. ويتحول الشمول أيضاً إلى متغيرات إقتصادية حيث أن المعلومات الكاملة أكثر قيمة وفائدة من المعلومات غير الكاملة^{١٥}.

^{١٤} النوايسة، غالب عوض، مرجع سابق ، ص ١٣٩.

^{١٥} المرجع نفسه ، ص(١٤٠-١٤١)بتصرف.

٣- أهمية المعلومات:-

تشكل المعلومات دوراً حيوياً في حياة الأفراد والمجتمعات، فهي عنصر لا غنى عنه في أي نشاط نمارسه، وهي المادة الخام للبحوث العلمية والمحك الرئيس لإتخاذ القرارات الصحيحة، ومن يملك المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب يملك عناصر القوة والسيطرة في عالم متغير يستند على العلم في كل شئ ولا يسمح بالإرتجال والعشوائية^{١٦}. أصبحت المعلومات تتبوأ المكانة الأولى من حيث الأهمية، وترتبط معدلات نمو الإقتصاد القومي إرتباطاً طردياً بكمية المعلومات التي يتم الإلمام بها وتطبيق ما جاء فيها، كذلك تأتي أهمية المعلومات في المجالات السياسية الإجتماعية والعسكرية. فالمؤسّسات والهيئات العاملة في مجال السياسة والأمن تحتاج إلى معلومات دقيقة وحديثة عن الدول الصديقة وعن الأعداء. وعملية جمع المعلومات الدقيقة أصبحت هي المرحلة الأساسية الهامة التي تسبق أيّ تحرك سياسى أو إقتصادى أو أمنى. لذا فالمعلومات تساعد على:

أولاً: نقل خبراتنا للآخرين .

ثانياً: حل المشكلات التي تواجهنا .

ثالثاً: الإستفادة من المعرفة المتاحة .

رابعاً: تحسين الأنشطة التي نقوم بها .

خامساً: إتخاذ القرارات بطريقة أفضل في كل القطاعات وعلى جميع المستويات^{١٧}.

وقد اتخذت المعلومة في عصر المعلومات هذه الأهمية من خلال العوامل التالية:

أولاً: الفيض الهائل في البيانات والمعلومات في مختلف التخصصات ومن مختلف

المصادر وتشمل الأرض والفضاء الخارجى والتكنولوجيا والصناعة.

ثانياً: تنوع وتشابك مناحى الحياة وتعقد علاقاتها ووعى البشر الحضارى. فتجسيد هذه

المفاهيم والعلاقات بتوثيق بشرى ديناميكى أصبح من الضرورات الملحة.

ثالثاً: التطور المطرد في مستوى الحياة والحضارة يخلق الفرص ويفرض الإهتمام كما

يوجد الزمن الفائض للبحث والدراسة العلمية والفنية والتقنية وغيرها^{١٨}.

^{١٦} البكرى، إباد شاکر، تقنيات الإتصال بين زمنين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٣٦.

^{١٧} المرجع نفسه، ص١٣٧.

^{١٨} البكرى، إباد شاکر، مرجع سابق، ص١٣٨.

هذه العوامل الحضارية هي التي هيأت لهذا العصر نجاحه لما للمعلومات وتقنية إدارتها من أهمية كبيرة وفعالة . تأتي أهمية الإتصالات كذلك في مفعولها ومقدرتها علي تطوّر مفهوم المعلومة وتناقلها اللحظي. فالإتصالات تلغى حدود قدرة البشر العادية في تناقل المعلومات وإيصالها عبر المسافات. ولقد تضافرت العوامل الحضارية جميعاً في إنجاز عصر المعلومات من الهاتف إلى التلفزيون الرقمي إلى عالم الصور والفيديو والحاسوب والأقمار الصناعية والإنترنت وإلى جميع التقنيات الصوتية والرقمية وثورة الإتصالات اللاسلكية. كل هذه العوامل كان لها الأساس في بناء عصر المعلومات والإتصالات المتسارع والغزير^{١٩}.

٤- نشأة وتطور المعلومات :-

عُرف علم المعلومات بأنه دراسة تداول المعلومات في المجتمعات. وهو علم قديم قدم الإنسان وحضارته فنجده في النقوش على الألواح المختلفة والمكتبات القديمة. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ التخصص في المجالات المختلفة ، كما تعددت مصادر المعلومات وتتنوع أوعيتها وإصداراتها باللغات المختلفة. كل ذلك قد ترك أثراً سالباً على المكتبات التقليدية في عدم مقدرتها على تلبية الإحتياجات المتخصصة والسريعة الطلب للباحثين والمختصين. فالمختصين والعلماء جادون في البحث لحل هذه المشكلة، فتجدهم يسعون دائماً لتنظيم مصادر المعرفة وتقديم الخدمات المتخصصة للمعلومات وكيفية حفظها وإسترجاعها. وقد أورد الدكتور عبد الهادي رأياً مطابقاً لرأي الدكتور أحمد بدر بأنه على الرغم من أهمية إسهام كل المتخصصين في مجالات الحاسب الإلكتروني في عمل المكتبات الإلكترونية إلا أن مهنة المكتبات لم تستطع أن تجذب هذه الفئات إليها وتضمّمها داخل كيانها^{٢٠}.

في أواخر القرن التاسع عشر أصدر كل من العالمان أوتليت ولاغونتين البيولوجرافية العالمية لتحديث المكتبات وكانا يطمعان لا إلى مجرد الشمول في عملهما فحسب بل كانا يطمعان إلى تحليل موضوعي أكثر عمقاً من المتبع في المكتبات. وقد أطلقا على نشاطهما توثيقاً. وبهذا حدث إنقسام في مهنة المكتبات ثم تلت ذلك حركات إنفصالية

^{١٩} المرجع نفسه، ص ١٣٨.

^{٢٠} عبد الهادي، محمد فتحي، مرجع سابق، ص ٥٦.

أخرى ومنها قيام معاهد التوثيق التي كانت تركز نشاطها في أمريكا على المصغرات الفلمية وتركز نشاطها في أوروبا على تطوير التصنيف العشري العالمي كما أنشأت جمعية المكتبات المتخصصة قسماً للتوثيق بها وكون المهتمون بالميكروفيلم الجمعية الوطنية للميكروفيلم بالولايات المتحدة^{٢١}.

٥- ثورة المعلومات:

إن العنصر الأساسي لثورة المعلومات هو الكمبيوتر. والمعلومات هي عماد الثورة الصناعية أو الثورة العلمية الثالثة وركيزتها الأساسية ، ويتضح ذلك بتتبع هذه المحاور: أولاً: مفهوم ثورة المعلومات:

تستخدم لفظة "ثورة" لكل تغيير أو تعديل في المجالات كافة ، فثورة المعلومات تشير إلى تغيير في التكنولوجيا وفي الآفاق المتاحة. هناك من يري أن عمق هذه الثورة سببه التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، وهو تحول جوهري "تغيير في نمط وعادة الإنتاج المادى (الفكري) والتحول في البنى الأساسية في المجتمع^{٢٢}. لم يتفق الباحثون على تسمية واحدة للإنتقال الثوري في الإتصالات والمواصلات الذي إجتاح عالمنا اليوم، فالنفي تولفر يسميها "الموجة الثالثة" ويعنى بها مجتمع "الأعلمة" في العلاقات الإنسانية، أما ولتر برستون فيري إنها مجموعة تغيرات تحدثها تقنية المعلومات وأهم تغييرين منها : تقنية الإتصالات الجديدة لبث المعلومات من ناحية وتقنية الكمبيوتر لمعالجتها من ناحية أخرى وإقتران هذين النوعين من التقنيّة. أما الدكتور محمد فتحى عبد الهادى فيري إنها ليست ثورة معلومات وإنما نحن نعيش مجتمع المعلومات ، فيما يذهب الدكتور حسن عماد مكاوى إلى القول بمصطلح "تفجر المعلومات" ويعنى به إتساع المجال الذى تعمل فيه المعلومات ليشمل مجالات النشاط الإنسانى كافة ، أما الدكتور محى محمد مسعد فيطلق على ثورة المعلومات "عصر المعلومات"^{٢٣}. فمفهوم ثورة

المعلومات يمكن أن يرتكز على :

(أ) حرية تسويق وإستعلام المعرفة.

^{٢١} عبد الهادى ،محمد فتحى ،مرجع سابق ،ص ٥٧.

^{٢٢} المياح ، عبد اللطيف على ، الطائى ،حنان على ،ثورة المعلومات والأمن القومى العربى،دار مجدلاوى للنشر والتوزيع،عمان،ط ٤ ، ١٩٤٤-٢٠٠٣،ص١٩.

^{٢٣} المياح ، عبد اللطيف على ، الطائى ،حنان على ، مرجع سابق،ص٢٠.

(ب) سقوط الحواجز التقليدية بين الأمم والشعوب .

(ت) ظهور بيئة دولية مجتمعية تقوم على "المعلوماتية" أي اقتصاد المعلومات و"المعلوماتية" و"المعلوماتية" من خلال علاقات تفاعل تعمل على خلق منظومة جديدة من العلاقات بين الإنسان والأشياء، والدولة والإنسان، والدولة والبيئة، وبين المجتمعات التي ترسم معالمها الحدود السياسية، وليس الإنتماء إلى قومية، دين أو أيديولوجية معينة.

(ث) إنها ثورة هندسية، منظومة الإيقاع الحيوى عناصره الأربعة: الفسيولوجى (البدنى) والعاطفى (الإنفعالى) والذهنى (الفكرى) والحدسى (التنبؤ) للفرد والمجتمع بطريقة جديدة تعيد تركيب عناصر النسق العقيدى الفردى والمجتمع وفقاً لمنظور الزمن الآتى (المستقبل)^{٢٤}.

ثانياً: عناصر ثورة المعلومات:

يورد الدكتور نبيل على أن هناك ستة عناصر تمثل روافد لثورة المعلومات هي:

- (أ) تكنولوجيا عتاد الكمبيوتر وتتكون من عدة عناصر هي: وحدة المعالجة المركزية وحدة الذاكرة ووسائل تخزين البيانات وملخصات الإدخال والإخراج.
- (ب) التحكم الآلى: وتتكون عناصره من التحكم من منظور معلوماتى الروبورت.
- (ت) تكنولوجيا الإتصالات.
- (ث) البرمجيات .
- (ج) هندسة المعرفة.
- (ح) هندسة البرمجيات^{٢٥}.

فثورة المعلومات فرضت على الجميع التعامل مع مفهوم جديد لإدارة المعرفة والتعامل مع البيئة المعلوماتية بكل عناصرها المادية والبشرية بسبب التأثير الشمولى هذه البيئة هي تعمل عمودياً من الدولة إلى المؤسسات ثم إلى الأفراد وأفقياً بين الدولة والمؤسسات والشركات عابرة الحدود والأفراد فى مجتمع جديد تصعب السيطرة عليه^{٢٦}.

^{٢٤} المرجع نفسه، ص ٢١.

^{٢٥} المرجع نفسه، ص ٢٣.

^{٢٦} المباح ، عبد اللطيف على ، الطائى ، حنان على ، مرجع سابق ، ص ٤٤.

فالتطور الذي صاحب ثورة المعلومات وتخطى حواجز الزمان والمكان كل ذلك قلص دور الدولة القطرية وأفضى إلى مصطلح جديد هو العولمة، فما هي العولمة؟ تعود تسمية العولمة لعالم الاجتماع الكندي (مارشال ماك لوهان) عندما صاغ في نهاية الستينات مفهوم (القرية الكونية) وحدد هذا المصطلح بناءً على الحرب التلفزيونية إبان حرب الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام حيث أدى التلفزيون دوراً فعالاً في الحرب بتحويله العالم إلى قرية كونية، ولقد تبنى زيغنيو بريجنسكى الأمريكى فكرة مارشال ماك لوهان لصالح الولايات المتحدة قائلاً ما دامت الولايات المتحدة تمتلك ٦٥% من المادة الإعلامية فإن في وسعها أن تقدم للعالم أجمع أنموذجاً كونياً للحدث، أنموذجاً حاملاً للقيم الأمريكية في الحرية والديمقراطية لينهى عصر الإيديولوجيا التي هي في عقيدة النظام السوفيتى المعادى لأمريكا، وبدأت بتنفيذ هذه الفكرة تدريجياً حتى وصلت إلى الحد الذى فيه نحن اليوم^{٢٧}. إن مصدر العولمة إقتصادى بحث حيث أسهمت فيه جملة من العوامل وتأثرت بها العديد من المجالات مثل:

السياسية: فالتأثير يتمثل فى تقويض السيادة الوطنية للدول وإعادة النظر فى مفهوم الدولة الكلاسيكى من خلال إعفاء الدولة الوطنية من بعض الصلاحيات أو تحجيم دورها فى بعض الميادين ودفعها للإمتثال مع نموذج كوني فى مجال التنظيم السياسى الاقصادى الإجتماعى .

القانونية: السعى لتوحيد التشريعات القانونية فى العديد من المجالات الحيوية كالمجال التجارى والجمركى والضريبى خاصة بعد السعى لتوحيد العملات النقدية مثل المجموعة الأوربية^{٢٨}.

الثقافية: السعى لتذويب الثقافة المحلية أو الوطنية، فالثقافة التى سادت منذ ٣٥٠٠ سنة قبل ميلاد المسيح كانت مرتبطة بالمكان أو بموطن محدد أما الثقافة الكونية غير المرتبطة بمكان معين أو بموطن محدد فإنها ثقافة الشبكات والوصلات الإلكترونية ثقافة المكان والزمان الواحد الممتد .

^{٢٧} سلمان، عبد الباسط، عولمة القنوات الفضائية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، ص٢٨.
^{٢٨} لعياضى، نصر الدين، وسائل الإعلام والمجتمع-ظلال وأضواء، دار الكتاب الجامعى، العين، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤م، ص١٣٦.

فالعولمة لا يمكن فصلها عن أدوات الإتصال والتواصل فمنذ ظهور التلغراف في ١٧٩٣م إلى الإنترنت في التسعينات والبشرية تتبادل الأخبار والمعلومات والبضائع والسلع المادية والرمزية والخدمات والقيم بسرعة متزايدة إذ كان لوسائل الإتصال الفردية والجماهيرية دور أساسي في إمتداد تداعيات العولمة في المجالات المختلفة^{٢٩}.

وهناك عدد من التعاريف للعولمة منها:

إكساب الشئ طابع العالمية أى نقل الأشياء من النطاق المحلى إلى النطاق العالمى، ويقول الأستاذ سيار الجميل: أن العولمة فى مدلولها الضمنى والإصطلاحى ليست هى العالمية إذ لا يمكننا البتة أن نقر مثلاً بعالمية الأديان أو بعالمية المذاهب السياسية والإقتصادية كالاشتراكية لأن العالمية مصطلحاً ومضموناً إرتبطت بالأرض والإنسان أما العولمة مصطلحاً ومضموناً فقد إرتبطت بالكونية وأنظمة الإنسان المتنوعة سواء مع الأرض أو فى الفضاء، أما الدكتور مجذاب بدر عناد والدكتور محى الدين حسين عرفا العولمة بأنها جمع العالم فى شبكات متصلة حيث تحققت عملية إدماج العالم بفضل إتساع نطاق الهيمنة السياسية والإقتصادية للمراكز العالمية الأولى للإنتاج والقوة العسكرية والنفوذ السياسي الثقافي، أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الإنكتاد) فإنه عرف العولمة بأنها ظاهرة متعددة الوجوه يشمل أبرز مظاهرها النمو السريع فى التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال وإزدياد أهمية الخدمات فى كل من التجارة والإستثمار الأجنبى المباشر على السواء وتكامل عوامل الإنتاج على الصعيد العالمى والتواؤم المؤسسى بين البلدان فيما يتعلق بسياسات التجارة والضرائب والإستثمار وسائر الأنظمة وأصبحت العلاقات الإقتصادية بين الأمم تتكيف بشكل متزايد على وفق أنظمة المؤسسات المتعددة الأطراف كمنظمة التجارة العالمية والتجمعات الإقليمية. وعرفها المفكر السورى نايف بلوز إنها حركة كونية عالمية لكنها تصدر واقعياً وبالدرجة الأولى عن الولايات المتحدة الأمريكية وهناك يكمن مقرها ومركز نشاطها وإعدادها الأيديولوجى وتسعى لتحقيق الأغراض الرأسمالية الأمريكية وتحاول أن تظهر بمظهر الوريث للتقاليد الديمقراطية. وتعرف العولمة أيضاً إنها سلوك وثقافة جديدة فرضتها الدول الأكثر سيطرة على الموارد

^{٢٩} المرجع نفسه، ص ١٣٧.

والإعلام لتكون لغة ممتعة تستخدمها كل الشعوب بإفتراضها أنموذجاً لكل اللغات^{٣٠}. ولها عدد من الأهداف منها:

- ١- تجاوز إشكالية شمال وجنوب .
 - ٢- تجاوز المرجعية الجغرافية السياسيّة إلى المرجعية الجغرافية الإقتصاديّة .
 - ٣- تجاوز منطق الأراضى بإلغاء الحدود والحواجز .
 - ٤- تجاوز مرجعيات الثقافة الوطنيّة إلى عولمة الثقافة.
 - ٥- تجاوز دور الدولة والقطاع العام.
 - ٦- تجاوز مفهوم الترابط إلى مفهوم الإختراق.
 - ٧- تغليب القيم الماديّة على الإنسانيّة .
 - ٨- تأكيد المواطنة العالميّة.
 - ٩- التوسع فى الإستخدامات التكنولوجيّة.
 - ١٠- ترويج القوّة الأمريكيّة المتفوقة وإشاعتها^{٣١} .
- إن العولمة تمكّنت من التوغل فى المجتمعات فى العالم ككل ولا تزال تتوغل إلى حدود مجهولة الأبعاد والمخاطر.

٦- مشكلة المعلومات :-

إن التطوّرات التكنولوجيّة المعاصرة وتزايد أعداد الباحثين والتطوّر فى صناعة النشر قد أدّى إلى تضخم هائل فى حجم النتاج الفكرى وتنوع مصادر المعلومات واللّغات والموضوعات التى تصدر . بعد ذلك ظهر ما أطلق عليه مشكلة المعلومات، وقد استخدم الباحثون مصطلحات عديدة للتعبير عن هذه المشكلة وجِدَّتْها ومن ذلك (تفجر المعلومات - تلوث المعلومات - تضخم النشر - أزمة المعلومات). كما نجد أنّ العناصر التى أسهمت فى ظهور هذه المشكلة هى :-

^{٣٠} سلمان، عبد الباسط ، مرجع سابق، ص(٢٧-٣١) بتصرف.

^{٣١} المرجع نفسه، ص(٤٠-٤٢) بتصرف.

أولاً: الزيادة الكبيرة في ما ينشر من نتاج فكري وتنوع أوعيته في شتى الموضوعات وإرتفاع معدّلات نموه. ويعتبر ذلك نتاجاً مباشراً لتنامى الإهتمام بإنتاج المعلومات وتطوّر البحوث العلميّة نظريّة كانت أو تطبيقية.

ثانياً: التفتت والتخصّص المتزايد في العلوم ، وظهور تخصصات علميّة دقيقة في مختلف مجالات وفنون المعرفة.

ثالثاً: التشتت الكبير في النتاج الفكري المتخصص في قنوات النشر المختلفة.

رابعاً: تزايد عدد اللّغات التي تنشر بها المعلومات وظهور ما يسمى بالحواجز اللغوية.

خامساً: تأخر بث المعلومات عبر قنوات ومنافذ الإتّصال الرسمية.

سادساً: التكاليف المتزايدة للنشر وما صاحب ذلك من إرتفاع في أسعار مصادر المعلومات^{٣٢}.

إن مشكلة المعلومات في إحدى جوانبها ليست هي القلّة في رصيد ما هو متوافر من المعلومات وإنما في ضخامة هذا الرصيد الذي يجعل مستخدمى المعلومات في كثير من الحالات في حيرة الإختيار من بين هذا الرصيد الضخم من المعلومات وأيها يمكن الإعتماد عليه للتحقق من صحّته للإنتفاع به^{٣٣}.

٧- خدمات المعلومات:

يعد مصطلح خدمات المعلومات من المصطلحات الحديثة التي استخدمت بشكل واسع في مراكز المعلومات، وقد يستخدم مصطلح خدمة المعلومات (Information Services) أحياناً في الإنتاج الفكري باللغة الإنجليزية مرادفاً لمصطلح مركز المعلومات (Information Center)، أما الإنتاج الفكري في اللغة العربيّة فيستخدم مصطلح مركز المعلومات للدلالة على المؤسّسة التي تقوم بتقديم خدمات المعلومات، إلا أن هذا المصطلح قد استخدم في بداية الأمر كبديل لمركز التوثيق للدلالة على نوعية معينة من الأجهزة المسؤولة عن تقديم خدمات معلومات^{٣٤}.

^{٣٢} الوردى، زكى حسين ، المالكي ،مجبل لازم ، المعلومات والمجتمع،الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠٠٢م ،ص٦٣.

^{٣٣} المرجع نفسه، ص٦٤.

^{٣٤} قاسم،حشمت،خدمات المعلومات مقوماتها وأشكالها،مكتبة غريب، القاهرة ،(ب-ت)،ص(٦٥-٦٦)بتصرف.

وقد ورد في أدبيات الإنتاج الفكري في المكتبات والمعلومات تعريفات متعدّدة لمصطلح خدمات المعلومات من أبرزها تعريف أحمد محمد الشامي وسيد حسب الله في المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات حيث عرّفا خدمة المعلومات بأنّها خدمة تهيئها مكتبة متخصصة هدفها جذب إنتباه المستفيدين إلى المعلومات التي في حوزة المكتبة أو مراكز المعلومات وذلك توقُّعاً لطلبها. ويتم هذا عن طريق تمرير ورقة بالأخبار أو عن طريق مسح الإنتاج الأدبي أورصد قوائم القراءة والمختصرات والإقتباسات من المقالات المنشورة في المجالات^{٣٥}.

وفي تعريف آخر يعرف الدكتور حشمت قاسم خدمة المعلومات بأنّها الناتج النهائي الذي يحصل عليه المستفيد من المعلومات والذي يتأتى نتيجة للتفاعل بين ما يتوافر لأجهزة المعلومات من موارد ماديّة وبشريّة فضلاً عن تنفيذ بعض العمليّات والإجراءات الفنيّة^{٣٦}.

أولاً:العوامل التي أدت إلى ظهور خدمات المعلومات:

ذكر د.أحمد بدر بأن هناك عدة أسباب وعوامل دعت إلى ظهور خدمات المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات وهي:

- (أ) الزيادة الهائلة في حجم الإنتاج الفكري وإرتفاع معدّلات نموه وتكاليف إنتاجه.
- (ب) تعدد أشكال نشر الإنتاج الفكري من الكتب إلى الدوريّات إلى الرسائل الجامعيّة إلى براءات الإختراع إلى الوسائل السمعية والبصرية مع عدم إمكانية الحصول على كثير منها، خاصّة السريّة منها والمحدودة النشر والتوزيع أو الصادرة بالشكل الإلكتروني المحدود.
- (ت) تعدد لغات الإنتاج الفكري (الحواجز اللغوية) وبالتالي نقص الترجمات لكثير من المطبوعات التي تظهر بلغات لا يقرؤها الكثير من الباحثين كالروسية واليابانية وغيرها.
- (ث) نقص الوسائل والإمكانيات الفاعلة التي يمكن الإعتماد عليها في حفظ واسترجاع المعلومات وهذه الوسائل تشمل الأجهزة والأفراد المؤهلين وكذلك الأساليب الفنيّة كالتصنيف والتكشيف اللازم لتحليل المعلومات.

^{٣٥} النوايسة، غالب عوض، مرجع سابق، ص ١٤٣.

^{٣٦} قاسم، حشمت، مرجع سابق، ص ٦٥.

وقد أدى ذلك للإحساس بالعقبات المتعددة للوصول إلى المعلومات فضلاً عن قصور الخدمات المكتبية التقليدية عن تلبية الإحتياجات المختلفة للمتخصصين والباحثين. كل ذلك أدى إلى التفكير فى إبتكار أساليب جديدة يمكن بواسطتها التحكم فى ذلك الفيض الهائل من المعلومات ، وقد تمثل هذا الإبتكار فى خدمات المعلومات بكافة أنواعها^{٣٧}.

ثانياً: أهمية خدمات المعلومات:

مهما كانت الجهة المسؤولة عن تقديم خدمات المعلومات وأياً كان موقعها فهذه الخدمات ينبغي أن تعمل على:

- (أ) توفير مصادر المعلومات التى تناسب إحتياجات المستخدمين.
- (ب) الإحاطة السريعة بمصادر المعلومات.
- (ت) متابعة وفهم إحتياجات المستخدمين التى تتغير تبعاً لتغير ظروف الحاجة إلى المعلومات.
- (ث) مراعاة الدقة فى تقديم المعلومات.
- (ج) تلافى النقص فى المعلومات الناتج عن تشتت الإنتاج الفكرى فى أوعية النشر المتعددة .

(ح) مساعدة المستخدمين على تخطى الحواجز اللغوية من خلال تقديم المعلومات فى أشكال تتلاءم و إحتياجات المستخدمين وإمكانياتهم^{٣٨}.

ثالثاً: أنواع خدمات المعلومات:-

تتنوع وترتبط خدمات المعلومات بطبيعة نشاط المستخدمين وأنماط إحتياجاتهم وهى:

- (أ) التشفيف.
- (ب) الإستخلاص.
- (ت) تخطى الحواجز اللغوية.
- (ث) استرجاع ويبث المعلومات.
- (ج) الإسترجاع على الخط المباشر.

^{٣٧} النوايسه، غالب عوض، مرجع سابق، ص(١٤٤-١٤٥) بتصرف.

^{٣٨} قاسم، حشمت، مرجع سابق، ص٦٦.

(ح) دراسة إحتياجات المستفيدين.

(خ) تدريب المستفيدين^{٣٩}.

ويبين محمد فتحى عبد الهادى النوعيات المختلفة من خدمات المعلومات وهى:

(أ) الخدمة المرجعية أو الرد على الأسئلة والإستفسارات.

(ب) خدمة تداول أوعية المعلومات.

(ت) خدمة التصوير والإنتاج.

(ث) إعداد القوائم الببليوغرافية والكشافات والمستخلصات.

(ج) خدمة الترجمة.

(ح) خدمة الإحاطة الجارية.

(خ) النشر.

(د) تدريب المستفيدين وتوعيتهم بخدمة المعلومات^{٤٠}.

٨- الموارد البشرية :

تتسم خدمات المعلومات بتعدد فئات العاملين بها، ويأتى هذا التعدد نتيجة لتنوع الأنشطة وما يترتب عليها من تنوع المؤهلات والخبرات اللازمة لممارستها، والعمل فى مجال المعلومات يتطلب مؤهلات فنية ولغوية وعلمية فضلاً عن المؤهلات الشخصية. أما المؤهلات الفنية أو المهنية فتشمل أساليب المعالجة الورقية لأوعية المعلومات من فهرسة وصفية وفهرسة موضوعية وتصنيف وتكشيف، يضاف إليها الأساليب الإدارية والتنظيمية ويدخل فى هذه الفئة من المؤهلات أيضاً الإحاطة بكل جوانب تكنولوجيا المعلومات وسبل الإفادة منها. أما عن المؤهلات اللغوية فلها أهميتها الحيوية القصوى فى خدمات المعلومات، فبالإضافة إلى التمكن من اللغة الأم كأداة أساسية لكفالة فاعلية الإتصال بالمستفيدين يتطلب العمل بمراكز المعلومات إجادة اللغات الأجنبية لممارسة عمليات التحليل الموضوعى من تكشيف واستخلاص فضلاً عما تدعو إليه الحاجة من ترجمة فى بعض الأحيان^{٤١} فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية فيقصد بها فى هذا السياق معنيان:

^{٣٩} المرجع نفسه، ص(١٦١-٥٢١) بتصرف.

^{٤٠} النوايسة، غالب عوض، مرجع سابق، ص(١٤٦-١٤٧) بتصرف.

^{٤١} قاسم، حشمت، مرجع سابق، ص١٠٩.

أولهما التخصص الموضوعى فى أى من مجالات العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية أو الإنسانية ، أما المعنى الثانى فيقصد به المنهجية، حيث يحتاج القائمون على خدمات المعلومات إلى الإلمام بمناهج البحث وخاصة فى العلوم الاجتماعية ، وتطبيق هذه المناهج فى عمليات المتابعة وقياس الأداء والتقييم ودراسة المستفيدين وغير ذلك من متطلبات التنظيم والتطوير. أما الفئة الأخيرة من المؤهلات وربما كانت أهم الفئات جميعاً وأندرها أيضاً فهى المؤهلات الشخصية المرتبطة بالإستعداد النابع من الإقتناع الذاتى بمجال المعلومات والإدراك الواعى لطبيعته ومتطلباته. فمجال المعلومات لم يكن يجتذب سوى الراغبين فى البذل والعطاء دون إنتظار مقابل ثم بدأت الصورة فى الغرب تتغير منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية الإهتمام ببرامج تأهيل العاملين بالمكتبات ولكن هذا التغير كان مرهوناً بنمو الرصيد العلمى والمهنى للمجال^{٤٢} .

١. فئات العاملين فى مجال المعلومات:

من الممكن تقسيم العاملين فى مجال المعلومات إلى خمس فئات أساسية وهى:

أولاً: علماء المعلومات:-

هذه الفئة تهتم أساساً بالجوانب النظرية والعلمية لمجال المعلومات، ويسهم أعضاؤها بما يقومون به من بحوث فى تنمية المعرفة فى المجال، وتهتم هذه الفئة أيضاً بالبحوث التطبيقية والجهود التطويرية وكل ما من شأنه دعم الأسس النظرية والإرتفاع بمستوى الممارسات العلمية .

ثانياً: المهنيون:

تغطى هذه الفئة من أتيحت لهم فرص الإلمام بأعلى مستويات الممارسة العملية فى مجال المعلومات، وتشمل عدداً من الفئات الفرعية، ومن التسميات المألوفة فى هذه الفئة هي: الموثق، والموثق العلمى، وضابط المعلومات، وأخصائى المعلومات والمكشّف ، والمستخلص وباحث الإنتاج الفكرى^{٤٣} .

ثالثاً: أخصائى المعلومات:

^{٤٢} المرجع نفسه ،ص ١١٠ .

^{٤٣} قاسم، حشمت ، مرجع سابق ،ص ١١٣ .

أخصائي المعلومات تسمية تغطي عدداً من فئات العاملين بمراكز المعلومات كالمسؤولين عن إدارة خدمات المعلومات والقائمين على تحليل مصادر المعلومات والمسؤولين عن البحث عن الإنتاج الفكري وكل أنماط استرجاع المعلومات ، والتخصص في أحد المجالات الموضوعية فضلاً عن الإحاطة بأساليب المعالجة الورقية في أحدث صورها ومكونات مرصد البيانات بكل أشكالها وسبل الإفادة من هذه المرصد، ذلك بالإضافة إلى أن الخبرات الإدارية من أهم مقومات تأهيل هذه الفئة.

رابعاً:الموثق:

الموثق مصطلح قديم بدأ استعماله في بداية الثلاثينيات كبديل عن المكتبي المتخصص، وقد ارتبطت صفة (العلمي) بالموثق للحرص على تمييز الموثق بمعناه الوراقى الحديث عن الموثق فى المفهوم القانونى والتاريخى، وقد تقلص مفهوم الموثق الآن بحيث يقتصر على من يتعامل مع الوثائق من حيث عمليات التنظيم والتحليل كالتصنيف والتكشيف والإستخلاص^{٤٤}.

خامساً:ضابط المعلومات:

ضابط المعلومات تسمية يقتصر استعمالها على من يتعاملون مباشرة مع المستفيدين، وربما كان هذا المصطلح هو المرادف الحديث نسبياً لأخصائى المراجع، حيث يقوم بمهمة إرشاد المستفيدين فى كيفية الإفادة من موارد مراكز المعلومات وخدماتها، فضلاً عن مسئوليته كوسيط بين المستفيد وأقسام الخدمات بمراكز المعلومات.

سادساً:باحث الإنتاج الفكري:

يضطلع بمهمة إرشادية وهى البحث فى الإنتاج الفكري عما يتصل بموضوعات معينة استجابة لطلبات المستفيدين ،ولتحويل المراجع الوراقية إلى مرصد بيانات إلكترونيه. ولتعدد أنماط وسبل الإفادة من هذه المرصد أثره فى إعفاء باحث الإنتاج الفكري من الجهد العضلي المضني .

سابعاً:محلل الإنتاج الفكري:

^{٤٤} المرجع نفسه، ص ١١٤.

محل الإنتاج الفكري من المصطلحات الحديثة نسبياً ، فقد استعمل هذا المصطلح للدلالة على استخدام الأساليب غيرالتقليدية في تحليل محتويات الوثائق بكل أشكالها، وتشمل عملية التحليل هذه كلاً من التكشيف والإستخلاص.
ثامناً:المكشّف:-

يطلق على من يقومون بإحدى عمليّات التحليل الموضوعي وهي التكشيف، وتشمل هذه العمليّات تكشيف الكتب وغيرها من النصوص بالإضافة إلى التكشيف الوراقى للدوريات وغيرها من أوعية المعلومات. ولإستخدام الحاسبات الإلكترونيّة في مجال إختزان المعلومات واسترجاعها أثره البارز في تطوّر أساليب التكشيف وطرقها فضلاً عن تغيير متطلبات تأهيل المكشّفين^{٤٥}.
تاسعاً:المستخلص:-

هو من يقوم بإعداد المستخلصات. والإستخلاص أحد أشكال تحليل الوثائق.

عاشراً:محل المعلومات:-

من أحدث المصطلحات في المجال ويرتبط بفئة حديثة متميزة من خدمات المعلومات وهي مراكز تحليل المعلومات ، والتحليل الذي يتم في هذه المراكز تحليل للحقائق والبيانات والمعطيات بهدف الربط والتخليق والخروج بحقائق ومعلومات جديدة، ويقوم بهذه المهمة فئة من العلماء والباحثين.
الحادى عشر:محل النظم:

محل النظم من الوظائف التي ارتبطت بإستخدام الحاسبات الإلكترونيّة في أيّ نشاط. وتحليل النظم خطوة أساسية تسبق مهمة وضع البرامج حيث تيسر هذه المهمة ، فضلاً عن تمكّنه من امكانات وأساليب استخدام الحاسب الإلكتروني بالإضافة إلى الإلمام بما يتصل بنظريّة النظم من رياضيات ومنطق. ويحتاج محلل النظم في مراكز المعلومات للإحاطة بوظائف هذه المراكز وأساليب العمل فيها.
الثانى عشر:مبرمج الحاسب الإلكتروني:

^{٤٥}قاسم،حشمت،،مرجع سابق (١١٥-١١٦)بتصرف.

المسئول عن كتابة البرامج اللازمة لإستخدام الحاسب الإلكتروني في أيّ نشاط، ويتطلب تأهيل المبرمج للعمل في مجال المعلومات الإلمام بمجالات استخدام الحاسب في مراكز المعلومات والمكوّنات الأساسية لنظم استرجاع المعلومات وأنماط الإفادة من هذه النظم^{٤٦}.

الثالث عشر: المترجم العلمي:

مهمّته الأساسية هي مساعدة المستفيدين على تخطي الحواجز اللغوية، ويتطلب من المترجم أن يكون ملماً بالمجال الموضوعي لما يقوم بترجمته من وثائق^{٤٧}.

الرابع عشر: مسئول التزويد:

من العناصر الهامة في إدارة مراكز المعلومات، وتقع على عاتقه أعباء التعرف على اهتمامات المستفيدين من الخدمات.

الخامس عشر: المساعدون:

تقع هذه الفئة في مرتبة وسط بين المهنيين والكتّابين، ومهمة هذه الفئة هي تسجيل الإعارات والدوريات وإعدادها للتجديد وترتيب الكتب على الأرفف^{٤٨}.

السادس عشر: الفنيون:

تشمل هذه الفئة المسؤولين عن تشغيل وصيانة بعض الأجهزة والمعدات المستعملة في عمليّات التصوير والطباعة والإستتساخ.

السابع عشر: الكتّابيون:

ويتركز مجال نشاط هذه الفئة في الطباعة وحفظ الملفات وترتيب البطاقات وترتيب الكتب على الأرفف ومراجعة وتسجيل الدوريات^{٤٩}.

١٠ - تقنية وأمن المعلومات:

أولاً: تقنية المعلومات:

^{٤٦} قاسم، حشمت، مرجع سابق، ص(١١٦-١١٧) يتصرف.

^{٤٧} المرجع نفسه، ص١١٨.

^{٤٨} قاسم، حشمت، مرجع سابق، ص١١٩.

^{٤٩} المرجع نفسه، ص١٢٠.

أصبحت المعلومات مورداً استراتيجياً وحيوياً في كل ميدان من ميادين أنشطة قطاعات المجتمع لكونها الأساس الطبيعي والرئيس في عملية القرارات من ناحية وفي عملية التنمية الاجتماعية والإقتصادية بصورة عامة من ناحية أخرى، وفي حقيقة الصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة والمتفوقة علمياً وتقنياً فإن الصراع على المعلومات قد يصل إلى درجة قد تمس حقوق الإستقلال والسيادة الوطنية بالنسبة لبعض الدول النامية. وبعد أن أصبحت قضية الوصول إلى المعلومات أكثر أهمية من قضية وفرة المعلومات، وبعد أن وصل حجم المعلومات إلى درجة لم تعد الأنظمة التقليدية قادرة على التحكم بها ومعالجتها والتعريف بها وإيصالها إلى المستفيدين، نبعت الحاجة إلى استخدام أجهزة ومعدات ومواد حديثة متطورة (تقنيات المعلومات) نظراً لما توفره هذه التقنيات من إمكانيات هائلة في التعامل مع المعلومات^{٥٠}. ورد في المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات أن تقنية المعلومات تعنى الحصول على المعلومات الصوتية والمصورة والرقمية والمكتوبة وتجهيزها وإخترانها وبنائها، وذلك باستخدام توليفة من المعدات المايكروإلكترونية الحاسبة والإتصالية عن بعد. ويرى حشمت قاسم أن تقنيات المعلومات تعنى كل ما استخدمه وما يمكن أن يستخدمه الإنسان في معالجة المعلومات من أدوات وأجهزة ومعدات تشمل المعالجة والتسجيل والتنظيم والإختران والإسترجاع والإستتساخ. وقد مرت هذه التقنيات بسلسلة متصلة من التطورات حتى وصلت إلى قمة التطور في ظهور الحواسيب وتقنيات الإتصال بعيدة المدى والمصغرات، ويذهب محمد الهادى إلى أن تقنيات المعلومات هي الأجهزة والآلات والمواد التي تستخدم في عملية تخزين ومعالجة واسترجاع وبنث المعلومات. ومن هذه التعريفات نستخلص أن مجال ومدى تقنيات المعلومات يشتمل على الآتى :-

- (١) تطبيقات الحواسيب في مؤسّسات المعلومات.
- (٢) تطبيقات الإتصالات بعيدة المدى في نقل الأشكال والصور والأصوات .
- (٣) الإستتساخ والمصغرات العلمية المتصلة بإعادة إنتاج المعلومات للنشر والتخزين والتي يطلق عليها إعادة إنتاج الأشكال المسجّلة^{٥١}

^{٥٠} الوردى، زكى حسين ، المالكي، مجبل لازم ، مرجع سابق، ص٢٠٥.
^{٥١} الوردى، زكى حسين ، المالكي، مجبل لازم ، مرجع سابق، ص(٢٠٦-٢٠٧) بتصرف.

وتعد تقنيات المعلومات من الإنجازات الحديثة التي شهدت تطورات سريعة وملموسة في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لجهود مستمرة قام بها المتخصصون في مجال المعلومات والتقنيات. وذلك بغرض الوصول إلى طرق بديلة ل تخزين المعلومات واسترجاعها وبثها بوسائل سريعة. ونجد أن هناك عوامل أدت إلى القيام بهذه الجهود منها:

(١) الزيادة الهائلة في كمية المعلومات التي تنتشر بمختلف مصادر المعلومات واللغات والتي أدت إلى ما يسمى بتفجر المعلومات. و نجم عن ذلك عجز الأفراد والمؤسسات في السيطرة على تدفق المعلومات، ومن ثم صعوبة حفظها وتخزينها واسترجاعها بالطرق التقليدية .

(٢) عملية صنع القرارات تتطلب الحصول على المعلومات بشكل سريع ومنظم ويتعذر تحقيق ذلك بالطرق والوسائل التقليدية .

(٣) تزايد الطلب على المعلومات ذات الصبغة العالمية نتيجة لإزدياد عمليات التبادل الإقتصادي والثقافي والإجتماعي من ناحية ولتقدم وسائل الإتصال من ناحية أخرى. وقد أدى ذلك إلى إتساع إهتمامات الإنسان المعاصر لتشمل العالم كله.

(٤) حاجة الإنسان للحصول على معلومات مشتتة أو موزعة على عدد من البقع الجغرافية وفي أماكن متفرقة، وعجز الوسائل التقليدية عن تلبية هذه الإحتياجات.

لقد أدركت مؤسسات المعلومات في دول العالم وخاصة دول العالم المتقدم أهمية هذه التقنيات وحققت إنجازات كبيرة في ميدان التحولات التقنية. فكثير من مؤسسات المعلومات تستخدم الأنواع المختلفة من هذه التقنيات مثل (الهاتف-المذياع المرئي-الراديو -الأقمار الصناعية... الخ). وهذه ترتبط مع بعضها بشبكات المعلومات المختلفة والمتباعدة، إضافة إلى قيام هذه المؤسسات بالتخطيط للتهيؤ لما ستحدثه التطورات المستقبلية في تقنيات المعلومات بتحوّل العالم من مجتمعات تتعامل بأوعية المعلومات الورقية إلى مجتمعات لا ورقية^{٥٢}.

ثانياً: أمن المعلومات :-

^{٥٢}الوردى ،زكى حسين ، المالكي ،مجبى لازم ، مرجع سابق ،ص(٢٠٧-٢٠٩)بتصرف.

يقصد بأمن المعلومات منع إساءة استخدام المعلومات أو تحريفها أو تسريبها، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالجهات التي تمتلكها . وهناك جوانب لأمن المعلومات منها:

(أ) إمكانية تعرض المعلومات للتحريف أو الإلتلاف أو التعديل وما يترتب على ذلك من أضرار .

(ب) تسرّب المعلومات الحسّاسة وتعرض أمن البلدان والمؤسّسات والأفراد إلى الخطر .

(ت) إستغلال المعلومات الشخصية لغير الأغراض التي جمعت من أجلها وإحتمال إبتزاز أصحابها^{٥٣} .

ومن هنا تأتي أهمية أمن المعلومات والمحافظة عليها من التلّف والفقْدان والتغيير إلى القيمة العالية التي تمثلها بالنسبة لبنوك المعلومات وشبكات الإتّصال . فالمعلومات هي حجر الأساس الذي تستند إليه الأوساط المختلفة التي تتعامل معها سواء أكانت هذه الأوساط مؤسّسات حكوميّة أو شركات أو مؤسّسات تعليمية أو مصانع أو أفراد . وتقنيات المعلومات المرتبطة بشبكة إتصالات تكون أكثر عرضة للأخطار الأمنية من التقنيات المستقلة . ويمكن إيجاز الأخطار المتعمدة في هذا المجال في الآتي :

(أ) تخريب الحاسوب أو الأجهزة الملحقة به .

(ب) إلتلاف قيود البيانات المخزونة ضمن وسائط الخزن الواسعة .

(ت) تغيير البرامج لإحداث تغيير في المعلومات المطبوعة أو المخزنة أو لتعطيل البرامج التشغيلية .

(ث) التجسس والتنصت من الجهات المنافسة والمعادية على الحواسيب الحاوية على قواعد البيانات الخاصة ببنوك المعلومات .

(ج) الإستتساخ غير القانوني للبيانات الخاصة بتلك البنوك^{٥٤} .

وتشتمل الإجراءات الخاصة بحماية الشبكات الإتّصاليّة على:

(أ) مضاعفة الجهود لحماية البيانات المنقولة عبر الشبكات .

(ب) استخدام طرق رقابة عالية الدقة والكفاءة .

^{٥٣} المرجع نفسه ، ص ٦٤ .

^{٥٤} الوردى ، زكى حسين ، المالكي ، مجبل لازم ، مرجع سابق ، ص (٦٥-٦٦) بتصرف .

(ت) حماية الشبكات من غزو البرامج الفيروسية التي قد تؤدي إلى إصابة الحواسيب المتصلة بالشبكة.

وهذه الجرائم غير المسؤولة تمثل تهديداً مستمراً للنمو لبعض مستخدمي الحاسوب. ومن أهم جرائم الحاسوب (سرقة الأموال-سرقة المعلومات-التلاعب بالبيانات-التزوير-...الخ)^{٥٥}.

١١- مجتمع المعلومات:

بالأمس كانت المنافسة داخل حدود الوطن أما اليوم فإن العولمة غيّبت البعد الوطني والقومي ، وأصبحت تعنى الإنصهار فى مصنع عالمى واحد وسوق عالمية تهيمن عليها الشركات العابرة للقارات. وتعد تكنولوجيا الإتصال الوسيلة الأساسية التى يمكنها تأمين سلامة الوجود الوطنى فى مناخ المنافسة العالمية وكسب رهانات مجتمع المعلومات، وذلك بمسايرة التحولات التقنية والتحكم فيها والإندماج فى المنظومات المعلوماتية الدولية^{٥٦}.

لقد إهتمت البلدان المتقدمة والنامية والمنظمات الأممية بما يمكن أن تحققه تكنولوجيا الإتصال الحديثة فى تدعيم برامج التنمية الإقتصادية والتشغيل والصحة والحريات العامة وحقوق الإنسان، فاجتمع خبراء مجموعة السبع الكبار فى بروكسيل عام ١٩٩٥م، ومن ثم تأسست مجموعة جايان المتكونة من كل القطاعات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية . وعلى أثر ذلك إجتمعت قمة فى مستوى مجموعة الثمانية (G8) بأوكينا فى اليابان وخرج المشاركون بضرورة ردم الفجوة الرقمية وإيجاد إطار تشريعى دولى لتنظيم استعمال شبكة الإنترنت، كما تم عقد قمة أممية لوضع خطة شاملة تفسح المجال لكافة القطاعات للإسهام فى بناء المجتمع الجديد وكانت هذه القمة بدعوة من بعض رؤساء الدول النامية^{٥٧}.

ظهر مجتمع المعلومات من خلال الجمع بين تقنية الإتصال وتقنية الحاسبات الإلكترونية فمجتمع المعلومات هو البديل للمجتمع الصناعى ، وتكتسب صناعة

^{٥٥} المرجع نفسه، ص(٦٧-٦٨) يتصرف.

^{٥٦} المصمودى، مصطفى، المجتمع المدنى العربى فى زمن الثورة الرقمية، هيبسكوس للنشر، دار البستان للنشر، مركز إفادة، نوفمبر ٢٠٠٥م، ص٨.

^{٥٧} المرجع نفسه، ص٩.

المعلومات فى بعض الدول وزناً إقتصادياً يصل إلى الحد الذى تصبح فيه هذه الصناعة هي الغالبة وربما تحل محل الصناعات الثقيلة. وقد أدّى استمرار التقدم فى مجال الحاسب الإلكتروني ووسائل الإتصال لظهور خدمات عديدة لنقل المعلومات وأحدثت هذه التطوّرات مفاهيم جديدة مثل المكاتب التى تدار ذاتياً والمنازل المتصلة بشبكات سلكية، كل ذلك جعلنا نعيش عصر المعلومات^{٥٨}.

أولاً: مفهوم مجتمع المعلومات:

هو مجرد مجتمع رأسمالي، تعتبر المعلومات فيه سلعة أكثر منها مورداً عاماً. أي أن المعلومات التى كانت أساساً متاحة بالمجان من المكتبات العامة ، والوثائق الحكومية أصبحت الآن أكثر تكلفة عند الحصول عليها خصوصاً بعد اختزالها فى النظم المعتمدة على الحواسيب وهذه النظم مملوكة فى معظمها للقطاع الخاص. ويتم التعامل معها على أساس تجاري من أجل الربح. إن مجتمع المعلومات يركز أساساً على إنتاج المعلومة والحصول عليها واستغلالها فى خدمة أهداف التنمية والتطوير وذلك من خلال وضع آليات لحصرها وإدارة إنسيابها بواسطة بنية تحتية للمعلومات وشبكات الإتصال. إن أهم عناصر قيام مجتمع معلومات مبني على قيمة المعرفة وإتاحة عادلة للوصول إلى المعلومات وهى تنمية الإدراك البشري ومهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات^{٥٩} وترى نارمان متولى أن مجتمع المعلومات هو المجتمع الذى يعتمد فى تطوّر ه بصفة رئيسة على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الإتصال أى إنه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية، تلك التكنولوجيات التى تضم سلعاً وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة للمعلوماتية والتى تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات^{٦٠}.

ثانياً: سمات مجتمع المعلومات:

- (أ) زيادة أهمية المعلومات كمورد حيوي إستراتيجي.
- (ب) نمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة على المعلومات.
- (ت) استخدام تقنيات المعلومات والنظم المتطورة.

^{٥٨} البكري، إباد شاكر، مرجع سابق، ص ١٤٠.

^{٥٩} جمعة، سعد، مجتمع المعلومات، مقال منشور على موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، أكتوبر ٢٠٠٨م، ص٤، www.wikipedia.org

^{٦٠} الوردى، زكى حسين، المالكي، مجبل لازم، مرجع سابق، ص٢٦٧.

- (ث) تعدد فئات المستخدمين من المعلومات وظهور التوقعات المتغيرة لهم.
- (ج) تنامي النشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية .
- (ح) تزايد حجم القوى العاملة في قطاع المعلومات.
- (خ) الاغتراب (الاتجاه نحو الغرب) والتحديث في مجتمع المعلومات.
- (د) إمكانية الدخول إلى المعلومات الشخصية للأفراد.
- (ذ) تعدد وسائل الإتصال^{٦١}.
- ب- الإتصال:-

١-تعريف الإتصال:

عرف محمد سيد أحمد الإتصال بأنه الكلمة المترجمة عن الإنجليزية (communication) مشتقة أصلاً من الكلمة اللاتينية (communis) التي تعنى الشئ المشترك وفعالها (communicate) أى يذيع أو يشيع ، وعرفه وليبر شرام مجهود هادف يرمى إلى توفير أرضية مشتركة بين المصدر والمستقبل مع ملاحظة أن كلمة الإتصال أصلاً فى اللاتينى يعنى عاماً أو مشتركاً^{٦٢} ، ويرى العالمان دى فلور وروكيتش أن الإتصال هو عملية دلالية تعتمد على الرموز. وهو أيضاً عملية عصبية حيوية يتم فيها تسجيل معان ورموز معينة فى ذاكرة الأفراد، وهو كذلك عملية نفسية يتم فيها إكتساب معانى الرموز من خلال التعلم وهو عملية ثقافية تقوم على اللغة. واللغة فى منظورها هي مجموعة من الأعراف الثقافية المتفق عليها، وهو عملية إجتماعية باعتباره أسلوباً أساسياً للتفاعل الاجتماعي^{٦٣}.

أما فى مجال علم النفس فنجد أن واران يعرّف الإتصال بأنه نقل إنطباع أو تأثير من منطقة لأخرى دون النقل الفعلى لمادة ما أو إنه يشير إلى نقل إنطباعات من البيئة إلى الكائن الحى نتيجة لمؤثر داخلى أو خارجى.

وقد عُرِفَ الإتصال فى مجال التربية بأنه إنقاء خبرتين ومن ثم يتم التفاعل بينهما بحسبان أن الخبرة الأولى غنية ومتكاملة وتؤثر أو تعطى إضافة للخبرة الأخرى .

^{٦١} ضليهي، سوسن طه، الوعى المعلوماتي وسمات مجتمع المعلومات، ورقة عمل غير منشورة، المملكة العربية السعودية، قسم المكتبات والمعلومات، جامعة الملك عبد

العزيز، (ب-ت)، ص ١١.

^{٦٢} دليو، فيصل، الإتصال مفاهيم ونظريات ووسائل، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، ص ١٥.

^{٦٣} شمو، على محمد، الإتصال الأساسيات والمهارات، (ب-د)، الخرطوم، فبراير ٢٠٠٦م، ص (٢٩-٣١) بتصرف.

أما فى علم السياسة فقد أصبح الإتصال يتردد كثيراً باعتباراه مفهوماً محورياً ولا يقتصر مفهومه على مجرد وظيفة منظم السياسة.

وفى الإعلام طرحت العديد من التعريفات المتباينة للإتصال منها: يقول إبراهيم إمام أن الإتصال هو بث رسائل واقعية أو خيالية موحدة على أعداد كبيرة من الناس يختلفون فيما بينهم من النواحي الثقافية والإقتصادية والاجتماعية والسياسية وينتثرون فى أماكن متفرقة.

كما تعرف جيهان روثنى الإتصال بأنه العملية التى يتفاعل بمقتضاها متلقى الرسالة فى مضامين إجتماعية معينة، وفى هذا التفاعل يتم نقل أفكار ومعلومات بين الأفراد عن قضية معينة أو معنى مجرد أو واقع معين^{٦٤}.

أما الإتصال فى المجال الإدارى فيعرفه إبراهيم عرقوب بأنه عبارة عن الإتصال الإنسانى المنطوق والمكتوب الذى يتم داخل المؤسسة فى مختلف الإتجاهات (هابطاً، صاعداً، أفقياً) ويسهم فى تطوير أساليب العمل وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الموظفين، ومن أهم وسائله التقليدية: الوثائق المكتوبة (المذكرات المصلحية - التعليمات الإدارية - جريدة المؤسسة... الخ)^{٦٥}.

٢- مراحل تطوّر وسائل الإتصال:

أبرز ما يميز الإنسان هو قدرته على التعبير عن أفكاره، ومن ثمّ بدأ الإتصال يتطوّر بسرعة تطوّر البشرية وذلك نسبة لحاجتها لوسيلة للتواصل والتخاطب والمنفعة المتبادلة والمنفعة الذاتية فى السلم والحرب. وبعد ذلك شهد العصر الحديث تقدماً هائلاً فى وسائل الإتصال سواء من حيث الوفرة أو من حيث مدى فعاليتها وسهولة استخدامها ولقد أدّى ذلك إلى أن أصبحت كل وسيلة ذات خصائص معينة تميزها عن غيرها من الوسائل^{٦٦}. وقد مرّ الإتصال بعدة عصور هي:
أولاً: عصر العلامات والإشارات:

^{٦٤} عمر، السر أحمد، استراتيجية وسائل الإتصال فى الحرب النفسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، ٢٠٠٥م، ص١٧.

^{٦٥} دليو، فيصل، مرجع سابق، ص(١-١٧) بتصرف.

^{٦٦} عمر، السر أحمد، مرجع سابق، ص٢٢.

يُعد عصر الإشارات والعلامات أول مرحلة من مراحل الإتصال. فعمليات الإتصال التي لم تتجاوز الأصوات والإيماءات البدائية ولغة الجسم وضعت قيوداً هائلة وحتمية على قدرة الإنسان القديم على التفكير والإبتكار فكانت النتيجة ببطء إيقاع ومجال التقدم الحضارى:

ثانياً: عصر التخاطب واللغة:-

حدث تطوّر عندما إنتقل الإنسان إلى العيش فى تجمعات بشريّة واستخدام الكلام أو اللغة كوسيلة إتصال. فقد أتاح التحول إلى الإتصال بالتخاطب واللغة إحداث تعديلات مثيرة للوجود الإنسانى حيث انتقلت مجتمعات عديدة من مختلف أجزاء العالم من أسلوب الحياة البدائية إلى تطوير حضارات كبرى. ومثل هذه التغيرات كان من المستحيل أن تتم بدون اللغة^{٦٧}.

ثالثاً: عصر الكتابة:

عندما إنتقل الجنس البشرى قبل (٣٦٠٠ سنة قبل الميلاد) إلى عصر الكتابة (ثورة الإتصال الثانى) حينما إخترع السومريون فى جنوب العراق طريقة الكتابة المسمارية والصورية على الألواح الطينية وانتشرت هذه الأداة لتطویر القدرات الإنسانىة فى أكثر من جزء من أجزاء العالم وعلى وجه الخصوص فى الصين.

رابعاً: عصر الطباعة:

اقتترنت ثورة الإتصال الثالثة بظهور الطباعة فى منتصف القرن الخامس عشر. وفى عام ١٤٣٦م إخترع (يوحنا غوتنبيرغ) الطباعة بالحروف المعدنية المنفصلة، وأنجز طباعة أول كتاب أنتجته المطبعة فى ألمانيا باستخدام طريقة سبك المعادن لصناعة الحروف وهو (الكتاب المقدس) باللغة اللاتينية وذلك فى عام ١٤٥٥م ، وبعد ذلك إنتقلت تقنية الطباعة إلى جميع أنحاء العالم^{٦٨}.

خامساً: عصر وسائل الإتصال:

شهد القرن التاسع عشر ظهور عدد كبير من وسائل الإتصال. فقد أدّى التوسع فى التصنيع إلى إكتشاف أساليب سريعة لتبادل المعلومات التجارية . ففى العام ١٨٢٤م

^{٦٧} البكرى ،إياد شاكر ، مرجع سابق،ص(١٧-١٨)بتصرف

^{٦٨} البكرى ،إياد شاكر،مرجع سابق ،ص١٩.

اكتشف العالم الإنجليزي (وليم سترجون) الموجات الكهرومغناطيسية واستطاع (صمويل مورس) اختراع التلغراف في العام ١٨٣٧م وابتكر طريقة للكتابة تعتمد على عملية (التقطيط) وقد تم مد خطوط التلغراف السلكية إلى أوروبا وأمريكا والهند خلال القرن التاسع عشر.

في العام ١٨٧٦م استطاع (جراهام بل) أن يخترع التلفون لنقل الصوت إلى مسافات بعيدة وفي العام ١٨٧٧م اختراع (توماس أديسون) جهاز (الفونوغراف) ثم تمكن العالم الألماني (أميل برلنجر) في العام ١٨٨٧م من ابتكار القرص المسطح والذي يستخدم في تسجيل الصوت وبدأ تسويق آلة الفونوغراف منذ العام ١٨٩٠م كوسيلة شعبية جذابة لتقديم الموسيقى في الأماكن العامة . في العام ١٨٩٥م شاهد الجمهور الفرنسي أول عروض السينما، وفي العام ١٨٩٥م تمكن العالم الإيطالي الأصل (ماركوني) من اختراع (اللاسلكي) وكانت تلك هي المرة الأولى التي ينتقل فيها الصوت إلى مسافات بعيدة بدون استخدام الأسلاك. وكان الألمان والكنديون أول من بدأ في توجيه خدمات الإذاعة (الراديو) المنتظمة منذ العام ١٩١٩م ثم تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية العام ١٩٢٠م. كذلك بدأت تجارب التلفزيون في أمريكا منذ نهاية العشرينات وفي العام ١٩٤١م بدأت خدمات التلفزيون التجاري في أمريكا^{٦٩}.

اكتسبت وسائل الإتصال الجماهيري أهمية كبرى في القرن العشرين وخاصة الوسائل الإلكترونية باعتبارها قنوات أساسية للمعلومات والأخبار والترفيه، فعكست الإذاعة المسموعة والمرئية إهتمامات الناس وقضاياهم، وقدمت أشرطة السينما واقع المجتمع وطموحاته وساعدت الإعلانات التجارية في تلبية إحتياجات الناس إلى السلع والخدمات وعبرت التسجيلات الموسيقية عن التحرر العاطفي والإسترخاء والتفكير^{٧٠}.

سادساً: الأقمار الصناعية :

تعد تكنولوجيا الأقمار الصناعية واحدة من أهم روافد إنتقال المعلومات من بلد إلى آخر بسهولة ويسر، وبشكل خاص بعد استخدام الألياف البصرية في منظومة الإتصالات المختلفة حيث يتم نقل المعلومات بسرعة الضوء بكثافة عالية جداً . هذا الأمر ساعد

^{٦٩} البكري، إبياد شاكر، مرجع سابق، ص ٢٠.

^{٧٠} المرجع نفسه، ص ٢١.

على إنتشار النقل والبريد التلغرافى عبر الأقمار الصناعيّة وإقامة شبكات الأعمال الفضائية والإتصال الفضائى فى إتجاهين مثل الإتصال الهاتفى والمقابلات بين الناس فى مختلف الدول. وتصنف الأقمار الصناعيّة تبعاً لوظيفتها إلى :

(أ) أقمار الإنذار المبكر: وهى خاصّة بالكشف الفورى بواسطة أجهزة الإستشعار التى تعمل بالإشعة ما دون الحمراء لرصد الصواريخ المعادية، كما تقوم بعملية إختبارات الصواريخ وإطلاق الأقمار الصناعيّة .

(ب) أقمار المراقبة والإستطلاع: وتستخدم لأغراض التجسس وأهم أنواعها أقمار التصوير الإلكتروني.

(ت) أقمار التجسس الإلكتروني: وتستخدم لتحديد مواقع الدفاع الجوى وإدارات الصواريخ الدفاعية وكذلك التصنت على الإتصالات بصفة عامة.

(ث) أقمار الإتصالات: وهى من أهم الأقمار الصناعيّة ولها إستخداماتها المدنية كتنسيق إتصالات البث المباشر فى جميع أنحاء العالم وإستخداماتها العسكرية^{٧١}.

فى الشأن الإنسانى يستخدم القمر الصناعى فى الإستشعار عن بعد ويعتبر مصدر للمعلومات الجغرافية والموضوعات المختلفة وفى تحديث المعلومات التى يعتمد عليها فى الشأن الإنسانى، كما يستفاد من القمر الصناعى فى الحصول على رؤية عالميّة سريعة عن الأوضاع فى رقعة واسعة من الأرض وللتقييم السريع للوضع لتعيين وتقييم المخاطر من أجل كشف الحرائق وتقييم الخسائر الناتجة^{٧٢}.

٣- أهمية الإتصال:

لا يخفى على أحد أن عصر الإتصال الجماهيري والمعلوماتي قد تقدمت فيه تقنيات الإتصال، وتعددت وسائله وتطبيقاته متجاوزة مجالات الحياة السياسيّة والإقتصاديّة والثقافيّة والدينيّة والرياضيّة وتوسعت مع هذا التعدد. وكذلك نما التقدم فى وسائل الإثارة المختلفة معتمدة على أحدث ما إبتكره العلم غزواً للعقل والنفوس معاً. وقد لعبت وسائل الإتصال دوراً كبيراً فى كسب المعارك العسكرية فى الحروب الحديثة والمعارك الإنتخابية

^{٧١} عبد اللطيف على المياح، حنان على الطائى، مرجع سابق، ص(٢٩-٣٢) بتصرف.

^{٧٢} حمد، عبد الحميد الحاج، ورقة عمل بعنوان دراسة أليات الإنذار المبكر فى السودان(الكوارث والأزمات)، منتدى الإنذار المبكر فى إدارة الكوارث الطبيعيّة، وزارة مجلس الوزراء، أغسطس/٢٠٠٩م، ص١٥.

فى الحرب الإعلامىة فى المجال السىاسى وتفعىل إىصال المؤسسات فى المجال الخدمى والتجارى^{٧٣}.

الإىصال أساسى وهام لأن المجتمع الإنسانى سواه كان بدائىاً أو متحضراً يقوم على مقدره الإنسان على نقل نواياه ورغباته ومشاعره ومعلوماته وخبراته إلى الآخرىن وترجع أهمىة الإىصال إلى أن المقدره على المشاركة وتبادل الآراء تزيد من فرص الفرد فى البقاء والنجاح والتحكم فى الظروف المحىطة به فى حىن أن عدم القدره على المشاركة والإىصال تعتبر نقصاً نفسياً واجتماعياً خطيراً^{٧٤}.

إن أهمىة الإىصال تتبع من كونه وسىلة هامة للتأثر فى الرأى العام وتشكىل المفاهىم والإىتجاهات. وبعء الإىصال وسىلة تبادل وتجاوز بىن الثقافات كما ىتم من خلاله تبادل الأفكار والمعلومات بىن الأفراد والمجتمعات. وىسعى لتحقيق أهداف إىصالية معىنة ومحدودة ىسعى لها مخطط الإىصال فى كل المجالات الاجتماعىة والثقافىة والإقنصادىة والسىاسىة وعىرها من المجالات الحىوىة، وتبدأ حركة الإىصال بتفكىر الفرد وتمتد لتشمل كل ما حوله ومن حوله^{٧٥}. كما إن للإىصال دوره فى الحىاة الإنسانىة بإعتباره ظاهرة حىاتىة معاشه تلازم الإنسان فى كل تحركاته وإىصاله بالآخرىن سواه فى محىطه القربى أم عبر المسافات الشاسعة، وسواه بإىستخدام العبارات والكلمات المنطوقة أو بإىستخدام الإىشارات والإىماءات مما ىعرف بالإىصال عىر اللفظى^{٧٦}.

٤- نظرىات الإىصال:

قدم علماء السىاسة والإىتماع والإىصال العىد من النظرىات التى تشرح تأثر وسائل الإىصال على الفرد والمجتمع ومن هذه النظرىات :

١- نظرىة الرصاصة السحرىة : تفترض النظرىة أن لوسائل الإعلام تأثر فَعَال ومباشر على جمىع الأفراد الذىن ىتعرضون لها، واعتقد لاسوىل أن الأفراد عىر الراشدىن سوف ىكونون أهدافاً سهلة للإعلام والدعاىة من خلال وسائل الإعلام.

^{٧٣} دلىو، فىصل، مرجع سابق ، ص ٩.

^{٧٤} شمو، على محمد، مرجع سابق، ص ١٩.

^{٧٥} عمر، السر أحمد، مرجع سابق، ص (٢١-٢٢) بتصرف.

^{٧٦} أبو أصىع، صالح، تىسىر أبو عرجه، الإىصال والعلاقات العامة، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ط١، ١٩٩٦، ص ٧.

٢- نظريّة سريان المعلومات على مرحلتين: تمثّل هذه النظرية بعداً اجتماعياً حيث تأخذ في الاعتبار الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان ومدى تفاعله مع البيئة المحيطة به بما فيها من مؤثرات. ومن بين تلك المؤثرات وسائل الإعلام . وتظهر فاعليّة هذه النظرية في أوقات الإنتخابات حيث يتعرض الجمهور لوسائل الإعلام لمعرفة أحوال الحملات الإنتخابية، كما أوضحت النظرية أهميّة الإتصال الشخصي في التأثير على قرارات الناخبين بشأن من يعطونهم أصواتهم. وظهرت أسماء قلّة من الناس يُعرفون بقيادة الرأى . وهؤلاء يعتبرون مصدراً هاماً للمعلومات وفي تشكيل قرارات الناخبين. فالمعلومات والأفكار تسرى من وسائل الإعلام إلى قادة الرأى ومن هؤلاء القادة إلى الناس الأقل تعليماً وإهتماماً بوسائل الإعلام^{٧٧}. وتثير هذه النظرية الافتراضات التالية: أولاً: إن الأفراد ليسوا منعزلين اجتماعياً ولكن أعضاء في جماعات اجتماعية كما إنهم يتفاعلون اجتماعياً مع الآخرين.

ثانياً: إن الإستجابة ورد الفعل لرسائل أجهزة الإعلام سوف لا تكون مباشرة وفورية ولكن تتأثر بطبيعة التفاعل والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أعضاء الجماعة الاجتماعية. ثالثاً: إن الأفراد ليسوا متساوين أمام الحملات الإعلامية. لكنهم يقومون بأدوار مختلفة في عملية الإتصال. ويمكن أن يكون هنالك أفراد أكثر نشاطاً في إستقبال وتلقى الأفكار من أجهزة الإعلام وآخرون أقل نشاطاً وتعرضاً لأجهزة الإعلام ، ويعتمدون أساساً في الحصول على معلوماتهم من الإتصال الشخصي أو قادة الرأى العام^{٧٨}.

٣- نظرية سريان المعلومات على مرحلة واحدة:

تؤكد هذه النظرية أن الرسائل الإعلامية تنساب مباشرة من وسائل الإعلام الجماهيرية إلى المتلقين من غير أن تمر هذه الرسائل عبر قادة الرأى . والجانب المهم من هذه النظرية هو أن الرسائل الإتصالية لا تصل إلى جميع المتلقين بدرجة متساوية ولا تكن لها نفس الأثر وذلك للأسباب الآتية:

(أ) التعرض الإنتقائي: اكتشف كلاير أن الناس يتعرضون بشكل إنتقائي للمضمون الذي يتوافق ليس فقط مع إهتماماتهم ورغباتهم بل مع معتقداتهم وأفكارهم وقيمهم.

^{٧٧} على،نادية إبراهيم أحمد،نظريات الإتصال،(ب-م) (ب-د)،(ب-ت)، ص(٧-٨)بتصرف.
^{٧٨} الطرابيشي،السيد،مرفت عبد العزيز،نظريات الإتصال ، القاهرة ،دار النهضة العربية، ٢٠٠٦م،ص(٢٠٩-٢١٠)بتصرف.

(ب) الإدراك الإنتقائي: يعنى أن الأشخاص عندما يتعرضون لأيّ مضمون إعلامى تختار فيه ما يتناسب مع إهتماماتها ومعتقداتها لتسمح له بالمرور فى الإطار المرجعى للفرد، وبالتالي يتم إدراك هذا الجزء من المضمون ولا يلتفت الشخص إلى ما عداه.

(ت) التذكر الإنتقائي: إن الأشخاص الذين يتعرضون لنفس المضمون الإعلامى يختلفون فى مستوى تذكرهم لهذا المضمون حيث يتذكر الشخص فقط ما يتناسب مع إهتماماته واحتياجاته ومفاهيمه وينسى ما عدا ذلك^{٧٩}.

(ث) نظرية حراسة البوابة: تعنى حراسة البوابة التحكم فى المعلومات والمعرفة فيما يختص بإنتاج وبث أو نشر وتوزيع الرسائل الإعلامية عبر الطرق التحكمية حيث تتلقى الوسيلة كماً هائلاً من الأخبار والمعلومات من وكالات الأنباء العالمية والإقليمية والمحلية وتنفى ما تريده عبر أحد الطرق الآتية:

١- العمليات الإنتقائية.

٢- الإضافة: أي إضافة جزء أو أجزاء إلى الرسالة الإعلامية.

٣- الحذف: أي حذف أجزاء معينة من الرسالة وذلك بهدف تحديد مجرى التأثير فى إتجاه معين.

٤- الرقابة: قد تكون رقابة سابقة للنشر أو رقابة لاحقة.

٥- العرض والإبراز: ويتم ذلك بوضوح فى الصحف إذ من الممكن أن تنشر خبر مهم للغاية فى الصفحات الداخلية أو إذاعة خبر مهم فى نهاية النشرة.

٦- التوقيت: قد تكون الأسباب إقتصادية أو سياسية تستدعى تأجيل نشر أو إذاعة خبر معين.

وهناك عدد من الأسباب تقود للعمل بحراسة البوابة وهى:

١- السياسة العامة للدولة إذ إنها تقرر ما ينشر.

٢- السياسة العامة للمؤسسات الإعلامية إذ أن كل جهاز له سياسة تحريرية تحدد ماذا ينشر من محتويات وكيفية وطرق نشرها.

٣- العوامل الإقتصادية.

٤- العوامل الفنية.

^{٧٩} على،نادية إبراهيم أحمد،،مرجع سابق،ص٩.

٥- القيم الاجتماعية والتي تتمثل في السلوك وقيم المجتمعات .

٦-العوامل الذاتية وهذه ترجع للصحفي أو الإذاعي نفسه^{٨٠}.

نرى من خلال ما سبق من هذه النظريات أن نظرية الرصاصة السحرية لم تكن واقعية في إفتراضها بالتأثير الشديد والمباشر لوسائل الإعلام في ما تطرحه من رسائل على جميع الأفراد على حد سواء. أي لا توجد فوارق بين الأفراد الذين يتفاعلون معها. أما نظرية سريان المعلومات على مرحلتين فهذه النظرية تضعف قوة الأجهزة الإعلامية ذلك لأن تأثيرها غير مباشر، وذلك لوجود وسيط بينها وبين الجمهور المستقبل، وهو قادة الرأي وتفق الإتصال الشخصي على الأجهزة الإعلامية ، وبذلك يصبح تأثير هذه الأجهزة محدود. أما نظرية سريان المعلومات على مرحلة واحدة يمكن أن تكون أكثر معقولة ذلك أن الفرد المتلقى هو الذي يختار ما يناسبه فيما تطرحه الوسائل الإعلامية، كما أن له القدرة في التمييز بين مضامين الرسائل الإعلامية التي تبث له، وهو واع لحاجاته ويوجها بشكل عقلائي. أما نظرية حراسة البوابة فقد أثبتت هذه النظرية عدم وجود موضوعية في الأجهزة الإعلامية التي تسيطر عليها الأهواء والميول الشخصية ، وتتحكم فيها الأحوال الإقتصادية والأمنية. فالجهاز الإعلامي يسيطر عليه القائم بالإتصال الذي يحدد ما يُبث من معلومات وحذف جزء منها أو إدخال إضافات عليها.

٥- تقنية المعلومات والإتصال في السودان:

١-المعلومات:

هناك كثير من المؤسسات التي أسهمت في إنشاء وبناء مجتمع المعلومات في السودان. والمؤسسات التي تُعني بالمعلومات وأوعيتها بأنماطها المختلفة تشمل المكتبات بأنواعها المختلفة من مدرسية وعامة ووطنية وخاصة ، بالإضافة لمراكز المعلومات والوثائق والتوثيق والأرشيف، ذلك بجانب الإتحادات والجمعيات المهنية التي تضم الاختصاصيين في هذه المجالات. ومن المؤسسات التي ساهمت في إرساء دعائم مجتمع المعلومات في السودان :

أولاً: دار الوثائق القومية السودانية .

ثانياً:مكتبة السودان التابعة لجامعة الخرطوم.

^{٨٠} المرجع نفسه،ص(١٠-١١)بتصرف.

ثالثاً: مركز التوثيق التابع للمركز القومي للبحوث بوزارة التعليم العالي والبحث

العلمي^{٨١}.

أدركت ثورة الإنقاذ الوطني أهمية قطاع المعلومات بمؤسساته المختلفة، فأفردت له حيزاً في الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢م - ٢٠٠٢م) وتأكيداً لعناية الدولة بقطاع المعلومات أصدرت القرار الوزاري رقم (٣) للعام ١٩٩٤م والذي قضي بتشكيل مجلس استشاري للمعلومات تحت رعاية السيد وزير رئاسة مجلس الوزراء ومن بين اختصاصات هذا المجلس تقديم النصح والمشورة الفنية في مجال السياسة الوطنية للمعلومات^{٨٢}. في يونيو من العام ١٩٩٩م أجازت الدولة قانون المركز القومي للمعلومات. وهو عبارة عن هيئة إشرافية تنسيقية تتبع لمجلس الوزراء. وتم إفتتاح المركز في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١م ويعمل المركز في محاور عديدة مثل البنيات التحتية والتطبيقات والمعايير والترويج لصناعة المعلومات. ويشارك المركز بفعالية في تطوير الإستراتيجيات القومية للمعلومات. وللمركز شراكات عالمية مع المنظمات الأفريقية والأوربية والاسيوية العاملة في المجال. ونجد أن رؤية المركز هي الوصول لمجتمع المعرفة القائم على قاعدة متينة لصناعة المعلومات والاتصالات، وغايته تحقيق الرفاهية والنماء، ورسالته تمكين كل شرائح المجتمع من النفاذ الى المعلومات عبر الوسائط التكنية المختلفة على أوسع نطاق^{٨٣}. وتتحصر أهداف المركز في :

أولاً: الإستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات لتطوير الأداء ووضع السياسات التي تحكم المعلوماتية ودعم إتخاذ القرار في الدولة.

ثانياً: الإهتمام بالمعلومات على مختلف أنواعها ونظمها وأجهزتها. وتغذية أجهزة الدولة المختلفة بالمعلومات لتصريف شئونها. وإحداث التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: تطوير نظم المعلومات وإستخداماتها و بناء شبكات معلومات متخصصة بالبلاد.

رابعاً: تأمين سرية المعلومات.

خامساً: مواكبة التطور التقني في مجال المعلومات .

^{٨١} كرار، على صالح، ورقة عمل بعنوان نحو بناء مجتمع المعلومات السوداني، فعاليات ندوة المعلومات الخامسة- دور التوثيق والمعلومات في بناء مجتمع المعلومات العربي، دمشق، قاعة مالك الخطرى ٢-٤/٧/٢٠٠٢م، ص(٣-٢) بتصرف.

^{٨٢} المرجع نفسه، ص ٤.

^{٨٣} وزارة رئاسة مجلس الوزراء، المركز القومي للمعلومات، نشرة تعريفية ٢٠٠٨م، ص ٢.

كما يختص المركز بالآتي :

(١) الإشراف الفني وإنشاء الشبكة القومية للمعلومات وإنشاء وتطوير شبكات المعلومات الخاصة بأجهزة الدولة المختلفة.

(٢) وضع السياسات العامة في مجال المعلومات ونظمها وأجهزتها والتأكد من ملاءمتها للإستخدام على المستوى القومي وتحديد الجهات التي يسمح لها بتداولها وتأمين سرّيتها.

(٣) تطوير الكادر البشري وتبادل الخبرات مع مراكز المعلومات المحليّة والعالميّة.

(٤) العمل على التوعية ونشر ثقافة المعلومات في المجتمع والدولة^{٨٤}.

وتتخصر محاور عمل المركز في الآتي :

أولاً: محور التخطيط والمشروعات : رسم الخطط والاستراتيجيات المستقبلية وإجراء عمليات القياس والتقويم للأداء العام وإعداد المشروعات والبرامج ومتابعة تنفيذها.

ثانياً: البنيات التحتية : مساعدة أجهزة الدولة المختلفة علي إنشاء وتطوير شبكات المعلومات والإشراف الفني عليها وإدارتها وفق أسس علمية متطورة^{٨٥}.

ثالثاً: محور النظم والتطبيقات: ويختص بوضع السياسات العامة في مجال المعلومات ونظمها.

رابعاً: محور التنسيق: يختص بالتنسيق بين كافة الأجهزة العاملة في مجال المعلومات والعمل علي نشر ثقافة المعلومات في المجتمع والدولة.

خامساً: محور التدريب وبناء القدرات: يختص بتأهيل العناصر العاملة في مجال المعلومات ورفع كفاءتها داخلياً وخارجياً.

سادساً: محور المواصفات والمعايير والتشريعات: يهدف هذا المحور لوضع المعايير اللازمة لكل مجال من مجالات المعلومات والإشراف على تنفيذها مع جهات الاختصاص والتنسيق مع الجهات المختصة في سن التشريعات الجديدة في مجال المعلومات، والعمل على إدخال التعديلات اللازمة علي القوانين السارية لتتواءم مع استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات.

^{٨٤} وزارة رئاسة مجلس الوزراء، مصدر سابق، ص(٣-٦) بتصرف.

^{٨٥} المصدر نفسه، ص١٠.

سابعاً: محور إعادة هندسة الإجراءات: إعادة تنظيم وترتيب الإجراءات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين والقطاع الخاص بهدف تبسيطها وتيسير تقديمها تمهيداً لحوسبتها^{٨٦}.

ثامناً: محور الحكومة الإلكترونية: تهدف الحكومة الإلكترونية إلى تبسيط الإجراءات وتطوير الأداء للوصول إلى مجتمع المعلومات على المستوى القومي وذلك بتقديم الخدمات للمواطنين والشركاء والمستفيدين وتوفير المعلومات بالسرعة المطلوبة مع التميز والجودة.

تاسعاً: محور الترويج لصناعة المعلومات: يهدف هذا المحور إلى وضع القوانين والضوابط المنظمة لسوق العمل في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

عاشراً: محور العلاقات الخارجية: يهدف هذا المحور لبناء علاقات تعاون تقني مع الدول والمنظمات العالمية والإقليمية والشركات ومراكز المعلومات المحلية والعالمية من خلال مذكرات التفاهم والاتفاقيات في مجالات تبادل المعلومات والخبرات والخبراء^{٨٧}. رداً على سؤال الباحث للمهندس سوّدد محمود عمّا إذا كان للمركز قسم يختص بتوفير المعلومات الخاصة بالكوارث التي تحدث بالبلاد ومد الجهات ذات الشأن بذلك. ذكر بأن ليس للمركز قسم خاص بالكوارث وإنما الجهة المختصة بذلك هي وزارة الشؤون الإنسانية وأن دورهم يتمثل في تطوير نظم المعلومات وإستخداماتها وبناء شبكات معلومات متخصصة في الوزارات المختلفة والتنسيق بينها^{٨٨}.

تأكيداً للدور المتاعظم لمنظمات المجتمع المدني في جميع المجالات جعل المركز القومي للمعلومات أن يفرد لها مساحة مقدرة في العمل المعلوماتي بالسودان من خلال توفير الدعم والرعاية والمشاركة الفاعلة في أنشطتها وبرامجها إدراكاً لأهمية هذا الدور من خلال التعاون وبناء الشراكات الإستراتيجية مع منظمات المجتمع المدني. ولقد ساهمت هذه المنظمات مساهمة فعّالة في نشر ثقافة المعلومات ومحو الأمية الحاسوبية للمواطنين والعاملين بالدولة وغير ذلك من البرامج والمشروعات التي نفذتها. ومن أهم هذه المنظمات: (منظمة القضاة الرقمية، الجمعية السودانية لتقانة

^{٨٦} وزارة رئاسة مجلس الوزراء، مصدر سابق، ص(١٢-١٦) بتصرف.

^{٨٧} المصدر نفسه، ص(١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١) بتصرف.

^{٨٨} مقابلة أجراها الباحث مع المهندس سوّدد محمود بمكتبه بتاريخ ٢٥/نوفمبر/٢٠٠٨م وهو مدير إدارة التخطيط والمشروعات بالمركز القومي للمعلومات.

المعلومات، جمعية الإنترنت السودانية والجمعية السودانية للمرأة في تقانة المعلومات والإتصالات)^{٨٩}. ولقد أولت الإستراتيجية القومية ربع القرنية (٢٠٠٧ - ٢٠٣١م) متمثلة في المرحلة الأولى منها (الخطة الخمسية - ٢٠٠٧-٢٠١١م) أهمية للمعلوماتية حيث دعت في الغاية السابعة (المعلوماتية) إلى قطاع معلومات اتصالات مؤسس على المشاركة بين نوى الإرتباط الذي يؤهل البلاد لتجاوز حاجز الرقمية والإنتقال إلى مجتمع المعلومات والمعرفة، وتعزيز إستخدام تقانة المعلومات والإتصالات والمشروعات المشتركة بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، مع تنفيذ خدمات الحكومة الإلكترونية وتوفير الأطر والوسائط التي تخدم تحويل الإقتصاد إلى إقتصاد المعرفة^{٩٠}.

٢- الإتصالات:

عُرِفَ الإتصال في السودان منذ الآف السنين ، فإنسان الحضارات السودانية القديمة مارس شتى أشكال الإتصال حيث كان منفتحاً على الحضارات التي تزامنت مع حضارته، فالحضارة السودانية شهدت منذ مملكة مروحي تعدد استعمال اللغات . فاستعملت اللغة المروية والمصرية في زمان واحد و تميّز العصر المسيحي الوسيط في السودان بوجود خمس لغات هي القبطية، النوبية، الاغريقية، اللاتينية والعربية . ومنذ استقلاله تقلب بين عدة نظم إعلامية، وظلّ نظام الترخيص سائداً منذ العام ١٩٣٠م عندما صدر قانون الصحافة والمطبوعات. ويعتبر الترخيص أحد المبادئ الأساسية التي تستند عليها نظرية السلطة ، كما فرض القانون مبدأ الرقابة^{٩١}.
أولاً: تطوّر وسائل الإتصال في السودان:

^{٨٩} www.nicsudan.gov.sd/inc

^{٩٠} المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، الإستراتيجية القومية ربع القرنية (٢٠٠٧ - ٢٠٣١م)، الخطة الخمسية الأولى (٢٠٠٧-٢٠١١م) ، الغاية السابعة (المعلوماتية)، ص٤٧.

^{٩١} www.freewebs.com/awraqlimon/article.htm

(أ) الصحافة: عرّف السودان الصحافة بشكلها المعروف في بداية القرن الميلادي المنصرم. وكانت البداية تحت رعاية الحكومة الاستعمارية في العام ١٨٩٨م. وقد صدرت خلال هذه الفترة وحتى صدور أول قانون للصحافة في عام ١٩٣٠م ثلاثة عشر صحيفة^{٩٢}.
(ب) الإذاعة السودانية :

دخلت الإذاعة السودان في أبريل ١٩٤٠م وكان الغرض منها خدمة الدعاية للحلفاء في مواجهة دول المحور. وكانت تقوم على مكبرات الصوت فقط ، وبدأت في عام ١٩٤٢م البث على الموجة المتوسطة، وفي العام ١٩٤٣م أدخلت الموجة القصيرة وتطوّرت الإذاعة السودانية بإدخال استديوهات حديثة يتم عبرها التسجيل والمونتاج والبث، تلتها الاستديوهات الرقمية (Digital Studios) وفي ذات اتجاه التوسعة أنشأت الإذاعة موجات ال FM.
(ت) التلفزيون السوداني:

أول بث للتلفزيون السوداني كان في العام ١٩٦٢م وتطوّر البث في بداية السبعينات بإدخال شبكة المايكرويف ومحطة الأقمار الصناعية وبعض المحطات الأرضية الصغيرة. وفي التسعينيات تم إنشاء محطة للأقمار الصناعية لتوسعة رقعة البث ونقل الإرسال للخارج عبر عربسات وانتلسات، وبعدها أنشئت محطة أخرى لتعمل في مجال التبادلات البرمجية والأخباريّة، وتلت هاتان المحطتان محطة ثالثة متنقلة (SNG) لتجميع الأخبار عبر الأقمار الصناعية، كما تم إنشاء بعض التلفزيونات الإقليمية .
(ث) الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) في السودان:

بفضل ثورة المعلومات والاتّصال تغيّر منهج وسائل الإعلام، فقد كانت الرسائل تذهب من مرسل لتصل الى متلقٍ دون حوار حقيقي بينهما بل تعتمد على التلقين والإعلام أكثر مما تحمل من أسس الحوار وتغيير الوعي والرأي ، ولكن بفضل هذه الثورة أصبح الحوار بين المرسل والمتلقّي هو الأسلوب السائد وتحولت وسائل الإعلام إلى وسائل إتصال وتواصل. وقد تمكّن السودان من الإستفادة من هذه الخدمة في وقت مبكّر^{٩٣}.

^{٩٢} <http://www.isoc.sd/arabic/index.htm>

^{٩٣} <http://www.isoc.sd/arabic/index.htm>، مصدر سابق.

على الرغم من خطط التنمية والجهود المبذولة ظلَّ وضع قطاع الإتصالات في السودان فقيراً جداً. حتَّى العام ١٩٩٤م كان لدى السودان أقلَّ معدَّل وصول ٠.٢٣% بالنسبة للمعايير الإقليمِيَّة ، وبعد ثلاث أعوام من البرنامج الإقتصادي (١٩٩٠م-١٩٩٣م) الذي وضعتَه الحكومة دعت القطاع الخاص المحلي والأجنبي للدخول في قطاع الإتصالات كما هو الحال في القطاعات الإقتصاديَّة الأخرى للتغلب على القصور في الإستثمار والأداء^{٩٤} . وبموجب هذا القرار تم إنشاء الشركة السودانيَّة للإتصالات سوداتل في العام ١٩٩٤م كمقدم لخدمة الهاتف الثابت وفي نفس هذا العام صدر قانون المجلس القومي للإتصالات ليعمل كجهاز تنظيمي، وفي العام ١٩٩٦م تم تعديل قانون المجلس وحوِّل إلى هيئة لتنظيم قطاع الإتصالات، حيث تم إصدار قانون الإتصالات في العام ٢٠٠١م ، وفي العام ١٩٩٧م تم إصدار أول رخصة لمشغل خدمة الهاتف الخليوي (موبيتل - زين حالياً) وفي نفس هذا العام أصدر أول ترخيص لخدمة الإنترنت (سودانت) ، وفي لعام ٢٠٠٣م تم إصدار ثاني رخصة لمشغل خدمة الهاتف الخليوي (البشائر-أربيا حالياً MTN)، وفي العام ٢٠٠٤م تم إصدار ثاني رخصة لمشغل خدمة الهاتف الثابت (كنارتل)، وفي العام ٢٠٠٥م كانت نهاية إحتكار سوداتل للمخارج العالميَّة^{٩٥} . ونتيجة لحركة التحرُّر والخصخصة لقطاع الإتصالات في السودان والسياسات والمقرَّرات والخطط التي قامت الحكومة بضبطها عملت على صنع قوَّة جذب كبيرة دفعت إلى بناء بنية تحنِّيَّة رقميَّة حديثة في البلاد ومهدت إلى جو مناسب لتحسين نهضة الإتصالات علي إمتداد القطر.

إن من الملفت للنظر التحول والإنجازات التي شهدها قطاع الإتصالات في السودان مقترنة مع النمو والتنوع في خدمات الإتصالات مشتملة علي مستخدمي الإنترنت وتطبيقاته^{٩٦} . فلقد تطوَّرت سرعات استخدام الإنترنت للمستفيد في السودان لتصبح الخدمه متوفره عبر عدد من الخيارات مثل ال Dial Up (خط الهاتف) وال Frame Relay) وال DSL (هي خدمات ربط المشترك بسعات عريضة وسرعات عالية لخدمة الإنترنت) والبيانات تصل الي ٦٠ ضعف المودم العادي. وذلك عن طريق خطوط

^{٩٤} www.answers.com/topic/communications-in-sudan

^{٩٥} www.ntc.org.sd

^{٩٦} www.answers.com/topic/communications-in-sudan، مصدر سابق.

الهاتف. وتؤمن هذه الخدمة سرعة نقل عالية وأمنة وملائمة ويستفاد منها في نقل البيانات والصوت والصورة (مع استخدام خط الهاتف العادي في نفس الوقت)، وبالإضافة لما تقوم به سوداتل من توفير وتركيب وبرمجة الأجهزة الطرفية (DSL Modem) للمشارك مع الخدمة فهناك العديد من مصادر تزويد خدمة الإنترنت مثل شركات (فاستنت ، فري نت، وإيزي نت ، إسكأى نت ثم سودانت وهي الأكثر إنتشاراً)، كل ذلك عاد بالكثير من الفوائد للجميع ليصبح السودان حسب تصنيف (قوقل) ثالث بلد عربي من حيث عدد مستخدمي الإنترنت، واستخدام الإنترنت في السودان بصورة كبيرة هي قصة نجاح جعلت من السودان نموذج يحتذى ليس فقط وسط دول افريقيا النامية بل أيضا دول الشرق الاوسط^{٩٧}.

مما سبق يتضح الأهمية التي تمثلها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التنمية. فلا بد من إدماج البنية الأساسية للمعلومات والاتصال ضمن الإستراتيجيات التنموية القومية بصورة تضمن معها ضرورة وصول خدمات المعلومات والاتصال لكافة المناطق المدنية منها والريفية واستخدام الحواسيب في المدارس والجامعات وإنتشار مراكز الإنترنت العامة مع إتاحة عادلة للوصول للمعلومات وتنمية الإدراك البشري ومهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فمجتمع المعلومات يركز على إنتاج المعلومة وتبادلها ونشرها بسهولة ويسر.

^{٩٧} http://devata.worldbank.org/ict/sdn_ict

المبحث الثاني

دور المعلومات فى تطوير خدمات الشؤون الإنسانية

والمجتمع فى إتخاذ القرار

أ- دور المعلومات فى المجتمع:

تعد المعلومات من مكونات الحياة، فهى ذات أهمية لكل فرد فى المجتمع وذلك لإرتباطها بكل المجالات والبرامج الإنسانية ، وبها تختلف درجات البشر المعرفية والعلمية والتقنية... الخ. ويؤكد ذلك قول المولى عز وجل فى محكم تنزيله : (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون)^{٩٨} . وقال تعالى : (إنما يخشى الله من عباده العلماء)^{٩٩} . والمعلومات من عوامل الإنتاج ورفاهية الشعوب، فبها تزيد الإنتاجية فى ظل الحضارة التكنولوجية وتخفض التكاليف وتتقارب الأفكار والمسافات، وتتربط الشعوب والمجتمعات المختلفة كما تعمل على التعليم والتنقيف وإتخاذ القرار... الخ^{١٠٠} .

للمعلومات أيضاً دور هام فى البحث العلمي الذى يُعد الدعامة الأساسية لأى تقدم علمى وتكنولوجى. فعادة ما يكون الهدف من إجراء البحث العلمي هو الإجابة على سؤال معين أو المساهمة فى حل مشكلة معينة بإنتاج المعلومات وبإستخدام المناهج المعتمدة فى مجال التخصص المعين، إلا إنه فى ممارسة النشاط يحتاج البحث العلمي أيضاً للإفادة من المعلومات السابقة لتجنب تكرار الجهود . فالبحث العلمي يحتاج للمعلومات لأغراض التخطيط والبحث وتحليل النتائج ومقارنتها^{١٠١} . ولكى تسير حركة البحث العلمي إلى الأمام فإن توفير المعلومات للباحثين والعلماء ضرورة قصوى، كما أن إحدى معايير قياس درجات تقويم مدى تقدم البحث العلمي فى أى مكان تعتمد على كمية توفر المعلومات والإجراءات المتبعة فى تنظيمها وتحليلها وحفظها وإسترجاعها وتبادلها بين المستفيدين^{١٠٢} . مما سبق نخلص إلى أن نتيجة أى بحث علمى يضيف نتائج جديدة تفيد كافة مجالات الحياة، فهو مورد كالموارد الطبيعية الأخرى يمكن تسخيرها فى خدمة أهداف التنمية الاجتماعية والإقتصادية والسياسية... الخ، كما وتعتبر عقول البحث

^{٩٨} قرآن كريم، سورة الزمر، آية رقم (٩).

^{٩٩} قرآن كريم، سورة فاطر، آية رقم (٢٨).

^{١٠٠} جرنان، محمد أحمد، أهمية المعلومات ودورها فى البحث العلمى، أبحاث ودراسات الندوة العلمية الأولى لقسم المعلومات بأكاديمية الدراسات العليا بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث/أمانة مؤتمر الشعب العام، طرابلس: ١٥-١٧ ديسمبر ٢٠٠٢م، تحرير وإعداد أبو بكر محمود الهوش، طرابلس-الجفرة ٢٠٠٣م، ص ٢٣٤.

^{١٠١} قاسم، حشمت، مرجع سابق، ص ١٨.

^{١٠٢} www.arabcin.net/al_arabia_mag/modules

العلمي من الموارد البشرية التي يمكن تسخيرها في خدمة أهداف التنمية بمختلف جوانبها الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وغيرها. ونلاحظ أن لهذا المورد صفات مميزة ينفرد بها من بين الموارد الأخرى فهو لا ينقص من كثرة تداوله ولا ينضب إذا ما إنتقل من مكان إلى آخر داخل المجتمع أو خارجه ثم إنه مصدر متجدد بشكل تراكمي وهو قادر لتحقيق ترشيد الموارد وزيادة إنتاجها ومن ثم فهو مصدر قوّة لأيّ مجتمع قادر على حسن الإستخدام^{١٠٣} والتنمية (Development) والتي يقصد بها عموماً التوسع أو النمو أو التحسن في الأوضاع وزيادة الدخل على المستوى القومي ومستوى الفرد في كافّة الجوانب الإقتصادية والاجتماعية... الخ، بشقيها الكمي والنوعي وترتبط التنمية بالتخطيط وتحقيق الأهداف المعنوية وأثرها على حياة الفرد في المجتمعات، وبذلك يتضح أن التنمية عملية متكاملة ذات أبعاد متعدّدة تتناول مختلف جوانب الحياة الإقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية وتهدف إلى زيادة الإنتاج والدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق رفاهية المجتمع وهي تعتمد على توفير وتنظيم إستثمار الموارد، وبما أن المعلومات هي إحدى هذه الموارد فإن دورها التتموي لا يختلف عن الأدوار التتموية الأخرى من الموارد الطبيعية والبشرية، وهذا يؤكد أهمية المعلومات وإبتكار طرق وأساليب حديثة لإستثمارها في مجالات التنمية المختلفة^{١٠٤}.

ب- دور المعلومات في إتخاذ القرار:-

تكتسب المعلومات أهميتها من واقع الدور الذي تمثله في تزويد الإنسان بما يحتاج إليه من معارف يستمد منها تقديراته وتصوراتها لما يتطلب منه القيام به، وفي عالمنا المعاصر هذا أخذت المعلومات دوراً أكثر عمقاً وشمولية، فلقد أدّى إندماج تكنولوجيا الإتصالات مع تكنولوجيا الحاسوب إلى إحداث تغيير جذري في مجال المعلوماتية، وغدت المعلومات بتكنولوجيتها ونظمها صناعة العصر الرائدة وثروته المتميزة وأصبحت أداة فعّالة يعتمد عليها في إدارة تشكيل الحاضر ورسم صورة المستقبل. ويمثّل ذلك الشيء الكثير بالنسبة لراسم السياسة وصانع القرار وإذا كانت المعلومات على تلك الدرجة من

^{١٠٣} الرفاعي، عبد الحميد، المعلومات بين النظرية والتطبيق، دمشق، دار الإعلام، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٧٧.
^{١٠٤} رحيل، محمد فرج، توظيف المعلومات في خدمة التنمية، أبحاث ودراسات الندوة العلمية الأولى لقسم المعلومات بأكاديمية الدراسات العليا بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث، أمانة مؤتمر الشعب العام طرابلس، ١٥-١٧/ديسمبر/٢٠٠٢م تحرير وإعداد أبو بكر محمود الهوش، طرابلس-الجفرة ٢٠٠٣م، ص ٢٩٠.

الأهميّة والأثر الفاعل في إيصال المعرفة وتدعيم عوامل النمو العلميّة والفنيّة والماديّة فإن القيام بعملية صنع القرار في أي من المجالات دون الارتكاز على المعلومات يفقد متخذ القرار الإستفادة من عامل جوهري لضمان تحقيق الهدف الذي يتطلع إليه بقراراته المتخذة بل قد يقود ذلك في حالات كثير من الأحيان إلى التعرض لتقديرات خاطئة والوقوع في اتخاذ قرارات غير موفّقة .

فالمعلومات التي يتطلب الاعتماد عليها في عملية صناعة القرار هي التي تتحقّق من خلال نظام معلوماتي مبني على أسس علميّة يجري تحضيرها عن طريق استخدام هذا النظام والتعامل مع مخرجاته من قبل أناس مختصّين^{١٠٥} ونظام دعم القرار عبارة عن نظم معلومات يلعب فيه الحاسب الآلي دوراً كبيراً بهدف تقديم المساعدة على إتخاذ القرارات، خاصّة تلك القرارات المتعلقة بالمهام شبه الهيكلية ، وذلك عن طريق الدمج بين عناصر قاعدة البيانات والنماذج الكميّة (الإحصائية- الرياضية-بحوث العمليات) . ولنظم دعم القرار المبني علي معلومات الحاسب الآلي خصائص عده منها:

- ١-تساعد متخذى القرار فى تنفيذ المهام شبه هيكلية .
- ٢-تعتمد على التفاعل البشري الآلى عن طريق تقديم الإمكانيات الإستفسارية للحصول على إجابات لسلسلة من الأسئلة.
- ٣-تقدم نظم دعم القرار والدعم لكل المستويات الإدارية وخاصّة الإدارة العليا.
- ٤-توفر نظم دعم القرار الدعم اللازم فى مختلف مراحل إتخاذ القرار .
- ٥-يجب أن تكون نظم دعم القرار مرنة بحيث يمكن تعديلها لتلائم مع الظروف المحيطة. مزايا نظم دعم القرار:
- ١-إمكانية اختبار أكبر عدد من البدائل .
- ٢-الإستجابة السريعة للأوضاع غير المتوقعة.
- ٣-توفير الوقت والتكلفة.
- ٤-إمكانية الوصول إلى قرارات موضوعية تأخذ فى الإعتبار وجهة نظر متخذ القرار^{١٠٦} .

١٠٥ الحميري ،صادق طاهر،ورقة عمل بعنوان توظيف أنظمة المعلومات فى عملية صناعة القرار -المعلومات والإفادة منها فى إتخاذ القرار ،المؤتمر الوطنى للإصلاح والتطوير الإدارى والمالى،صنعا،اليمن،٢٥-٢٧/٨/١٩٩٨م،ص(٨-٩)بتصرف.
١٠٦ القرنى،على محمد،مرجع سابق،ص٩.

وأى قرار بصرف النظر عن مجاله ومستواه عادة ما يمر بالمراحل الآتية:-

١- إدراك المشكلة أو التحقق منها.

٢- تحديد أبعاد المشكلة.

٣- تحديد المعلومات المناسبة وتجميع هذه المعلومات.

٤- التعرف على البدائل المتاحة للتعامل مع المشكلة.

٥- تقييم البدائل.

٦- إختيار أفضل البدائل والحلول.

٧- تنفيذ القرار.

مراجعة النتائج أو الأداء المترتب على وشمولية كما يساعد على تكوين فهم مشترك حولها وتصوّرات متكاملة لمعالجتها. وفي النهاية يعمل علي الوصول بالنتيجة إلى اتخاذ قرارات مدروسة ومتناسقة .

إن الإهتمام بالمعلومات لتحقيق دورها الفاعل في دعم صناعة القرار سوف يكون له

نتائج إيجابية بالغة الأهمية وعلى نحو شامل وفي مقدمتها :

١- تنمية قدرة الدولة على الإفادة من المعلومات المتاحة.

٢- ترشيد وتنسيق ما تبذله الدولة من جهد في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات .

٣- توفر قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات .

٤- توفير البدائل والأساليب الحديثة لحل المشكلات الفنية والاختيارات التي تكفل الحد من هذه المشكلات في المستقبل.

٥- رفع مستوى فعالية وكفاءة الأنشطة الفنية في قطاعات الإنتاج والخدمات.

٦- ضمان القرارات السليمة في جميع القطاعات وعلى مختلف مستويات المسؤولية.

إذن فالمعلومات تشكل العنصر الأساسي في إتخاذ القرار، ووجودها يكشف الخلل

ويوفر مختلف البدائل التي يمكن إنتقاء أحدها للإستفادة منه لحل مشكلة قائمة^{١٠٧}.

ت- أهمية المعلومات ودورها في خدمة البحث:

^{١٠٧} الحميري، صادق طاهر، مرجع سابق، ص ١٠.

١- لا جدال فى أهمية المعلومات وقيمتها فى حياتنا الحاضرة، فهى أساس أى قرار يتخذه كل مسئول فى موقعه، وبقدر توفر المعلومات المناسبة فى الوقت المناسب للشخص المسئول بقدر ما تكون دقة القرار وصحته. إن المعلومات أساسية للبحث العلمى وهى التى تشكل الخلفية الملائمة لإتخاذ القرارات الجيدة، وهى عنصر لا تنفيذ القرار^{١٠٨}.

إن توفر المعلومات الكافية واعتماد مرجعية معلوماتية دقيقة يمكّن القائمين ببحث المشكلات فى مختلف جوانب التنمية ومجالات الحياة من دراستها وتحليلها بعمق غنى عنه فى الحياة اليومية لأى فرد، وهى بالإضافة إلى هذا كله مورداً ضرورياً للصناعة والتنمية والشئون الاقتصادية والإدارية والعسكرية والسياسية... الخ. لذلك يصدق القول من يملك المعلومات يستطيع أن يكون الأقوى. فالباحث والدارس سواء فى مجال العلوم الطبيعية أو فى مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية يحتاج إلى المعلومات، فالإنسان عندما يواجه موقفاً يبحث فيه إحدى القضايا أو المشكلات يسترجع من ذاكرته الداخلية ومن الذاكرة الخارجية (المكتبات ومراكز المعلومات) ما يتييسر له من المعلومات والأوعية المرتبطة بالقضية أو المشكلة ثم يوازن بعد ذلك ويحلل وينتهى إلى تكوين فكرة جديدة أو يؤلف من المعلومات السابقة تصوراً خاصاً^{١٠٩}. والبحث العلمى يقوم على أركان ثلاثة هى (الباحث-المختبر-مركز المعلومات). فالباحث هو الذى يقوم بتجريب الأفكار ودراستها لكنه لا بد وأن يعتمد فى عمله على المختبر الذى تتوفر فيه الأجهزة والوسائل والأدوات والمواد اللازمة لإجراء البحث. كذلك فإن مركز المعلومات بما يحويه من معلومات يعتبر مصدراً لا غنى عنه للباحث فى إمداده بأفكار ومعلومات الآخرين حتى لا يكرر جهداً سبق أن تم وحتى يبدأ من النقطة التى إنتهى منها غيره ، وكذا الأمر بالنسبة للباحثين والدارسين فى مختلف المجالات فإن من يؤلف كتاباً فى التنمية الاجتماعية مثلاً لا بد له من أن يطلع على مصادر المعلومات المتنوعة التى كتبت عن هذا الموضوع، حتى يكون المادة اللازمة لكتابه وحتى يتأكد من إنه سينتج عملاً جيداً يختلف عن أعمال السابقين. فحاجة الباحث للمعلومات أساسية حتى لا يكرر جهداً

^{١٠٨} قاسم، حشمت، مرجع سابق، ص ١٧.

^{١٠٩} عبد الهادى، محمد فتحى، مقدمة فى علم المعلومات، مكتبة غريب، القاهرة، ١٤٠٤-١٩٨٤م، ص ١٩.

سابقاً وحتى يحسن من نوعية البحث الذى يقوم به ويندر الآن أن نجد باحثاً مجدداً لا يستفيد من المكتبة أو مراكز المعلومات^{١١٠}.

ث- أنواع نظم المعلومات التى تسهم فى تطوير المنظمات الطوعية :

١- نظم المعلومات الإدارية : هى بناء أنظمة حاسوبية تكنولوجية تعمل على مساعدة المنظمات المختلفة فى القيام بأعمالها، فهى تقوم بعدة وظائف منها المساعدة المكتبية، والقيام بالمهام المحاسبية، وتنظيم الاجتماعات، والمساعدة فى عملية إتخاذ القرار. استخدام المنظمات للنظم الحاسوبية فى العمليات الإدارية يساعد فى تخفيف الأعباء والمصاريف المالية ويساعد فى القدرة التنافسية فى بيئة العمل.

٢- نظام إدارة الجمعية الإلكترونية : إن التقدم الكبير الذى أحدثته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى نظم الإدارة يمثل الكثير من التحديات حيث تتنوع وتختلف الجمعيات فى طبيعتها وأنماط العمل بها وتختلف النظم والمنهجيات الإدارية الخاصة بكل منها. والإختلافات فى الطبيعة الثقافية للعاملين بأية جمعية تمثل عائقاً أمام نجاح العديد من النظم الإدارية التى قد يثبت نجاحها فى أماكن أخرى. والتقنية الإدارية تشتمل على أعمال إستشارية وإدارية تضمن فعالية الإدارة على التوفيق بين العلاقات المتشابكة بين كيانات العمل بالجمعية وبين الموارد المتاحة، مع تحقيق الإرتباط الطبيعى بينهما وبين عنصر الزمن وأساليب إدارته باستخدام نظم المعلومات المناسبة^{١١١}.

٣- نظام متابعة التكاليف: تحتاج الجمعية إلى إصدار مجموعة من التكاليفات التى تتطلب المتابعة السريعة والدقيقة فى التنفيذ، ونظام التكاليفات يلعب دوراً أساسياً فى إدارة جميع التكاليفات داخل الجمعية بصورة تسمح بمتابعة التنفيذ وتحديد المسئوليات حتى يمكن معالجتها وإتخاذ القرارات الصحيحة فى الوقت المناسب.

٤- نظام إدارة الموارد البشرية وأجندة التدريب: يركز نظام إدارة الموارد البشرية على التدريب إذ يسمح النظام بإدارة عملية التدريب بدءاً من الإعلان عن الدورات التدريبية المتاحة وإختيار الموظفين للتدريب من الإدارات المختلفة وانتهاءً إلى إنعقاد الدورة التدريبية.

^{١١٠} عبد الهادى، محمد فتحى، مرجع سابق، ص ٢٠.

^{١١١} نور الدين، محمد، توظيف تكنولوجيا الإتصال والمعلومات لتطوير أداء منظمات المجتمع المدنى، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مدينة نصر، القاهرة، (ب-ت)، ص ٣٨.

٥- نظام إدارة الأنشطة وأجندة الأحداث: تتضمن مجموعة من الأنشطة المهمة للجمعية والتي ترتبط بجميع الموظفين وتساعد على خلق مجتمع معلوماتي بالجمعية وهذه الخدمات هي: أجندة الأحداث- أخبار الإدارات- إستقصاء الرأي... الخ^{١١٢}.

٦- نظام دليل الإتصال والمراسلات الإلكترونية البريدية: يعتبر دليل الإتصال هو نقطة الإنطلاق لباقي مكونات نظام إدارة موارد الجمعية فيعتمد على قاعدة البيانات الأساسية لجميع الأفراد في الجمعية لتحقيق نوع من الإتصال الإلكتروني غير المرتبط بالتواجد الزماني أو المكاني للموظف. ويتم هذا التواصل مع الآخرين من خلال المراسلات البريدية التي تتيح نقل المعلومات وتداولها في الوقت المناسب. كما يتضمن دليل الإتصال بناء قاعدة بيانات الإتصالات الخارجية بالجمعيات التي تتعامل معها المنظمة بما يعمل على تسجيل بيانات الإتصال الخاصة بتلك الجهات.

٧- نظام إدارة العملاء والعلاقات الخارجية: الحفاظ على بيانات المتعاملين مع الجمعية يعمل على توطيد العلاقة بينهم ويعمل على توفير الوقت والجهد اللازم للاتصال بالجهات التي تتعامل معها الجمعية. بالإضافة إلى التوثيق الإلكتروني للإجتماعات الخارجية التي تتم مع العملاء لسهولة إسترجاعها على مختلف المستويات الإدارية^{١١٣}.

ج- الشأن الإنساني:

برز الشأن الإنساني بمؤسسية بعد نهايات الحرب العالمية الثانية، وشهد تطوراً ملحوظاً جراء الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية مما أدى إلى تدخل جميع الشركاء الرسميين وغير الرسميين في تقديم الخدمات والعمل من أجل تقليل حدة الكوارث كحق يقدم المتضررين دون تمييز أو شروط.

ونجد أن خدمات الشؤون الإنسانية عملية محدودة الهدف والنطاق، وتكون هذه الخدمات أما إغائية أو إعادة تعمير أو تنموية أو إجتماعية... الخ. جميع هذه الخدمات لا يمكن القيام بها في ظل غياب المعلومات، لذلك بدأ الإهتمام بأنظمة التنبؤ بالمجاعات في أفريقيا بسبب ما حدث من جفاف أدى إلى مجاعات في عام ١٩٧٤م، وخلال النصف

^{١١٢} نور الدين، محمد، مرجع سابق، ص (٣٨-٣٩) يتصرف.

^{١١٣} المرجع نفسه، ص ٤٠.

الأول من الثمانينات ، ونتيجة للأزمة الغذائية التي ضربت أفريقيا أوكل إلى منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو - FAO) تأسيس نظام إنذار مبكر عالمي، مهمته التنبؤ بالإنزمات الغذائية وتقدير الإنتاج خاصة في الدول الأفريقية ، كما قامت بعض الدول من بعد بتأسيس أنظمة إنذار مبكر تهتم بجمع المعلومات عن الإنتاج ومدى توفر الطعام داخل كل دولة^{١١٤} لتحقيق الأهداف الآتية:

١-التنبؤ بالكوارث قبل وقوعها والتدخل في الوقت المناسب لمنع تفاقم أثارها.

٢-الإستعداد للكوارث.

٣- استخدام المعلومات لتوجيه جهود الإغاثة والتنمية^{١١٥}.

كما نجد أن هناك العديد من أنواع المعلومات التي يتم استخدامها كمؤشرات لخدمات الشئون الإنسانية عامة والإنذار المبكر بصفة خاصة وهي:

١-معلومات الأرصاد الجوية:

إنطلق عهد التنبؤات الجوية الحديثة في عام ١٨٣٥م عندما اخترعت آلة البرق الكهربائية لنقل التقارير الجوية عن حالة الطقس من مناطق شاسعة لتصل بشكل فوري وفي ثوان معدودة . وتطور علم الأرصاد الجوية خلال القرن العشرين، وفي عام ١٩٥٥م بدأ الاستخدام الفعلي للتنبؤات الجوية العددية بواسطة الحاسبات الآلية الضخمة التي تقوم بعملیات حسابية لإنتاج نماذج التنبؤات قبل وقوع الأحداث الجوية وقد ساعد على ذلك التطور الكبير في مجال برمجة الحاسبات الآلية^{١١٦}. كما أسهمت الأقمار الصناعية إسهاماً فعّالاً منذ أن دخلت مجال الأرصاد الجوية في عام ١٩٦٠م، حيث تم إطلاق أول قمر صناعي للرصد الجوي هو القمر الأمريكي تيروس ١ وتبعه إطلاق العديد من الأقمار الأمريكية والسوفيتية والأوروبية وغيرها، وأصبحت الأقمار الصناعية الرصدية من أهم الأساليب الحديثة التي مكّنت من تحديد الكثير من الخصائص الجوية العلوية والسطحية (أجناس السحب وأنواعها، اتجاه الرياح وسرعتها ،درجة حرارة السطح...إلخ)،

^{١١٤} Information Early Warning System(GIEWS)WWW.Global

^{١١٥} مخير ، عمر محمد ، إدارة كوارث الجفاف والمجاعات ،برنامج تدريبي للمنظمات الطوعية في السودان،برنامج غير منشور،مارس ١٩٩٥م،ص(٣٣-٣٤)بتصرف.

^{١١٦} بدون ذكر كاتب المقال، مواجهة الأزمات والكوارث باستخدام نظم المعلومات، ١٠/١٢/٢٠٠٩م/ص(١٣-١٤)بتصرف-

كما أن البيانات التي ترسلها تشمل معظم أجزاء الكرة الأرضية^{١١٧} وتلجأ العديد من الدول إلى توظيف الوكالات الحكومية ووسائل الإعلام (الصحافة-التلفاز-الإذاعة) لعرض توقعات الطقس للجمهور. وحالياً تستخدم الشبكة العنكبوتية العالمية من أجل حماية الأرواح والممتلكات. وهذه المنافذ الإعلامية تقوم بتحديث التنبؤات يومياً عن طريق المراكز والهيئات المختصة^{١١٨}. ومن الاستخدامات الشائعة للإعلام عن التنبؤات الجوية: (التحذير من العواصف الرعدية- الفيضانات- حركة الطيران- معلومات الإنتاج الزراعي- معلومات المساحات الغذائية- المعلومات الاقتصادية- معلومات الإستشعار عن بعد... الخ)، منها ما يعتمد على المسوحات التي توفر المعلومات الرقمية سواء كانت رسمية أو غير رسمية أو مشتركة عبر الاستثمارات وأجهزة الإرساد الجوي والأقمار الصناعية^{١١٩}.

تعتمد مصادر وطرق جمع المعلومات عن خدمات الشؤون الإنسانية على المعلومات الثانوية التي تستخدم في نظام الإنذار المبكر الذي صمم لإستعمالها. ويعتمد ذلك على مجموعة من المصادر لجمع المعلومات الثانوية والتي نجدها في الإحصائيات الحكومية الإتحادية والولائية والتي تغطي الأنشطة الزراعية، الحيوانية الصحية، السكانية، الأمطار... الخ. والمعلومات الثانوية لا تعطى مؤشرات نهائية كالمعلومات الأولية والتي يصعب جمعها أغلب الأحيان وذلك للصعوبات المالية وعدم توفر الكادر المؤهل لإجرائها^{١٢٠}.

والمعلومات يمكن أن تجمع من جهات حكومية أو غير حكومية. إلا أن هنالك إختلاف واضح في طرق الجمع الحكومية وغير الحكومية ونجدها فيما يلي:

طرق الجمع الحكومية :

أولاً: زمن إجراء المسح طويلاً .

ثانياً: التكلفة عالية .

ثالثاً: مشاركة المجتمعات محدودة .

^{١١٧}المرجع نفسه.

^{١١٨}المرجع نفسه.

^{١١٩}مخير، عمر محمد، مرجع سابق، ص(٣٤-٣٦) بتصرف.

^{١٢٠}مخير، عمر محمد، مرجع سابق، ص ٤٠.

رابعاً: لا توجد مرونة في طرق جمع المعلومات، فغالباً ما تكون بإستخدام استمارات أو إحدى الوسائل الفنيّة والتي لا يتم تحليلها إلا بالرجوع إلى المكاتب المتخصصة في ذلك. إلا إنها من أهم مميزاتها إنها توفر معلومات إحصائية رقميّة .
الطرق غير الحكوميّة :

أولاً: زمن إجراء المسح قصير .

ثانياً: التكلفة غير عالية .

ثالثاً: مشاركات المجتمع كبيرة.

رابعاً: توجد مرونة في طرق وجمع المعلومات وذلك عن طريق المقابلات والأسئلة غير الرسميّة ومجموعات النقاش وغيرها من الوسائل الفنيّة الأخرى والتي يسهل عبرها التحليل الفوري من مكان جمع المعلومات. وهي مفيدة للتعلم من المجتمعات القاعدية وتكوين معرفة حقيقيّة لظروفهم الاجتماعيّة والإقتصاديّة والثقافيّة... الخ.

خامساً: التقييم السريع بالمشاركة مع المجتمعات القاعدية . وتتّصف أنواع البحوث هذه بالتعددية في مصادر جمع المعلومات (رجال، نساء، قادة محليين... الخ).

سادساً: تستخدم عدّة وسائل لجمع المعلومات (مجموعات نقاش- الملاحظة- الخـ... الخ) ^{١٢١}.

٢- المعلومات الخاصّة بالشأن الإنساني:

هنالك ضعف وعدم اهتمام بالمعلومات الخاصّة بالشأن الإنساني لدى كل من وزارة الشؤون الإنسانيّة ومفوضيّة العون الإنساني وعدم نشرها عبر المواقع المختلفة سالفة الذكر. كل ذلك أضعف الثقة في وزارة الشؤون الإنسانيّة والآليات التابعة لها. فالمعلومة متوفّرة لدى وكالات الأمم المتّحدة المتخصّصة والمنظّمات الدوليّة والتي تقوم بجمعها عبر المسوحات التي تشارك فيها وزارة الشؤون الإنسانيّة والوزارات الأخرى المتخصّصة وتتم الموافقة عليها من قبلهم كما نجدها منشورة عبر المواقع الإلكترونيّة الخاصّة بوكالات الأمم المتّحدة والمنظّمات الدوليّة المتخصّصة ويتم تحديثها وفقاً للمستجدّات

^{١٢١} المرجع نفسه، ص(٤٣-٤٦) بتصرف.

الخاصة بالشأن الإنساني . فيما يلي بعض النماذج عن ضعف معلومات النازحين لدى المركز القومي للنازحين والعودة الطوعية .

من خلال تجربتين في العام ٢٠٠٦م بجمع معلومات عن النازحين وعددهم وعدد المعسكرات المتواجدين فيها بولاية الخرطوم تم القيام بالإتصال بالمركز القومي للنازحين كجهة إختصاص ولكن لم يجد أى معلومة لديهم وذلك بحجة أن النازحين بولاية الخرطوم إختصاص مفوضية العون الطوعى والإنسانى التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية بولاية الخرطوم وهم مختصون بالعودة الطوعية وعند الإتصال بها لم نجد أى معلومة وذكر إذا أردنا معرفة عدد النازحين بالولاية فلا بد من عمل مسح كامل لمعرفة ما يريد الباحث من معلومات مع الأخذ بالإعتبار للتكلفة المالية للمسح إضافة إلى الفترة الزمنية التى يحتاجها المسح لجمع المعلومات عن اعداد النازحين بولاية الخرطوم وبعد ذلك تم الإتصال بمنظمة الهجرة الدولية (IOM) وهى منظمة دولية متخصصة فى الهجرة أى النزوح وعبر الموقع الإلكتروني تمكن الباحث من معرفة عدد النازحين بمعسكرات ولاية الخرطوم^{١٢٢} .

مما سبق يتضح لنا جلياً عدم إهتمام المركز القومي للنازحين بالمعلومات وإذا أخذنا فى الإعتبار بأنهم مهتمون بالعودة الطوعية وشأن إدارة النازحين شأن إدارى فكيف ينفذون العودة الطوعية دون معرفة العدد الكلى للنازحين فى كل ولاية وماهى المعسكرات المتواجدين بها ليتم عبرها ترحيلهم و تقييم العودة الطوعية التى ينفذونها؟؟.

تم القيام بجمع معلومات لغرض إعداد مقترح مشروع بولاية جنوب دار فور فكان الإحتياج لمعرفة عدد النازحين فى الولاية وأسماء المعسكرات بها وذلك فى عام ٢٠٠٧م وبعد الإتصال بمركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ بوزارة الشؤون الإنسانية لم نجد ما نريد من معلومات وبعد الدخول على الموقع الإلكتروني لمكتب المساعدات الإنسانية بالأمم المتحدة (OCHA) وجدنا معلومات مفصلة عن عدد النازحين ومعسكراتهم والمعتمديات التى تقع فيها المعسكرات، كما وجدنا معلومات مفصلة عن النازحين ومعسكراتهم أيضاً عبر موقع الأمم المتحدة للاجئين بالسودان وبالرغم من أن مكتب الأمم المتحدة للاجئين بالسودان غير مختص بالنزوح إلا أنه يرصد النازحين ومعسكراتهم فى

^{١٢٢} عمل ميدانى لإعداد مشروع الرعاية المنزلية للأطفال المصابين بالإيدز بمعسكرات النازحين بولاية الخرطوم ،مؤسسة رفيدة الصحية، ٢٠٠٧م.

ولآيات دار فور وحركتهم خاصة فى المناطق المتاخمة للحدود للإستعداد المبكر لإستقبالهم وعمل جميع الترتيبات الفنية الخاصة بهم ولتقييم أوضاعهم أيضاً، كما يوجد رصد كامل لمعسكرات اللاجئين السودانين بالدول الأفريقية المجاورة^{١٢٣} .

مما سبق يتضح لنا جلياً ضعف المعلومات الفنية بوزارة الشؤون الإنسانية مما أدى إلى الإعتماد على المعلومات الفنية المتوفرة لدى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة والذي نتج عنه المغالطات عن صحة هذه المعلومات أو عدم صحتها خاصة عن عدد المتأثرين عند وقوع الكارثة.

للمعلومات دور فى التصدى للكوارث وهى تمثل أحد أشكال المعونة الحيوية فى حد ذاتها، فالأشخاص المتضررون من الكوارث يحتاجون إلى المعلومات بقدر إحتياجهم للماء والغذاء والدواء والملجأ، لأن بإمكان المعلومات أن تنقذ الحياة وسبل المعيشة لديهم . وقد تكون المعلومات هى الشكل الوحيد الذى يمكن أن يعتمد عليه أكثر الناس ضعفاً للتأهب للكوارث^{١٢٤} فالنظام المثالى لإدارة المعلومات فى الكوارث يتضمن سلسلة متصلة من الخطوات والإجراءات التى تهدف إلى إنتاج متدفق من المعلومات لتُعين متخذ القرار فى إنفاذ الرأى السديد^{١٢٥} . وهذا ما تفتقده منظمات الإغاثة إذ إنها تركّز على جمع المعلومات لصالحها فقط وليس بغرض تبادلها على نحو كاف مع الأشخاص الذين تستهدف مساندهم. فىنبغى بعد وقوع أى كارثة أن تستند الإغاثة فى حالات الطوارئ إلى تقييم دقيق لإحتياجات وقدرات الباقين على قيد الحياة، إلا إن منظمات الإغاثة غالباً ما تعتمد على التخمينات عند توزيع مواد الإغاثة دون الإستناد إلى معلومات دقيقة عن إحتياجات المنكوبين، ويرجع السبب فى ذلك إلى التنافس بين الوكالات والضغط التى تمارسها وسائل الإعلام والجهات المانحة^{١٢٦} . هناك عدّة عوامل تساهم فى الإستفادة من المعلومات منها:

١- التطور الهائل فى أنظمة الحاسوب والبرمجيات.

٢- التطور الهائل فى أنظمة الإتصالات ووسائل الإتصال.

^{١٢٣} عمل ميدانى لإعداد مشروع تخفيف الفقر عن طريق رفع الوعى بولاية جنوب دار فور، مؤسسة رفيدة الصحية، ٢٠٠٥م.
^{١٢٤} الإتحاد الدولى لجمعيات الصليب والهلال الأحمر، تقرير عام ٢٠٠٥م عن الكوارث فى العالم، (ب-م)، ص٥.
^{١٢٥} إسماعيل، الفاضل أحمد ، ورقة عمل حول دور المعلومات فى إدارة الكوارث ،وزارة الشؤون الإنسانية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمى، (ب-ت)، ص١.

^{١٢٦} الإتحاد الدولى لجمعيات الصليب والهلال الأحمر، مصدر سابق، ص٦.

٣- تبادل المعلومات بين منظمات الإغاثة المختلفة والأشخاص المتضررين^{١٢٧}.

إن تدفق المعلومات وتيسر الإتصال بين منظمات الإغاثة والأشخاص المتضررين من الكوارث ما زال لا يفيان بالعرض المتوحى، علماً بأن مدونة قواعد سلوك الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر بشأن الإغاثة فى حالات الكوارث تتطلب على وجه التحديد أن تعمل وكالات الإغاثة على إشراك الأهالى فى إتخاذ القرارات وتمنحهم الحق فى الحصول على المعلومات^{١٢٨}.

٣- تجربة الأمم المتحدة فى مجال المعلومات والإتصال:

هيئة الأمم المتحدة تعتبر كياناً جامعاً لدول العالم ومن خلال وكالاتها المتخصصة تؤدى دوراً مقدراً فى خدمة النشاط الطوعي والإنساني وتعمل فى إطار إختصاصها المتعارف عليه دولياً وتبنى علاقاتها على شراكة بين الكيانات الطوعية المختلفة لخدمة جملة من الأهداف النبيلة، وطبيعة العلاقة التى يجتمع حولها وفى إطارها سائر الشركاء فى الحقل الطوعي والإنساني ينبغى أن تنهض على الثقة والتعاون والتنافس الشريف فى حدود صلاحيات ومهام كل طرف من الأطراف المشاركة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة وضعت الضوابط لأغراض تقديم العون الإنساني والمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية بقرارات الجمعية العامة بالأرقام (١٠٠/٤٥) بتاريخ ١٤/٢/١٩٩٠م والقرار (١٣١/٤٣) بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٨م، كما أصدرت قرارات أخرى بشأن تنسيق المساعدات الإنسانية الطارئة بالأرقام (١٠١/٤٥)، (١٠٢/٤٥) و(١٨٢/٤٦) بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩١م وتقدم الأمم المتحدة العون عبر منظماتها المختلفة^{١٢٩}.

يتولى مكتب المساعدات الإنسانية بالأمم المتحدة بالخرطوم القيام بالمسوحات. والمسوحات تعتبر الخطوات الفنية المختلفة لتحديد إحتياجات تأثير الكوارث على المجتمع مع تحديد الأولويات وإمكانية تقديم العون فى مجالات الإغاثة وإعادة التعمير والتنمية، وهذه المسوحات توفر المعلومات الأساسية للمخططين ومُتخذي القرار وذلك لتقديم مساعدات مدروسة ومؤسّسة. مشاركة مع الأجهزة الحكومية المختصة مع المنظمات

^{١٢٧} إسماعيل، الفاضل أحمد، مرجع سابق، ص١.

^{١٢٨} الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر، مصدر سابق، ص(٧-٨) بتصريف.

^{١٢٩} حصانات هيئة الأمم المتحدة ١٣/٤/١٩٤٦م وإتفاقية نوفمبر ١٩٤٧م الخاصة بحصانات الأمم المتحدة، وزارة الخارجية.

الطوعية الوطنية والأجنبية يساعد في تقدير الاحتياجات للمساعدات الإغاثية كما يقوم المكتب بنداء للمانحين بموافقة الحكومة.

يعتبر نداء السودان الموحد صيغة لسلسلة من الإستشارات والاجتماعات المكثفة والتي شاركت فيها كل وكالات الأمم المتحدة والأجهزة الحكومية المختصة والمنظمات الطوعية الوطنية والأجنبية. وكان نتاج ذلك وضع خطة توضح جملة متطلبات التمويل الخاص بمناشدة وكالات الأمم المتحدة المدمجة والمتخصصة وقّعت على إثرها الوثيقة القطرية مع الجهاز الحكومي المختص بعد الوصول إلى إتفاق مشترك حول بنود الاحتياجات وسمات المشروعات والبرامج العامة التي يتم تنفيذها ومناطق التنفيذ وفقاً لمعايير محددة متفق عليها، على أن تعالج تلك المشروعات الاحتياجات الإنسانية الطارئة والناجمة عن الحرب الأهلية القائمة عبر عقد من الزمان أو تلك التي تنجم عن الكوارث الطبيعية^{١٣٠}، على أن يتم التنسيق والتشاور بصورة منتظمة عن طريق مجموعات التنسيق القاعدية وفرق العمل للإستجابة للطوارئ، مما يمكن أن يتم التنسيق أيضاً عن طريق التقديرات الناتجة من فرق المسوحات المشتركة وتبادل المعلومات. فيما يتعلّق بالإحتياجات المقدّرة من الغذاء والدواء والمياه وإصحاح البيئة،... الخ بحسب ما تحدده فرق العمل المشتركة من قبل الوكالات والأجهزة الحكومية المختصة والمنظمات الطوعية .

أولاً: تقوم الوكالات بتوفير الإحتياجات المتفق عليها كالاتى :

(أ) برنامج الغذاء العالمي يقوم بتوفير المساعدات الغذائية الطارئة والمتفق عليها وفقاً لبرامج محدّدة.

(ب) صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومنظمة الصحة العالمية وتقوم بتقديم خدمات الصحة، التغذية، المياه، إصحاح البيئة والتعليم.

(ت) منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) تعمل على توفير الأمن الغذائي والمدخلات الزراعية .

^{١٣٠} محمد أحمد، مرتضى عبد الحى، العلاقة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات التطوعية بالسودان فى الفترة من ١٩٩٠م-٢٠٠٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة أفريقيا العالمية، يناير ٢٠٠٣م، ص ٢٥.

جميع الوكالات وبرامج الأمم المتحدة لا تقوم بتنفيذ المشاريع والبرامج التي تقوم بتمويلها بل يكون التنفيذ عبر أجهزة الحكومة المختصة والمنظمات الطوعية ذات الصلة وفقاً لمذكرات التفاهم والإتفاقيات المختلفة الخاصة بالمشاريع المراد تنفيذها في مختلف المناطق الجغرافية. المشاريع الممولة تغطي كل الشؤون الإنسانية مثل: الإغاثة، الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، النازحين، اللاجئين، الطفولة، الصحة، المرأة، تنمية المجتمعات وبناء قدرات... الخ. كما ويوجد إهتمام خاص من قبل وكالات الأمم المتحدة بالمنظمات المهمة بالأزمات والكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية. وتعمل المنظمات عبر إجراءات تشغيل موحدة لمنظومة الأمم المتحدة للتواصل والتنسيق بما يضمن وصول الاحتياجات في أقل وقت متوقع وفق هيكل تنظيمي للعمل وآلية مشتركة للتنفيذ وبإنفتاح وشفافية بين جميع الشركاء وبتمليك الحقائق الكاملة عن الأزمة في جميع مستويات العمل سواء أن كان على المستوى التنفيذي أو المعلوماتي أو على مستوى الإتصالات أو الإعلام مع خصوصية كل منظومة من منظومات الأمم المتحدة في عملها الميداني^{١٣١}.

ثانياً: فريق الإتصالات التابع للأمم المتحدة :

أنشئ في العام ٢٠٠٢م بناء على مبادرة من منظمة الأمم المتحدة للتعامل مع التحديات المشتركة التي تواجه الإتصالات، وتضم المكاتب والإتصالات بين جميع مؤسّسات منظومة الأمم المتحدة فضلاً عن إدارة شؤون الإعلام ومكتب الأمين العام. فقد دعا الأمين العام في تقريره للعام ٢٠٠٢م إلى تعزيز المعلومات العامة وإلى التأثير والتواصل الجماعي للأمم المتحدة مع الجمهور، كما تم إنشاء فريق إتصالات خاص بالأمم المتحدة على المستوى القطري الذي يعرف بإسم UNCG في كثير من البلدان من أجل زيادة تنسيق أنشطة الإتصالات على المستويات العالمية، ويسعى فريق الإتصالات القطري إلى تعزيز التعاون بين الوكالات في مجال الإتصالات وزيادة وسائل الإعلام للأمم المتحدة على المستويات الوطنية أو على مستوى الصعيد الإقليمي وذلك عن طريق:

(أ) توفير القيادة في مجال الإتصالات لفريق الأمم المتحدة القطري.

^{١٣١} محمد أحمد، مرتضى عبد الحى، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق، ص ٢٦.

(ب) التعرف على طرق جديدة وخالقة لإظهار برامج الأمم المتحدة وتحقيق النتائج مع التأكيد على التعاون المشترك بين الوكالات .

(ت) ترويج صورة متماسكة للأمم المتحدة .

تشمل الإتصالات القطرية نقاط الإتصال بين جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في البلد بما في ذلك تلك التي تتصل ببعثات حفظ السلام وبناء السلام وحالات الطوارئ الإنسانية . الإتصالات القطرية تقع تحت رئاسة مدير المركز الإعلامي للأمم المتحدة وفي حالة عدم وجود مركز للإعلام تابع للأمم المتحدة يمكن لأى وكالة أن تحل محل المركز^{١٣٢} . مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يحكم التنسيق وتبادل المعلومات عبر الاجتماع الدوري لرؤساء منظومة الأمم المتحدة والذي تمده مجموعة العمل للإتصال والمعلومات بتقريرها الدوري بعد أن تتكامل التقارير وتناقش ومن ثم يتم نشر وتبادل المعلومات عبر المواقع الإلكترونية لمنظومة الأمم المتحدة إضافة إلى التقارير والنشرات الإعلامية الدورية إلى جميع الشركاء، كما توجد حرية للنشر عبر المواقع الإلكترونية. هنالك درجة عالية من السماح بالإطلاع على جميع المعلومات والتقارير والخطط وكيفية تنفيذها بصورة مباشرة للمستفيدين بدون إذن مرور . الموقع الإلكتروني موقع تفاعلي يجدد على مدار الساعة ويحتوي على التقارير والنشرات الإعلامية والدورية كما يقوم بإعداد البيانات ووضع المؤشرات الإنسانية لتساعد متخذي القرار للتدخل السريع وفي الوقت المناسب بعد أن يتم التحقق منها عبر ضوابط ومعايير مقارنة مع البيانات الموجودة والمتحصّل عليها من الحقول . وحصر الاحتياجات المبني على المعلومات يقدم إلى إدارتي التخطيط والبرامج لإعداد المشاريع التي تساعد على توفير المساعدات بمراحلها المختلفة من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الانتعاش (مساعدة المجتمعات للعودة إلى الحياة الطبيعية) إلى مرحلة التنمية (الإعتماد على النفس دون تدخل من الخارج) . لمكتب المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة موقعه الخاص الذي توجد فيه جميع المعلومات الخاصة بالشأن الإنساني كما توجد مكاتب فرعية يتم عبرها نشر المعلومات بشفافية عبر الموقع الإلكتروني الخاص بكل منها .

^{١٣٢} www.undg.org/docs/9717/ung_country.

يقوم مكتب المساعدات الإنسانية بالتسويق والبحث عن التمويل لخطة العمل الإنسانية للأمم المتحدة والشركاء كما تقوم برصد تنفيذ الخطة ودراسة التجارب الخاصة بها للخروج بالدروس المستفادة منها في المستقبل ويتم جميع العمل الخاص بالتنسيق والمعلومات وجمعها وتبادلها عبر المنسق المقيم وذلك لأهميتها والمسؤولية القانونية الخاصة بها والمصادقية التي يجب أن تتوفر في جميع عمل منظومة الأمم المتحدة^{١٣٣}.

كما يقوم مكتب المساعدات الإنسانية بالتنسيق وتبادل المعلومات مع البعثات الخاصة بالسلام وحفظ السلام مثل (UNAMID) بعثة الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي في دار فور و (UNMIS) بعثة الأمم المتحدة في السودان والبرامج الخاصة بهما مثل (UNMAO) مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام توفر معلوماتهم عبر موقع مكتب المساعدات عبر رابط لكل البعثات والبرامج الخاصة كما يستخدم مكتب المساعدات الإنسانية أحدث وسائل الإتصال بين مكتب الرئاسة بالخرطوم وفروعه ومنسقى الحقول وأتيام المسح والتقييم وذلك بتوفير أجهزة الراديو طويل وقصير المدى وأجهزة الثريا للإتصال كما يتم ربطهم بالإنترنت عبر القمر الصناعي وأجهزته مما يساعد على سرعة الإتصال ونشر المعلومات^{١٣٤}.

ثالثاً: تجربة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في مجال الإتصال والمعلومات:

المكتب الرئيسي لتنسيق الشؤون الإنسانية في نيويورك وهناك مكتب آخر في جنيف و هنالك ٣٠ مكتب حقلي آخر. يعد الذراع التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة وهو المسئول عن الجمع بين العاملين في المجال الإنساني لضمان إستجابة متنسقة لحالات الطوارئ كما يضمن وجود إطار يمكن أن يسهم من خلاله كل طرف فاعل في الجهود الشاملة. ويهدف مكتب الشؤون الإنسانية إلى:

- (أ) تخفيف المعاناة الناتجة عن الحرب والصراعات أو الأمراض أو الكوارث.
- (ب) تعزيز الوقاية بقدر الإمكان من نواتج الكوارث.

^{١٣٣} مقابلة أجراها الباحث مع عماد حسين، ضابط شؤون الإعلام والمعلومات العامة، مكتب المساعدات الإنسانية (OCHA)، بمكتبه بالرياض، الخرطوم، يوم الثلاثاء الموافق ١٢/يناير/٢٠١٠م.
^{١٣٤} مقابلة أجراها الباحث مع عماد حسين، مصدر سابق.

- (ت) تقديم المساعدات الوقتية للمحتاجين لها.
- (ث) تأمين المتأثرين بالكوارث والصراعات وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجههم.
- (ج) التأهب بتقديم الحقوق للمحتاجين .
- هنالك أهداف إضافية تقع على عاتق المكتب وهي:
- (أ) المسؤولية في بداية الأزمة.
- (ب) مساعدات الأمم المتحدة في حالات الكوارث بواسطة فريق التنسيق (UNDAC).
- (ت) المجموعة العالمية للبحث (INSARAG).
- (ث) تنسيق أعمال المدنيين والجيش.
- (ج) تنسيق برامج الدعم المادي .
- (ح) مساعدة الجيش في مسؤولياته في الكوارث.
- (خ) تطوير أدوات المعلومات المستعملة لوكالات المساعدات الإنسانية للتخطيط والمناصرة.
- مهمة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تتركز في:
- (أ) الحشد والتنسيق على مبادئ العمل الإنساني في إطار شراكة مع الجهات الفعالة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز التأهب والوقاية وتسهيل الحلول المستدامة .
- (ب) تعبئة وتنسيق المساعدة الإنسانية التي يقدمها الشركاء الدوليين والوطنيين للسكان.
- (ت) تقديم مختلف أنواع الدعم باستخدام العديد من الأدوات والآليات .
- (ث) يتأسس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عمل الطوارئ وتساوده في ذلك منظومة الأمم المتحدة كما وتعتبر المنظمة مسؤولة لدى الجهات الحكومية إتحادياً وولائياً ومسؤولة كذلك عن الجهات غير الحكومية في تنسيق أنشطتهم^{١٣٥}.
- يدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر والهلال الأحمر لتوصيل المساعدات الإنسانية كما ويعمل بالقرب من الحكومات لدعمهم في مجال المسؤوليات الإنسانية . على المستوى القطري يعمل المكتب على توجيه وتنسيق المساعدات الإنسانية التأكد من تنظيم المساعي والمدخلات كما وتعمل مع الحكومات والمنظمات العالمية والمنظمات الوطنية والمجتمعات المتأثرة. فيما يتعلق

بسياسات الأفعال الإنسانية نجد أن مكتب الشؤون الإنسانية يساعد في التنمية عبر الوكالات الإنسانية على المستوى العالمي وهي تعمل من خلال الأمم المتحدة وتجمعات أخرى^{١٣٦}.

فيما يتعلّق بالمناصرة فإنّ مكتب الشؤون الإنسانية يعمل إنابة عن الأشخاص المتأثرين بالأزمات الإنسانية خاصّة في مناطق النازحين والمناطق المتأثرة إنسانياً جرّاء الكوارث. إحتياجات المناصرة لعام ٢٠٠٩م على المستوى العالمي تركّزت على النازحين والجنس والضعف والتغيير النوعي. لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منافذ للمعلومات هي:

(أ) الشبكة المحليّة للمعلومات IRIN : تقدم الأخبار والمعلومات من خلال الراديو وتدعم الجهودات بالصور والأفلام والتقارير لمواجهة الأزمات.
(ب) الخط المباشر : يقدّم ويعرض المفاتيح الأساسية والصعوبات التي تواجه المجتمعات الإنسانية^{١٣٧}.

(ت) وحدة العلاقات والإعلام: تقدم المعلومات المحليّة والتقييميّة التي تخدم معظم الأغراض

(ث) مركز دعم الطوارئ (CERF) بمكتب الشؤون الإنسانية : يعمل على تطوير نظام الدعم للمجهودات الإنسانية العالميّة بمشاركة المانحين بهدف التوزيع الكميّ والكيفي للدعومات ويوصي بالتحرك السريع (المبكر) والمجانّي لمواجهة نقص الاحتياجات وتقويّة المسؤوليات (دعم الأزمات).

(ج) عمليّات الإدارة الموحّدة (CAP) بمكتب الشؤون الإنسانية : يعمل على إدارة الخطط الإستراتيجيّة للتنمية وللأفعال الإنسانية ودعمها وتنفيذها ومتابعتها .

(ح) تتبع الخدمات الماليّة (FTS) : مكتب الشؤون الإنسانية يعمل على جمع المعلومات وتسجيلها وكتابة التقارير حول الدعم الإنساني العالمي المقدم من القطاع الخاص.

^{١٣٦} المرجع نفسه.

^{١٣٧} نشرة معلومات مكتب الشؤون الإنسانية ٢٠١٠م، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

بعد طرد ١٣ منظمة من المنظّمات غير الحكوميّة الأجنبيّة العاملة بالسودان من قبل الحكومة في الفترة توقّع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة أن يواجه التحديات الآتية:

(أ) ضعف هياكل التنسيق الثنائي في دارفور وبقية أنحاء السودان بما في ذلك بعثتي حفظ السلام.

(ب) انخفاض قدرة المنظّمات غير الحكوميّة في تقديم المعونة ونوعية الخدمات ورصد الاحتياجات.

(ت) الإبقاء على إهتمام الجهات المانحة على مواصلة دعم العمليّات الإنسانيّة في دارفور والأزمة الإنسانيّة المتفاقمة في جنوب السودان .

(ث) إنعدام الأمن وضعف البنية التحتيّة والأمطار الغزيرة وعدم إكمال المعلومات كل ذلك يمكن أن يؤثر في فعاليّة البرمجة الإنسانيّة مما قد يؤدي إلى إزدواجيّة أو سوء توجيه الجهود.

(ج) زيادة عدد حوادث العنف التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني^{١٣٨} .

لمواجهة هذه التحديات يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة بدور هام في المجالات التالية :

(أ) القيادة الإنسانيّة والتنسيق.

(ب) التنسيق بين بعثتي حفظ السلام لدار فور وجنوب السودان في مجال حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانيّة.

(ت) جمع الأموال وتتبع الأداة التي تنتهجها جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

(ث) تقديم المعلومات والتحليلات الإنسانيّة من خلال أنشطة الإعلام وإدارة المعلومات.

شملت خطة عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة في السودان للعام ٢٠١٠م الأولويات الآتية:

(أ) تقديم المساعدات إلى السكان الأكثر تضرراً في الوقت المناسب .

(ب) تنسيق الإستجابة لحالات الطوارئ والإنذار المبكر والتقييمات المشتركة وآليات التخطيط لحالات الطوارئ .

(ت) المحافظة على المشاركة النشطة مع الحكومة وبعثات حفظ السلام .

^{١٣٨} www.undg.org/docs/9717/ung country.

(ث) التأثير على الدول الأعضاء لضمان وجود بيئة مواتية للعمل الإنساني وحماية المدنيين وسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها^{١٣٩} .
توصل الطالب لبعض الفروق في جمع وتبادل ونشر المعلومات بين منظومة الأمم المتحدة وبين وزارة الشؤون الإنسانية وذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) بعض الفروق في جمع وتبادل ونشر المعلومات بين منظومة الأمم المتحدة وبين وزارة الشؤون الإنسانية

الرقم	منظومة الأمم المتحدة	نظام المعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية ووحدها
١-	التنسيق المحكم في منظومة الأمم المتحدة .	ضعف التنسيق بين شركاء الشأن الإنساني على المستوى الحكومي وغير الحكومي.
٢-	القيام بالمسوحات الدورية والطائرة عبر فرق مشتركة من جميع الشركاء.	عدم السعي للتعليم وممارسة الدور الرقابي في إتباع المسوحات المشتركة.
٣-	تحديد المهام والمسؤوليات وجعل ناطق رسمي في كل منظومة من منظومة الأمم المتحدة	الإزدواجية في المهام والمسؤوليات والتشريعات الخاصة بالشأن الإنساني عامة والكوارث خاصة
٤-	الشفافية في نشر وتبادل المعلومات والخطط والبرامج والتمويلية وسير التنفيذ والإهتمام بالتغذية الراجعة.	غياب التشاور الجماعي في التخطيط والتنفيذ في البرامج الإنسانية وعدم ممارسة النقد الذاتي وصولاً إلى الدروس المستفادة لتحقيق الأداء الأفضل
٥-	الإهتمام بالنشر والتوعية عبر الإعلام والإستفادة من وسائله المختلفة وإنشاء الإذاعات ببرامج السلام والبيت بالهجات المحلية	ضعف النشر والإعلام
٦-	إستخدام وسائل الإتصال الحديثة والإستفادة منها في المسوحات ونشر المعلومات	عدم إستخدام المواقع الإلكترونية الخاصة بوزارة الشؤون الإنسانية الإستقلال الأمثل في نشر المعلومات.
٧-	وجود مكتب لتنسيق المساعدات الإنسانية وجمع وتحليل المعلومات وإحكام الإتصال وتذليل العقبات	ضعف وعدم وجود لمكتب يعمل علي تنسيق المساعدات الإنسانية وجمع وتحليل المعلومات وإحكام

^{١٣٩} المرجع نفسه.

	الخاصة بالمساعدات الإنسانية ودعم العاملين بها لوجستياً وأمنياً وإجرائياً	الإتصال. فقر الدعم اللوجستي، الأمني والإجرائي للعاملين .
٨-	العمل عبر التخصصية المهنية في مجال المعلومات والإتصال	ضعف المهنية التخصصية خاصة في مجال المعلومات والإتصال
٩-	النشر باللغة الإنجليزية فقط دون العربية بالرغم من أحقية النشر باللغة العربية طالما أن القطر الذي تعمل فيه منظومة الأمم المتحدة قطر عربي وإسلامي	أن النشر يتم باللغة العربية والإنجليزية
١٠-	توفير التمويل والدعم اللازم لأنشطة المعلومات والإتصال	ضعف التمويل والدعم لأنشطة المعلومات والإتصال

المصدر: النتائج التي توصل اليها الطالب في هذه الدراسة

نلاحظ أن تنسيق المعلومات والإتصال لدى الأمم المتحدة أساسي ويقوم على مبدأ الشراكة والشفافية ونشر وتبادل المعلومات والإستفادة القصوى من تطوّر تكنولوجيا المعلومات والإتصال، عليه يتضح لنا جلياً مدى أهمية المعلومات والإتصال وأثرهما على مناخ الحياة بصفة عامّة والشئون الإنسانية بصفة خاصّة. وأن المعلومة تشكل قوّة تدفع بالتطوّر والتنمية إلى الأمام ويظلّ علم المعلومات والإتصال لا غنى عنه لأيّ أمة متحضّرة .

الفصل الثالث

العمل الطوعي والإنساني وتطور وزارة الشؤون الإنسانية وشركاؤها

العمل الطوعي الإنساني. :المبحث الأول

المبحث الثاني: تطوّر الشراكة بين شركاء وزارة الشؤون الإنسانية.

المبحث الأول

العمل الطوعي الإنساني

نرى أن العمل الطوعي الإنساني من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في نهوض المجتمعات وسد ما بها من نقص في الخدمات في هذا العصر ويكتسب أهمية متزايدة خاصة وأن الحكومات لم تعد قادرة على سد إحتياجات مواطنيها ومجتمعاتها ومع تعقد الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية أصبح هناك تغيير مستمر فكان لا بد من وجود شريك آخر يوازي الجهات الحكومية يقوم بملء النقص وتكملة دور الحكومة في تقديم الإحتياجات كما أن العمل الطوعي الإنساني في بعض القضايا يكون سابقاً للحكومة وذلك لأن المواطنين داخل المجتمع هم الأكثر إدراكاً لما ينقصهم من خدمات وما يصلحهم لأنهم الأعم بحاجاتهم وقدراتهم ومكامن قوتهم وضعفهم كما أنهم يمثلون ثروة بشرية لو أحسن إستغلالها وفجرت طاقاتها نحو تنمية مجتمعاتهم.

بدأ العمل الطوعي الإنساني بالسودان قبل الإستقلال بصورة فردية وجماعية يقوم به المواطنون بصفته عملاً خالياً من الربح والعائد المادي كما أنه لا يمثل مهنة لهم وهي في مجملها تشكل الأعراف والتقاليد السودانية للمساعدة في أوقات الشدة والجودية.

بعد الإستقلال كان هناك أول قانون لينظم العمل الطوعي فكان قانون تسجيل الجمعيات لسنة ١٩٥٧م نتيجة لإتساع نطاق المجتمع وصعوبة تحقيق التكافل الإجتماعي من خلال الأشكال التقليدية ودخول البعثات التبشيرية وبروز المثقفين والأحزاب والقيادات الوطنية شكلوا عناصر جديدة في خارطة الإجتماعية^{١٤٠} كما تطورت أنواع الخدمات ونتيجة لذلك تحركت الجمعيات الطوعية نحو القضايا الحقوقية (التعليم-المرأة-الصحة... الخ) إلى أن ظهرت قضايا (حقوق الإنسان-الديمقراطية-السلام-الحكم الراشد... الخ)، والإغاثة عند وقوع الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية وتخفيف آثار الفقر نتيجة للأزمات الإقتصادية وأصبحت قضايا مناشط العمل الطوعي والإنساني تتطور كلما كانت هناك حاجة تطفوا على الساحة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية إلى أن أصبحت مهنة يمتنها البعض ويتقاضى فيها المال وعلم يدرس في معاهد وكليات متخصصة.

^{١٤٠} محمد أحمد، مرتضى عيد الحى، (كيفية تسجيل المنظمات التطوعية في السودان في الفترة من ١٩٥٦م-١٩٩٨م على المستوى القومي)، رسالة دبلوم عالي غير منشورة، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة أفريقيا العالمية، دراسة تحليلية عن ، ١٩٩٨م، ص ١٣.

أ- مفهوم الكيانات الطوعية الإنسانية :

١- المنظمات الطوعية : إن مصطلح المنظمات الطوعية يميل إلى تعريف دائرة منظمات المجتمع المدني بأهم ما يميزها وهو عامل التطوع هذا التعريف يرتبط في أدبيات عديدة بالعمل الإحساني أو العمل الخيري بعبارة أخرى يرتبط بمجتمعات تقليدية تنطلق فيها فكرة العمل الطوعي من روابط الدم والعلاقات القرابة والجيرة والتوجهات الدينية إلا أنه في العصر الحديث الذي نمت وتطورت فيه إلى حد كبير المبادرات الطوعية أصبحت المنظمات الطوعية تلامس احتياجات مختلفة وجديدة تمتد إلى حماية المستهلك وحماية البيئة والتنمية والحقوق كما أصبحت تميل إلى توظيف محترفين داخل هذه المنظمات لإدارتها ومن ثم زحف مفهوم المجتمع المدني لكي يعبر عن مجمل المنظمات الطوعية الإدارية المستقلة ذاتياً وأصبحت الأدبيات التنموية على وجه العموم تستخدم مصطلح المجتمع المدني^{١٤١}.

هناك إتجاهاً آخر يقصر المنظمات الطوعية على تلك الأنشطة في مجال البر والإحسان ويعتبره آخرون إنه يرتبط بما يعرف بالجماعات المحلية والتي تعتمد على العون الذاتي بينما نلمس إتجاهاً آخر في الأدبيات والممارسات يتحدث عن المنظمات الطوعية في سياق المجتمع المدني ككل.

وكالة المعونة الأمريكية USAID عرّفت المنظمات الطوعية بأنها منظمات لا تهدف إلى الربح وتبنى على مبدأ التعاون وتعمل في نطاق النشاطات الدولية وتتلقى دعماً فنياً .

تعريف آخر أكثر إتساعاً وعموميّة أعتمده الأمم المتّحدة في حلقة بحثية للخبراء سبقت العام العالمي للتطوع (٢٠٠١م) وأعتبرت أن المنظمات الطوعية هي التي تعمل بشكل إرادي حر لمساعدة الآخرين دون الحصول على أرباح مادية وتسعى للنفع العام. بالتدقيق في أركان تعريفات المنظمات الطوعية نجدتها تتقاطع بسهولة مع أركان قائمة في تعريف المجتمع المدني أو في تعريف المنظمات غير الحكومية مثل عدم السعي للربح وتحقيق النفع العام والعمل الإداري والإستقلالية الذاتية . وقد يكون من أهم ما في هذا السياق هو الربط التقليدي بين المنظمات الطوعية والعمل الخيري أو الإحساني هذا

^{١٤١} الحسيني، هاشم، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، دار نوبار للطباعة، ٢٠٠٨م، ص٧٤.

رغم تأكيدنا على أن بؤرة التركيز في التعريف هو التطوع وأن ليس كل منظمة طوعية هي خيرية^{١٤٢}.

٢- المنظمات غير الحكومية :

المنظمات غير الحكومية هي قطاع طوعي لا يهدف لتحقيق الربح، وهو أيضاً القطاع المستقل ويسمى أيضاً بالاقتصاد الاجتماعي. والمنظمات غير الحكومية تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية وترصد السياسات وتشجع المشاركة على المستوى المجتمعي وتوفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر فضلاً عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الإتفاقيات الدولية ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة^{١٤٣}... الخ. ووفقاً لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في العام ١٩٩٤م عُرِّفت المنظمات غير الحكومية بأنها تمثل كياناً غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها إستجابة لحاجات واحدة أو أكثر من الجماعات المنضوية تحت تلك العضوية وتتعاون مع بعضها. يشير هذا المصطلح أيضاً إلى إتحاد أو جمعية أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للربح أو أي شخص إعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءاً من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح، حيث لا يتم توزيع أي أرباح تحققت. عُرِّفت المنظمات غير الحكومية أيضاً بأنها نسيج غير حكومي (غير ربحي) وقد تكون كبيرة أو صغيرة دنيوية أو دينية وقد تعمل لصالح أعضائها فقط، أو لكل من يحتاج إلى مساعدة، بعضها يركز على قضايا محلية وبعضها الآخر يعمل على مستويات وطنية أو إقليمية أو دولية عالمية وتعرف أيضاً بأنها تنظيم إجتماعي يستهدف غاية معينة، ومن أجل بلوغها لا بد من تحديد نشاطها في بيئة جغرافية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص^{١٤٤}.

أولاً: خصائص المنظمات غير الحكومية :

(أ) إنها تنشأ مستقلة عن الدولة وغير ربحية، وهي تحكم نفسها من خلال مجلس أمناء.

^{١٤٢} الحسيني، هاشم، مرجع سابق، ص ٧٤.

^{١٤٣} www.un.org/moreinfo/ngolink/dpingo.htm.

^{١٤٤} annabaa.org/nbanews/2009/12/152.htm

(ب) إنها تستفيد من الصدقات والهبات النقدية من قبل الأفراد والشركات أو التبرع بالوقت أو استقطاع من الراتب.

(ت) أن تكون أدوات جلب منافع للآخرين أي منافع تستفيد منها فئات خاصة أو جميع الناس.

(ث) تخضع المنظمات غير الحكومية لرقابة ضريبية صارمة.

(ج) الحرص على ترك مجال واسع من حرية التحرك والمبادرة لمجالس الأمناء التي تدير هذه المنظمات لتقرر في كل زمان أولويات العمل وأماكنه.

(ح) تتلقى المنظمات غير الحكومية دعماً حكومياً يأخذ أشكالاً مختلفة كالإعفاءات الضريبية والإعفاءات في الرسوم.

(خ) القيام على أساس مبادرات أهلية والإعتماد على التمويل الذاتي فضلاً عن تعدد الأنشطة والأعمال والمشروعات^{١٤٥}.

٣- المنظمات القاعدية:

هي منظمات تؤسس نسبياً عبر أناسٍ من المفترض أن يكونوا مشمولين بفوائد التنمية على مستويات محلية، وتنشط وسط قواعد جماهيرية أكبر، وينطلق العمل القاعدي من فكرة العدالة الاجتماعية والعمل على تعزيزها ديمقراطياً وذلك بهدف التأثير على الناس لكي يلعبوا دوراً فاعلاً في حياتهم المعاشة. غاية العمل القاعدي هي رفع قدرة الحركة الاجتماعية من خلال تدريب قاعدة من المتطوعين للإنخراط في الأنشطة الاجتماعية والطوعية . لذا فالمنظمات القاعدية تنشط في شتى المجالات وتعتمد بشكل أساسي على الجهد الطوعي والذاتي والإرتباط بالناس والمنظمات القاعدية الناشطة تعمل في مجال مكافحة الفقر وتدعو إلى الإصلاح وتوعية الناس كما تعمل على مناهضة الحروب وإحلال السلام ونبذ العنف والتمييز على أساس النوع أو الطبقة الاجتماعية أو غير ذلك إضافة إلى تعزيز الجوانب الحقوقية للناس^{١٤٦}.

٤- منظمات المجتمع المدني:

^{١٤٥} المصدر نفسه.

^{١٤٦} الحسيني، هاشم، مرجع سابق، ص(٧٧-٧٩) بتصرف.

إختلف المفكرون وأصحاب النظريات فى وضع تعريف محدد للمجتمع المدني وتبعاً لذلك إختلفوا فى المراد بمؤسّساته كما إختلفوا كذلك فى تحديد مفهومه وطبيعته ودوره ولمزيد من الإيضاح نورد أبرز الآراء الواردة لتشخيص المجتمع ومؤسّساته: من المفاهيم والتعاريف الواردة فى تعريف المجتمع المدني أن أصحابها يتحدثون عن عدد من القضايا والمفاهيم والآليات السياسيّة والفكريّة والأخلاقيّة والإقتصاديّة والاجتماعيّة ويحاولون أن يشكّـّلوا صورة المجتمع من خلالها كلُّ وفق رؤيته وفهمه ونظريته. من تلك التعريفات :

أن المجتمع المدني هو المجتمع الذى يقوم على المؤسّسات السياسيّة والإقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التى تعمل فى ميادينها المختلفة فى إستقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعدّدة .

فى الفكر الغربى يقوم المجتمع المدني على أبعاد أساسيّة هى: أولاً: فى المجال الإقتصادي يعتمد على حرية السوق.

ثانياً: فى المجال السياسي يقوم على أساس إستمداد السلطة من إرادة الشعب.

ثالثاً: مفهوم المواطنة يحدده القانون الذى يضعه المجتمع.

عُرّف المجتمع المدني أيضاً بأنّه مجموعة التنظيمات الطوعيّة الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإرادة السليمة للتنوع الخلاق^{١٤٧}.

كما نجد أن قانون تنظيم العمل الطوعى والإنسانى لسنة ٢٠٠٦م جعل تفسير للعبارات والكلمات الأتية المعانى الموضحة أمامها:-

أولاً:العمل الطوعى والإنسانى : يقصد به أى نشاط طوعى إنسانى غير ربحى تقوم به أى منظمة طوعية أو خيرية وطنية أو أجنبية مسجلة فى السودان بهدف تقديم المساعدات الإنسانية أو الإغاثية أو الخدمات العامة أو خدمات حقوق الإنسان أو حماية البيئة أو تحسين المستويات الإقتصادية والاجتماعية للمستفيدين وتقوم بتقديم عمل طوعى إنسانى فى المجالات المذكورة.

^{١٤٧} محمد،سلاف الدين صالح،محمد أحمد،مرتضى عبد الحى ،ورقة عمل دور منظمات المجتمع المدني فى دعم السلام،قاعة الشارقة،الخرطوم،مايو/٢٠٠٥م،ص٢.

ثانياً: المنظمة الطوعية الوطنية: يقصد بها المنظمة الطوعية السودانية غير الحكومية المسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون ولا تشمل أى :

(أ) شركة يتم تسجيلها وفق أحكام قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ .

(ب) حزب سياسى .

ثالثاً: منظمات المجتمع المدني: يقصد بها منظمات المجتمع المدني التى تباشر العمل الطوعى الإنسانى ليس لأغراض الربح التى يتم تسجيلها وفق أحكام هذا القانون .

رابعاً: المنظمة الخيرية : يقصد بها المنظمة التى يتم إنشائها بواسطة مواطنين أو مجموعات أو أفراد لديهم المقدرة المالية لإنشاء وإستمرار الأنشطة الخيرية^{١٤٨} .

أياً كان المفهوم فالأمر يحتاج إلى التعاون والتعاقد من أجل حياة كريمة للإنسان .

تعتبر الشراكة بين مؤسّسات المجتمع المدني والحكومة من جانب والقطاع الخاص من جانب آخر هو مفهوم وممارسة حديثة تم التأكيد عليها فى الخطاب السياسى العالمى والوثائق العالمية باعتباره إقتراباً يدعم من الإسهام الاقتصادى والإجتماعى للقطاع الأهلى ويرتبط بتفعيل دوره فى عملية التنمية البشرية المستدامة، ويشير المفهوم إلى تآلف وتحالف بين طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف محدّدة أو مشروعات متّفق عليها فى إطار من المساواة وإحترام الآخر حيث يكون لدى كل طرف إمكانيات يستطيع أن يسهم بها وتتكامل بذلك مع إمكانيات الطرف الآخر . إذن الشراكة هى:

(أ) إتفاق طرفين (الحكومة والمجتمع المدني أو الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص) لتحقيق أهداف مشروعات مشتركة .

(ب) توظيف الإمكانيات المتوافرة لدى كل طرف كي يتحقق التكامل فيما بينهما .

(ت) المساواة وليس هيمنة طرف على آخر .

(ث) تعظيم المردود الإجتماعى والاقتصادى والسياسى^{١٤٩} .

مواكبة مع الإهتمام العالمى بالمجتمع المدني أولت الدولة إهتماماً مقدّراً لمؤسّسات المجتمع المدني ويظهر ذلك جلياً من أفرادها لمحور خاص بمؤسّسات المجتمع المدني فى الإستراتيجية القومية ربع القرنية (٢٠٠٧ م - ٢٠٣١ م - المرجعيات التفصيلية) وجعلت

^{١٤٨} قانون تنظيم العمل الطوعى الإنسانى لسنة ٢٠٠٦ م ، مصدر سابق، ص(١-٣) بتصرف .
^{١٤٩} قنديل، أمانى، تطوير مؤسّسات المجتمع المدني، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٤ م، ص(٩٤-٩٦) بتصرف .

لها أهداف وحددت التحديات الماثلة أمامها وطرحت الوسائل الأولويات الأساسية لعملها
ونتعرض لها فيما يلي:

١- الأهداف:

أولاً: بناء مجتمع مدني يوفر الرعاية لأفراده كقيمة إنسانية ودينية عليا ويرسخ قيم المساواة والعدل والتكافل والتراحم والتواصل والمحبة واحترام واقع التعدد والتباين الثقافي.
ثانياً: بناء مجتمع مدني عادل ومتوازن مع الدولة فيما يتعلق بتوزيع ثروات الأمة بما يوفر المشاركة الفاعلة في ثمرات التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
ثالثاً: تحقيق التعايش السلمي والتواصل الاجتماعي المفضي إلى الوحدة والإجماع الوطني.

رابعاً: حماية الإنسان من الإستلاب الحضاري وترسيخ مفاهيم العقيدة الدينية سلوكاً حياتياً.
أولاً: التحديات الماثلة أمام مؤسسات المجتمع المدني:

- (أ) المشاركة الفاعلة لإستدامة السلام والوفاق الوطني وتعمير ما خربته الحرب.
- (ب) بناء علاقة تكاملية بين أجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني على أساس الإلتزام والتراضي والمؤسسية والشفافية^{١٥٠}.
- (ت) تفعيل ودعم الجهد الطوعي الوطني والأجنبي للمساهمة الحقيقية في المجالات الإقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية .
- (ث) إعداد البرامج الإقتصادية والاجتماعية والتكافلية المؤدية لتخفيف حدة الفقر .
- (ج) تفعيل قطاع المرأة وتنمية قدرات هذا القطاع للقيام بدوره الفاعل في بناء الأسرة والمجتمع.
- (ح) إتخاذ التحوطات اللازمة لمعالجة العادات الضارة وإفرازات الحراك السكاني والنزاعات والحروب وتداعيات العولمة السالبة.

ثانياً: الوسائل الأساسية لعمل مؤسسات المجتمع المدني :

- (أ) تخفيف حدة الفقر من خلال تنفيذ البرامج الإقتصادية وبرامج التكافل.
- (ب) القضاء على الجهل من خلال التوسّع في التعليم الخاص والأهلي.

^{١٥٠} الإستراتيجية القومية ربع القرنية (٢٠٠٧-٢٠٣١م) (المرجعيات التفصيلية)، وزارة مجلس الوزراء، المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي، الأمانة العامة، ص ١٢٧.

- (ت) نشر الوعي الصحي وتأسيس المرافق الصحية الأهلية والطوعية .
- (ث) رفع قدرات مؤسسات المجتمع المدني إدارياً وفنياً.
- (ج) أعمال الترتيبات المؤدية إلى معالجة التشوهات الاجتماعية والعادات الضارة.
- (ح) إنزال برامج ثقافة السلام للواقع.
- (خ) وضع وإنفاذ برامج تؤدى للمحافظة على النسيج الاجتماعي السوداني متمسكاً بقيمه الدينية وكريم موروثاته^{١٥١}.

ثالثاً: أولويات مؤسسات المجتمع المدني:

- (أ) المشاركة فى عملية إحلال السلام والوفاق وتعمير ما دمّرتة الحرب.
- (ب) بناء قاعدة معلومات وتأسيس وتأهيل مراكز البحث المتخصصة لرفع قدرات مكونات القطاع المختلفة.
- (ت) تأسيس علاقة تكاملية مع أجهزة الدولة الرسمية على أساس التراضي والشفافية والإلتزام المتبادل فيما يتعلق بإحترام الدستور والتشريعات والقوانين واللوائح المنظمة وإحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.
- (ث) المشاركة فى وضع وإنفاذ البرامج الخاصة فى مجالات التنمية المتوازية والمستدامة فى الإقتصاد وبناء القدرات والتنمية الاجتماعية وبالشراكة المنتجة مع القطاعات المختلفة.
- (ج) المشاركة فى وضع وإنفاذ برامج تخفيف حدة الفقر ومعالجة إفرزات الحراك السكانى والنزاعات القبليّة.
- (ح) المشاركة فى تكملة وتقوية البنيات التحتيّة للإنتاج بصفة خاصّة .
- (خ) تأهيل المناطق الصناعيّة الكبرى وتطوير تجمعات الصناعات الصغيرة والحرفيّة وتحريك الطاقات العاطلة.
- (د) زيادة رقعة المساحة المزروعة ورفع الإنتاج رأسياً فى الزراعة وخفض تكلفة الإنتاج.
- (ذ) إعادة ترتيب التشريعات الإقتصادية والماليّة الإئتمانيّة وتحسين مناخ الإستثمار المحلى والأجنبي.

^{١٥١} الإستراتيجية القومية ربع القرنية (٢٠٠٧-٢٠٣١م) (المرجعيات التفصيلية)، مصدر سابق، ص١٢٨.

(ر) الإستغلال الأمثل للأراضي الزراعية وإستخدام النظم العلميّة فى الزراعة والإنتاج الحيوانى والغابات.

(ز) بناء وهيكلة التنظيمات المدنيّة القوميّة (القطاع الخاص ومنظّمات المجتمع المدني) بما يمكّن من الإستفادة من المنظّمات العالميّة المشابهة ومواكبة حركتها^{١٥٢}.
(س) الإكتفاء الذاتى من السلع الزراعيّة والصناعيّة والخدمات بما يخدم الإستهلاك المحلى والصادر.

(ش) تنظيم وتقنين وتطوير ودعم المؤسّسات التى تخدم قضايا الدعوة والتصوّف والنظام الأهلى.

(ص) تأهيل وتطوير البنية التحتيّة لمؤسّسات التعليم الأهلى وتوفير المعينات الفنيّة والتقنيّة التى تمكّنها من القيام بدورها فى النهضة العلميّة .

(ض) بناء مؤسّسات تعليميّة خاصّة بالتعليم الفنى والتقنى والتوسع فى ذلك^{١٥٣}.

ب- نشأة العمل الطوعي فى السودان:

عرّف السودانيون العمل الطوعي كروح للمجتمع فى النفير عند الشدائد والنوازل التى تلم ببعض أفرادهم والتعاون على الحد من أثارها (الفرعة) أى اللحقة عند تعقب اللصوص و(النجدة) عند إطفاء الحريق وإنقاذ الغريق و(النفير) فى الزراعة والبناء وفى دفن الجنازة و(فراش الفاتحة) والزواج بما يعرف ب(جوغة الغناء) و(الموجب) الذى يدفعه أفراد المجتمع فى الأتراح والأفراح^{١٥٤}. ظلّت هذه الروح وما إنفكت تسود المجتمع السودانى وخاصّة فى الريف كحركة اجتماعيّة حرّة غير مكبّلة ومنظمة بطبيعة مؤسسية فالديوان (حجرة إستقبال الضيوف). وهى غرفة ملحقة بالمنزل كمقر لضييف يحل على الأسرة. و المسيد مؤسّسة إستقبال لكل مجموعة تفوق طاقة إستقبالها عن قدرة الأسرة الواحدة. وعرف أيضا (السبيل) و(المزيرة) للعطشان وعابر السبيل. كما كان الإهتمام بالضييف كبيرا وكانوا يتسابقون لضيافته ويقومون بالإعلان عن المسيد. وذكر فى التراث السودانى فى قصيدة سنن البرامكة والتى نظمت فى النعيم ود حمد ناظر قرية طيبة النعيم محليّة الكاملين ولاية الجزيرة.

^{١٥٢} الإستراتيجية القومية ربع القرنية (٢٠٠٧-٢٠٣١م) (المرجعيات التفصيلية)، مصدر سابق، ص ١٢٩.

^{١٥٣} المصدر نفسه، ص ١٣٠.

^{١٥٤} محمد أحمد، مرتضى عبد الحى، رسالة دبلوم على غير منشورة، مرجع سابق، ص ٩.

نارك توقد للفجر يا الطارى الآخرة والقبر

وهى دلالة على إشعال النار ليلاً حتى يستدل بها الضيف إلى مكان المسيد^{١٥٥}.
ثم إن الإسلام رسّخ هذه القيم فى نفوس السودانيين أكثر فأكثر فالقرآن الكريم مدح
المؤثرين بقوله تعالى (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة)^{١٥٦}. وذكر بالخير
الذين يطعمون الطعام إبتغاء وجه الله بقوله تعالى (ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً
وييتيماً وأسيراً إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً)^{١٥٧}. وأمر بحسن معاملة
اليتيم والسائل فقال جلّ وعلا :

(ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر
والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن
السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة...)^{١٥٨}. ووعد الذين ينفقون أموالهم فى سبيل
الله بالثواب المضاعف أضعافاً كثيرة بقوله: (مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل
حبة أنبتت سبع سنابل فى كل سنبله مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع
عليم)^{١٥٩} وجاء فى الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: (أنا وكافل اليتيم كهاتين
وأشار بأصبعه السبابة والوسطى وفرق بينهما شيئاً ما)^{١٦٠} رواه البخارى. وفى حديث آخر
قال صلى الله عليه وسلم: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه)^{١٦١} متفق عليه
. وقوله صلى الله عليه وسلم: (ما زال جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت إنه
سيورثه)^{١٦٢} متفق عليه . ودعا عزّ وجلّ إلى فعل الخير فى قوله تعالى: (وافعلوا الخير
لعلكم تفلحون)^{١٦٣}. كل ما سبق هو تأكيد من قبل الدين الإسلامى على قيم الإيثار
والتكافل وجد قبولاً واسعاً فى مجتمع لديه الإستعداد الفطرى لتبنى هذه القيم والعمل بها
بصورة أوسع وأرحب ومن ثمّ إنتشرت الخلاوى والمساجد. ونجد العمل الطوعي فى
السودان من قبل الإستقلال وقد مارسه السودانيون بصورة أوسع عندما إنضموا إلى

^{١٥٥} محمد أحمد، مرتضى عبد الحى، رسالة دبلوم على غير منشورة، مرجع سابق، ص ٩.

^{١٥٦} قرآن كريم، سورة الحشر، الآية رقم (٩).

^{١٥٧} قرآن كريم، سورة الإنسان، الآيات برقم (٨) و(٩).

^{١٥٨} قرآن كريم، سورة البقرة، الآية رقم (١٧٧)

^{١٥٩} قرآن كريم، سورة البقرة، الآية رقم (٢٦١)

^{١٦٠} الإمام النووي، رياض الصالحين، دار الفكر (ب-م)، ٢٠٠١م، ص ٧٥.

^{١٦١} الإمام النووي، مصدر سابق، ص ١٦٤.

^{١٦٢} المصدر نفسه، ص ٨٢.

^{١٦٣} قرآن كريم، سورة الحج، الآية رقم (٧٢).

الجيش المهدية مجاهدين لنصرة قضيتهم وعند دخولهم الخرطوم بعد فتحها ثم تنظيم كافة الأنشطة بما فيها الأعمال الطوعية وقد عمل الإستعمار الإنجليزي المصرى على تشجيع العمل الطوعي والذي وجده متأصلاً في المجتمع السوداني فأدخل مؤسسات العمل الطوعي المسيحية لتشييد المدارس والمستشفيات^{١٦٤}. ففي العام ١٩٠٤م دخلت البعثة الإرسالية إلى السودان وأنشأت عدة أفرع بمدن السودان المختلفة. وقد تميزت تلك الفترة بنشاط كنسى وتبشيري صاحبه تقديم خدمات متنوعة من غذاء وكساء. وفي العام ١٩١٧م دخلت البعثة التبشيرية الأمريكية إلى السودان وشيدت مدرسة ابتدائية بالجريف بالخرطوم، أعقب ذلك نشاط ملحوظ بين البعثات العاملة في السودان في إنشاء المدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات، وتركز العمل بصورة واضحة في جنوب السودان^{١٦٥}. تجاه هذه الأنشطة التبشيرية لم يقف السودانيون مكتوفي الأيدي فقد قامت مجموعة من المنقذين والوطنيين بإنشاء العديد من الجمعيات الطوعية التي عملت على إنشاء المدارس والمعاهد الدينية مثل مدرسة أمدرمان الأهلية المتوسطة بالملازمين، ومعهد أمدرمان العلمي والذي قال الشاعر عنه في قصيدته في الفؤاد ترعاه العناية (ما بخشى مدرسة المبشر عندي معهد وطني العزيز). كانت تلك المحاولات الوطنية للحفاظ على الكيان الثقافي حتى تبلورت تلك الجهود وتأسس نادي الخرجين بأمدرمان في العام ١٩١٨م كجمعية ثقافية واجتماعية. ونجد أن أول جمعية سودانية طوعية كانت أنذاك هي ملجأ القرش الصناعي عام ١٩٣١ ولا زال حتى الآن يؤدي دوره، وتوسعت فئاته المستهدفة، وقد كان يستهدف الأيتام والفقراء ويعمل في مجال التدريب المهني. وسمى بمعهد القرش لطريقة تكوينه إذ كان التبرع بقرش واحد (عملة سودانية) لكل مساهم، وبعد الإستقلال ظهرت المنظمات الطوعية مثل الهلال الأحمر والجمعية الخيرية السودانية في ساحة العمل الطوعي وهذا على سبيل المثال وليس الحصر^{١٦٦}. وبعد أن نالت البلاد إستقلالها ظهرت العديد من الأحزاب والجمعيات الثقافية بالإضافة إلى الطوائف الدينية والطرق الصوفية الأخرى. في ذلك الوقت كثفت الأحزاب العقائدية

^{١٦٤} محمد أحمد، مرتضى عبد الحى، رسالة دبلوم على غير منشورة، مرجع سابق، ص ١١.
^{١٦٥} عثمان، عبد الرحمن أحمد، العمل الطوعي تاريخه في السودان وتأصيله في الإسلام، مجموعة محاضرات بالرونو، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، ١٩٩٥، ص (١٢-١٣) بتصرف..
^{١٦٦} محمد أحمد، مرتضى عبد الحى، رسالة دبلوم على غير منشورة، مرجع سابق، ص (١١-١٢) بتصرف.
١١٣

نشاطها وكونت روابط شبابية متخصصة مارست عملاً طوعياً قام بدور إيجابي من خلال ما قدم من خدمات للمجتمع.

مع كل ما سبق كان لابد لحكومة الإستقلال من إصدار قانون ينظم هذا الخضم الهائل من العمل الطوعي السوداني وإبعاده من الخط السياسي إذ صار هناك خلط بعض الشيء بين الأهداف السياسية والاجتماعية، وقد ورث العمل الطوعي هذه الصلة من العهد الإستعماري عندما استخدمت المنظمات الكنسية لتوطيد دعائم حكمهم ت- تنظيم العمل الطوعي بالسودان:-

يعتبر قانون عام ١٩٥٧م أول قانون وضع لتنظيم العمل الطوعي بالبلاد، ونصّ القانون على تعيين مسجل للجمعيات الطوعية يحق له تسجيل الجمعيات وإلغاء تسجيلها . كان ذلك القانون يتبع لوزير الشباب والرياضة والرعاية الاجتماعية في ذلك الوقت^{١٦٧} . بعد ذلك تم إصدار قانون التبشير لعام ١٩٦٢م، وبموجب هذا القانون آل الإشراف على العمل الطوعي ومتابعته لرئيس الدولة مباشرة بالرغم من أنّ هذا القانون لم يتناول أمر التسجيل . وفي ظل الوجود الكبير للمنظمات الأجنبية في السودان التي كان دخولها إستجابة لنداء الحكومة الذي وجهته إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدات لتخفيف حدة آثار الجفاف والتصحر الذي ضرب البلاد تم إنشاء مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير وإصدر قانون لها في عام ١٩٨٦م من قبل مجلس الوزراء لإستقطاب الدعم الوطني والأجنبي والإشراف على المنظمات العاملة في مجال الإغاثة ولم يتطرق قانون مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير لأمر تسجيل المنظمات الطوعية بل أشار إلى التعامل معها بموجب إتفاقيات فنية . ومع تطوّر وتوسّع العمل الطوعي وضرورة ضبط أنشطته من قبل الحكومة (خاصة فيما يتعلق بالمنظمات الأجنبية) تم إصدار قانون ١٩٨٨م ليعمل على تنظيم عمل المنظمات الطوعية الأجنبية بالسودان . وبموجب هذا القانون أصبح وزير الرعاية الاجتماعية والزكاة مشرفاً، وأُتيح له حق إقتراح السياسات العامة التي تحكم نشاط الأعمال الطوعية الأجنبية في السودان لتقديمها لمجلس الوزراء، كما حُوّلت له سلطة التصديق بالتسجيل لتلك الأعمال أو تجميد أو إلغاء نشاط أيّ عمل طوعي . وبموجب هذا القانون ثم إنشاء لجنة فنية تعمل علي مساعدة الوزير في أداء مهامه وإختصاصاته ، كما

^{١٦٧} المرجع نفسه ، ص ١٣ .

نص القانون على تعيين مسجل لتسجيل المنظمات الطوعية الأجنبية وفقاً للضوابط الواردة في القانون^{١٦٨}. وفي العام ١٩٩٤م صدر قانون التعديلات المتنوعة والذي ألغى قانون التبشير للعام ١٩٦٢م، وطور قانون عام ١٩٥٧م. وبموجبه آل الإشراف على العمل الطوعي إلى وزير التخطيط الإجتماعي وتم إنشاء مفوضية العمل الطوعي والذي حدّد القانون على أن يقوم على إدارتها مفوض العمل الطوعي، وعرف قانون العمل الطوعي بأنه أي جمعية أو منظمة أجنبية تقوم بعمل طوعي ذي أغراض إجتماعية عامة أو علمية أو بحثية أو فنية أو تبشيرية يتم تسجيلها وفقاً لأحكام هذا القانون. وتختص المفوضية بالآتي :-

١. حصر الأعمال الطوعية .
٢. اعتماد الإتفاقيات الفنية.
٣. تقويم المشروعات.
٤. إستنفار الأعمال الطوعية في أيّ مجال.
٥. إعداد تقويم عام لتحديد الإحتياجات.
٦. إعداد سياسات العمل الطوعي والإشراف على تنفيذها.
٧. تسجيل كافة الأعمال الطوعية .
٨. الإشراف على العمل الطوعي... الخ^{١٦٩} .

أفرزت معطيات تجربة العمل الطوعي الأجنبي خلال العقد الماضي العديد من السلبيات وأوجه القصور تمثلت في تعدد الجهات المشرفة على العمل الطوعي، وتضاربت الإختصاصات والمسئوليات مما أضعف الثقة المتبادلة بين الحكومة والمنظمات ، مع عدم الإستفادة القصوى من الإمكانيات التي تتيحها للمنظمات نسبة لعدم إنتهاج سياسة واضحة للعمل الطوعي تمكّن من توجيهها الوجهه التي تخدم الأغراض الإقتصادية والاجتماعية والتنموية المطلوبة لذلك .

ث - التطور الكمي والكيفي للمنظمات الطوعية الوطنية :

^{١٦٨} محمد أحمد، مرتضى عيد الحى، رسالة دبلوم على غير منشورة، مرجع سابق، ص ١٣
^{١٦٩} قانون التعديلات المتنوعة المؤقت (تنظيم العمل الطوعي) لسنة ١٩٩٤م.
١١٥

بلغ عدد المنظمات الطوعية الوطنية المسجلة لدى الإدارة العامة للمنظمات الوطنية حتى نهاية العام ٢٠٠٧م (٢٠٦٣) منظمة وطنية .

تعمل المنظمات الطوعية الوطنية في مجالات مختلفة وبعضها متخصص في مجال واحد من مجالات الخدمات الإنسانية . الجدول رقم (٣) أدناه يبيّن عدد المنظمات التي تعمل في كل مجال من تلك المجالات، وذلك بحسب نتائج تحليل قاعدة بيانات المنظمات الوطنية للعام ٢٠٠٧م والذي قامت به الإدارة العامة للمنظمات الوطنية. وقد اشتملت قاعدة البيانات على عدد ١٢٥٦ منظمة طوعية وطنية^{١٧٠}.

جدول رقم (٣) مجالات عمل المنظمات

الرقم	مجال العمل	عدد المنظمات العاملة فيه
١-	الصحة	٩٤
٢-	التعليم	١٥٠
٣-	المياه	٢٥
٤-	حقوق الإنسان	٧
٥-	إغاثة	٨
٦-	اجتماعياً	١٨٨
٧-	أخرى	٨٨
	المجموع	٥٦٠

المصدر: سجل تحليل بيان المنظمات الوطنية في قاعدة البيانات - الإدارة العامة للمنظمات الوطنية - مفوضية العون الإنساني-٢٠٠٧م، بدون ترقيم.

^{١٧٠} محمد أحمد، مرتضى عبد الحى، رسالة دبلوم على غير منشورة، مرجع سابق، ص(٤١-٤٢) بتصرف.

تغطي المنظمات الطوعية الوطنية في مجالات برامجها جميع أنحاء السودان الجدول رقم (٤) أدناه يبين عدد المنظمات العاملة في كل ولاية.

جدول رقم (٤) عدد المنظمات العاملة في كل ولاية

الرقم	الولاية	عدد المنظمات العاملة بها
-1	الخرطوم	٣١١
-2	أعلى النيل	٦
-3	البحر الأحمر	٣
-4	القضارف	٥
-5	النيل الأزرق	٩
-6	الوحدة	١
-7	بحر الجبل	٢
-8	جنوب دار فور	٣٦

١	جونقلي	-9
٩	سنار	-10
٣	شرق الإستوائية	-11
٣	شمال بحر الغزال	-12
١٤	شمال دار فور	-13
٢١	شمال كردفان	-14
٢	غرب الإستوائية	-15
٣	شمال بحر الغزال	-16
١٤	شمال دار فور	-17
٢١	شمال كردفان	-18
٢	غرب الإستوائية	-19
٧	غرب دار فور	-20
٤	غرب كردفان	-21
١٢	نهر النيل	-22
١٠	الجزيرة	-23
١٧	الشمالية	-24
١٠	النيل الأبيض	-25
١٣	كسلا	-26
٥.٢	المجموع	-27

المصدر: سجل تحليل بيان المنظمات الوطنية في قاعدة البيانات - الإدارة العامة للمنظمات الوطنية- مفوضية العون الإنساني-٢٠٠٧م، بدون ترقيم.

الجدول رقم (٤) أعلاه يبيّن أن هنالك تركيزاً واضحاً لوجود المنظّمات بولاية الخرطوم، ويعزى ذلك لوجود رئاسة المنظّمات بالعاصمة وللاعداد الكبيرة من النازحين من الولايات المتأثرة بالحروب والكوارث الطبيعيّة داخل المعسكرات بأطراف ولاية الخرطوم.

ج: منجزات المنظمات الطوعيّة الوطنيّة للعام ٢٠٠٧م:

تقوم المنظمات الطوعية الوطنية بدور مقدر في تقديم خدمات الشئون الإنسانية حيث

تقدم جميع الخدمات من صحية، إغاثية، بيئية، حقوقية، إعادة لتعمير وتنمية،

ثقافية،... الخ، في مناطق الهشاشة والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية . الجدول أدناه يبين

حجم المساهمة المالية للمنظمات الطوعية الوطنية للعام ٢٠٠٧م.

جدول رقم (٥) حجم المساهمة المالية للمنظمات الطوعية الوطنية للعام ٢٠٠٧م

المشاريع	حجم التمويل بالدينار
١-الصحة	٥٧٥.٦٨٧.٢٢٥
٢-التعليم	١.٠٣٠.٣٦١.٤٠٠
٣-المياه	٣٧٠.٥٠٠.٠٠٠
٤-حقوق الإنسان	١.٢٠٠.٠٠٠
٥-إغاثة	٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠
٦-إجتماعي	٢.١١١.٨١٣.٥٧٧
٧-أخرى	٨٨٠.٨٨١.٧٨٢
المجموع	٣.٠١٢.٢٩٢٩٦.٣٩٧٧

المصدر: سجل تحليل بيان المنظمات الوطنية في قاعدة البيانات - الإدارة العامة للمنظمات الوطنية- مفوضية العون الإنساني-٢٠٠٧م، بدون ترقيم.

ح:الصعوبات التي تواجه عمل المنظمات الطوعية الوطنية :

أولاً:التمركز في المدن الكبرى وضعف التواجد في الأرياف.

ثانياً: ضعف بنية منظمات المجتمع المدني ومحدودية نجاحها في إستقطاب المشاركة القاعدية وغياب آليات العمل الشورى والديمقراطية داخل أجهزتها.

ثالثاً:ضعف التمويل وإقتصار بعض المنظمات الطوعية الوطنية على أهل الثقافة والسياسة والدين مع غياب كامل للفئات المستهدفة والتي من أجلها تكوّنت المنظمات الطوعية الوطنية .

رابعاً:ضعف التجديد في الخطط والبرامج وغياب المنهجية العلمية في العمل .

خامساً:ضعف المراقبة وغياب المحاسبة والشفافية.

سادساً:عدم وضوح برامج إعادة التعمير والتنمية في أولويات العمل.

سابعاً:عدم وجود منظمات تعمل على تمكين الفئات المستهدفة ورفع القدرة الإنتاجية لديها .

ثامناً: بروز المعوقات الإدارية والتمويل أمام منظمات المجتمع المدني وقلة التدريب والتأهيل.

تاسعاً: عدم وجود برامج واضحة ومنسقة بين الجهد الرسمي وغير الرسمي لتنفيذ برامج فاعلة تعمل على ترسيخ ثقافة السلام وتحقيقها.

عاشراً: غياب المنهجية في التخطيط مما يؤثر على التنسيق وفعل الشركاء المختلفين في تحقيق الأهداف.

الحادي عشر: ضعف قاعدة المعلومات^{١٧١}.

ج- نشأة وتطور مفوضية العون الإنساني ووزارة الشؤون الإنسانية:

١- القانون المؤقت لمفوضية العون الإنساني للعام ١٩٩٥م:

تم دمج مفوضية العمل الطوعي ومفوضية الإغاثة وإعادة التعمير تحت مسمى مفوضية العون الإنساني. وتم إصدار قانون مفوضية العون الإنساني للعام ١٩٩٥م بمرسوم مؤقت. ونص قانون عام ١٩٩٥م على إنشاء مجلس قومي للعمل الطوعي وهو مجلس يضم المختصين في عمل منظمات المجتمع المدني ويسهم مع الأجهزة الرسمية في وضع الإستراتيجيات والخطط كما يعمل على تطوير العمل. في بداية الأمر كانت تتبع المفوضية لوزارة التخطيط الاجتماعي ثم تمت تبعتها بعد ذلك إلى وزارة التعاون الدولي وأخيراً إلى وزارة الشؤون الإنسانية وبموجب المرسوم الصادر في العام ١٩٩٥م تم إلغاء القوانين سابقة الذكر وتحت إشراف وزير التخطيط الاجتماعي حدد القانون إختصاصات مفوضية العون الإنساني فيما يلي:-

أولاً: تنشيط الحركة الاجتماعية الطوعية لعمل الخير وإغاثة المنكوبين في السودان.

ثانياً: تأمين مخزون يمكن من تلبية إحتياجات الطوارئ وحاجات العمل الطوعي بالتعاون مع الجهات المختصة والإستفادة من طاقات الشباب والنساء وسائر أهل الخير في خدمة المجتمع وحمايته والدفاع عنه.

ثالثاً: الحفاظ على البيئة ورعايتها من المخاطر وتنميتها للصالح العام للإنسان وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة^{١٧٢}.

رابعاً: توسيع نطاق العمل الطوعي الخيري والإغاثي ليجاوز نطاق المحلية إلى مدى الإقليمية والعالمية لبنى الإنسان.

^{١٧١} الشفيق، نور الهدى محمد، منظمات المجتمع المدني في السودان ودورها في السلام والتنمية، الملتقى الثالث لمنظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية، الدوحة، ٢٢-٢٤، مايو، ٢٠٠٦م، ص(٢٣٥-٢٣٦) بتصرف.

^{١٧٢} محمد أحمد، مرتضى عبد الحى، رسالة دبلوم عالي غير منشورة، مرجع سابق، ص٢٣.

خامساً:تشجيع قيام الجمعيات التي تعمل فى مجال رعاية وتأهيل الفئات الخاصة
سادساً:حسم مواطن الخلاف والجزاءات عبر القضاء.

وقد أفرد القانون للمفوض العام مجموعة سلطات تشمل الآتى :-
أولاً:تسجيل كافة المنظمات الوطنية والأجنبية .

ثانياً:الإستنفار والتعبئة للجهد الطوعي والوطني والأجنى وإستقطاب العون المحلى
والعالمى فى مجالات الخير والإغاثة إستدراكاً للطوارئ أو دفعاً للتنمية.
ثالثاً:التسيير والمراقبة والتنسيق لبرامج المنظمات الطوعية وعملها.

رابعاً:الجمع والرصد للمؤشرات والمعلومات المتعلقة بإختصاصات المفوضية.
خامساً:الإشراف على عمل المنظمات الطوعية والهيئات الدولية فى مجال الإغاثة وإعادة
التعمير والعمل الطوعي والخيري وتقييم أداء تلك الجهات وتوجيه برامجها حسب حاجة
البلاد إليها.

سادساً:الأمر بإيقاف أى منشط تنظيمي طوعي لدواعى أمنية أو علمية أو تقيمييه.
سابعاً:رفع التوجيه للوزير بإلغاء تسجيل أى تنظيم طوعي وطنى أو أجنى (بعد التحقق
فى مخالفاته والتأكد منها)^{١٧٣}.

كما تم إصدار لائحة تسجيل الجمعيات الوطنية والأجنبية لسنة ١٩٩٩م ومشروع
لائحة تسجيل الشبكات التطوعية لسنة ٢٠٠٣م.

وقد لوحظ بأن هذا القانون واللوائح المنظمة له حاوى لاىحتوى على المحددات
والمؤشرات للعمل الطوعي وإعتمد فى كلياته على إجراءات التسجيل والتي تعتبر جزء من
مهام المفوضية^{١٧٤}. ويتضح ذلك جلياً من خلال مشروع لائحة تسجيل الشبكات الطوعية
لسنة ٢٠٠٣م حيث أنها فصلت التسجيل وإلغاء التسجيل وما يترتب عليهما دون أدنى
إشارة إلى مهام الشبكات والدور المنوط بها من تنسيق وتعاون وإتصال وتواصل وتبادل
للمعلومات والخبرات علماً بأن قانون مفوضية العون الإنسانى لعام ١٩٩٥م لم يذكر فى
تعريفاته الشبكات وذلك لأنها من المصطلحات التي واكبت تطور العمل الطوعي
والإنسانى فى جميع المستويات الوطنية والأقليمية والعالمية.وبالرغم من وجود هذا القانون

^{١٧٣} مرسوم مؤقت قانون مفوضية العون الإنسانى لسنة ١٩٩٥م،ص(١-٣) بتصريف.
^{١٧٤} محمد أحمد،مرتضى عبد الحى، رسالة دبلوم على غير منشورة، مرجع سابق،ص٢٤.
١٢١

والذى بموجبه كونت مفوضية العون الإنسانى والذى تختص بتسجيل كآفه المنظمات الوطنية والأجنبية إلا أن هناك العديد من الجهات التى تقوم بالتسجيل وعقد الإتفاقيات وإصدار القوانين الخاصة بمنظمات دون الأخرى مع تباعد الجهة التى تصدر القانون أو تعقد الإتفاقيات مع العمل الطوعى من خلال التخصص والمسؤولية المباشرة مما أدى إلى إختلاف جهات التسجيل وإلى إضعاف المفوضية المنوط بها أصلاً منذ تكوينها الإهتمام بكل جوانب العمل الطوعى فى السودان من تسجيل ومتابعة وإشراف وتنفيذ ، فنجد منظمات مسجلة بموجب إتفاقية مقر توقع مع وزارة العلاقات الخارجية وأخرى تسجل بموجب بريتكول يوقع مع مجلس الوزراء ومنظمات تسجل بموجب مرسوم جمهورى إضافة إلى تخطى بعض المنظمات لها بالإتصال المباشر مع الوزارات المختلفة وعقد إتفاقيات معهم أو عقد إتفاقيات ثنائية مع ولاة الولايات مباشرة دون الرجوع إلى المفوضية إضافة إلى عدم إشراك المفوضية فى بعض الأعمال ذات الإختصاص بها إضافة إلى ذلك عدم الإهتمام بها من قبل الحكومة وتوفير الميزانيات الكافية لتسيير أعمالها .

عانت مفوضية العون الإنسانى من عدم الإستقرار الإدارى حيث تعاقب على رئاستها خلال عامين خمس مفوضين مما جعل إجراءات التعيين والإقالة تؤثر على عملها وعدم إنفاذ قانونها بأكمله حتى إلغائه حيث كان به تكوين المجلس القومى للعمل الطوعى والخيرى والذى يختص فى مجمله بوضع الخطط العامة والسياسات وإقتراح القوانين واللوائح وإجازة الخطط الإدارية والفنية وإعداد اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون وإنشاء صندوق دعم العمل الطوعى والخيرى والذى يهدف إلى توفير الدعم لمساعدة العمل الطوعى الوطنى لتنفيذ برامجه^{١٧٥} .

كما أثر عليها أيضاً عدم الإشراف المباشر للوزير الإتحادى للوزارة المشرفه عليها وتفويض مهامه لوزير الدولة مما أدى إلى طول الظل الإدارى إضافة إلى تبعية المفوضية من وزارة إلى أخرى فمنذ بدايتها كانت تتبع لوزارة التخطيط الإجتماعى ثم تم تبعتها من بعد إلى وزارة التعاون الدولى وأخيراً إلى وزارة الشؤون الإنسانية . لكل ما سبق من إشكاليات تعانى منها مفوضية العون الإنسانى وتؤثر على المنظمات الوطنية والأجنبية

^{١٧٥} مداوالات المؤتمر القومى الأول (للعون الإنسانى والعمل الطوعى) مفوضية العون الإنسانى، قاعة الصداقة ، الخرطوم، ٢٩-٣١/٢٠٠٠م، ص(١١-١٢) بتصرف.

جاءت توصيات المؤتمر القومي الأول للعون الإنساني والعمل الطوعي الذي عقد في ٣١/مايو/٢٠٠٠م والتي نورد بعض منها فيما يلي:

أولاً: إصدار القانون المقترح للعمل الطوعي والإنساني تحفيزاً للنشاط الإنساني وتشجيعاً للجمعيات الطوعية الوطنية كمزيد من العطاء في مجال العمل الإنساني.
ثانياً: ترفيع مفوضية العون الإنساني لهيئة مستقلة تتبع لرئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء وترقية وضع المفوض إلى درجة وزير لتمكين المفوضية والمفوض من القيام بدورهما على الوجه الأكمل.

ثالثاً: إنشاء صندوق دعم العمل الطوعي بمشاركة المنظمات الطوعية الوطنية والأجهزة الرسمية ذات الصلة ليطلع الصندوق بمهمة التحفيز الإيجابي للعمل الطوعي وحشد الموارد واستقطاب الدعم الوطني والدولي لخدمة أغراض العمل الطوعي والإنساني^{١٧٦}.

٣- المرسوم الجمهوري رقم (١٢) للعام ٢٠٠١م:

في شهر فبراير من العام ٢٠٠١م أصدر السيد رئيس الجمهورية مرسوم جمهوري رقم (١٢) بإنشاء وزارة التعاون الدولي وضيقت مفوضية العون الإنساني إلى هذه الوزارة بالرغم من توصية جميع شركاء الشأن الإنساني المحليين والدوليين ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة بترقية مفوضية العون الإنساني لهيئة مستقلة، إلا أن المفوضية أصبحت تتبع لوزارة التعاون الدولي بموجب ذلك المرسوم الجمهوري .

٤- المرسوم الجمهوري رقم (٢٤) للعام ٢٠٠٢م

في العام ٢٠٠٢م جاء المرسوم الجمهوري رقم (٢٤) والذي نصّ على إنشاء وزارة الشؤون الإنسانية والحقت مفوضية العون الإنساني كوحدة تابعة للوزارة. كما أعطيت وزارة الشؤون الإنسانية حق الإشراف والتسجيل والمراقبة لكافة منظمات المجتمع المدني المتمثلة في الإتحادات والجمعيات والمنظمات الطوعية غير الحكومية وشبه الحكومية الوطنية والأجنبية العاملة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإقتصادية والمهنية والفنوية ومراكز البحوث غير الربحية علي أن تقوم بالإختصاصات الآتية:-

أولاً: صياغة خطط وسياسات العون الإنساني بالتنسيق مع الجهات المختصة

^{١٧٦} المصدر نفسه، ص ١٣ .

ثانياً: تنظيم الدعم الإقليمي والدولي الإنساني بالتنسيق مع الجهات المختصة المحلية والإقليمية والدولية والإشراف على عمل المنظمات الطوعية والهيئات الدولية في مجال الإغاثة وإعادة التعمير.

ثالثاً: وضع الخطط العامة والسياسات التي تساعد على مضاعفة وتفعيل العمل الطوعي والإنساني في مجالات الخير والإغاثة.

رابعاً: تسجيل الجمعيات والمنظمات الطوعية الوطنية غير الحكومية وشبه الحكومية الدولية أو الإقليمية المانحة أو المنفذة لأي من البرامج الإنسانية أو الإغاثية والإشراف على عملها^{١٧٧}.

خامساً: تسجيل منظمات المجتمع المدني المتمثلة في الإتحادات والجمعيات والمنظمات الطوعية غير الحكومية وشبه الحكومية الوطنية أو الأجنبية العاملة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإقتصادية والمهنية والفنوية ومراكز البحوث غير الربحية. سادساً: حشد الطاقات وتعبئتها وإستنفارها للعمل في مجالات الخير والإغاثة ودرء الكوارث الطبيعية.

سابعاً: مراقبة برامج المنظمات الطوعية وتقويم أدائها وتوجيه برامجها حسب حاجة البلاد.

ثامناً: الإشراف مع الجهات المختصة على برامج إعادة التعمير للمناطق المختارة بالولايات التي امتدت إليها الحرب وإعادة توطين العائدين.

تاسعاً: أي مهام أخرى يكلفها بها مجلس الوزراء.

كما تكونت الوزارة من الوحدات الآتية:

أولاً: رئاسة الوزارة.

ثانياً: مفوضية العون الإنساني^{١٧٨}.

٥- مرسوم مؤقت لقانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني للعام ٢٠٠٥م:

في العام ٢٠٠٥م تم إصدار مرسوم قانون مؤقت لتنظيم العمل الطوعي والإنساني.

بموجب ذلك المرسوم تم إلغاء قانون مفوضية العون الإنساني للعام ١٩٩٥م، وكذلك تم

^{١٧٧} مرسوم جمهورى رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢م، وزارة الشؤون الإنسانية، ص(٢-١) بتصرف.

^{١٧٨} مرسوم جمهورى رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢م، مصدر سابق، ص٣.

إلغاء قانون تنظيم نشاط الجمعيات الثقافية للعام ١٩٩٦م^{١٧٩}، وعمل علي تفكيك مفوضية العون الإنساني، وإعادة الأوضاع على ما كانت عليه قبل العام ١٩٩٥م. أبقى المرسوم على المهام الإغاثية فقط للمفوضية بينما نقل العمل الطوعي (عمل المنظمات) بأكمله إلى وزارة الشؤون الإنسانية .

هذه التدخلات لم تُرضِ طموحات العاملين في الشأن الإنساني، وأثيرت حول ذلك الكثير من الحملات. فيما يلي نبين بعض الإشكاليات التي أدت لعدم الرضى بمرسوم القانون:

أولاً: حدوث إنشطار في وظيفة المفوضية إلى مكوناتها القديمة (العمل الطوعي والإغاثة وإعادة التعمير).

ثانياً: تطويل الظل الإداري.

ثالثاً: نفس التطور المؤسسي الذي أدى إلى ميلاد مفوضية العون الإنساني التي وحدت العمل فنياً وإجرائياً فوق كونه يتضارب مع المرسوم الجمهوري القاضي بإنشاء وزارة الشؤون الإنسانية والذي نص على بقاء مفوضية العون الإنساني بشكلها الورد في قانون ١٩٩٥م بإعتبارها أحد أهم مكونات الوزارة ويمثل الخيار الأمثل الذي يتسق مع المرسوم الجمهوري في الإبقاء على المفوضية على حالها على أن تتولى الوزارة المسائل المتعلقة بالإستراتيجيات والتخطيط العام فضلاً عن رعاية البعد السياسي للنشاط الإنساني والطوعي.

رابعاً: مرسوم إنشاء الوزارة عند قراءته لا يفرق بين مهام المفوضية والمهام التي أنشئت من أجلها الوزارة حتى أن التداخل في المهام أدى إلى أن يكون الوزير تنفيذي وبعيداً عن وضع سياسات وإستراتيجيات العمل الإنساني مما أدى إلى تدنى إدارة الكارثة والأزمات التي تلت إنشاء الوزارة وما أزمة دارفور إلا إحدى النواتج مما جعل وزارة الشؤون الإنسانية للعمل بنظام المسار السريع الذي يستثنى واردات العون الإنساني الأجنبي لدارفور من كافة القيود الاجرائية والرسوم .

^{١٧٩} مرسوم مؤقت قانون تنظيم العمل الطوعي الإنساني ٢٠٠٥م، وزارة الشؤون الإنسانية، ص ١.
١٢٥

ومن الضرورة بمكان التأكيد على أنه لا يمكن فصل العمل الفنى عن العمل الإجرائى للمفوضية وذلك ببساطة لأن المنظمات الطوعية وطنية كانت أم أجنبية هي الذراع المنفذ للنشاط الإنسانى فى البلاد.

خامساً: يعمل المرسوم المؤقت لقانون تنظيم العمل الطوعى والإنسانى لسنة ٢٠٠٥م فى الفصل الخامس على إستحداث إتحاد عام لمؤسسات المجتمع المدنى ويمنحه وضع سلطاته وإختصاصته مما يجعل التحكم فى سائر جوانب النشاط الطوعى وهذا الأمر ينطوى على مخاطر جسيمة بإعتباره يتناقض مع روح النشاط الطوعى ومبادئ الدستور التى تنص على حرية التنظيم والتشكيل وذلك بفرض العضوية والتسجيل فى الإتحاد وسيطرته على العمل. إن طبيعة العمل فى بعض الكيانات كالإتحادات النقابية والفئوية تحتاج إلى إتحاد عام ولكن العمل الطوعى الذى يختلف عن طبيعة الكيانات النقابية وإتحادات نوعية يفرضها القانون ويمنحها وضع سلطات تحكمية فى النشاط الطوعى، ومسألة تنظيم الكيانات الطوعية فى مستواها الجماعى قد وجدت الحل بموجب إجازة تسجيل لائحة الشبكات وتتيح هذه اللائحة لأى مجموعة من المنظمات تقتضى العمل طوعاً فى مجال من المجالات أن تستحدث لها شبكة وتعمل هذه الشبكات تحت إشراف مباشر من مفوضية العون الإنسانى ووفق الإستراتيجيات المعتمدة للدولة فى مجال النشاط الطوعى هذا أولاً وثانياً فإن إنشاء إتحاد عام لمؤسسات المجتمع المدنى يحدث نوعاً من الخلط مع الإتحادات النقابية التى تختلف بطبيعة تكوينها وإختصاصاتها عن المنظمات الطوعية مع العلم أن التعريف الحديث الذى تحاول بعض الدوائر إعتماده يجعل من كليهما أى النقابات والمنظمات الطوعية رافدين من روافد ما يعرف ب(مؤسسات المجتمع المدنى).وعليه فإن إنشاء إتحاد عام لمؤسسات المجتمع المدنى على هذا النحو سوف يؤدى إلى نزاع كبير فى الساحة الطوعية وعب إضافى للمنظمات الطوعية إذ إنه سوف تكون هناك شروط أخرى للعضوية وتكلفة مالية.

سادساً: يعمل مشروع القانون على إستحداث مناخ تحكمى لن يقدر له النجاح فيما يتعلق بضبط تمويل المنظمات الطوعية حيث ينادى بأخذ إذن مباشر من وزير الشؤون الإنسانية قبل استلام أى تمويل من المؤسسات المانحة أو الخيرين.

ومن المعلوم أن تسجيل المنظمات لدى المفوضية ينبغي تلقائياً أن يمنحها الحق في استقطاب التمويل فالمنظمات الطوعية في جوهرها هي مؤسسات جالبة للدعم لإنفاذ المشروعات المختلفة التي تضطلع بها المنظمات الطوعية ثم أن المنظمات الطوعية مطالبة بإعداد تقارير دورية وسنوية ورفعها للمفوضية وتقارير كهذه من شأنها أن توضح مصادر تمويل المنظمات وطرق الإنفاذ على سائر المشروعات المنفذة علماً بأنها تراجع من قبل مراجع قانوني ويمكن حل هذه القضية في تنشيط المفوضية وإدارة العمل الطوعي حتى تطلع بدورها في مراقبة النشاط الطوعي ورصد التجاوزات إن وجدت والسعي للتصدي لها ومراجعة حركة حسابات المنظمات بالبنوك.

سابعاً: يغفل القانون أهم التوصيات التي اشتملت عليها الإستراتيجية القومية الشاملة في شأن النشاط الطوعي وقد نصت الإستراتيجية على إنشاء:

(أ) صندوق قومي لدعم العمل الطوعي والخيري.

(ب) إنشاء مجلس قومي للعمل الطوعي.

ولم يرد في القانون أى إشارة إلى هاتين التوصيتين رغم أهميتهما ووجودها في قانون عام ١٩٩٥م وهو يعطى ضمان لأيلولة الممتلكات عند الحل إذ أنها يمكن أن تضاف إلى الصندوق والذي يقوم هو بدور إعادتها من جديد إلى المنظمات الطوعية ومن المعلوم أن مصادر تمويل العمل الطوعي مبعثرة في عدة جهات ومن الأفضل تجميع هذه المصادر كلها في إطار صندوق قومي لدعم العمل الطوعي.

ثامناً:الجزاءات التي توقع على الأفراد لا توجد لها حيثيات في المرسوم المؤقت لقانون العمل الطوعي الإنساني للعام ٢٠٠٥م إذ إنها سلطة تقديرية للمسجل وأمر إيقاف العاملين بالمنظمات من قبل المسجل بدون الرجوع إلى أجهزتها الهيكلية ولوائحها المنظمة قد يحدث عدم الاستقرار النفسي والإداري للعاملين إذ يصبحون في كل الأوقات مهددين بالإيقاف إذا نشب أى خلاف (لأى سبب) مع المسجل مع العلم بأن قانون العمل هو الذى ينظم أمر الاستخدام والإيقاف عبر مكاتبه المتخصصة في ذلك.

تاسعاً:تم تحويل لائحة تسجيل المنظمات الطوعية للعام ١٩٩٩م إلى صلب قانون عام ٢٠٠٥م ، وبهذا يصعب تعديل ما بها من شروط لتواكب تطوّر العمل أو مراجعته، فكان

من الأفضل أن يشمل القانون على مبادئ وأسس العمل ومن ثمَّ تعمل اللوائح على طرق الإنفاذ حتى يسهل مراجعتها وتطويرها في كل حين متي ما اقتضت الضرورة ذلك .

عاشراً: المؤسسات الخيرية تتناقض مع روح العمل الوقفي وبها شروط غير محفزة للخيرين لإنفاذ المشاريع الوقفية الخيرية التي يقومون بها وينظمها قانون الأوقاف .

الحادي عشر: المرسوم المؤقت لقانون العمل الطوعي والإنساني للعام ٢٠٠٥م به عيوب في الترتيب والصياغة كما انَّ به عبارات في التفسير لا وجود لها في صلبه. على سبيل المثال نجد في المرسوم - في الفصل الأوَّل - أحكام تمهيدية - إسم المرسوم المؤقت - بدء العمل به - إلغاء وإستثناء ٢- (ب) إلغاء قانون تنظيم نشاط الجمعيات الثقافية للعام ١٩٥٦م. مع العلم بأنَّ هذا القانون يختص بالجمعيات الثقافية التي تقوم وزارة الثقافة والشباب والرياضة بإجراءات التسجيل والإشراف عليها ولإعلاقة لوزارة الشؤون الإنسانية بتلك الجمعيات.

٦- المرسوم جمهوري رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٥م حدد الأجهزة الرئاسية والتنفيذية القومية وإختصاصاتها وأسبقيتها ووحداتها ولجانها وقد أبقى على إختصاصات وزارة الشؤون الإنسانية كما جاءت في القرار رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢م وعدل في الوحدات المكونة لها وجاءت كما يلي :

أولاً: رئاسة الوزارة.

ثانياً: مفوضية العون الإنساني .

ثالثاً: المركز القومي للنازحين والعائدين.

رابعاً: المركز القومي لمكافحة الألغام.

وحدد الوحدات التي يشرف عليها الوزير في الآتي:

١- جمعية الهلال الأحمر السوداني^{١٨٠}.

٧- قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني للعام ٢٠٠٦م:

ومن بعد تم إصدار قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م^{١٨١} وتمت إجازته عملاً بأحكام دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥م من قبل المجلس

^{١٨٠} مرسوم جمهوري رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٥م بتحديد الأجهزة الرئاسية والتنفيذية القومية وإختصاصاتها وأسبقياتها ووحداتها ولجانها، رئاسة الجمهورية، ص(٣٤-٣٥) بتصريف.

^{١٨١} قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م، وزارة الشؤون الإنسانية، ص ١.

الوطني والذي ألغى بموجبه قانون مفوضية العون الإنساني لسنة ١٩٩٦م^{١٨٢}. هناك مواضع إختلاف أساسية بينه وبين قانون مفوضية العون الإنساني لسنة ١٩٩٥م نوردها فيما يلي:

أولاً: إعادة الوضع إلى ما قبل عام ١٩٩٥م وذلك بفصل سلطة التسجيل من العمل الفني مما يجعل المسجل العام يقوم بأمر التسجيل على إن يختصر عمل المفوض العام في الإشراف على البرامج والمشاريع.

ثانياً: نص قانون ٢٠٠٦م على تقييد التمويل بأنه لا يجوز لأي منظمة مجتمع مدني مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون أن تتلقى أموالاً ومنحاً من الخارج أو من أي شخص أجنبي أو من أي جهة أخرى إلا بموافقة الوزير على ذلك.

ثالثاً: نص قانون ١٩٩٥م على إنشاء مجلس قومي للعمل الطوعي وهو مجلس يضم المختصين بعمل منظمات المجتمع المدني يسهم مع الأجهزة الرسمية في وضع الإستراتيجيات والخطط ويعمل على تطوير العمل كما نجد أن الجزاءات فيه كانت تحسم عبر القضاء عكس ما هو عليه في قانون ٢٠٠٦م.

رابعاً: نجد من أهم الإضافات الجديدة في قانون ٢٠٠٦م الجانب الذي يخص المؤسسات الخيرية فهي مقيدة لعمل الخيرين الذين ساهموا كثيراً بإنشائهم العديد من المؤسسات الخدمية الوقفية منذ الإستقلال وحتى الآن.

خامساً: تم إدخال لائحة التسجيل للعام ١٩٩٩م بأكملها في صلب قانون ٢٠٠٦م وهذا يجعل من الصعب تعديل شروط التسجيل إلا بتعديل القانون وبذلك تكون شروط التسجيل غير مواكبة للتطورات الداخلية والخارجية.

هنالك العديد من مواطن الخلل في قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني للعام

٢٠٠٦م وتتمثل فيما يلي:

أولاً: والقانون الذي أصدر في سنة ١٩٩٦م هو قانون تنظيم نشاط الجمعيات الثقافية والذي تختص به وزارة الثقافة والرياضة والشباب والذي ألغى بموجب المرسوم المؤقت لقانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٥م والذي لم يشار إليه في قانون تنظيم

^{١٨٢} ملحق رقم (٢).

العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م وبديل ذلك على عدم وجود مرجعية وأرشفة وإهتمام بالجانب التوثيقي والمعلوماتي^{١٨٣}.

ثانياً: قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني للعام ٢٠٠٦م لم يُرضِ آمال وتطلعات أغلب العاملين في قطاع منظمات المجتمع المدني. بل خلق كثير من المعوقات تجاه إنفاذ أهداف منظمات المجتمع المدني وعمل على عرقلة إنطلاقها نحو تحقيق التنمية المستدامة وإنفاذ الشراكة والتنسيق بين جميع الشركاء. لذا فلا بد من إتزان الرؤى لعمل منظمات المجتمع المدني. فالحكومة يجب ألاّ ينحصر دورها فقط في الضبط والسيطرة على نشاط منظمات المجتمع المدني بل إنها مطالبة بتفعيل وتنسيق وتحقيق مبادئ الشراكة لدى منظمات المجتمع المدني لتقوم بالدور المنوط بها. بالرغم من ذلك إلاّ إنَّ قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني للعام ٢٠٠٦م أتى بالجديد كما يلي:

(أ) منظمات المجتمع المدني:

- ١- نصّ قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني للعام ٢٠٠٦م علي منظمات المجتمع المدني وعرفها وفسرها وأشار إلى أن منظمات المجتمع المدني يقصد بها المنظمات التي تم تسجيلها وفقاً لأحكام قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني للعام ٢٠٠٦م على أن تباشر العمل الطوعي والإنساني ليس لأغراض الربح.
- ٢- نصّ القانون أيضاً على تكوين الشبكات على عكس ما كان يُعمل به في الماضي إذ أن المنظمات كانت تؤدّي عملها عبر لائحة في القانون فقط^{١٨٤}.
- ٣- جاء القانون بالإعفاء الضريبي.

ونخلص من ما سبق بأن وضع قانون سنة ٢٠٠٦م جعل كثير من المعوقات تجاه إنفاذ أهداف منظمات المجتمع المدني وعرقلة إنطلاقها نحو تحقيق التنمية المستدامة وإنفاذ الشراكة والتنسيق بين جميع الشركاء فلا بد من إتزان الرؤى لعمل منظمات المجتمع المدني فالحكومة لا ينحصر دورها فقط في الضبط والسيطرة على نشاط منظمات

^{١٨٣} قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق، ص ١.

^{١٨٤} قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق، ص ٢.

المجتمع المدني بل إنها مطالبة بتفعيل وتنسيق وتحقيق مبادئ الشراكة لدى منظمات المجتمع المدني لتقوم بالدور المنوط بها.

أقامت جامعة جونز هويكنز الأمريكية دراسة في الدول المتقدمة والنامية حول قانون العمل الطوعي والإنساني الخاص بعمل المنظمات منذ التسعينات وحتى ٢٠٠٥م وخرجت بالدليل الدولي للقانون غير الربحي ووضعت أسس رئيسية يجب أن تنطبق على القوانين الخاصة بعمل المنظمات في جميع دول العالم وهي:

- ١-فتح الباب لكل أنواع النشاط وليس النص على أنشطة محدودة.
- ٢-متطلبات التسجيل والمستندات والوثائق المطلوبة تنقلص إلى حد كبير .
- ٣-تضمين موثيق الشرف الأخلاقية ضمن القوانين وتحويلها إلى إجراءات وموجهات للعمل (الشفافية والمحاسبية).
- ٤-إتجاه للثقة من جانب الحكومات في المجتمع المدني يترجمه القانون.
- ٥-الإتجاه إلى القضاء لحل الخلاف ما بين الحكومة والمنظمات .
- ٦-المرونة في التعامل القانوني مع مختلف أنماط العمل الطوعي.
- ٧-التأكيد على قيود عدم الربحية ومنع تضارب المصلحة.
- ٨-توفير الإعفاءات المالية والضريبية للمانحين والمنظمات^{١٨٥}.

كما تسعى جامعة الدول العربية حالياً عبر إدارة المجتمع المدني التابعة لها بوضع مسودة قانون ينظم عمل المنظمات الطوعية الإنسانية لتتبناها جميع الدول العربية المنضوية تحتها والسودان أحد هذه الدول .

٨- حدد المرسوم الجمهورى رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٥م الوحدات المكونة لوزارة الشؤون الإنسانية من:

- ١-رئاسة الوزارة.
- ٢-مفوضية العون الإنساني.
- ٣-المركز القومى للنازحين والعودة الطوعية.
- ٤-المركز القومى لمكافحة الألغام ١٨٦.

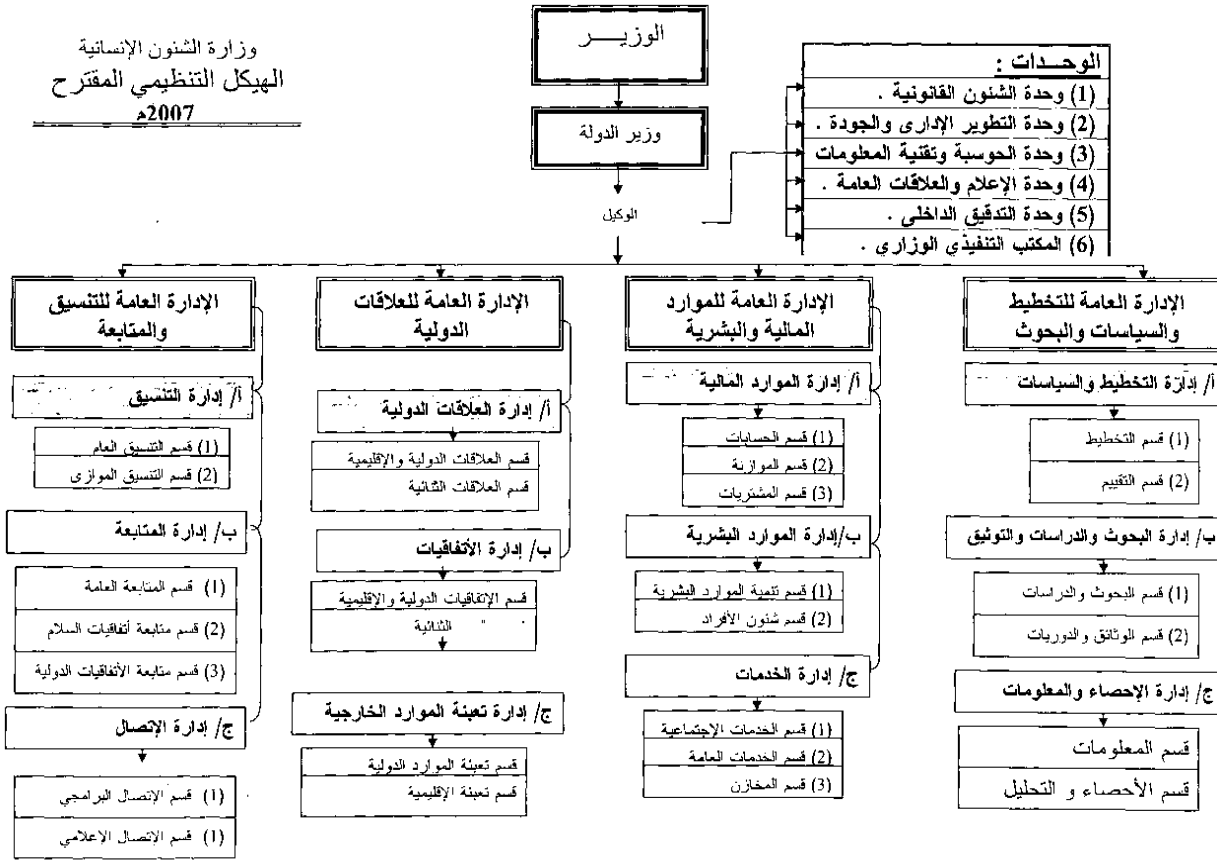
^{١٨٥} annabaa.org/nbanews/2009/12/152.htm

^{١٨٦} مرسوم جمهورى رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٥م مصدر سابق، ص ٣٥.

سوف نتعرض فيما يلي وبالتفصيل إلى مكونات وحدتى رئاسة الوزارة ومفوضية العون
الإنسانى موضوع بحثنا .

تتكون وزارة الشؤون الإنسانية وفقاً للهيكل التنظيمى والوظيفى لوزارة الشؤون
الإنسانية المجاز من وزارة العمل والخدمة العامة و الموارد البشرية بتاريخ
٢٠٠٧/٥/١٢م مستنداً على المهام والإختصاصات التى تضطلع بها الوزارة بموجب
المرسوم الجمهورى رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٥م والشكل التالى يوضح الهيكل التنظيمى للوزارة.

شكل رقم (١) الهيكل التنظيمى لوزارة الشؤون الإنسانية



المصدر هيكل وزارة شؤون الإنسانية، الشؤون الإدارية بالوزارة، ٢٠٠٧م.

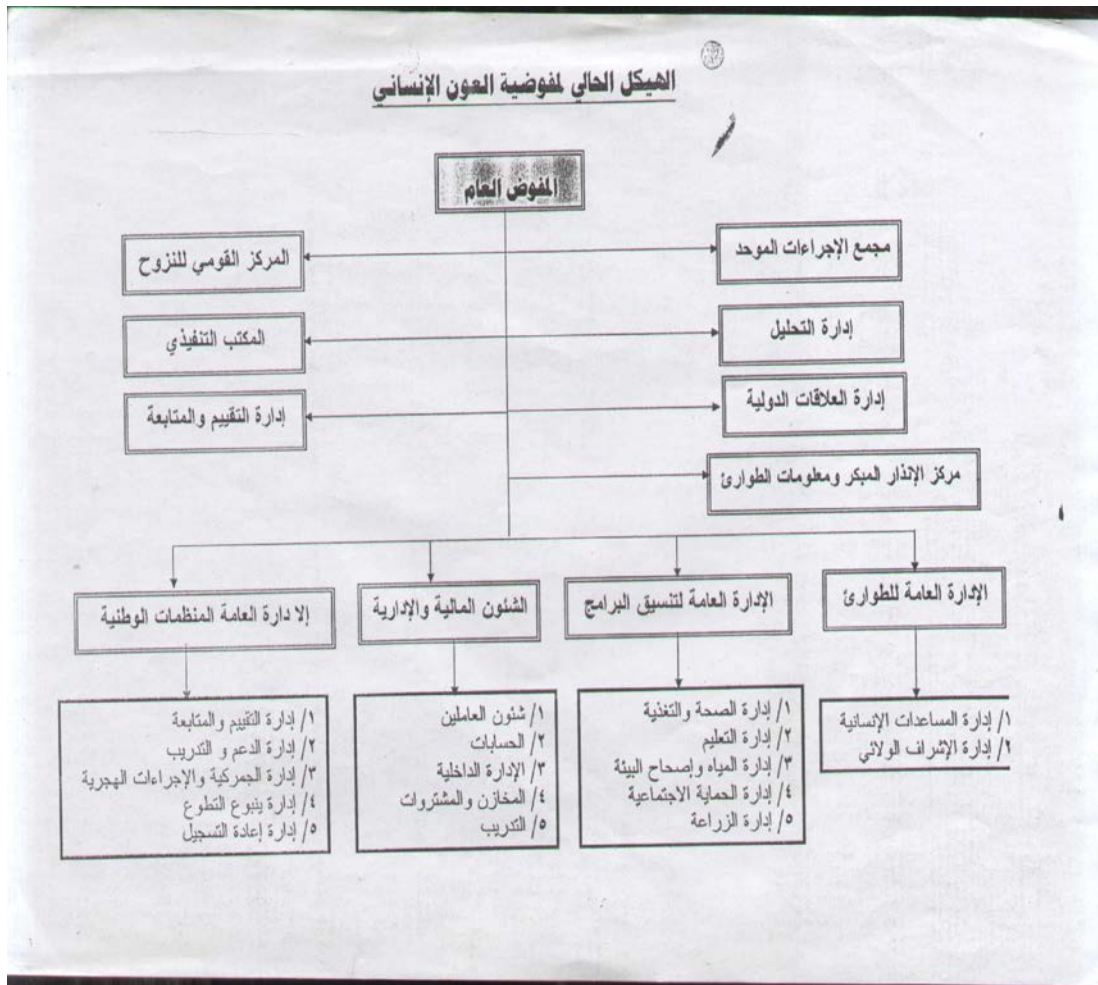
وفي مايلي نشرح بالتفصيل مكونات وزارة الشؤون الإنسانية :

أولاً: رئاسة وزارة الشؤون الإنسانية :

منذ إنشاء وزارة الشؤون الإنسانية في العام ٢٠٠٧م نجدها قد أتبعَت منهاجاً التزمَت فيه بالعمل من خلال خطة موحدة تجمع كل الوحدات المكونة للوزارة في خطة عملية تنفيذية تتم إجازتها سنوياً من قبل مجلس الوزراء وتُموَّل مشروعاتها بواسطة وزارة المالية والإقتصاد الوطني وبعض المانحين من وكالات الأمم المتحدة والدول الصديقة.

الهيكل التنظيمي والوظيفي لمفوضية العون الإنساني هيكل غير مجاز من وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية حتى تاريخ هذا البحث والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمفوضية.

شكل رقم (٢) الهيكل التنظيمي لمفوضية العون الإنساني



مبكل مفوضية العون الإنساني، الشؤون الإدارية بالمفوضية، ٢٠٠٧م.

مما سبق ذكره يلاحظ أن مبكل الوزارة لم يبين العلاقة الإشرافية لوححدات الوزارة ولم يوضح فى المرسوم الجمهورى رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٥م حيث وضح فقط الوححدات التى يشرف عليها الوزير فى جمعية الهلال الأحمر السودانى^{١٨٧} دون ذكر لوححدات الوزارة كما ذكر فى قانون تنظيم العمل الطوعى والإنسانى لسنة ٢٠٠٦م الفصل الرابع يعين المسجل العام للمنظمات الطوعىة والخيرية من ذوى الخبرة والدراية القانونية ويقوم بالمهام والسلطات الآتية:

- ١- تسجيل المنظمات الطوعىة والخيرية ومنظمات المجتمع المدني وإصدار شهادة التسجيل أو رفض التسجيل أو إلغاؤه وفقاً لأحكام هذا القانون.
- ٢- الإحتفاظ بالمستندات الأساسية والسجلات والتقارير عن المنظمات الطوعىة والخيرية ومنظمات المجتمع المدني.

^{١٨٧} مرسوم جمهورى رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٥م، مصدر سابق، ص ٣٥.

٣- مراجعة سجلات أى منظمة طوعية أو خيرية أو منظمة مجتمع مدنى تعمل فى مجال العون الإنسانى للتأكد من إن أنشطتها متوافقة مع أحكام هذا القانون وأى قانون آخر.

٤- جواز الإشراف على انتخابات المنظمات الوطنية المسجلة تحت هذا القانون للتأكد من أنها قد تمت وفقاً لدستور وأحكام هذا القانون.

٥- أى مهام أخرى يكلفه بها الوزير^{١٨٨}.

وبالرغم من المهام والإختصاصات المنوطة بالمسجل العام إلا أنه يمارس سلطاته الموكلة له داخل هيكل مفوضية العون الإنسانى من خلال مجمع الإجراءات الموحد مع فصل المنظمات الوطنية والتي خصصت لها الإدارة العامة للمنظمات الوطنية علماً بأن إختصاص التسجيل وإعادة التسجيل لم ترد فى إختصاصات مفوضية العون الإنسانى والتي نص عليها قانون تنظيم العمل الطوعى والإنسانى لسنة ٢٠٠٦م الفصل الرابع بأن تكون للمفوضية الإختصاصات الآتية:

١- رفع درجة الوعى وترسيخ المفهوم الصحيح للعمل الطوعى والإنسانى بالتنسيق مع الجهات الأخرى.

٢- التدريب على إدارة الكوارث على كافة المستويات بالتنسيق مع الجهات الأخرى.

٣- تعبئة الموارد وإعداد وتطوير قوائم شاملة للإمكانات فى حالة الكوارث ونشوء الحاجة لإستخدام تلك الموارد.

٤- إبتدار المشروعات وتحديد إحتياجات العون الإنسانى الهادفة لدرء آثار الكوارث الطبيعية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٣- العمل على توفير مخزون إستراتيجى للطوارئ لمقابلة الإحتياجات الضرورية.

٤- التنسيق مع الجهات الخارجية فى حالات الكوارث وتسهيل دخولها لأداء عملها.

٥- تعبئة الجهود الداخلية والتنسيق مع السلطات المعنية فى إعادة إعمار المناطق المتأثرة وتوطين النازحين.

٦- متابعة وتقييم كل برامج العمل الطوعى والإنسانى فى السودان^{١٨٩}.

^{١٨٨} قانون تنظيم العمل الطوعى والإنسانى ٢٠٠٦م، مصدر سابق، ص ١٢.
^{١٨٩} قانون تنظيم العمل الطوعى والإنسانى ٢٠٠٦م، مصدر سابق، ص (١٠-١١) بتصرف.
١٣٥

كما نص على أن يعين رئيس الجمهورية بناءً على توصية الوزير مفوضاً عاماً للعمل الطوعي والإنساني ويحدد مخصصاته وإمتهيازاته.

وتكون له الإختصاصات الآتية:

١- يكون المفوض مسئولاً أمام الوزير عن تنفيذ سياسات وخطط العمل الإنساني وتكون له الإختصاصات الآتية:

أولاً: جمع وتقييم المعلومات والمؤشرات التي تنذر بإحتمال حدوث كارثة وإخطار السلطات المختصة بذلك.

ثانياً: تنظيم وتنسيق عمليات المساعدات الإنسانية للمناطق المتأثرة.

ثالثاً: إجراء الدراسات والبحوث الرامية لتفادي حدوث الحالات الطارئة والتنسيق مع الجهات المختصة ذات الصلة.

رابعاً: إجراء المسوحات اللازمة لتحديد الأولويات والإحتياجات في مجال العون الإنساني.

خامساً: إستتفار الجهود الداخلية والخارجية والتنسيق مع السلطات المعنية من أجل التنبؤ للكوارث أو منعها أو تخفيف آثارها وإعادة إعمار وتأهيل المناطق المتأثرة.

سادساً: الإشراف على عمليات التدريب على إدارة الكوارث في كافة المستويات.

سابعاً: بناء وإدارة إحتياطي إستراتيجي من مواد الإغاثة لمقابلة الإحتياجات الأساسية في حالات الطوارئ.

ثامناً: تنظيم وتنسيق عمل وبرامج المنظمات في الأطر الجغرافية والقطاعية وتولى مسئولية المراقبة والتقييم والمتابعة لكل برامج العمل الطوعي والإنساني وفض أى نزاعات تنشأ فيما بينها أو مع أى جهات أخرى.

تاسعاً: إجراء التحريات الأولية مع أى منظمة للتحقق من وجود أو عدم وجود أى مخالفات قانونية وإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها مع الجهات العدلية المختصة إذا إقتضى الأمر.

عاشراً: الإشراف على كافة الأجهزة الإدارية بالمفوضية.

حادى عشر: أى مهام أخرى يحددها القانون أو اللوائح الصادرة بموجبه أو يكلفه بها الوزير.

ثانى عشر: يجوز للمفوض العام تفويض أى من إختصاصاته إلى أى شخص أو لجنة يشكلها بالشروط والضوابط التى يراها مناسبة^{١٩٠}.

بالرغم من عدم إختصاص المفوضية ومفوضها العام بأمر إجراءات التسجيل وإعادة التسجيل للمنظمات الطوعية غير الحكومية والمؤسسات الخيرية فإن إشراف المفوض العام على عمل المسجل العام وفصل المنظمات الوطنية فى إدارة عامة تتبع للمفوض العام داخل الهيكل الحالى لمفوضية العون الإنسانى.

كما نجد أيضاً وجود المركز القومى للنزوح والذى نتج من ترفيع وحدة النزوح والعودة الطوعية التى تم إنشائها فى عام ٢٠٠٣م وفى النصف الثانى من عام ٢٠٠٥م تم ترفيع الوحدة إلى مركز قومى للنزوح والعودة الطوعية يقوم بالمهام الأتية:

١- مساعدة الدولة فى تطوير سياساتها تجاه النازحين حتى تتمكن من التعامل مع الشركاء الآخرين برؤية واضحة.

٢- خلق قاعدة متكاملة من المعلومات عن النازحين للتعرف على أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية وتركيباتهم الأتنية وذلك لتهيئة الظروف التى تساعدهم على العودة الطوعية إلى مواقعهم الأصلية أو الإندماج فى المجتمعات المستوطنة.

٣- تنظيم إجتماعات دورية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية لمناقشة قضايا العودة الطوعية ومعالجة السلبيات التى تطرأ فى طرق العودة ومناطق العودة وذلك من خلال تأطير مجموعات قطاعية متخصصة (التعليم-الصحة والحماية-الأمن الغذائى).

٤- عقد ورش وسمنارات فيما يختص بمسائل النازحين وذلك بغرض رفع قدرات العاملين فى مجال النازحين.

٥- التنسيق مع المنظمات العاملة وسط النازحين وذلك بغرض توفير المعلومات الصحيحة عن مناطق وطرق العودة والصعوبات التى قد تنجم عن العودة التلقائية.

٦- تنسيق مجهودات الدولة ومجهودات المجتمع الدولى وحكومة الجنوب من إنفاذ برامج مشتركة.

٧- العمل على تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عن حماية النازحين بإعتبار أن النازح مواطن عادى له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات التى يتمتع بها بقية المواطنين^{١٩١}.

^{١٩٠} قانون تنظيم العمل الطوعى والإنسانى ٢٠٠٦م، مصدر سابق، ص(١١-١٢) بتصرف.
١٣٧

كما أن قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م لم يشر إلى المركز القومي للنزوح والعودة الطوعية .

كما لم يوجد في الهيكلين الخاصين بالوزارة أو المفوضية أو قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م أى إشارة إلى المركز القومي لمكافحة الألغام والذي تم تكوينه بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٩٩) لسنة ٢٠٠٥م والخاص بإنشاء الجهاز الوطنى لمكافحة الألغام والذي يتكون من اللجنة الوطنية العليا والذي يعتبر وزير الشؤون الإنسانية رئيساً مشتركاً لها وأمينها العام وزير الدولة بوزارة الشؤون الإنسانية عضو اللجنة الوطنية العليا وأمانته التنفيذية تتكون من:-

١- الأمين العام.

٢- مفوض عام العون الإنساني.

٣- مدير عام المركز القومي لمكافحة الألغام.

٤- مدير المركز الإقليمي لمكافحة الألغام بجنوب السودان.

ويختص الأمين العام بما يلي:-

أولاً: الإشراف على عملية التنسيق بين الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة في مجال مكافحة الألغام.

ثانياً: إبتدأ الخطط والمشروعات وتأمين عرضها على اللجنة العليا لإجازتها وإعتمادها.

ثالثاً: الإشراف على عملية التنسيق مع الأطراف الدولية ذات الصلة والتوصية بشأنها

للجنة العليا للإعتماد.

رابعاً: التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة .

خامساً: التحضير لإجتماعات اللجنة ومتابعة وإنفاذ قراراتها وإعداد التقارير اللازمة عن

مناشط عمل اللجنة.

سادساً: متابعة تنفيذ الإلتزامات المالية الخاصة بمساهمة الحكومة في مناشط مكافحة

الألغام.

سابعاً: إعداد مشروع الميزانية السنوية للجهاز .

ثامناً:الإشراف على أعمال المركز القومى لمكافحة الألغام^{١٩٢}.

كما نجد اختصاصات المركز القومى لمكافحة الألغام فيما يلى:

أولاً:تنسيق الأنشطة التنفيذية لمكافحة الألغام بالبلاد.

ثانياً:تنفيذ الخطط التى تجيزها اللجنة.

ثالثاً:إقتراح ومتابعة تنفيذ المعايير الوطنية لمكافحة الألغام وفقاً لمعايير مكافحة الألغام

الدولية بهدف تنظيم أنشطة مكافحة الألغام فى البلاد.

رابعاً:تحديد مهام وأنشطة مكافحة الألغام وفقاً للأولويات الوطنية الواردة فى خطة العمل

الوطنية لمكافحة الألغام.

خامساً:التنسيق والإشراف والتنفيذ لأنشطة مكافحة الألغام مع الأطراف الدولية ذات الصلة

والعمل كنظير وطنى لها^{١٩٣}.

ومن خلال الزيارة إلى المركز القومى لمكافحة الألغام وجد أنه يتكون من إدارة فنية

وله إدارة خاصة بنظم المعلومات ويستعمل فيها نظام إدارة معلومات مكافحة الألغام الذى

وضعه مركز جنيف الدولى لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بطلب من الأمم المتحدة

كبرنامج لقاعدة البيانات تعتمد فى نظامها على المعلومات الجغرافية من أجل المساعدة

على القيام بتلك المهام ويسمى عالمياً ب(IMSMA).

يعمل المركز القومى لمكافحة الألغام من خلال الشراكة مع بعثة الأمم المتحدة لدعم

السلام (مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام) وتوفر له الإمكانيات اللوجستية والفنية بذلك

يتضح لنا جلياً من العرض السابق لدور المعلومات والذى إعتد فى تكوينه على الموارد

والمهارات التقنية بالإضافة إلى الآليات الإجرائية والتنظيمية الضرورية لتجميع المعلومات

والإستفادة منها بعد معالجتها إضافة إلى الخبرة الأجنبية المتوفرة من خلال مكتب الأمم

المتحدة لمكافحة الألغام والذى ذكر فى الفصل السادس من إتفاقية السلام الشامل

والخاص بالترتيبات الأمنية (٥٠٦٠٨) يوضح بأن بعثة الأمم المتحدة لدعم السلام

ستعمل مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام لمساعدة الأطراف فى جهود إزالة الألغام

بتقديم المشورة الفنية والتنسيق وسوف تسعى الأطراف إذا ما دعت الضرورة للحصول

^{١٩٢} قرار جمهورى رقم(٢٩٩) لسنة ٢٠٠٥م بإنشاء الجهاز الوطنى لمكافحة الألغام،رئاسة الجمهورية،ص٤.

^{١٩٣} المصدر نفسه،ص٥.

على مساعدات إضافية في مجال إزالة الألغام وتتلقى المشورة من بعثة الأمم المتحدة لدعم السلام إلى جانب ذلك فإن الفصل (٦/٨/٦) يوضح بأن هيئتي إزالة الألغام بالشمال والجنوب واللتين سوف تعملان سوياً وفي تعاون لصيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام ، وبالإضافة إلى ذلك فإن قرار مجلس الأمن رقم (١٥٩٠/٤/ج) يوضح بأنه من أجل مساعدة أطراف إتفاقية السلام الشامل للتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين في قطاع مكافحة الألغام بتقديم:-

١-مساعدة إنسانية لإزالة الألغام .

٢-المشورة الفنية.

٣-التنسيق^{١٩٤}.

ومع نهاية عام ٢٠١١م من المفترض أن يتم التسليم الكلي لبرامج مكافحة الألغام من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام إلى المركز القومي للألغام ليقوم بكافة برامج مكافحة الألغام إلا أن المركز القومي لمكافحة الألغام لم يكتمل بناءه المؤسسي حيث أنه لا يوجد له هيكل تنظيمي مجاز ويعتمد في أغلب كوادره على الإنتداب من الوزارات المتخصصة كما أن الخدمات المعلوماتية التي يقدمها ما زالت تقتصر على الجهات الحكومية ذات الإختصاص دون تعميمها لكافة الشركاء من غير الرسميين العاملين في مجال مكافحة الألغام.

منذ إنشاء الوزارة أتبعته منهج إلترمت فيه العمل من خلال خطة موحدة تجمع كل الوحدات المكونة للوزارة في خطة عملية تنفيذية تتم إجازتها سنوياً من قبل مجلس الوزراء وتمول مشروعاتها بواسطة وزارة المالية والإقتصاد الوطني وبعض المانحين من وكالات الأمم المتحدة والدول الصديقة إلا أنه لا توجد إستراتيجية لوزارة الشؤون الإنسانية ولم يتم إدراجها ضمن الإستراتيجية القومية ربع القرنية(٢٠٠٧م-٢٠٣١م) علماً بأن الإستراتيجية ربع قرنية إحتوت محور لمؤسسات المجتمع المدني .

مما سبق ذكره يتضح لنا أن إنشاء وزارة الشؤون الإنسانية وفي داخلها مفوضية العون الإنساني أحدث إشكاليات جديدة في مجال الشأن الإنساني فقد قامت من غير إستشارات فنية أو النظر في توصيات مؤتمر العون الإنساني سالف الذكر الرامية لتطوير الشأن

^{١٩٤} (إطار عمل سياسة مكافحة الألغام بالسودان)، الجهاز الوطني لمكافحة الألغام، يونيو ٢٠٠٦م، ص٤.

الإنسانى والعمل داخل المفوضية وبذلك أصبح قرار إنشاء الوزارة قرار سياسى وإستثنائى جاء وفقاً لبرتكول مشاكوس المتفق عليه فى مشاكوس، كينيا، فى /٢٠/ يوليو/٢٠٠٢م، يشكل البرتكول بشأن إقتسام السلطة جزءاً لا يتجزأ من إتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م لمقابلة متطلبات المرحلة مما يجعل وجودها مرهون بتنفيذ الإتفاقية وما أتى بعدها من إتفاقيات سلام وترتب على هذا القرار عدد من السلبيات منها:

١- الأدوار التى كانت تتولاها مفوضية العون الإنسانى تم توزيعها على مراكز قائمة بذاتها مما أدى إلى ترهل إدارى وبالتالى تأثرت عملية إتخاذ القرار وأرجعت الوضع لما كان قبل العام ١٩٩٥م (تكوين مفوضية العون الإنسانى) بأن تكون هناك جهة محددة تقوم بعملية تسجيل الجمعيات الطوعية وجهة أخرى معنية بدرء الكوارث والطوارئ.

٢- تبعية كل وحدة من الوحدات المكونة لوزارة الشؤون الإنسانية للوزير أو وزير الدولة أو الوكيل فى الإشراف وتعينات كل من المسجل ومدراء المراكز كوحدة مكونة للوزارة والذين يتم تعيينهم بواسطة الوزير بينما يتم تعيين المفوض العام بواسطة رئيس الجمهورية بتوصية من الوزير مما يجعل هنالك ظلال سالبة على عملية تبادل المعلومات وإتخاذ القرار .

٣- بعض البرامج المتعلقة بالسلام تم إبعادها من الوزارة وأنشئ لها مفوضية خاصة تتبع لرئاسة الجمهورية مثل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤- أصبح لبعض الوحدات موقع إلكترونى خاص بها تعرف فيه الوحدة دون الإهتمام بعكس المعلومات والبيانات الفنية الخاصة بها حتى عند حدوث الكارثة فنجد موقع وزارة الشؤون الإنسانية يحتوى على تعريف بالوزارة منذ الإنشاء والإختصاصات والسياسيين الذين تعاقبوا عليها ومن منهم فيها الآن إضافة إلى الإجراءات الفنية الخاصة بعمل المنظمات الأجنبية وبعض الأخبار عن أنشطة الوزارة فقط كما نجد موقع إلكترونى لمفوضية العون الإنسانى يحتوى على تعريف بالمفوضية وإخبار عن الأنشطة الخاصة بها وهناك موقع آخر للمركز القومى للنزوح يحتوى على تعريف بالمركز وبعض الأخبار الخاصة بالأنشطة الخاصة به وهو متوقف الآن وذلك لظروف الميزانية. على الرغم من تلك السلبيات إلا أن هناك بعض الإيجابيات منها:

١- وجود وزارة مختصة بالشأن الإنسانى جعل الإدارة والإشراف عليه مهمة تقوم عليها الوزارة عكس ما كان فى السابق حيث كانت تبعية الإشراف على الشأن الإنسانى مسئولية وزير الدولة بتكليف من الوزير الإتحادى بالوزارة المختصة بجانب قيام الوزارة المشرفة بمهام ومسئوليات أخرى.

٢- وجود وزير مختص بالشأن الإنسانى أتاح الفرصة لتوسيع المشاركة والتمثيل على المستوى الداخلى وعلى مستوى المحافل الدولية المعنية بالشأن الإنسانى.

يتضح جلياً عدم الإهتمام بالمعلومات ونشرها عبر المواقع المختلفة سالفه الذكر مما أضعف الثقة فى الوزارة والآليات التابعة لها فأصبحت المعلومة متوفرة لدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية والتي تقوم بجمعها عبر المسوحات التى تشارك فيها وزارة الشؤون الإنسانية والوزارات الأخرى المتخصصة وتتم الموافقة عليها من قبلهم كما نجدها منشورة عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة ويتم تحديثها وفقاً للمستجدات الخاصة بالشأن الإنسانى .

نجد أن قطاع المنظمات الطوعية قطاع فى غاية الأهمية وأصبح له نفوذ وتأثير كبير فى مجريات الأحداث الدولية والإقليمية والمحلية، فالمنظمات غير الحكومية خاصة فى البلدان الرأسمالية تتمتع بدعم رسمى وشعبى كما وتستحوذ على إمكانيات مادية وبشرية ضخمة مما أكسبها قدرة كبيرة على التحرك والمبادرة محلياً ودولياً إضافة إلى تعبئة الرأي العام والدولي كل هذا يجعلنا نحتاج فى السودان لتشريعات وقوانين تُبنى على الثقة والمرونة ما بين الحكومة والمنظمات الطوعية .

هذه التشريعات والقوانين عليها أن تتفادى ما أتى به المرسوم المؤقت لقانون العمل الطوعي والإنساني للعام ٢٠٠٥م لما يحويه من مواد تحكومية، علي أن تراعى فى تلك القوانين والتشريعات ممارسة العمل الطوعي الإنسانى فى كل مجالاته الخدمية والحقوقية والتمويلية بحرية كاملة مع تخليص متطلبات التسجيل وإعفائها من رسوم التسجيل وإعادة

التسجيل، وأن يكون القضاء هو الجهة الفاصلة في التحاكم بين الحكومة والمنظمات الطوعيّة .

المبحث الثاني

تطور الشراكة بين شركاء وزارة الشؤون الإنسانية

للقوف على التنسيق وقياسه بين شركاء الشأن الإنساني بالسودان كان لا بد أن نقف على آليات التنسيق التي تجمع بين شركاء الشأن الإنساني.

أ- التنسيق:

١- مفهوم التنسيق:

التنسيق بالمفهوم العام يعني عملية توافق وتكامل جهود الأفراد بالتنظيم وبين الوحدات الفرعية المختلفة به بحيث تعمل جميعاً في تناسق تام من أجل تحقيق هدف معين، والتنسيق يمثل الإطار الذي تتحقق من خلاله الأهداف الإدارية. وهناك العديد من التعريفات لوظيفة التنسيق منها:

أولاً: إنه تنظيم الجهود الجماعية بغرض توحيدها وتوجيهها نحو تحقيق الهدف.

ثانياً: هو جملة العمليات والأنشطة والاتصالات التي تسمح لأفراد المنظمة ولوحداتها الإدارية بتكامل وتوافق أنشطتها على المستويين الأفقي والرأسي خدمة لأهداف المنظمة

ثالثاً: أنه تنظيم وتكامل الجهود الجماعية داخل المنظمة الواحدة أو بينها وبين غيرها من المنظمات أو المؤسسات بغرض توحيد هذه الجهود وتوجيهها نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة^{١٩٥}.

رابعاً: هو العملية التي يدخل خلالها الشركاء في الاستجابة للمساعدات الإنسانية نتيجة لحالات الطوارئ، والعمل المشترك عبر جهود منطقية ومنسقة من أجل نهاية متوقعة

^{١٩٥} إسماعيل، زكي، مكي، مبادئ الإدارة، الخرطوم، مطبعة جامعة النيلين، ٢٠٠٩م، ص ١٦٩.

(حماية الضحايا- انقاذ الأرواح والمساعدة في العودة الي النشاطات الطبيعية) لضمان الوصول الي أحسن النتائج عبر الموارد المتاحة¹⁹⁶.

٢- أهمية التنسيق :

- أولاً: الإستفادة من خبرات العاملين وإمكانياتهم نظراً لوجود إختلافات فردية بين الأفراد.
- ثانياً: تقريب وجهات النظر بين الفئات الإدارية والمهنية .
- ثالثاً: تحقيق التكامل بين الأهداف الشخصية والعامّة .
- رابعاً: تحقيق الإنسجام بين الوحدات الإدارية التنفيذية بالمؤسسة .
- خامساً: تجنب تكرار العمليات وإختزال عنصرى الجهد والوقت.
- سادساً:التقليل من التكاليف والمصروفات الماليّة بالمؤسسة .
- سابعاً: تنفيذ العمليات والأوامر الإدارية بصورة فعّالة .
- ثامناً: تحقيق التعاون المشترك بين الأقسام والأفراد والجماعات الإدارية والمهنية.
- تاسعاً: تعزيز سبل الإتّصال ورفع الروح المعنويّة.
- عاشراً: تحقيق الإستراتيجيات العامّة للمؤسسة^{١٩٧}.

٣- مبادئ التنسيق :-

يشير علماء الإدارة العامّة إلى أن هناك بعض التوجيهات والمبادئ التى يمكن الإسترشاد بها عند مباشرة عمليّة التنسيق سواء كان هذا التنسيق داخلياً أو خارجياً أو رأسياً أو أفقيّاً .

ويمكن إجمال هذه التوجيهات أو تلك المبادئ فيما يلى:

- أولاً: أول أساليب التنسيق الذى سينفذها المدير هى القواعد والأهداف الهرميّة .
- ثانياً: كلّما زاد حجم التداخل بين الأقسام كلّما إزدادت صعوبة عمل التنسيق بينها وإزداد التعقيد بالنسبة لميكانكيّة التنسيق.

^{١٩٦} UNHCR regional emergency management training programme, Madison, USA, 2001,page 123

^{١٩٧} سيد، جابر عوض، عبد الموجود، أبو الحسن، إدارة المنظمات الإجتماعية رؤى للإصلاح والتطوير، المكتب الجامعى الحديث، (ب-م) ٢٠٠٥م، ص ٢١٥.

ثالثاً: طالما كانت المشكلات غير المتوقعة تتزايد بين أطراف التنسيق فإنه يتعين تقليل الإعتدال على القواعد والأهداف فى التنسيق وأن يزداد الإعتدال على الإجتاعات المجدولة وغير المجدولة والعمل على تحقيق الإتصال والتواصل المباشر بين الأطراف. رابعاً: كلما زاد التنوع فى أهداف وقيم وميول الأقسام المطلوب تنسيقها كلما زادت صعوبة وظيفة التنسيق بينهم^{١٩٨}.

٤- مجالات التنسيق:-

يمكن تحديد أهم مستويات ومجالات التنسيق فى الأزمات والكوارث فى الآتى :
أولاً: التنسيق داخل المؤسسة :

يقصد به التعليمات والأوامر التى تنظم كيفية العمل لمواطن الكوارث والأزمات وأولوياته، وحدوده، ومسئولية كل عنصر، والمسئول عن تنسيق كل مرحلة من مراحل الأزمة، وضوابط هذا التنسيق بما يضمن الأداء الموقوت وبأقل خسائر ممكنة وفى أقصر وقت ممكن.

ثانياً: التنسيق بين المؤسسة والمستوى الأعلى:

يحدد المستوى الأعلى مدى وحدود مسئولية تدخل المستوى الأدنى فى مجابهة الكوارث أو التعامل مع الأزمات، والأساس فى تحديد هذه المهام هو أن تكون الكوارث والأزمات من النوع البسيط والدوري بما هو فى إمكانيات المهام المباشرة والأساسية للمستوى الأقل. أما الأزمات العنيفة وغير المتكررة فهى تدخل فى نطاق المستوى الأعلى ويحدد المستوى الأعلى ما هى حدود التنسيق الواجب اتباعها فى كل نوع من هذه الأزمات.

ثالثاً: التنسيق داخل مركز الكوارث:

التنسيق هنا يقصد به العمل المتكامل والموقوت فى مراحل الأزمة والكارثة. حيث أن هنالك ثلاث مراحل للأزمة أو الكارثة :

(أ) الميلاد .

(ب) مرحلة التعامل مع الأزمة أو الكارثة .

^{١٩٨} تاليف ديسلر، جارى، تعريب - عبد القادر، عبد القادر محمد، أساسيات الإدارة - المبادئ والتطبيقات الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية ، دار المريح، ١٤٢٣-٢٠٠٢م، ص(٢٥١-٢٥٢) بتصرف.

(ت) توابع الأزمة. تستهدف مرحلة ميلاد الأزمة المعاونة فى إزالة الغموض والتعرف السليم على شواهد الأزمة، فى حين مرحلة التعامل مع الأزمة تستدعي تنسيق جهود جمع المعلومات وتأكيد عدم ضعف المتعاملين مع الأزمة وضمان سرعة الأداء وتقليل الخسائر بما يقلل من تأثيرات الأزمة على مختلف قطاعات وأجهزة الدولة أو تسكينها. أما توابع الأزمة فتستدعي المتابعة الدقيقة وضمان التجميع السليم والموقوت للمعلومات الجديدة^{١٩٩}.

ب- آليات التنسيق:-

لدى حكومة السودان مجموعة من آليات التنسيق بين شركاء الشأن الإنسانى نتعرض لها فيما يلى:

١- اللجنة العليا للعون الإنسانى:

شكّلت هذه اللجنة بموجب القرار رقم (١٩٢) للعام ٢٠٠٦م من قرارات مجلس الوزراء برئاسة السيد نائب رئيس الجمهورية والسيد وزير الشؤون الإنسانية رئيساً مناوباً والسيد وزير الدولة بوزارة الشؤون الإنسانية عضواً ومقررراً لها وعضوية الوزارات والأجهزة ذات الإختصاص.

مهام وإختصاصات اللجنة العليا للعون الإنسانى:

أولاً: رسم السياسات الكلية فى مجال العون الإنسانى.

ثانياً: تنسيق جهود مؤسسات الدولة فى مجال العون الإنسانى.

ثالثاً: تنسيق السياسات والأدوار فى التعامل مع الأطراف الدولية المعنية بهذه المجالات.

رابعاً: التخطيط الكلى لإدارة الأزمات الإنسانية الناتجة عن الكوارث والصراعات.

خامساً: التوجيه والإشراف على أعمال اللجنة الفنية.

ترفع اللجنة تقارير دورية لمجلس الوزراء عن سير أعمالها وأعمال اللجنة الفنية^{٢٠٠}.

٢- اللجنة الفنية للعون الإنسانى وشكلت بموجب القرار السابق رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٦م

قرارات مجلس الوزراء برئاسة السيد مفوض عام العون الإنسانى وممثلة للوزارات

والأجهزة ذات الإختصاص

^{١٩٩} الشعلان، فهد بن أحمد، بحث غير منشور، دورة تنسيق فى نجاح خطط مواجهة الكوارث، مؤتمر الدفاع المدنى الحادى والعشرون، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ، ص(٦٩-٧٠) يتصرف.

^{٢٠٠} قرارات مجلس الوزراء(قرار رقم) (١٩٢) لسنة ٢٠٠٦م تشكيل لجنة عليا للعمل الإنسانى، وزارة رئاسة مجلس الوزراء ، الأمانة العامة.

مهام وإختصاصات اللجنة:

أولاً: إقتراح السياسات والخطط للجنة العليا فى مجال العون الإنسانى.

ثانياً: متابعة إنفاذ السياسات والخطط المجازة من اللجنة العليا.

ترفع اللجنة تقارير دورية عن أعمالها للجنة العليا.

٣- اللجان الفنية القطاعية فى مجالات الغذاء،المياه،الصحة،الزراعة،التعليم والعودة الطوعية.

٤- اللجان الجغرافية وتحتوى على دارفور ،لجان الولايات،شرق السودان والمناطق الثلاثة.

٥- لجنة التقييم المشتركة للتمويل مع وزارة التعاون الدولى ووزارة المالية والإقتصاد الوطنى وتهدف إلى:

أولاً:دعم تنسيق العمل بين وزارة الشؤون الإنسانية ووزارتى التعاون الدولى والمالية والإقتصاد الوطنى.

ثانياً:متابعة إنسياب التمويل للعمليات الإنسانية والقروض .

ثالثاً:تكوين آلية لمتابعة وتقييم تنفيذ المشروعات المختلفة.

رابعاً:إنشاء نظام معلوماتى يتم من خلاله توحيد قنوات تبادل المعلومات.

٦-آلية التنسيق مع مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير بحكومة الجنوب وتهدف إلى:-

أولاً:دعم وتأسيس العلاقة مع مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير بالجنوب (SRRC) من خلال العمل المشترك مع مركز النزوح والعودة الطوعية وصنع آلية مشتركة لتنسيق عمليات العودة الطوعية.

ثانياً:دعم قدرات مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير بالجنوب من خلال البرامج المشتركة مع الإدارات المناظرة فى مفوضية العون الإنسانى.

٧-آلية المسوحات المشتركة:

أولاً:مسوحات تقدير الإحتياجات وتضم كل من مفوضية العون الإنسانى ،برنامج الغذاء العالمى،منظمة الزراعة والأغذية العالمية ،المنظمات التطوعية ، وزارات الزراعة الولائية، مكاتب المفوضيات بالولايات وإدارات المياه والصحة الإتحادية والولائية.

ثانياً:مسوحات تقدير إنتاج المحاصيل الزراعية وتضم كل من وزارات الزراعة الولاية ووزارة الزراعة الإتحادية،مفوضية العون الإنساني ،منظمة الزراعة والأغذية العالمية، هيئة المخزون الإستراتيجي ومكاتب المفوضية بالولايات.

ثالثاً:المسوحات الطارئة وتضم كل من مفوضية العون الإنساني ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، المنظمات التطوعية،المؤسسات والأجهزة ذات الصلة.

رابعاً:المسوحات التنفيذية وتضم كل من وزارة الصحة الإتحادية، وزارة الصحة الولاية، مفوضية العون الإنساني، وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ،المنظمات الطوعية^{٢٠١}.

٨- لجنة تنفيذ البيان المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة ويهدف البيان المشترك إلى: أولاً:تيسير إنسياب المساعدات الإنسانية بدارفور وتقديم كافة التسهيلات اللازمة والممكنة من خلال إجراءات المسار السريع.

ثانياً:تنظيم ومراقبة سير العملية الإنسانية وتنفيذ الإلتزامات وضمان وصول الدعم في لجنة المستهدفين.

ثالثاً:شكّلت لجنة عليا تجتمع شهرياً يرأسها بالتناوب كل من:

(أ) السيد.وزير الشؤون الإنسانية٢٠٢.

(ب) السيد.نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

رابعاً:تضم اللجنة في عضويتها كل من:

(أ) مفوض عام العون الإنساني.

(ب) ممثل إدارة السلام والشؤون الإنسانية بوزارة الخارجية.

(ت) نائب منسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة.

(ث) ممثلين لكل من المنظمات غير الحكومية الأجنبية والوطنية .

(ج) ثلاث أعضاء يمثلون المجتمع الدولي بصفة مراقب (المانحين،الإتحاد

الأفريقي،جامعة الدول العربية)٢٠٣.

ت- آليات التنسيق بين المنظمات الطوعية الوطنية :

^{٢٠١} تقرير عن التشريعات الحاكمة والمنظمة للعمل الإنساني وآليات التنسيق،وزارة الشؤون الإنسانية-مفوضية العون الإنساني،٢٠٠٨م،ص٧.
^{٢٠٢} المصدر نفسه،ص٨.

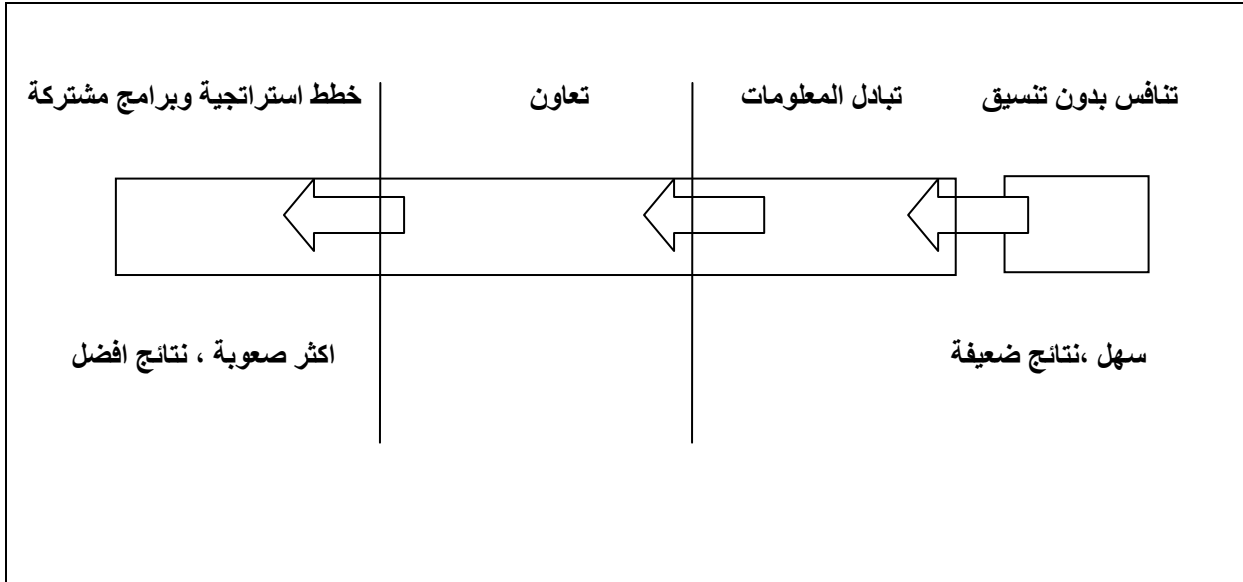
^{٢٠٣} تقرير عن التشريعات الحاكمة والمنظمة للعمل الإنساني وآليات التنسيق ،مصدر سابق،ص٩.
١٤٩

مسألة تنظيم الكيانات الطوعيّة في مستواها الجماعي قد وجدت الحل بموجب إجازة تسجيل لائحة الشبكات. وتتيح هذه اللائحة لأيّ مجموعة من المنظّمات تقتضى العمل طوعاً في أيّ مجال من المجالات أن تستحدث لها شبكة وتعمل هذه الشبكات تحت إشراف مباشر من قبل مفوضيّة العون الإنساني ووفق الإستراتيجيّات المعتمدة للدولة في مجال النشاط الطوعي.

١- الشبكات والتشبيك :

هما عبارة عن مجموعة من العمليّات والأنشطة التي تقوم بها المنظّمات غير الحكوميّة لتحقيق التضامن والتّساند فيما بينها فيما يؤدي إلى بناء قدراتها وتفعيل دورها. فكلّمة الشبكات تشير تقليدياً إلى علم الهندسة الإلكترونيّة إلا أنه قد تم إستخدامها مؤخراً في مجال العمل التتموى فالبعض يستخدمها باعتبارها نشاطاً أو عمليّة وهي بهذا تشير إلى التشبيك باعتباره النشاط أو العمليّة والبعض الآخر يستخدمها كنتاج أو مخرجات النشاط التنسيقي فتشير في هذه الحالة إلى الشبكة.

شكل رقم (٣) آلية نشاطات التنسيق



المصدر : UNHCR, regional emergency management training programme و Nairobi, Kenya 22-30-May-2000, p134.

أولاً: مفهوم الشبكة :

تعددت المفاهيم المتعلّقة بمفهوم الشبكة، ومن ضمن تلك المفاهيم:

هى إطار طوعي أو إختياري وتضم أفراداً أو مجموعات أو منظمات بطريقة أفقية تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والإتصال. من ثمّ فإن الشبكة هى آليّة للإتصال والتواصل تمثّل مصدراً للقوة والتأثير وتطرح إطاراً تضامنياً لتفعيل الدور وتقديم المساندة للمنظمات غير الحكومية^{٢٠٤}.

هنالك مفهوم آخر يري أنّ الشبكة هى نسيج من العلاقات الاجتماعية تحيط بها المنظمات ذات العضوية أو أنماط من العلاقات فى مجموعة تعمل من أجل أهداف مشتركة .

الشبكة هى تنظيم غير مركزي تربطه علاقات مختلفة وفى أكثر الأحيان بدون ركز واضح التحديد.

هى نوع من التعاون بين وحدات مستقلة مؤسسياً وفى كثير من الأحيان تتصف العلاقات فيها بالاستمرارية التى تمتد عبر حدود المنظمات^{٢٠٥} .

ثانياً: أهداف الشبكات:

- (أ) تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المدني .
- (ب) إيجاد وسائل إتصال بين أقطاب المجتمع المدني.
- (ت) تطوير بناء العلاقات بين الفاعلين فى المجتمع المدني وتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات بينهم.
- (ث) التأثير على السياسات العامة بغرض خلق مناخ مواتٍ لعمل المؤسسات المدنية
- (ج) تعمل الشبكات كمراكز مساندة ودعم وتطوير لقدرات المنظمات غير الحكومية وباقى مؤسسات المجتمع المدني^{٢٠٦} .

لأهمية الشبكات والتشبيك فى المجال الطوعي إتجهت المنظمات الطوعية الوطنية فى السودان إلى تكوين الشبكات المحلية واكتساب عضوية الشبكات الإقليمية والعالمية. فى العام ٢٠٠٣م وتماشياً مع الحاجة إلى التشبيك والتطور المحلي والإقليمي والعالمي تم إصدار لائحة التشبيك لتنظيم هذا العمل. وفى قانون العمل الطوعي والإنساني للعام

^{٢٠٤} قنديل، أماني، وآخرون، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣م، ص(٩-١٣) بتصرف.

^{٢٠٥} البلال، عبد الرحيم أحمد، منظمات المجتمع المدني وتحديات التنسيق والتشبيك والشراكات، مركز المرأة للسلام والتنمية،

الخرطوم، ٢٠١٠م، ص(٨-٩) بتصرف.

^{٢٠٦} قنديل، أماني، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٩١.

٢٠٠٦م تم تعريف الشبكات (في ظل العمل الطوعي) بأنها "شبكات المنظمات الطوعية غير الحكومية الوطنية والأجنبية التي تعمل داخل السودان ٢٠٧". وقد بلغ عدد الشبكات الوطنية المسجلة حتى عام ٢٠٠٧م (٣٣) شبكة. وتنقسم هذه إلى قسمين :

(١) شبكات قطاعية .

(٢) شبكات جغرافية .

حيث بلغت الشبكات القطاعية عدد ٢٣ شبكة والشبكات الجغرافية عدد ١٠ شبكات وهى تعمل فى مجالات محاربة الفقر ، التعليم والتنمية، الشباب، السلام والتنمية، تنمية المرأة، السكان والتنمية، السلام الإجتماعي، بناء السلام، المعاقين، القضاء على ختان الإناث والعادات الضارة، حقوق الإنسان والعون القانوني، مكافحة التصحر، الأسرة، مكافحة المخدرات، محو الأمية وتعليم الكبار، الأيتام والإيدز.

إلا أن أغلب هذه الشبكات لا يقوم بالدور المنوط به وذلك لقلة التمويل وعدم تطبيق مفاهيم وأهداف التشبيك على الواقع العملي والمتمثلة فى آليات الإتصال والتواصل اللذان يمثلان مصدراً للقوة والتأثير ٢٠٨.

ج- معوقات التنسيق:

التنسيق كغيره من الوظائف الأخرى يواجه بعض العقبات بعضها يتعلق بالهيكل التنظيمية وبعضها بالأوامر والتعليمات فى حين تكمن بعض العقبات فى العاملين أنفسهم ومن أبرز المعوقات أمام التنسيق الفعال ما يلى:

- ١- عدم وجود الإتصال الأفقى والرأسى.
- ٢- عدم قدرة القيادة على ضبط الإيقاع التنسيقى بين الوحدات العاملة.
- ٣- الطمع والأنانية وحب الظهور من قبل بعض العاملين مما يؤثر سلباً على إنسيابية الأداء نحو الأهداف.
- ٤- تضارب الأوامر والتعليمات والقرارات المترجلة.
- ٥- التعارض فى المصالح والتباين فى تحديد الأهداف.

٢٠٧ قانون العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق، ص٢.
٢٠٨ سجل إدارة الشبكات، الإدارة العامة للمنظمات الوطنية، مفوضية العون الإنساني ٢٠٠٧م، بدون ترقيم.

٦- عدم الجدية فى العمل على تحقيق الأهداف من قبل البعض مما يولد ضعف الإنسجام بين الوحدات^{٢٠٩}.

ب- شركاء الشأن الإنسانى:

١- الأجهزة الحكومىة :-

أولاً: وزارة رئاسة مجلس الوزراء

مجلس الوزراء مسئول عن تنسيق عمل كل الوحدات الإتحادية فى الولايات فى كل المجالات بما فى ذلك إدارة الكوارث. وفى إطار مجلس الوزراء يوجد المركز القومى للمعلومات ، وبالرغم من أن نظام المعلومات لديه لا يتضمن نظاماً للإنداز المبكر إلا إنه يطّلع بتنسيق أعمال الكوارث عبر وزاراته المتخصّصة ويفوّض ما دونها (فى بعض الأحيان) لتقوم بمهام الإشراف على الكوارث، خاصّة فى جلب الدعم وتوزيعه كما حدث فى نداء أهل السودان لدعم دارفور فى العام ٢٠٠٤م بتكليف السيد الشريف أحمد بدر وزير وزارة الإستثمار ، وذلك لجمع التبرعات من المؤسسات والشركات والهيئات والولايات والشخصيات العامّة لدعم دارفور بالتنسيق مع وزارة الشؤون الإنسانىة .

ثانياً: وزارة الشؤون الإنسانىة :

بموجب قانون تنظيم العمل الطوعى والإنسانى للعام ٢٠٠٦ م إضافة إلى التشريعات الحاكمة للعمل الإنسانى من الإتفاقيات القطرية والفنىة مع المنظمات الأجنبيّة والبيان المشترك إلى إجراءات المسار السريع منحت وزارة الشؤون الإنسانىة الصلاحيات التى تجعلها الجهة الوحيدة الموكلة إليه تنسيق كل ما يلى إدارة ودرء كل أنواع الكوارث بالسودان من ناحية وتنسيق الأعمال الإنسانىة لوكالات الأمم المتّحدة فى السودان. وزارة الشؤون الإنسانىة مسئولة أيضاً عن تنظيم المساعدات الخارجىة والداخليّة وتسخير وحشد الموارد الخارجىة والداخليّة لمجابهة كل الأزمات والكوارث فى البلاد، كما إنها مسئولة أيضاً عن الإشراف على المنظمات غير الحكومىة والمنظمات الدوليّة العاملة فى برامج الطوارئ وإعادة التأهيل.

ثالثاً: وزارة الصحّة:

^{٢٠٩} تقرير عن التشريعات الحاكمة والمنظمة للعمل الإنسانى وآليات التنسيق، مصدر سابق، ص ٧١.

توجد بوزارة الصحة لجنة عليا للطوارئ الصحية يترأسها السيد وكيل وزارة الصحة الإتحادية وتتمتع مفوضية العون الإنساني بعضويتها^{٢١٠}. تضم اللجنة كذلك كل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والعاملة في إدارة حالات الطوارئ.

رابعاً: وزارة الخارجية :

وتقع على عاتقها مسؤولية تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والدولية التي تجعلها نقطة الارتكاز لتنسيق المساعدات وتسخير وحشد الدعم الدولي أثناء فترات الطوارئ، وتقوم أيضاً بعقد الاتفاقات القطرية مع بعض المنظمات ذات البعد العالمي.

خامساً: وزارة الداخلية :

وزارة الداخلية مسؤولة عن كل ما يتعلق بالسكان النازحين وحاجات الطوارئ، وتم منحها صلاحية اتخاذ كل الإجراءات لحماية السكان وممتلكاتهم وحماية المرافق القومية من الخطر والكوارث والحريق، ثم رعاية وحماية عمليات إعادة الطوعية للاجئين، ولدى وزارة الداخلية وحدة تسمى مفوضية اللاجئين، وهذه مسؤولة عن شئون اللاجئين. هيئة الدفاع المدني أيضاً تقع تحت مسؤولية وزارة الداخلية ويعتبر وزير الداخلية هو رئيس المجلس الأعلى للدفاع المدني^{٢١١}.

سادساً: المجلس الأعلى للدفاع المدني:

تم تأسيس المجلس الأعلى للدفاع المدني في العام ١٩٩١م تحت رئاسة وزير الداخلية. وبموجب قانون الدفاع المدني للعام ٢٠٠٥م يعتبر المجلس هو المركز الرئيس لإدارة الطوارئ كما هو موضح في الديباجة (نسبة لوقوع الكوارث والنكبات الطبيعية في البلاد في السنوات الماضية فهناك حاجة عاجلة لإنشاء منظمة داخلية لحماية الجبهة الداخلية وحفظ الأرواح وحماية الممتلكات الشخصية والعامّة للمواطنين من كل أنواع ودرجات الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان). ومفوضية العون الإنساني هي عضو في هذا المجلس. المهام المنوطة بالمجلس الأعلى للدفاع المدني كقيلة بوضع وزارة الشؤون الإنسانية ومفوضية العون الإنساني في وضع غير ملائم.

سابعاً: وزارة المالية والاقتصاد الوطني :

^{٢١٠} مداورات ورشة عمل (حول سودنة العمل التطوعي والإنساني) ،مؤسسة سند الخيرية،قاعة الصداقة،الخرطوم،أغسطس ٢٠٠٩م،ص١٥ .
^{٢١١} المصدر نفسه،ص١٥ .

وزارة المالية والإقتصاد الوطني بجانب مسؤوليتها الفنيّة مسئولة أيضاً عن إدارة شئون الأمن الغذائي والسلع وتأمين الإحتياطي الإستراتيجي القومي، والوزير هو رئيس هيئة الإحتياطي الإستراتيجي المسئولة عن المحافظة على الأمن الغذائي الإحتياطي الإستراتيجي^{٢١٢}.

ثامناً: وزارة التعاون الدولي:

تشمل مسؤوليات وزارة التعاون الدولي التنسيق والتعاون بين السودان والمنظمات الإقليميّة والدوليّة وتتركز بصورة رئيسة حول الإتفاقيّات الخاصّة بإحتياطي العون المخصّص للسكان المتأثرين بالكارثة. تقوم الوزارة بدور التنسيق والإشراف على العون الخارجى مثلها مثل وزارة الشئون الخارجيّة .

تاسعاً: وزارة التجارة الخارجيّة :

وزارة الشئون الإنسانيّة مسئولة عن إدارة الصادرات والواردات وتحديد أسعار السلع المستوردة التي تتضمن الأغذية والأشياء الضروريّة الأخرى، وهي مسئولة أيضاً عن تأمين وإنشاء الإحتياطي الإستراتيجي للأمن الغذائي بالتعاون مع وكالات الأمم المتّحدة الأخرى.

عاشراً: وزارة الزراعة والغابات:

وزارة الزراعة والغابات مسئولة عن التخطيط ورسم السياسات لكل القضايا والمواضيع المتعلّقة بالزراعة وعن كل الكوارث ذات الصلة بالزراعة. تقدّم وزارة الزراعة والغابات أيضاً الخدمات الزراعيّة ومعالجة التصحر، والتدهور البيئي ومكافحة الآفات والجفاف بالتنسيق مع الآخرين.

الحادي عشر: وزارة الري والموارد المائية:

وزارة الري والموارد المائية مسئولة عن كل القضايا المتعلّقة بالمياه ، تحليل البيانات الخاصّة بالمياه فى البلاد، إعداد وتنفيذ المشروعات، الخزانات، القنوات ومشروعات الري، وهي مسئولة أيضاً عن الأبحاث العلميّة المتعلّقة بالمياه وإجراء الدراسات حول آثار الفيضانات والكوارث الناتجة عنه .

الثانى عشر: وزارة الرعاية الاجتماعيّة وشئون المرأة والطفل:

^{٢١٢} مداولات ورشة عمل (حول سودنة العمل التطوعى والإنسانى)، مصدر سابق، ص ١٥ .
١٥٥

هذه الوزارة مسؤولة عن رعاية المرأة ، الأطفال ، الأيتام، الأشخاص المشردين، ضحايا الحرب، المسنين والأشخاص الذين يعيشون ظروفًا بالغة الصعوبة^{٢١٣}.

وتشرف وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل أيضاً على برامج رفع الفقر ومشاريع أخرى تتعلق بالتنمية الاجتماعية ، ويقع تحت مسؤوليتها المجلس القومي للأطفال، المجلس القومي للسكان ومركز تصنيع الأطراف الصناعية ، ديوان الزكاة، الصندوق القومي للمعاشات، صندوق التأمين الإجتماعي، صندوق التأمين الصحي، وبعض المراكز المتخصصة ذات الصلة بعمل وزارة الشئون الإنسانية ويندرج تحت مسؤوليات هذه الوزارة كل الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا ضحايا لأي نوع من أنواع الكوارث. هذه المسؤولية تظهر بوضوح إنها تشمل مسؤوليات كل الوزارات المذكوره أعلاه. وعلى المستوى الولائي هي المسؤولة عن العمل الطوعي من تسجيل حتى متابعة التنفيذ^{٢١٤}.

الثالث عشر: وزارة البيئة والتنمية العمرانية:

من خلال فعاليات أخرى نجد أن وزارة البيئة والتنمية العمرانية مسؤولة عن رسم السياسات لمنع التلوث، إنشاء لوائح البناء والتشييد ، وهي أيضاً مسؤولة عن رصد تركيز وحركة السكان. يقع تحت مسؤولية هذه الوزارة أيضاً تتبع البقع النفطية المتسربة وكل الكوارث المتأثية من الإكتشافات المتعلقة بالنفط وترحيله. ومسؤولية منع الكوارث البيئية تقع علي عاتق هذه الوزارة وحدها . هنالك أيضاً المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية. تأسس هذا المجلس عام ١٩٩١م ويقع تحت إشراف وزارة البيئة. تم تشكيله برئاسة وزير البيئة وممثلين من الوزارات الأخرى. ومن ضمن مسؤوليات أخرى يضطلع المجلس أيضاً بمسؤولية حماية البيئة وتسخير الموارد وتنفيذ البرامج. المجلس مسئول عن كل القضايا والشئون المتعلقة بالبيئة.

الرابع عشر: وزارة الدفاع:

^{٢١٣} مداولات ورشة عمل (حول سودنة العمل التطوعي والإنساني)، مصدر سابق، ص ١٥

^{٢١٤} المصدر نفسه.

وزارة الدفاع هي التي تعطي التصديق لمعايير السلامة التي تُقدّم عبرها الإغاثات للمستهدفين في كوارث الحروب كما إنها تعتبر حجر الزاوية في برامج مكافحة الألغام ولوزارة الدفاع المقدرّة على إعطاء الدعم اللوجستي والحماية للعمليات الإنسانية.

الخامس عشر: وزارة الحكم الإتحادي :

وزارة الحكم الإتحادي تشرف على عمل الولايات وتنسق بينها وبين الوزارات الإتحاديّة المتخصّصة.

السادس عشر: وزارة الإعلام والإتصالات:

وزارة الإعلام والإتصالات إضافة إلى دورها المتخصّص إلا إنها تقوم بدور الناطق الرسمي بإسم الحكومة الإتحاديّة.

السابع عشر: وزارة الشؤون البرلمانية:

وهي الوزارة التي تنسق ما بين البرلمان والحكومة .

الثامن عشر: وزارة الثقافة والشباب والرياضة:

وزارة الثقافة والشباب والرياضة تصادق على تسجيل المنظّمات الطوعيّة التي تعمل في المجالات الثقافيّة والاجتماعيّة والصحيّة^{٢١٥} .

التاسع عشر: جهاز الأمن والمخابرات الوطني :

جهاز الأمن والمخابرات الوطني يعطي التصديق وأذونات التحرك لوكالات الأمم المتّحدة والمنظّمات الطوعيّة الأجنبيّة كما إن جهاز الأمن والمخابرات الوطني هو الجهة الفنيّة الأولى التي تصدق على دخول وتسجيل المنظّمات الطوعيّة الأجنبيّة عبر فورم (A) والذي يستلم من السفارة السودانيّة من بلد منشأ المنظّمة الأجنبيّة التي تريد العمل بالسودان، كما أنّ لديه وحدات تتابع الأثر الأمني الإيجابي والسالب للمنظّمات الطوعيّة الوطنيّة والأجنبيّة ، وبهذا يكون له أكبر الأثر في توجيه العمل الطوعي^{٢١٦}.

٢- المنظّمات الطوعيّة :

وتعرف أيضاً بالمنظّمات غير الحكومية ويقصد بها المنظّمات الطوعية الأجنبيّة والمنظّمات الطوعية الوطنية وتتكون من مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها

^{٢١٥} مداورات ورشة عمل (حول سودنة العمل التطوعي والإنساني)، مصدر سابق، ص ١٥.

^{٢١٦} مداورات ورشة عمل (حول سودنة العمل التطوعي والإنساني)، مصدر سابق، ص ١٥.

مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي ويتمحور عملها في تنفيذ أهداف معينة يقودها أفراد ذوي إهتمامات مشتركة وهي تقدم مجموعة من الخدمات الإنسانية في مجالات الإغاثة وإعادة التعمير والتنمية وحقوق الإنسان والبيئة... الخ، وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر . وينظم على المستوى الإتحادي المجلس السوداني للجمعيات الطوعية (SCOVA) كما بدأت محاولات أخرى بتأسيس جسم أكبر لمنظمات المجتمع المدني لم تراوح مكانها لعدم وضوح الرؤية.

٣- وكالات الأمم المتحدة :-

تعتبر هيئة الأمم المتحدة كياناً جامعاً لدول العالم من خلال وكالاتها ومكاتبها المتخصصة وتلعب وكالات الأمم المتحدة دوراً مقدراً في خدمة النشاط الطوعي والإنساني، وتعمل وكالات الأمم المتحدة في إطار إختصاصاتها المتعارف عليه دولياً، وتتوزع المشاركة بينها وبين كل الوزارات الحكومية ذات الصلة والمؤسسات الأكاديمية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني ولا توجد جهة مركزية حكومية تحكم مسار عملها^{٢١٧}.

٤- المانحون :-

المانحون هم الدول والسفارات والبعثات الدولية والمؤسسات والأفراد الذين لديهم إهتمامات بالشئون الإنسانية ويقدمون التمويل لجهات تنفيذية مثل الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية وغيرها لتنفيذ خدمات العون الإنساني في مختلف المجالات.

٥- المجتمعات المحلية:

وهي الكيانات القاعدية والتي تتكون من الجهات الرسمية والشعبية مثال المجالس التنفيذية، اللجان الشعبية ولجان القرى... الخ.

ت- بعض النماذج من الكوارث التي حلت بالسودان:

^{٢١٧} محمد أحمد، مرتضى عبد الحى، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق، ص ٦.
١٥٨

من خلال عمل الطالب بمفوضية العون الإنساني في الفترة من العام ١٩٩٩م وإلى تاريخه فقد قام برصد تجربتين للكوارث التي حلت بالبلاد فيما يلي تقييم لنماذج التنسيق في هذه الكوارث للتعرف على المشاكل التي ترتبت بسبب ذلك وقياسها :

١-الجفاف عام ٢٠٠٠م:

الجفاف الذي ضرب أواسط وغرب وجنوب السودان ، بدأ بتذبذب الأمطار المصحوب بنوبات الجفاف مبكراً في شهر أغسطس من عام ٢٠٠٠م، وقام نظام الإنذار المبكر بمفوضية العون الإنساني معتمداً على معدّل هطول الأمطار وتحليل أنواع النباتات، وتوصل إلى حقيقة النقص الخطير في إنتاج الغذاء .وأفادت التقارير المبدئية لمنظمات حماية الطفولة البريطانية ومنظمة (كير) مؤكدة النتائج نفسها، أنت نتائج بعثة تقييم حجم المحاصيل بنفس النتائج سالفة الذكر، وبالرغم من ذلك لم يُبد أحد إهتماماً كافياً للإنذار الذي كان معروفاً على نطاق واسع. والحكومة من جانبها لم تلتفت إلى الإنذار ولم تعلن حالة الطوارئ وفقاً لذلك ولم تصادق عليها مما وضع المنظمات غير الحكومية والدولية في موقف صعب للإستجابة إلى الأزمة المتفاقمة قبل أن تأخذ الكارثة نصيبها من الواقع، ولم تكن الحكومة على قناعة بأن هناك فجوة غذائية على أساس أن الفائض من الإنتاج في أماكن أخرى يمكن أن يُستخدم في المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين. ظلّ الحال كذلك حتى مارس من العام ٢٠٠١م حين بدأت الحكومة في الإستجابة لمشكلات الجفاف والتصحر، وأنشأت هيئة تخزين السلع الإستراتيجية وشجعت الإنتاج في المناطق والقطاعات المروية آلياً وعملت علي إلغاء الضرائب الزراعية وتقديم الدعم المناسب لها وشراء ٢٥ % من الإنتاج ، وثبتت سوق الغلال بإستيراد الأغذية.هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد كانت إستجابة المانحين بطيئة، ولم تقم الحكومة بأي إستنفار رسمي أو طلب للمساعدات ولازم ذلك إنعدام في المعلومات والتقارير الميدانية حول سوء التغذية المساوي وحالات الوفيات كما ولم تقم الحكومة بتسخير الموارد الكبيرة لهذا الأمر. بجانب أن المانحين يعتقدون أن الحكومة تمتلك موارد كافية لإعتبارات الدخل الذي تحققه الدولة من البترول. البطء من الحكومة والمانحين كان سبباً في المعاناة العظيمة التي أصابت السكان المتضررين بفقدان ممتلكاتهم وهجرة مجموعات كبيرة منهم. وبدلاً من استخدام هياكل الدولة وآلياتها الوطنية الموجودة أنشأت الحكومة لجان جديدة تمت إضافتها

للمؤسسات الموجودة أصلاً مما نتج عنه خللاً كبيراً في كيفية إدارة وتنسيق التعامل مع الأزمة. والاتصالات كانت ضعيفة بين سلطات الحكومة الولائية (التي تعلم مشكلة الجفاف) وبين السلطات الاتحادية. فالمعلومات حينها قادت إلى نفي وجود الجفاف. آليات وهياكل الحكومة المعنية بأمر الإستجابة لكوارث الجفاف لم تكن موجودة أو كانت عاجزة عن العمل. إستجابة المانحين كانت سخيّة لكن كان من المفترض أن تكون مبكّرة. وأغلب المشاكل التي برزت لاحقاً تعود إلى تأخر وصول الغذاء. اللجان القاعدية لإدارة الجفاف أبلت بلاءً حسناً، وكانت مكوّنة من السودانيين العاملين في مفوضيةّ العون الإنساني و برنامج الغذاء العالمي والمنظمات غير الحكومية الأجنبية. العمل الذي تم إنجازه أثبت أن القدرات الوطنية موجودة وتحتاج فقط للتشجيع والدعم وهذا النموذج هو الصورة الأفضل للجهود المبذولة لمجابهة الجفاف. وبنظرة قريبة إلى نظام إدارة كارثة الجفاف من اللّزم التعرّف على الفجوة قبل، أثناء وبعد الكارثة. مما سبق يتضح إنعدام الإستعداد وعدم اتخاذ الخطوات اللّزمة مثل توفير المشتريات المحليّة، استقرار السوق، إنشاء المخازن، مكافحة الآفات، الإحتياطي الإستراتيجي... الخ عليه يمكن الخروج بالآتي:

أولاً: لم يكن لدى نظام الإنذار المبكر إمكانية بث المعلومات.

ثانياً: لم يكن لدى نظام الإنذار المبكر القدرات المؤسسية لتقديم المعلومات على أساس إنها صحيحة، إلزامية ونهائية.

ثالثاً: كانت هناك ثغرة واضحة في اتخاذ القرار خاصّة حول إن كانت هنالك حالة طوارئ أم لا.

رابعاً: لم تكن هناك آليّة إتحادية للتنسيق بين الوحدات الحكومية المختلفة.

خامساً: لم تستخدم الحكومة هياكل الإدارة القائمة.

سادساً: اللجان الجديدة لم تكن لديها الصلاحيات، كما وأن التداخل مع المؤسسات الموجودة زاد الإرتباك في العمل.

سابعاً: نشاطات المنظمات الوطنية والأجنبية غير الحكومية لم تكن منسّقة.

ثامناً: الإستنفار العالمي لم ينطلق في الوقت المناسب.

٢ - فيضانات كسلا:

تأثرت ولاية كسلا من جَراء فياضانات نهر القاش، وتأثرت أرواح السكان وأغلب سكان الولاية بنهر القاش القادم من الحدود مع أرتريا وخلال رحلته لأكثر من ١٢٠ كيلومتراً من الحدود. يروى نهر القاش مشاريع زراعية ضخمة وأخرى صغيرة خاصة بالمزارعين وهو يغذى أيضاً الولاية بالمياه الجوفية المتعددة الإستخدامات. من أكبر الفيضان ذلك الذي ضرب كسلا فى العام ٢٠٠٣م فى شمال شرق السودان. تأثر بالفيضان ما بين ٦٠% إلى ٧٠% من السكان. صاحبت الفيضان أمطار غزيرة فى يوم ٢٨ يوليو ٢٠٠٣م. وصل معدّل الأمطار إلى ٧٢ ملم فى خلال خمس ساعات. إكتسحت السيول ضفتى نهر القاش الذى قسم المدينة إلى نصفين. الموجة الثانية من الفيضان حدثت فى يومى ٢٩ و ٣٠ يوليو ٢٠٠٣م وزادت الحالة سوءاً عندما حطمت المياه الجارفة السدود التى تم بناؤها العام ١٩٨٨م لحماية مدينة كسلا. أخذت المياه إتجاهاً جديداً فوصلت إلى منتصف المدينة. أكثر من ٦٠٠ منزل دمرها الفيضان وغرقت المدينة تماماً وإنشطرت إلى نصفين. وغمرت المياه السوق، المستشفى، المباني الحكومية، المدارس وتحطمت إمدادات المياه. حُرِم السكان من الماء النظيف لفترة من الوقت وتوقفت كل وسائل الإتصالات بما فى ذلك الهواتف العامة. تم إتخاذ قرارات سريعة لبذل كل الجهود للسيطرة على الفيضان لمساعدة المتأثرين وإعادة تشغيل الخدمات فى أسرع وقت ممكن، إلا أن إدارة هذه الكارثة لم تكن على الوجه المطلوبه، فلقد واكب ذلك بطناً واضحاً فى عمل تقدير الإحتياجات كما أن التنسيق كان ضعيفاً. فكان من الصعوبة بمكان تحديد حاجات السكان المتضررين مع أن الحاجات العامة كانت معروفة. وبسبب هذه العوامل كان يتم أحياناً نقل سلع متوفرة أصلاً مما أحدث إرتباكاً فى توفير الخدمات المطلوبة، ومنذ أن انعدم التنسيق بين المانحين للمساعدات كانت الجهات الحكومية وغير الحكومية تقوم بالعمل أكثر من مرة وأحياناً تتنازع فيما بينها. كل ذلك حدث بسبب الآتي:

أولاً: لم تكن هنالك آلية مركزية للتنسيق.

ثانياً: كان هنالك خلاف بين المنظمات حول عدد المتأثرين.

ثالثاً: لم تكن هنالك معلومات مقبولة حول أثر الكارثة على الناس، المزارع البنية التحتية ثم البيئة.

رابعاً: عينت الحكومة لجاناً خاصة بدون صلاحيات واضحة بدلاً عن إدارة العملية عبر الهيكل الإدارى الموجود فى وزارة الشؤون الإنسانية أو المجلس الأعلى للدفاع المدنى أو وزارة الرى.

خامساً: لم يكن هناك أى تعاون واضح بين الحكومة الولائية والحكومة الإتحادية. سادساً: كانت هناك شكاوى واحتجاجات من المتأثرين بأن المساعدات التى كانت موجهة لهم أصلاً لم تصلهم.

أظهرت هذه التجربة بوضوح شديد الحاجة إلى آلية للتنسيق الإتحادي والولائى. وهذه الآلية يمكنها ضم كل المنظمات العاملة فى إدارة الكوارث، ومعاً يستطيعون تحديد الإحتياجات، وتنسيق الإستجابة لها وتقييمها.

الفصل الرابع

دراسة حالة وحدة الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ بمفوضية العون الإنساني وإدارة الإحصاء
والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية

المبحث الأول : دور الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ وإدارة الإحصاء والمعلومات في
درة الكوارث.

المبحث الثاني: نتائج المسح الوصفي.

المبحث الأول

دور الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ وإدارة الإحصاء و المعلومات في درء الكوارث

الإزمات والكوارث والأخطار الداهمة وما يترتب عليها من نقص في الأنفس والثمرات والأموال تُعد قدر من أقدار المولى عزَّ وجلَّ وإبتلاء حيث قال تعالى في محكم تنزيله: {وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ {١٥٥} الَّذِينَ إِذَا أَصَابْتَهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ} {١٥٦} ٢١٨ .
والزلازل وغيرها من الآيات كالبراكين والخسوف والكسوف والكوارث الطبيعية لها حكم

شرعى وهى تخويف العباد واستعتابهم ، قال الله جلَّ ثناؤه: (وما نرسل بالآيات إلا تخويفا) ٢١٩ . قال شيخ الإسلام ابن تيمية لما سئل عن الزلازل: (الزلازل من الآيات التى يخوف الله بها عباده كما يخوفهم بالكسوف وغيره من الآيات والحوادث لها أسباب وحكم فكونها آية يخوف الله بها عباده هى من حكمه ذلك، وأما أسبابه فمن أسبابه إنضغاط البخار فى جوف الأرض كما ينضغط الريح والماء فى المكان الضيق فإذا انضغط طلب مخرجاً فيشق ويزلزل ما قرب منه من الأرض) ٢٢٠ .

ونجد أن الأزمت والكوارث قديمة قدم التاريخ البشري وتؤدى إلى حدوث دمار هائل فى البنيات الأساسية للحياة المدنية والعمرانية ووظائف المجتمع، ويترتب عليها وقوع خسائر فادحة فى الجانب المادى والبيئى والبشري تفوق قدرات المجتمع المحلى فى التغلُّب عليها بالوسائل المتاحة، ويحتاج درء وتخفيف الكارثة إلى إدارة جيِّدة تستلزم تكاتف جهود قطاعات الدولة والمجتمع وتشمل هذه الجهود: المراقبة والتنبؤ وتقدير الإحتياجات ومقاومة الكارثة وتخفيف أثر الكارثة والإغاثة عند حدوث الكارثة ٢٢١ .

أ- مفهوم الكارثة:

٢١٨ قرآن كريم،سورة البقرة الآيات رقم(١٥٥)و(١٥٦).

٢١٩ قرآن كريم،سورة الإسراء،آية رقم(٥٩).

٢٢٠ www.medadcenter.com

٢٢١ المصدر نفسه.

عرفها المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة بأنها (أى حدث يؤدى إلى ضرر بيئة الإنسان بقدر يفوق مقدرة المجتمع على تقاديه أو التفاعل الطبيعي معه وبمعنى آخر أي حدث يفوق مقدرة المجتمع المتأثر به ويحتاج إلى عون خارجي^{٢٢٢} كما عرفت الكارثة بما يلي:

١- الكارثة هي حادثة أو خلل يصيب المنظمة أو المجتمع في وقت معين وينتج عنه خسائر فادحة ومعاناة واسعة .

٢- الكارثة هي إستحالة التنبؤ بالحدث بدقة، كما تعنى أيضاً إنه يصعب بشكل كبير التعامل معها وإدارتها.

٣- الكارثة هي حدث مفاجئ غالباً ما يكون بفعل الطبيعة يهدد المصالح القوميّة للبلاد ويخل بالتوازن الطبيعي للأمر وتشارك في مواجهته كافة أجهزة الدولة المختلفة.

٤- الكارثة هي حادثة محدّدة زمانياً ومكانياً ينجم عنها تعرّض مجتمعات بأكملها أو جزءاً من مجتمع على أخطار ماديّة شديدة وخسائر في أفرادها تؤثر على البناء الاجتماعي وإرباك نظامه بما يؤثر على توفير مستلزماته الضرورية واستمرارية وجودها^{٢٢٣}.

٥ - المنظمة الدولية للحماية المدنية قدّمت تعريفاً للكارثة بأنها حادثة كبيرة ينجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وقد تكون طبيعياً مردّها فعل الطبيعة (سيول- زلازل- عواصف...الخ) أو قد تكون كارثة فنيّة مردّها لفعل الإنسان سواء كان إرادياً (عمداً) أو لا إرادياً (باهمال) وتتطلب مواجهتها معونة الوطن أو التعاون على المستوى الدولي إذا فاقت قدرة مواجهتها القدرات الوطنيّة^{٢٢٤}.

٦- وعرفت الإدارة العامة لشرطة الدفاع المدني بالسودان في قانونها لسنة ٢٠٠٥م في

الفصل الأول/ أحكام تمهيدية/ تفسير بأن يقصد بالكارثة أيّاً من النوازل الأتية:

أولاً: المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعيّة وتشمل الأمطار الغزيرة، السيول، الفيضانات، الزلازل، الآفات الزراعيّة(الجراد الصحراوي-الفئران والطيور).الجفاف والتصحّر، الأوبئة، الصواعق والأعاصير والبراكين وما يدخل في حكمها.

^{٢٢٢} www.medadcenter.com مصدر سابق.

^{٢٢٣} شومان ، محمد ، الإعلام والأزمات-مدخل نظري وممارسة علمية، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص١٥.

^{٢٢٤} الشعلان، فهد بن أحمد، مرجع سابق، ص(٥٤-٥٥) بتصريف.

ثانياً: الأخطار والأخطاء الفنية (الصناعية) الناجمة بفعل الإنسان أو غيره وتشمل الحرائق والإنفجارات وإنهيار المباني والأنفاق والسدود وتسرب المواد أو الغازات السامة أو الخانقة أو المشعة أو الحارقة وتشمل أخطار النقل البرية والجوية والبحرية والنهرية وما إليها من مخاطر قد تنشأ بسبب الأخطار الفنية أو أخطاء التشغيل .

ثالثاً: المخاطر المترتبة على إندلاع النزاعات المسلحة والأضرار التي تنشأ عنها.

رابعاً: مجارى السيول: يقصد بها المسار الطبيعي للمياه الناتجة عن هطول الأمطار^{٢٢٥}.

خامساً: الخطر: هو إجتماع حدوث الضرر ومدى حدة الضرر (الضرر هو الإصابة الجسمانية أو حدوث خلل فى صحة الأشخاص أو خلل ملكية محدودة أو بيئة... الخ)، ويتم تحليل الخطر باستخدام المنتظم للمعلومات لتعريفه ومدى توقعه ويتم تقييمه للسيطره عليه وتقليله باستخدام مجموعة أفعال الغرض منها تقليل حدته^{٢٢٦} .

٧- في قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني للعام ٢٠٠٦م لا يوجد تعريف للكارثة ولكن في الفصل الأول أحكام تمهيدية/تفسير عرفت وزارة الشؤون الإنسانية الطوارئ بأنها كل طارئ يؤثر على الإنسان أو بيئته من عوامل طبيعية كانت أو غير طبيعية أو أى طارئ آخر يجعل الإنسان عاجزاً عن ممارسة حياته الطبيعية^{٢٢٧} .

٨- عرفت هيئة الأمم المتحدة بأنها حالة مفاجئة يتأثر من جزائها نمط الحياة اليومية فجأة ويصبح الناس بدون مساعدة ويعانون من ويلاتها ويصيرون في حاجة إلى حماية وملابس وملجأ وعناية طبية واجتماعية وإحتياجات الحياة الضرورية الأخرى^{٢٢٨} .

مما سبق ذكره نجد إنه لا يوجد تعريف أو إتفاق موحد للكارثة، إلا أن هناك عناصر مشتركة تضمنتها هذه التعريفات لتشكّل ملامح الكارثة منها:-

فجائية الحدوث ، ما تحدثه من خسائر كبيرة تؤدى إلى اضطراب في المجالات

الإقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المتأثرة مما ينعكس على الحياة العامة للمتضررين

ويستدعى تقديم الخدمات الإنسانية لهم لتقليل آثار الكارثة والمحافظة على الأرواح

والممتلكات والبنية التحتية لمجتمعاتهم .

^{٢٢٥} قانون الدفاع المدني لسنة ٢٠٠٥م، الإدارة العامة للدفاع المدني، ص(٥-٦)بتصرف.

^{٢٢٦} Paul Ellis, A Guide to insurance for Mine Action Operators, Geneva, International Centre for Humanitarian Demining, 2004, p6.

^{٢٢٧} قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م، مصدر سابق، ص٢.

^{٢٢٨} الراضى، سمير ، بن جميل ورقة عمل حول آلية العمل فى حالات الطوارئ التي تستدعى الإغاثة العاجلة (ب-م)، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م،

ص١.

الكارثة قد تكون طبيعية وهى الكوارث التى لا دخل لنشاط الإنسان بحدوثها مثال ذلك(الفيضانات-الجفاف والتصحر - الزلازل والبراكين والأعاصير-الآفات الزراعية الجراد الصحراوي-الفئران والطيور)-الأوبئة...الخ. وقد تكون غير طبيعية وهى تلك التى تحدث بفعل الإنسان مثال لذلك: الحروب، النزاعات القبلية، عمليات الإرهاب (خطف الطائرات- السفن-إحتجاز الرهائن والمتفجرات) ، تلوث البيئة (تسرب الإشعاع وتفرغ المواد الكيمايَّة والصناعيَّة إلى الهواء والأرض والمياه) ، حوادث وسائل الحركة والحرائق^{٢٢٩}.

ب- مفهوم الأزمة:

يعود إصطلاح الأزمة إلى الفكر اليونانى القديم الذى يقصد بها نقطة تحول فى الأمراض الخطيرة والقاتلة، والتى تؤدى عادة إلى الموت المحقق أو الشفاء التام^{٢٣٠}. وعرفتها دائرة المعارف البريطانية بأنها حدوث خلل خطير ومفاجئ فى العلاقة بين العرض والطلب فى السلع والخدمات ورؤوس الأموال^{٢٣١}. وتعنى الأزمة فى اللغة العربيَّة الشدَّة والقحط ، ويعرفها قاموس وبسترعلى إنها نقطة تحوُّل للأحسن أو الأسوأ فى مرض خطير أو حمى أو ضغوط أو خلل فى الوظائف بما يحدث تغيير جذري فى حالة الإنسان فى وقت عصيب غير مستقر وأوضاع غير مستقرة .

أما قاموس أكسفورد فيقول إن الأزمة هى نقطة تحول أو لحظة حاسمة فى مجرى حياة الناس كالأزمة الماليَّة أو السياسيَّة^{٢٣٢}.

وقد يعود الإختلاف بين الباحثين حول مفهوم الأزمة والوقوف على تعريف جامع مانع لها للأسباب الآتية:

- ١- نوع الأزمة: حيث يعد هذا العنصر أحد أهم الأسباب التى تعود إلى الخلط فى المفاهيم ، فهناك أزمة مفاجئة، وأزمة متوقَّعة أو مدبَّرة أو من حيث التخصُّص (سياسيَّة- إقتصاديَّة - إجتماعيَّة)، أو من حيث صدورها (محلِّيَّة- إقليميَّة- دوليَّة) أو من ناحية عدد الأطراف (ثنائيَّة-متعدِّدة).

^{٢٢٩} عبد الرحمن،حسبو محمد،إدارة الكوارث والطوارئ،ورقة عمل الإجتماع التنسيقي حول العمل التطوعى والإنسانى بالسودان،الخرطوم،قاعة إتحاد المصارف،٢٢-٢٣/ديسمبر/٢٠٠٤م،ص٢.

^{٢٣٠} الطرابيشى،السيد،مرفت عبد العزيز، مرجع سابق،ص٣٣٣.

^{٢٣١} المرجع نفسه،ص٣٣٤.

^{٢٣٢} شومان،محمد، مرجع سابق،ص١٦.

- ٢- حدّة الأزمة: وهى تعنى درجة عنف وقوّة الأزمة ، وتنقسم إلى أزمة ذات تهديد عالى، متوسط ، متدنّى أو من حيث درجة الظهور كامنة، ظاهرة، قديمة، جديدة.
- ٣- تهديد الأزمة: رغم إنها لا تهدد مصالح الدولة في كثير من الكوارث إلاّ إنها تشكل خسائر بشرية ومادية ضخمة وتقل فيها القدرة على المواجهة.
- ٤- وحدات الأزمة: أن تكون أزمة فردية بين فردين أو أكثر أو أزمة جماعات لها هوية محلية أو ممتدة أو مؤسسية أو إقليمية أو دولية.
- ٥- إدارة الأزمة : كثيراً ما تؤدى إلى إختلاف في المفاهيم والتعريفات حسب الأطراف الداخلة فيها فهناك إدارة الأزمة وهناك الإدارة بالأزمة^{٢٣٣} .
- الجدول أدناه يوضح الفرق بين الأزمة والكارثة.

جدول رقم (٦) الفرق بين الأزمة والكارثة

عناصر المقارنة	الكارثة	الأزمة
المفاجأة	كاملة	تصاعديّة
الخسائر	بشرية ومادية كبيرة	معنوية وقد يصحبها خسائر بشرية ومادية
أسبابها	غالباً ما تكون طبيعية وأحياناً إنسانية	إنسانية
التنبؤ بوقوعها	صعوبة التنبؤ	إمكانية التنبؤ
الضغط على متّخذي القرار	تفاوت في الضغط تبعاً لنوع الكارثة	ضغط وتوتّر عال
المعونات والدعم	غالباً معلنه	سرية أحياناً

^{٢٣٣} الطرابيشي، السيد، مرفت عبد العزيز، مرجع سابق، ص(٣٣٦-٣٣٧) يتصرف.

ت- الأهداف العامّة لإدارة الكوارث والأزمات:

- ١- تخفيض أو تقليل المعاناة في المجتمع والمهدّات الطبيعيّة وتحقيق السيطرة.
 - ٢- الإستعداد المبكّر لتخفيض شدّة المخاطر.
 - ٣- تحسين المعينات الوطنيّة وذلك لتقليل الآثار المحتملة للكوارث.
 - ٤- خلق الخطط الوطنيّة والتنسيق الفاعل في المراقبة المؤسسيّة لتحسين إدارة الكارثة واستعادة نظم الحياة للمتأثرين^{٢٣٤}.
 - ٥- وضع الكوارث في التشريعات السودانيّة :
- أولاً:تناول دستور جمهورية السودان الإنتقالى للعام ٢٠٠٥م الكوارث الطبيعيّة كما تم تناولها في عدة من القوانين كما موضحة فى الجدول أدناه :

جدول رقم (٧) القوانين السودانيّة التي تناولت الكوارث

إسم قانون درء الكوارث الطبيعيّة	العام
قانون الطوارئ وحماية السلامة.	١٩٩٧م
قانون الطيران المدني.	١٩٩٩م
قانون التأمين والتكافل.	٢٠٠٣م
قانون الدفاع المدني.	٢٠٠٥م
قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني.	٢٠٠٦م
قانون الإنتخابات.	٢٠٠٨م

المصدر: تجميع الطالب من مختلف القوانين والتشريعات

^{٢٣٤} حمد، عبد الحميد الحاج، مرجع سابق، ص٧.

ويعتبر قانون الدفاع المدني للعام ٢٠٠٥م وقانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني للعام ٢٠٠٦م من أهم القوانين التي تناولت الكارثة. ولقد جاء المرسوم الجمهوري رقم (٣٤) للعام ٢٠٠٥م محدداً إختصاصاتهما .

(أ) قانون الدفاع المدني للعام ٢٠٠٥م:-

يقصد به مجموعة التدابير والإجراءات الفنية والإدارية والقانونية المنصوص عليها من هذا القانون والقوانين الأخرى ذات الصلة بأعمال الدفاع المدني التي تتخذها الدولة للحيلولة دون التعرض للكوارث والتقليل من آثارها الضارة على المنشآت والممتلكات والبيئة وحماية السكان ومصادر الثروة الوطنية والممتلكات العامة والخاصة والمؤسسات وتأمين سلامة المواصلات والاتصالات وإغاثة المنكوبين^{٢٣٥} .

(١) تناولت المادّة (٦) من الفصل الثاني - أجهزة الدفاع المدني - إنشاء المجلس

الأعلى للدفاع المدني وتشكيله إختصاصاته فيما يلي:

أولاً: تنسيق خطط وتدابير الدفاع المدني على المستوى القومي للإستعداد لمواجهة الكوارث والطوارئ وتدابير الإغاثة ومكافحة الأوبئة وإدارتها وتحديد الجهة المعنية المختصة بالكارثة سواء كانت وزارة أو هيئة.

ثانياً: حشد الجهود القوميّة والإمكانيّات والمقدّرات الأخرى وتوظيفها لمواجهة الكوارث ودرء آثارها.

ثالثاً: قيادة العمل القومي لعمليات الدفاع المدني في الكوارث والطوارئ القوميّة.

رابعاً: تحديد الواجبات والمهام المطلوب القيام بها من الوزارات والهيئات والشركات العامّة تأميناً للمنشآت والمشاريع وبهدف الحماية والوقاية من الكوارث.

خامساً: توجيه الوزارات والهيئات والشركات العامّة لرصد المخصصات الماليّة اللازمّة في موازنتها السنويّة للوقاية من الكوارث.

سادساً: إستقطاب العون من المنظّمات الدوليّة والإقليميّة والمحليّة وغيرها للمناطق التي تتعرّض للكوارث في البلاد والعمل على مساعدتها.

^{٢٣٥} قانون الدفاع المدني لسنة ٢٠٠٥م، مصدر سابق، ص٥.

سابعاً: تقديم العون والدعم إذا طلبت حكومة جنوب السودان أو حكومات الولايات ذلك في حالة الكوارث والطوارئ الولائية التي تعجز السلطات المحلية عن مواجهتها^{٢٣٦}.

(٢) أهداف الإدارة العامة للدفاع المدني:

تناول البند ٨ من قانون الدفاع المدني ما يلي:

أولاً: وقاية المدنيين وتأمين سلامة المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات والمشروعات العامة والممتلكات الخاصة في حالات الطوارئ والكوارث القومية عن طريق إتخاذ الإجراءات والتدابير المنصوص عليها في هذا القانون.

ثانياً: تقليل احتمالات وقوع الكوارث والعمل على وقفها وتطويقها لمنع إنتشارها وتقليل الأضرار الناتجة عن وقوعها وتخفيف آثارها.

ثالثاً: إحياء وتطوير العادات السودانية السمة في العمل الجماعي كالنفير والفرع. رابعاً: بث ثقافة الدفاع المدني بين المواطنين.

خامساً: تحقيق التنسيق والتعاون وتفعيل خطط إدارة أعمال الدفاع المدني مع الأجهزة الأخرى ذات الصلة والمعنية بإدارة الكوارث^{٢٣٧}.

(٣) إختصاصات وسلطة الإدارة العامة للدفاع المدني:

أولاً: الوصول الفوري إلى أماكن الكوارث والطوارئ القومية والعمل على وقف الكارثة وتطويقها ومنع إنتشارها وتقليل الأضرار الناتجة عن وقوعها وتخفيف مضاعفتها .

ثانياً: تقديم خدمات الإسعاف الفوري للمصابين في الكوارث والطوارئ القومية والحالات المرضية والتعريف على أسبابها وذلك بالتنسيق مع السلطات الصحية المختصة .

ثالثاً: تنظيم توزيع المواد الغذائية والمياه وغيرها من الحاجات الأساسية للمواطنين في حالات الكوارث والطوارئ القومية وذلك بالتنسيق مع السلطات الأخرى المختصة.

^{٢٣٦} قانون الدفاع المدني لسنة ٢٠٠٥م، مصدر سابق ص٧.

^{٢٣٧} المصدر نفسه، ص(٨-٩) بتصرف.

رابعاً: وضع الخطط اللازمة للوقاية من أخطار النزاعات المسلحة بالتشاور والتنسيق مع وزارة الدفاع الوطني وفقاً لما تنظمه اللوائح^{٢٣٨}.

٦- أنواع من الكوارث تعرض لها السودان:

أولاً: الجفاف: تعرضت أجزاء من القطر لموجات من الجفاف في الماضي أكثر من غيرها خاصة الأقاليم الجنوبية والغربية ففي السنوات الأخيرة تعرض الناس وحيواناتهم في تلك المناطق للجفاف نسبة لمحدودية مصادر المياه.

ثانياً: الصراعات: تسببت في خسائر إقتصادية وإجتماعية كبيرة في البلاد، وقد أصبحت السبب الأول في تهديد الأمن الغذائي تشمل آثارها الإنتشار الكبير للإصابات والمعاناة وسط السكان والزيادة الكبرى في عدد اللاجئين والنازحين مما يستوجب الحاجة الماسة لبرامج الإغاثة وإعادة التوطين والإستقرار .

ثالثاً: الفيضانات: قد أصبحت الفيضانات المتكررة مدمرة نتيجة للتزايد في السهول الفيضية وإزالة الغابات وضعف المتابعة .

رابعاً: الأوبئة وإنتشار الأمراض: كان لها تأثير سلبي عظيم على الوضع الصحي، فالملاريا تصيب حوالي ٤٠% من السكان ولها تأثير إجتماعي وإقتصادى بالغ كما أن هناك أمراض أخرى تهدد الصحة العامة مثل إلتهاب السحايا البكتيري والحميات النزفية والكوليرا والإيدز.

خامساً: غزو الآفات: هي واحدة من المهددات الكبرى للبلاد ومنها الحشرات الضارة والحشائش والجراد.

سادساً: التدهور البيئي: يشمل التصحر وإزالة الغابات وتدهور النظام البيئي والتلوث البيئي هذه الكوارث كلها تسهم في جعل المواطنين أكثر عرضة للمخاطر الأخرى كالهزات الارضية والزلازل.

سابعاً: أمراض الحيوانات الأليفة والمتوحشة: يمتلك السودان أكثر من ١٣٠ مليون رأس من الماشية والأغنام والماعز والإبل. هذه الحيوانات تتم تربيتها بطرق بدوية والخطر الأساسي الذي يهدد هذه الثروة الحيوانية هو الأمراض الحيوانية ومنها الطاعون البقري والجمرة الخبيثة وتسمم الدم النزفي وغيرها من الأمراض. من جانب آخر يحتوى السودان

^{٢٣٨} قانون الدفاع المدنى لسنة ٢٠٠٥م، مصدر سابق، ص ١٠.

على أعداد كبيرة من الحيوانات المتوحشة وكميات لا تعد من القوارض التي تمثل خطراً كبيراً على الصحة العامة بالبلاد. ومن الأخطار الأخرى المؤدية للكوارث الزوابع الرعدية والحرائق وحوادث المرور والأعاصير الشديدة وما يتبعها من رياح وصواعق^{٢٣٩}.

نخلص مما سبق إلى أن ليس هنالك جهة واحدة هي المسؤولة عن الكوارث بمراحلها المختلفة. إزدواجية المهام في العمل قد يؤثر على التحسب للكارثة وقد يعقد التنسيق وتبادل المعلومات للأوضاع المفاجئة التي تفرزها الكارثة. ذلك قد يؤثر على المجتمعات إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وأمنياً وبيئياً وتتمويماً الأمر الذي يتطلب التخطيط والإعداد المسبق للتحوط من وقوع الكارثة والتدخل السريع عند حدوثها في جميع مراحلها، ذلك عبر آلية واحدة تعمل على تنسيق الجهود بين جميع الجهات الأخرى ذات الإختصاص حكومية كانت أو غير حكومية حتى نتجنب التعامل عبر طرق ووسائل غير مؤسسية تفتقر إلى التخطيط والإعداد السليم والجاهزية المطلوبة لتقديم الخدمات.

ث- وحدة الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ بمفوضية العون الإنساني :

السودان كغيره من الدول الأفريقية المجاورة قد تعرّض لسنوات جفاف متعاقبه في فترة السبعينات وحتى منتصف الثمانيات مما نتج عنه حالات مجاعة ومشاكل صحية عديدة ونزاعات داخلية وخارجية ونزوح ولجوء. في تلك الفترات نجد أن ندرة المعلومة وانعدام التخطيط المناسب قد أعاق الإستجابة الدولية والوطنية الطارئة لمجابهة تلك الكوارث. فالجهود الإغاثية التي تم تنفيذها لم تف بالحاجة المطلوبة، كما أنّ تبعثر المعلومات ومؤشرات الكوارث في مصادر مختلفة ومتعددة وصعوبة جمعها بالطريقة القياسية العلمية قد دفع القائمين على الأمر بالتفكير في إنشاء وحدة للإنذار المبكر ضمن مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير في مارس ١٩٨٦م تحت برنامج عمليات الأمم المتحدة الطارئة في السودان بدعم مالي من حكومات النرويج، السويد والدنمارك وبدعم من (FAO, UNDP) في الفترة من ١٩٨٩م - ١٩٩٣م من (EU, IGAD) في الأعوام

^{٢٣٩} عباس، هيثم بشير، ورقة عمل سياسة إدارة الكوارث-الرؤى والممارسة، إدارة الطوارئ والعمل الإنساني، وزارة الصحة الإتحادية، الخرطوم، يوليو ٢٠٠٩م، ص(٦-٩) بتصرف.

١٩٩٣م - ١٩٩٥م. في عام ١٩٩٥م أصبحت وحدة الإنذار المبكر بتمويل وطني، وفي العام ٢٠٠٦م أصبحت وحدة الإنذار المبكر مركزاً بدلاً من وحدة وإضيفت كلمة المعلومات إليه ليصبح تحت مسمى مركز الإنذار المبكر والمعلومات^{٢٤٠}. ومركز الإنذار المبكر كان فيما مضى يتبع إلى إدارة الطوارئ بالمفوضية وهي الإدارة الأولى المختصة في التدخل عند حدوث الكوارث ، ويقوم الإنذار المبكر بجمع البيانات من الشركاء أو عبر المسوحات الميدانية عن الكارثة ثم يعمل على معالجتها لتصبح معلومات تعمم وتنتشر للمسؤولين، وبها يمكن إتخاذ القرار مع المواطنين وشركاء الشأن الإنساني لزيادة إجراءات السلامة والتحسب والتدخل السريع لخفض مستوى الخطر الذي ينجم عن الكارثة دون اللجوء لأي جهة. لذلك كانت تبعية المركز لإدارة الطوارئ منطقية وبها تتكامل الأدوار . أما الآن فإن تبعية المركز إلى المفوض العام ضمن هيكل المفوضية قد أضعف ذلك من الإنذار المبكر لأنه غير قابل للتعديل أوالإضافة.

عملت وزارة الشؤون الإنسانية على تعريف المركز بأنه الحلقة المركزية ضمن منظومة الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وذلك من خلال جمع وتحليل المعلومات والبيانات من مصادرها المختلفة تمهيداً لإستخلاص مؤشرات الإنذار المبكر منها ومن ثمّ تمكين متّخذي القرار من إتخاذ القرار المناسب على مختلف المستويات^{٢٤١}.

ويعرف نظام الإنذار المبكر أيضاً بأنه نظام لجمع المعلومات والمتابعة وتوفير

٢٤٢ . معلومات زمنية عن الكوارث المهددة لضمان الاستجابة السريعة

يعتبر المركز هو المسئول على المستوى القومي عن الإنذار المبكر للحد من

النزاعات ويعمل ضمن منظومة الإيقاد.

١ - الأهداف الأساسية لآلية الإنذار المبكر بمنظمة الإيقاد^{٢٤٣}:

أولاً: وضع نظام للإنذار المبكر .

ثانياً: تطوير عملية إتخاذ القرار على أساس من المعرفة.

^{٢٤٠} مخير ، عمر محمد ، مرجع سابق،ص٣٢.

^{٢٤١} عبد الغفار، محمد أحمد، ورقة عمل بعنوان تجربة السودان في آلية الإنذار المبكر بالهيئة الحكومية للتنمية إيقاد، المؤتمر الدولي حول نظم الإنذار المبكر ، الخرطوم، قاعة الصداقة-قاعة أفريقيا ١١-١٢ أبريل ٢٠٠٦م، ص١.

^{٢٤٢} Early warning in the sahel and horn of Africa ,Institute of development studies university of Sussex,Brighton,1991,volume1,p6.

^{٢٤٣} عبد الغفار، محمد أحمد، مرجع سابق،ص٢.

ثالثاً: صياغة إستجابات فاعلة لمواجهة النزاعات العنيفة:

٢- مكوّنات الإنذار المبكر

أولاً: تحديد المشكلة.

ثانياً: المتابعة والإنذار المبكر .

ثالثاً: النشر والاتصال.

رابعاً: الإستجابة.

٣- أهداف الإنذار المبكر بوزارة الشؤون الإنسانية :

تنقسم أهداف الإنذار المبكر إلى أهداف إستراتيجية وأخرى مباشرة:

أولاً: الأهداف الإستراتيجية للإنذار المبكر :

(أ) التقصّي عن مسببات الكوارث في السودان وإبتدار الأنشطة الكفيلة بالتصدّي لها وذلك بالتعاون مع الأجهزة ذات الصلة.

(ب) دعم إتخاذ القرار في مجالات الحد من مخاطر الكوارث.

(ت) التخطيط الإستراتيجي لإدارة الكوارث في السودان وضمان تنفيذ إجراءات التحوط والإستعداد والإستجابة في الوقت المناسب.

(ث) الحد من أو تفادي الخسائر الناجمة عن الكوارث.

ثانياً: الأهداف المباشرة للإنذار المبكر :

(أ) إبتدار ودعم عملية التنسيق في جانب المعلومات والبيانات والتحليل والإستجابة من قبل المجموعات الفنية للإنذار المبكر وعلى المستويات الإدارية والقطاعية المختلفة.

(ب) دعم إتخاذ القرار في مجالات الكوارث والإستجابة.

(ت) إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات الطوارئ وقاعدة بيانات متخصصة عن طريق نظم المعلومات الجغرافية (GIS) ^{٢٤٤}.

(ث) مراقبة وتقييم التغييرات التي تنشأ نتيجة إختلال التوازن في المنظومة الإقتصادية والاجتماعية للسكان وتقديم البيانات والتقارير الدورية والطارئة لإجهزة إتخاذ القرار على

^{٢٤٤} عبد الغفار، محمد أحمد، مرجع سابق، ص٣.

المستويات المختلفة في التوقيت المناسب للمساعدة في إتخاذ القرار السليم والإستجابة الفعّالة .

٤ - أنشطة مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ:

ويقوم المركز بالأنشطة التالية :

أولاً:تخريط الهشاشة: لمعرفة تحديد مدي قابلية الموقع الجغرافي أو المجتمع للتعرض للمخاطر من حيث حجمها والآثار المترتبة عليها وكيفية الإستجابة ثم عرضها لمتخذي القرار والمخططين.

ثانياً: إعداد التقارير والنشرات الدورية وتوزيعها بغرض التحوُّط والمعالجة.

ثالثاً: المشاركة المنتظمة في المسوحات السنوية، الآنية والطارئة ومسوحات إنتاجية المحاصيل.

رابعاً:جمع البيانات الثانوية من مصادرها المختلفة والبيانات الأولية من خلال المسوحات المختلفة.

خامساً:إدخال وتحليل البيانات وإستخلاص مؤشرات الإنذار المبكر .

سادساً:نشر المعلومات من خلال كافة وسائل النشر المتاحة^{٢٤٥}.

كما يقوم مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ بإصدار النشرات العشرية ،

الشهرية، والربع سنوية والتقارير الموسمية والطارئة. ويتم جمع البيانات وتبادل المعلومات

من مرصد الإنذار المبكر المختلفة في السودان وهي:

أولاً: مراكز الدفاع المدني لرصد الحرائق والسرقات.

ثانياً: وزارة الري والتقانة (مرصد الزلازل والفيضانات).

ثالثاً: الإرصاء الجوي (الأمطار والأعاصير والرياح).

رابعاً:وزارة البيئة ووزارات التخطيط العمراني بالولايات (المرصد الحضري بالمدن

والمستوطنات البشرية).

خامساً:وزارة الزراعة (الأمطار والمواد الغذائية والأفات).

سادساً:وزارة الشؤون الإنسانية (المخزون الإستراتيجي والنزاعات).

سابعاً:وزارة الصحة (التلوث والأوبئة)^{٢٤٦}.

^{٢٤٥} وزارة الشؤون الإنسانية، جمهورية السودان، الإنذار المبكر، available at: <http://mha.gov.sd>

ثامناً:وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بحيث يتم تبادل المعلومات معها في شكل تقارير مثل وحدة تحليل وتخريط الهشاشة ببرنامج الغذاء العالمي.

تاسعاً:المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية تتبادل المعلومات معها عبر التقارير . بالرغم من ذلك وبعد الإطلاع على النشرات التي يتم بثها عبر البريد الإلكتروني لمركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ وجدنا أن قائمة المستفيدين تشمل ٢٠٠ جهة فقط من الجهات الحكومية وغير الحكومية .

٥- آلية الإستجابة تتكون من ثلاث مستويات وهي:

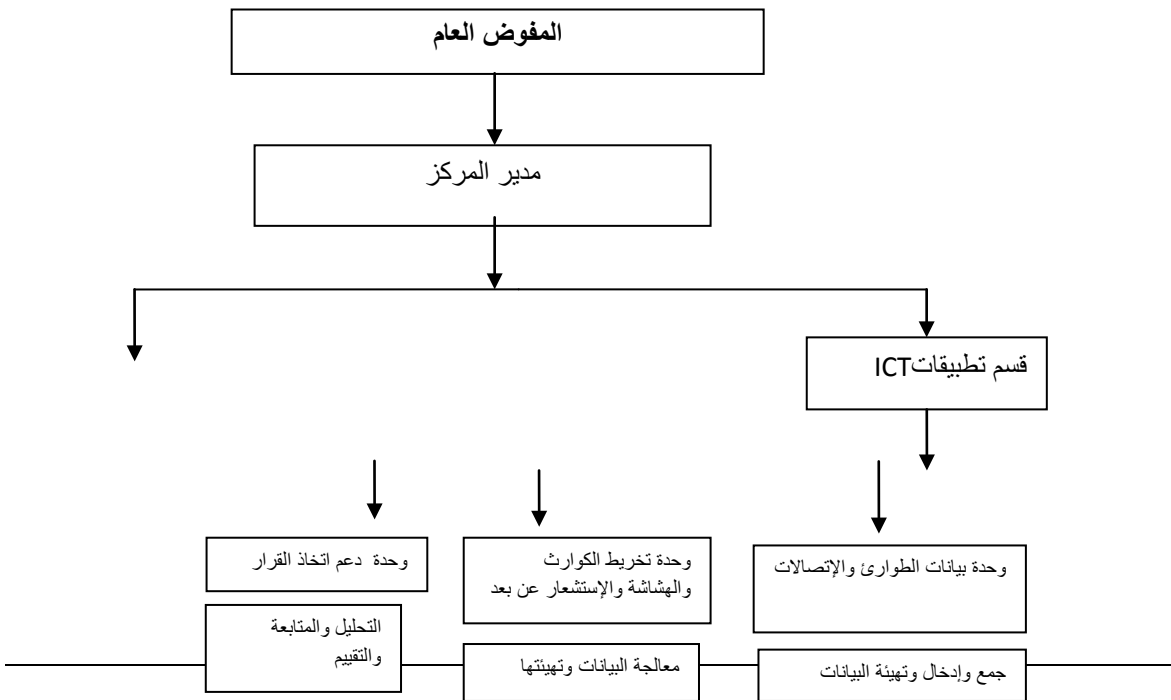
أولاً: المستوى الإتحادي (اللجنة العليا).

ثانياً: اللجنة الفنية العليا .

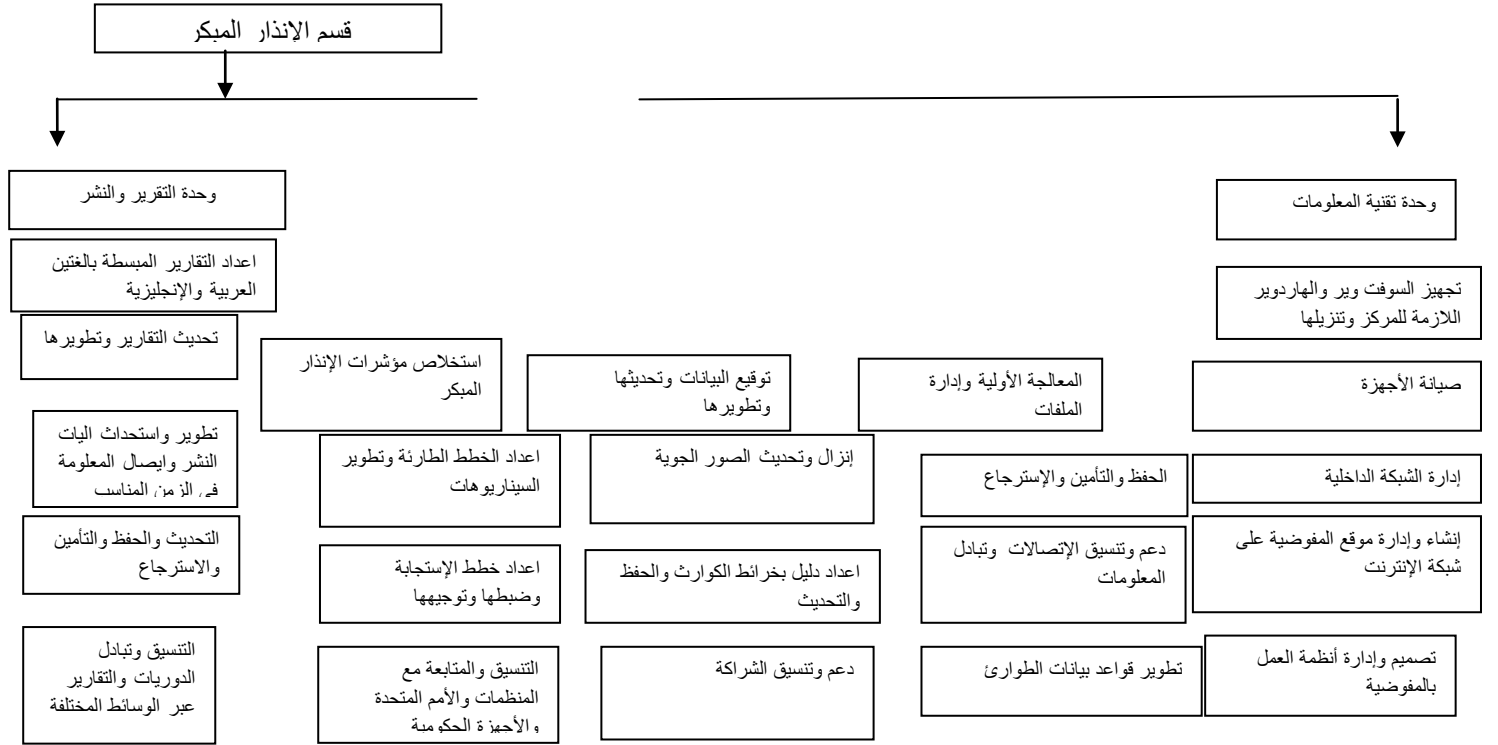
ثالثاً: المستوى الولائي (لجان الأمن الغذائي).

الشكل أدناه يوضح الهرم التنظيمي والإداري لمركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ ٢٠٠٧م.

شكل رقم (٤) يوضح الهرم التنظيمي والإداري لمركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ ٢٠٠٧م



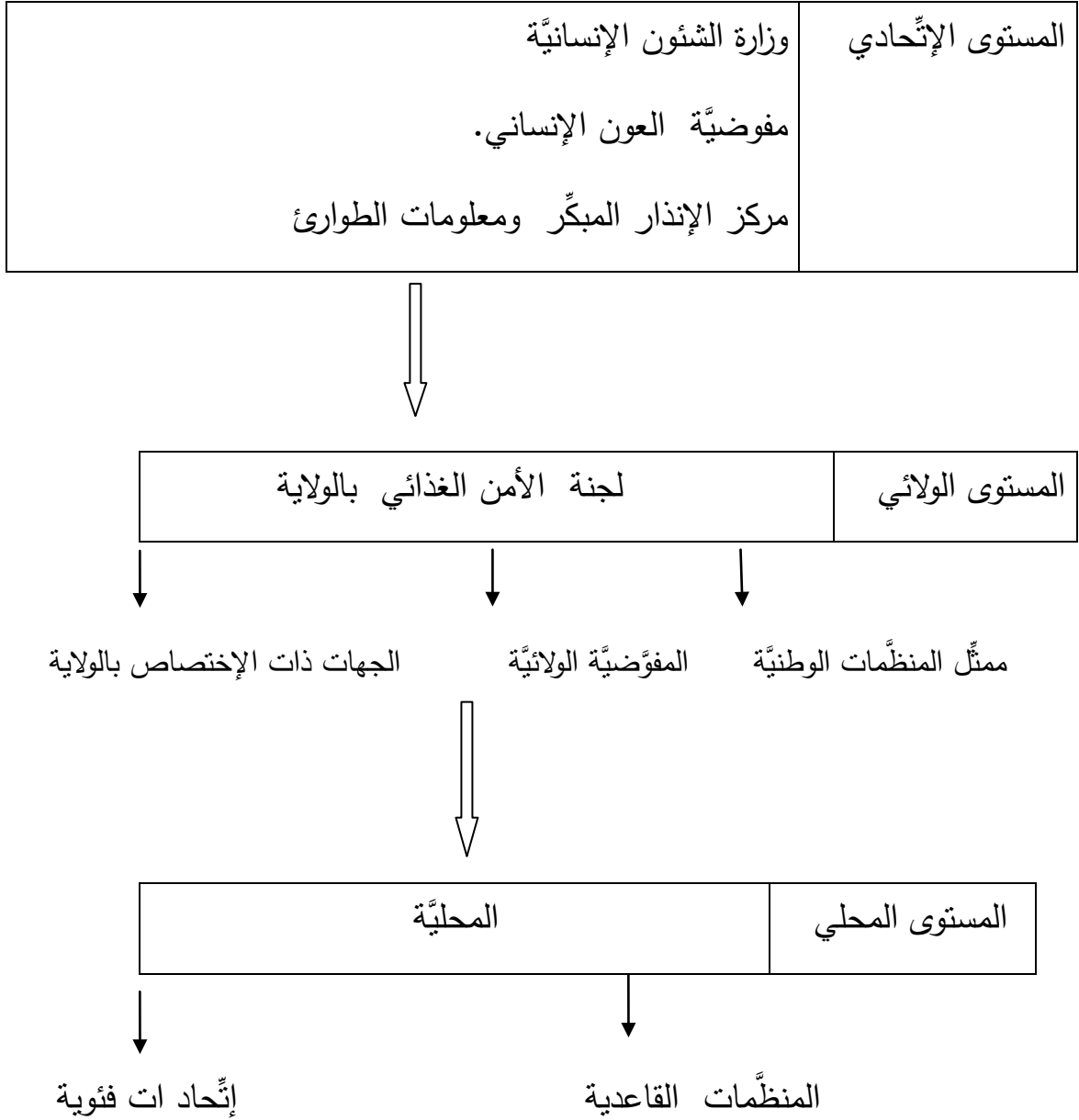
٢٤٦ حمد، عبد الحميد الحاج، مرجع سابق، ص(٧-٨) بتصريف.



المصدر: الإدارة العامة للشئون الإدارية والمالية، إدارة شئون الأفراد بمفوضية العون الإنساني ٢٠٠٧م

الشكل التالي يوضح آلية إنسياب المعلومات ما بين المستوى الإتحادي والمستوى الولائي والمستوى المحلي .

شكل رقم (٥) آلية إنسياب المعلومات ما بين المستوى الإتحادي والمستوى الولائي والمستوى المحلي



المصدر: الإدارة العامّة للشؤون الإداريّة والماليّة، إدارة شؤون الأفراد بمفوضية العون الإنساني ٢٠٠٧م.

- ٦- المعلومات التي يهتم بها نظام الإنذار المبكر هي:-
- أولاً: معلومات إرصادية (أمطار، درجات حرارة...الخ).
 - ثانياً: معلومات المحاصيل.
 - ثالثاً: معلومات صحيّة وتغذويّة.

رابعاً: معلومات إقتصادية وإجتماعية.

خامساً: معلومات الإستشعار عن بعد.

٧- المؤشرات التي يعتمد عليها الإنذار المبكر وهى:

أولاً: معدّلات هطول الأمطار.

ثانياً: الأنشطة الزراعيّة وإنتاجيّة المحاصيل.

ثالثاً: المدخلات الزراعيّة .

رابعاً: كمّيّة المياه.

خامساً: حالة المراعى.

سادساً: السوق والمخزون من الحبوب^{٢٤٧}.

^٨- يقوم مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ بجمع البيانات الميدانية عبر آليّة

المسوحات المشتركة والتي تنقسم إلى ثلاث أنواع وهى:

أولاً: مسوحات تقدير الاحتياجات ويشترك فيها كل من:-

(أ) مفوضيّة العون الإنساني الإتحاديّة.

(ب) برنامج الغذاء العالمى.

(ت) منظّمة الزراعة والأغذية العالميّة.

(ث) المنظّمات الطوعيّة .

(ج) وزارة الزراعة الولائيّة .

(ح) مفوضيّة العون الإنساني الولائيّة .

(خ) إدارات المياه، الصّحة، التعليم الولائيّة .

ثانياً: مسوحات تقدير إنتاج المحاصيل الغذائيّة ويشترك فيها كل من:

(أ) وزارة الزراعة الإتحاديّة.

(ب) مفوضيّة العون الإنساني.

(ت) منظّمة الزراعة والأغذية العالميّة.

(ث) المخزون الإستراتيجى.

(ج) وزارة الزراعة الولائيّة .

^{٢٤٧} ملفات مركز الإنذار المبكر والمعلومات، مصدر سابق، بدون ترقيم.

(ح) مفوضيّة العون الإنسانيّ الولايتيّة .

ثالثاً: المسوحات الطارئة ويشارك فيها كل من :-

(أ) مفوضيّة العون الإنسانيّ الإتحاديّة.

(ب) منظمات الأمم المتّحدة ذات الصلة.

(ت) المنظمات الطوعيّة العاملة.

(ث) الأجهزة المؤسّسات الحكوميّة ذات الصلة^{٢٤٨}.

الواقع الحاليّ لمركز الإنذار المبكّر ومعلومات الطوارئ يظهر عدم إكتمال هيكله التنظيمي والإداري وعدم إكتمال الكوادر المطلوبة. يشغل المركز حالياً بالكوادر الموضّحة في الجدول أدناه.

جدول رقم (٨) الكادر العامل حالياً بمركز الإنذار المبكّر ومعلومات الطوارئ.

الرقم	الوظيفة	المؤهلات العلميّة
١-	مدير المركز	بكالوريوس زراعة كورسات في (إدارة الكوارث+نظم المعلومات الجغرافية+الأمن الغذائي +الإستشعار عن بعد)
٢-	مسئول وحدة نظم المعلومات الجغرافية	بكالوريوس إقتصاد إحصاء وديمغرافية كورسات في (نظم المعلومات الجغرافية + الإستشعار عن بعد+التحليل الإحصائي + الأمن الغذائي
٣-	٢ مسئولى تحليل المعلومات والإحصاء	بكالوريوس إحصاء+إقتصاد
٤-	٢ مساعدي في المركز	بكالوريوس علوم رياضيات+علوم حاسوب

المصدر: الإدارة العامّة للشئون الإداريّة والماليّة ،إدارة شئون الأفراد بمفوضيّة العون الإنسانيّ ٢٠٠٧م

مركز الإنذار المبكّر ومعلومات الطوارئ يختص بمعلومات الكوارث الطبيعيّة وغير الطبيعيّة إلا أن واقع الحال يختلف من ذلك حيث أن المركز يهتم ويرصد كوارث الجفاف والتصحّر والفيضانات والأوبئة والآفات أما كوارث النزوح والألغام فلا يوجد لها أثر هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المركز يعمل في مرحلة واحدة فقط من مراحل إدارة

^{٢٤٨} ملفات مركز الإنذار المبكر والمعلومات، مصدر سابق، بدون ترقيم.

الكوارث وهى مرحلة التحوط والإنذار المبكر دون الإهتمام أو رصد تنفيذ المراحل الأخرى لإدارة الكارثة وهذه المراحل هى الوقاية، تخفيف آثار الكارثة وإعادة التعمير ، وجمع البيانات ومعالجتها وإعداد النشرات^{٢٤٩} والتقارير عنها وتبادلها مع جهات الإختصاص. وهذا ما يضعف وبقيد إدارة الكارثة من التحسب للوقاية منها، تخفيف آثارها والتي تحتاج إلى تحليل لتحديد إحتياجات المتأثرين حيث نجد أن الإهتمام بالنوع عند حدوث الكارثة من الأهمية بمكان حيث أن الرجال والنساء يتفاعلون مع الكارثة بشكل مختلف والعمر والزمن مؤشر لتحديد الإحتياجات لذلك نجد أنه من المهم بمكان أن يتم التحليل النوعى فى ظل الكوارث ليساعد ذلك فى تحديد طريقة الإنذار المبكر فى حالة الكوارث ومعرفة الإستجابة المناسبة لكل نوع وتقييم الحالات المختلفة عند حدوث الكارثة^{٢٥٠}، وإعادة التعمير . لا يوجد كذلك رصد لحصر الكوارث التى حدثت مسبقاً ليُستفاد منها فى التدخّل وكيفية المعالجات التى تمت وتفاوى السلبيات التى حدثت وتبنيّ الإيجابيات ليُستفاد منها فى المستقبل، كما لا يوجد تخريط لمناطق المخاطر التي يتوقع فيها حدوث الكوارث إما لموقعها الجغرافي أو وضعها البيئي الذي يجعلها عرضة للكوارث دائماً. كل ذلك يقلل من الإستفادة من الإمكانيات الفنية للمركز ويضعف من نوعية المعلومات المطلوبة من حيث التحليل والمعالجة والنشر. فيما يتعلّق بالتغذية الراجعة للمعلومات فلا وجود لها بالقدر المناسب. فالمركز يقوم برفع التقارير للمفوض العام والذي يوافق بدوره على تبادلها ونشرها بعد الإطلاع والتعديل. إلاّ إنه لا يوجد رصد يوضح إلى أى مدى تمت الإستفادة من هذه التقارير وكيف إنها ساعدت في إتخاذ القرار، والكوارث التى حدثت منذ العام ١٩٩٥م

وحتى العام ٢٠٠٧م كان التعامل معها كأنها أتت بصورة فجائية، فلا وجود للإنذار المبكر ولا تحوط لدرء الكارثة أو التخفيف من حدتها. الأمر الذي لم يمكّن القائمين على الأمر من تخفيف آثار الكارثة أو الوقاية منها. كما نجد أن الإستفادة من نشرات وتقارير مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ كانت محدودة جداً، إذ يتم نشر النشرات وتوزيع

^{٢٤٩} ملحق رقم (٤).

^{٢٥٠} Gender Handbook in Humanitarian Action, Inter-Agency Standing Committee, New York, 2006, p(5-6).

التقارير على الجهات الحكومية ذات الصلة ولمنظمات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية والأجنبية أو لمن يطلبها من المستفيدين.

كل ذلك أضعف من الإستفادة من الخدمات التي كان من الممكن أن تقدمها تلك الجهات خاصة المنظمات الطوعية .

الكل يدرك أنّ حركة المنظمات الطوعية تنشط عند حدوث الكوارث ويكون تدخلها سريعاً ومفيداً في جميع الخدمات الصحية والغذائية والمأوى... الخ . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنّ الإعلام يمكن أن يساهم في نشر المعلومات الخاصة بالكوارث بالقدر الذي يمكن المواطنين من التحوُّط من آثار الكارثة أو الوقاية منها أو تخفيف آثارها. تأثر المركز بالمقاطعة والحصار الإقتصادي الذي فرض على السودان مما أثر على صيانة أجهزة الحاسوب وملحقاتها الخاصة به كما إنه لم يتمكن من توفير المعامل الخاصة به مثل معمل المعلومات الجغرافية GIS ومعمل الإستشعار عن بعد RS والتدريب عليها من الجهات الصانعة كما كان يمكن أن يستفيد من محرك البحث قوقل google في المسوحات والتحليل والتخطيط إلا أن المقاطعة كان لها أثر واضح حيث أن المتاح للسودان من هذا المحرك معلومات محدودة.

مما سبق يتضح أن مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ يختص فقط بمعلومات الإنذار المبكر دون ذكر لمعلومات الطوارئ ونظامها. فنظام معلومات الكوارث هو خدمة معلوماتية تتضمن جمع البيانات والمعلومات بصورة دورية عن الكارثة موضوع النظر والقيام بتحليل تلك البيانات والمعلومات ثم نشرها وتوزيعها بصورة دورية لمتّخذي القرار والمعنيين بذلك عبر الوسائل والوسائط الإعلامية المختلفة^{٢٥١}.

بناء على ما سبق من تعريف نخلص إلى أن النظام المثالي لإدارة معلومات الطوارئ يتضمّن مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تهدف إلى إنتاج متزايد من المعلومات لتعين متّخذي القرار على إنفاذ الخطط والبرامج للسيطرة على الكارثة وتخفيف أثرها عبر الجاهزية وإدارتها بصورة دقيقة يتم التعرف من خلالها على حصر المتأثرين وتحديد الخدمات الأساسية التي يحتاجونها ونسبة الوفيات والتعرف على الأمراض... الخ.

^{٢٥١} إسماعيل، الفاضل أحمد، مرجع سابق، ص٤.

ج- إدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية :

إدارة الإحصاء و المعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية تتبع إلى الإدارة العامة للتخطيط والسياسات والبحوث. فقد اعتمدت إستراتيجية الدولة في كل مجالاتها استخدام الطرق والوسائل التقنية من أجل صنع مجتمع معلوماتي وإنفاذ مشروع الحكومة الإلكترونية وبناء نظام متكامل للمعلومات وإنشاء قاعدة بيانات قوية بالإضافة إلى نظام يقوم بجمع المعلومة وتحليلها ونشرها ومعالجتها بما يضمن الوصول لمعلومة مفيدة بسهولة ويسر. ففي الهيكل الإداري والتنظيمي للوزارة توجد أيضاً وحدة الحوسبة وتقنية المعلومات ضمن الوحدات التي تتبع إلى وكيل وزارة الشؤون الإنسانية .

١- رؤية الإدارة:

العمل علي بناء الحوسبة من أجل حكومة إلكترونية وتوفير آليات لدعم القرار.

٢- رسالة الإدارة:

فهى بناء وتدعيم مجتمع المعلومات من خلال إتاحة المعلومات والتحليل الإحصائي للبيانات وإنتاج المؤشرات للمستفيدين بدرجة عالية من الموثوقية والإعتمادية من خلال منافذ متعددة ذات إمكانيات عالية من الأرشفة والتخزين والإسترجاع تعززها وسائل تشبيك وتواصل معلوماتي^{٢٥٢}.

٣- مهام ومسئوليات إدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية هى:

أولاً: إعداد وإدارة قواعد البيانات والنظم.

ثانياً: وضع السياسات العامة للمعلومات وخطط التأمين.

ثالثاً: ربط وزارة الشؤون الإنسانية والوحدات التابعة لها.

رابعاً: تنمية الموارد البشرية .

خامساً: تحليل ومعالجة المعلومات وإعداد المؤشرات .

سادساً: إعداد خطط ومشروعات المعلومات والإشراف على تنفيذها.

سابعاً: متابعة البريد الإلكتروني القومي^{٢٥٣} .

ثامناً: صيانة الأجهزة.

^{٢٥٢} الهيكل الداخلى، مركز المعلومات والإحصاء ووزارة الشؤون الإنسانية ٢٠٠٧م، مصدر سابق.

^{٢٥٣} الهيكل الداخلى، مركز المعلومات والإحصاء ووزارة الشؤون الإنسانية ٢٠٠٧م، مصدر سابق.

٤- الهيكل المقترح لإدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية :

أولاً: إدارة تقنية المعلومات والاتصال :

هذه تتدرج تحتها الأقسام الآتية:-

(أ) قسم التطبيقات .

(ب) قسم البيانات التحتية .

(ت) قسم الدعم والإسناد الفني .

ثانياً : إدارة قواعد البيانات والتوثيق:-

هذه تتدرج تحتها الأقسام الآتية:-

(أ) قسم المعالجة والتحليل .

(ب) قسم قواعد البيانات .

(ت) قسم التوثيق والمكتبات^{٢٥٤}.

مع مطابقة الطالب للواقع الحالي لإدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية

نجد أن هيكل الإدارة غير مكتمل وتشغل حالياً الوظائف الآتية:

جدول رقم(٩) الهيكل الحالي الذي تشتغل به إدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون

الإنسانية

الرقم	الوظيفة	المؤهل العلمي
١-	مدير الإدارة	بكالوريوس علم إجتماع،ماجستير تقنية معلومات-دورات تدريبية مختلفة
٢-	مفتش أول	بكالوريوس علوم حاسوب -تقنية معلومات
٣-	مفتش	بكالوريوس علوم حاسوب- تقنية معلومات

^{٢٥٤} المصدر نفسه.

٤-	مفتش	بكالوريوس علوم حاسوب
٥-	متعاون	بكالوريوس تقنية معلومات-مهندس برامج (تحليل وتصميم نظم)

الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية، إدارة شؤون الأفراد، وزارة الشؤون الإنسانية ٢٠٠٧م.

المهام التي تقوم بها إدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية تقتصر فقط على الإشراف على مراكز الوحدات التابعة لوزارة الشؤون الإنسانية في مجال الأنظمة والشبكات مثال مجمّع الإجراءات الموحد ، كما تدير الموقع الإلكتروني للوزارة عبر الإنترنت وتربط جميع الوحدات التابعة للوزارة عبر رابط مخصّص لذلك كما وتشرف على الشبكة والأنظمة داخل وزارة الشؤون الإنسانية مثال الأنظمة المالية والتدريب وإدارة الخطط والبرامج كما لديها رابط فني مع المركز القومي للمعلومات يرتبط بالشبكة القومية للمعلومات والتي تفيد في المراسلات الإلكترونية ما بين وزارة الشؤون الإنسانية ومجلس الوزراء والوزارات الأخرى .

مما سبق ذكره نجد أنّ مهام إدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية هي مهام تقنية فقط، وبالرغم من إنها تدير الموقع الإلكتروني للوزارة إلا إنّنا نجد اختلاف في مسمّى الإدارة، ففي هيكل وزارة الشؤون الإنسانية تسمى هذه الإدارة بإدارة الإحصاء والمعلومات وفي الموقع الإلكتروني التابع للوزارة تُعرف بمركز المعلومات والحوسبة. يدل ذلك على عدم وجود تدقيق في المعلومات والنشر وتطابق المسمّيات كما لا تهتم الإدارة بجمع وتحليل المعلومات وتبادلها مع الجهات ذات الاختصاص. هنالك إزدواجية في تكوين وحدات وإدارات وزارة الشؤون الإنسانية وذلك بسبب الصورة الإثنائية التي تم بها إنشاء الوزارة دون النظر إلى مهامّها. يوجد هنالك جسمان داخل هيكل وزارة الشؤون الإنسانية هما إدارة الإحصاء والمعلومات ووحدة الحوسبة وتقنية المعلومات، إلا أنّنا نجد في الواقع العملي للوزارة وجود لإدارة الإحصاء والمعلومات فقط.

توصّل الطالب لبعض الفروق بين مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ وإدارة الإحصاء والمعلومات نبيّنها في الجدول التالي :

جدول رقم (١٠) بعض الفروق بين مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ وإدارة الإحصاء والمعلومات

الرقم	إدارة الإحصاء والمعلومات	مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ
١-	يقوم بتحليل وتصميم الأنظمة والشبكات أيّ إعداد وعاء للمعلومات	يقوم برصد وجمع البيانات ومعالجتها للخروج بمؤشرات واضحة تساعد متّخذي القرار في إتخاذ القرار بصورة سليمة تخفف من آثار الكارثة والتحسب لها.
٢-	يساعد على حفظ المعلومات والسرعة في تبادلها وصيانة الشبكة	يعمل على نشر المعلومات عبر النشرات والتقارير مع جهات الإختصاص حكوميّة كانت أو غير حكوميّة

المصدر: النتائج التي توصل إليها الطالب من الدراسة

المبحث الثاني

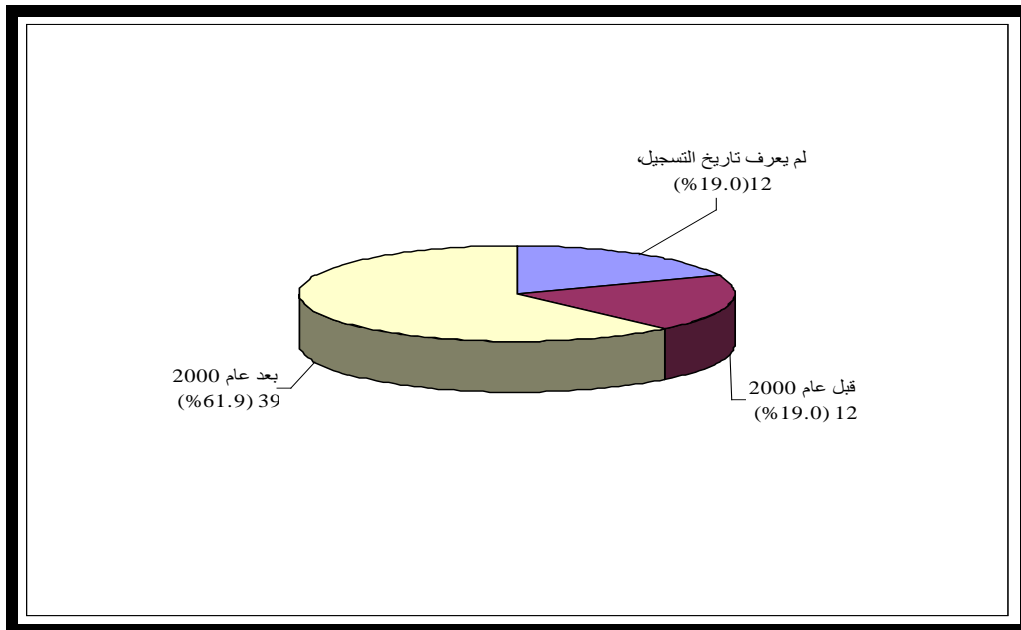
نتائج المسح الوصفي

كما موضَّح بالمقدمة حول منهجية الدراسة فقد تم تسليم استبانة واحدة فقط لكل منظمة من المنظمات التي وقع عليها الاختيار، وتمت تعبئتها بواسطة مبحوث واحد فقط إما مدير المنظمة المعنية أو من يراه المدير مناسباً من الكادر العامل بالمنظمة. وتم إختيار المنظمات عشوائياً.

١- تاريخ تسجيل المنظمات الطوعية الوطنية :

الشكل أدناه يوضح أنّ عدد المنظمات الطوعية قد إزداد بعد العام ٢٠٠٠م حيث تم تسجيل ٣٩ (٦١.٩%) منظمة من مجمل المنظمات المسجلة حتى العام ٢٠٠٧م بينما ١٢ (١٩.٠%) منظمة تم تسجيلها قبل العام ٢٠٠٠م. علماً بأنّ هنالك ١٢ (١٩.٠%) منظمة لم يعرف التاريخ الحقيقي لتسجيلها. والشكل أدناه يوضح عدد المنظمات الطوعية الوطنية بحسب تاريخ تسجيلها لدى وزارة الشؤون الإنسانية حتى العام ٢٠٠٧م.

شكل رقم (٦) عدد المنظمات الطوعية الوطنية بحسب تاريخ تسجيلها لدى وزارة الشؤون الإنسانية حتى العام ٢٠٠٧م



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م

من الجدول أدناه نجد أن جمعية البيئيين هي من أقدم المنظمات الطوعية الوطنية التي تم تسجيلها وكان ذلك في العام ١٩٨٦م بينما منظمات مثل المنظمة الخيرية للسلام والتنمية الاجتماعية والصحة ومحو الامية، الدويم الخيرية، طيبة الخيرية، نهضة الريف تم تسجيلهم عام ٢٠٠٤م.

جدول رقم (١١) عدد المنظمات الطوعية الوطنية بحسب تاريخ تسجيلها لدى وزارة الشؤون الإنسانية حتى العام ٢٠٠٧م

تاريخ التسجيل	إسم المنظمة
لم يذكر	منظمة التنمية الخيرية
	إتحاد خريجي جامعة الزعيم الازهرى
	الجمعية السودانية للرعاية والتنمية
	الرعاية والإعلام
	جمعية زارعى الكلى السودانية
	منظمة التحابب الخيرية
	منظمة التضامن الخيرية للسلام والتنمية
	منظمة الثقافة الاسلامية
	منظمة شروق للتنمية
	منظمة عمر نور الدائم للتنمية الإنسانية
	منظمة فافا للتنمية والتعمير وتطوير الريف
	منظمة فداديا العالمية لرعاية الصحة والتعليم
	1986
1987	منظمة الحكمة للرعاية الصحية والاجتماعية
1991	منظمة الإيثار الخيرية
1994	أنا السودان
	منظمة تام للتنمية -الطفل والمجتمع
	منظمة رعاية الطفل العالمية

تابع جدول رقم (١١)

تاريخ التسجيل	إسم المنظمة
1995	منظمة هوب سوداني
١٩٩٧	جمعية عازة النسوية
	منظمة سابا لتعزيز المصالح المشتركة للطفل والام
2000	منظمة نبتة للتنمية الاجتماعية
2001	جمعية التكافل الاسرى
	المنظمة السودانية الشعبية لمحاربة التصحر والفقر
	المنظمة السودانية للاحصان وتنمية المجتمع (احصان)
	المنظمة العالمية للمناصرة والحماية المدنية
	المنظمة النسوية للتنمية وبناء القدرات
	الهيئة الخدمية لتنمية جبال النوبة
2003	الوكالة السودانية لمكافحة الالغام
	جمعية البساط الخيرية
	منظمة ختم الخيرية
	منظمة أيد لايد للتمنية والسلام
	منظمة ميمو الخيرية
	هيئة النهضة الأفريقية الخيرية الدولية
	منظمة أدين للتنمية
	منظمة البطحاء الخيرية للتنمية
	منظمة السودان الموحد
2004	منظمة المعونة السودانية
	منظمة المناسك للامومة والطفولة والسلام والتنمية
	منظمة كالك الطوعية

تابع جدول رقم (١١)

اسم المنظمة	تاريخ التسجيل
منظمة إعادة البسمة لرعاية اطفال وامهات الفشل الكلوى	2005
منظمة التنمية التعليمية السودانية	
منظمة الصداقة للتنمية والسلام	
منظمة الكفيل الخيرية لرعاية الأمومة والطفولة والمشردين	
منظمة تكسيب لترقية الخدمات	
منظمة جميز للتنمية والاعمار	
منظمة نوافذ الخيرية	
المنظمة الخيرية للسلام والتنمية الاجتماعية والصحة ومحو الامية	
جمعية البيولوجيين السودانيين	
مركز دراسات التماس	
منظمة الام الخيرية	
منظمة الدويم الخيرية	
منظمة الشقيق التطوعية	
منظمة أهازيج لكفالة الايتام ورعاية اسرهم	
منظمة ترهاقة الخيرية للثقافة والتنمية	
منظمة طيبة الخيرية	
منظمة عمران الخيرية	
منظمة مبادرات لتنمية المرأة والطفل	
منظمة نرابط	
منظمة نهضة الريف	

٢- مجالات عمل المنظمات الطوعية الوطنية :

عملت الدراسة على حصر أكثر من عشرين مجالاً للعمل الطوعي الجدول أدناه يظهر أنّ خدمات التنمية كانت الأكثر جاذبية إذ ذكر ٤٥ (٧١.٤%) مبحوث تغطية منظماتهم لمختلف الأعمال في هذا المجال، بينما ذكر ٤٣ (٦٨.٣%) مبحوث مجال العمل الاجتماعي، ٤١ (٦٥.١%) مبحوث ذكر مجال الخدمات الصحية بينما ذكر مبحوث واحد فقط (١.٦%) أنّخراط منظماتهم في كل من خدمات الطوارئ والكوارث وخدمات الزواج الجماعي ومكافحة الجفاف والتصحر.

جدول رقم (١٢) مجالات عمل المنظمات الطوعية الوطنية

مجالات العمل الطوعي	عدد المنظمات العاملة	العدد	%
مجالات تعمل بكل منها منظمة واحدة فقط	مشاريع الزواج الجماعي	1	١.٦
	خدمات الطوارئ والكوارث	1	١.٦
	خدمات مكافحة التصحر والفقير	1	١.٦
مجالات تعمل بها أكثر من منظمة واحدة	خدمات تنمية	45	71.4
	خدمات اجتماعية	43	68.3
	خدمات صحة	41	65.1
	ثقافة السلام	37	58.7
	طفولة وأمومة	36	57.1
	بناء قدرات	35	55.6
	خدمات تعليم	33	52.4
	خدمات بيئة	32	50.8
	خدمات نازحين	30	47.6
	عدد المنظمات العاملة	العدد	%
مجالات تعمل بها أكثر من منظمة واحدة	خدمات شباب	29	46.0
	الدراسات والبحوث	27	42.9

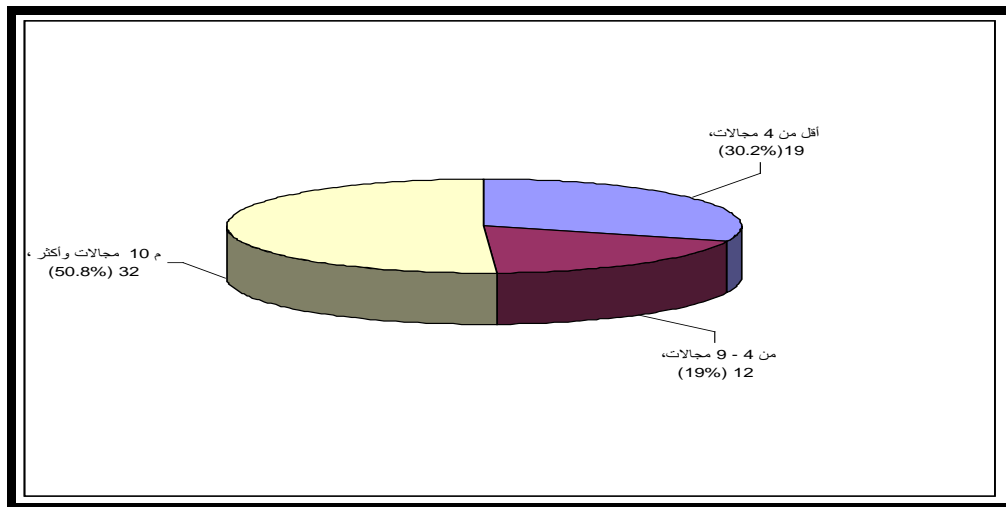
39.7	25	خدمات إغاثة
38.1	24	حقوق أنثى
34.9	22	إعادة إعمار
27.0	17	خدمات مياه
25.4	16	خدمات تكنولوجيا معلومات اتصالات
23.8	15	خدمات إعلام
17.5	11	تقديم المساعدات القانونية
14.3	9	خدمات مكافحة ألغام
9.5	6	خدمات لاجئين

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م

٣- تراكم مجالات عمل المنظمات الطوعية :

الشكل رقم (٧) أدناه يوضح أن ٣٢ (٥٠.٨%) مبحوث ذكر أن المنظمة التي يعمل بها تعمل في عشرة مجالات وأكثر ، ١٩ (٣٠.٢%) مبحوث ذكر أقل من ٤ مجالات بينما ١٢ (١٩.٠%) ذكر ما بين ٤ إلى ٩ مجالات.

شكل (رقم ٧) تراكم مجالات عمل المنظمات الطوعية

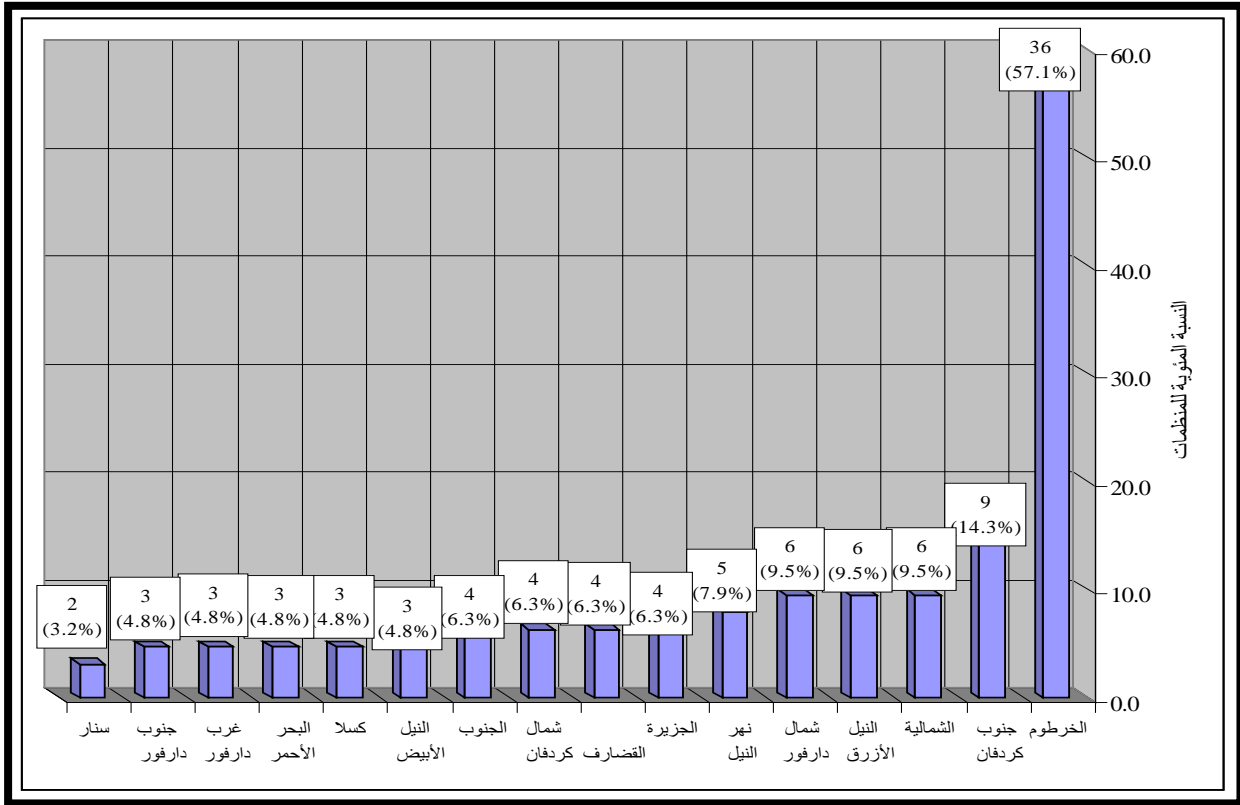


المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م

٤- المكاتب الولائية للمنظمات الطوعية الوطنية بمختلف ولايات السودان:

الشكل رقم (٨) أدناه يوضح أن هنالك ٣٣ (٥٢.٤١%) مبحوث ذكر أن المنظمات الطوعية الوطنية التي يعملون بها تعمل داخل ولاية الخرطوم ، ثلاثة (٤.٨%) مبحوثين تعمل منظماتهم داخل ولاية الخرطوم وخارجها ولديها مكاتب خارج ولاية الخرطوم أيضاً ، بينما ذكر ٢٧ (٤٢.٩%) مبحوث أن المنظمات التي يعملون بها تعمل خارج ولاية الخرطوم فقط ولديها مكاتب هناك. أكثر وجود للمنظمات الطوعية الوطنية كان خارج ولاية الخرطوم، ١٩ (٣٠.٢%) مبحوث ذكر أن منظماتهم لديها مكاتب بولاية جنوب كردفان بينما مبحوثين (٦.٧%) فقط ذكروا أن المنظمات التي يعملان لديها مكاتب بولاية سنار.

شكل رقم (٨) المكاتب الولائية للمنظمات الطوعية الوطنية بمختلف ولايات السودان



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م.

٥- مجالات عمل المنظمات بولاية الخرطوم وخارجها :

الجدول رقم (١٣) أدناه يظهر أن هنالك ٢٧ (٤٢.٩%) مبحوث ذكر أن المنظمات الطوعية الوطنية التي يعملون بها تعمل كلياً خارج ولاية الخرطوم، من هؤلاء

١٩ (٣٠.٢%) مبحوث ذكر إنها تعمل في أكثر من ١٠ مجالات بينما ٤ (٦.٤%) مبحوثين ذكر إنها تعمل في أقل من ٤ مجالات. هنالك ٣٦ (٥٧.١%) مبحوث ذكروا أنّ المنظمّات الطوعيّة الوطنيّة التي يعملون بها لديها مكاتب داخل ولاية الخرطوم وخارجها من هؤلاء ١٥ (٢٣.٨%) مبحوث منها تعمل في أقل من ٤ مجالات. ومن هنا يظهر تعدد مجالات عمل المنظمّات الطوعيّة الوطنيّة العاملة خارج ولاية الخرطوم بالمقارنة مع تلك التي تعمل بداخلها.

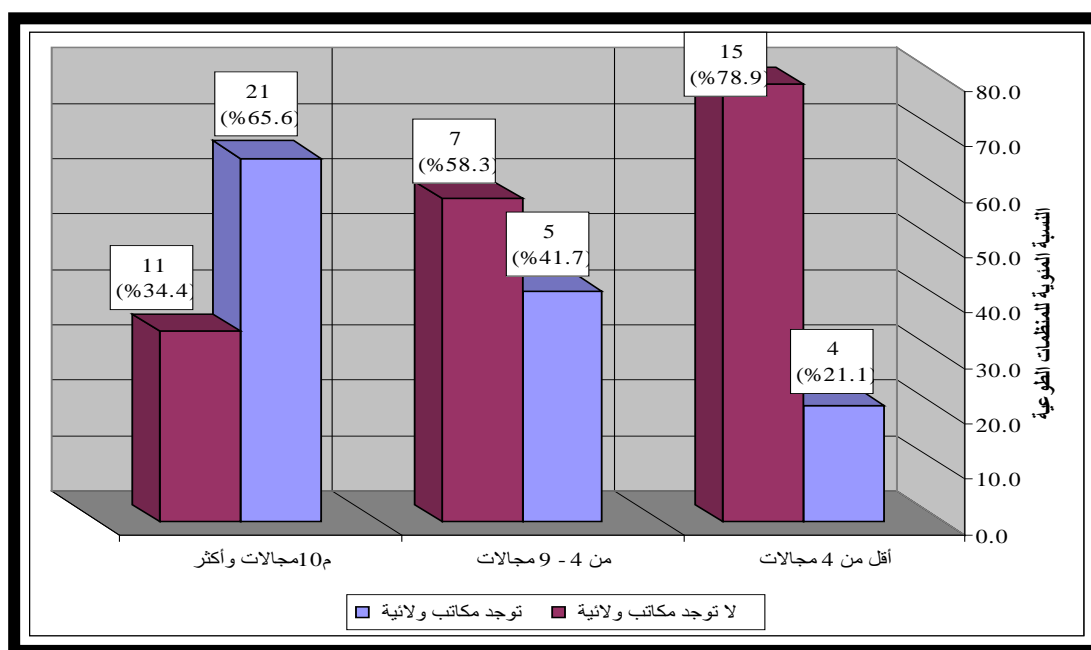
جدول رقم (١٣) مجالات عمل المنظمّات بولاية الخرطوم وخارجها

عدد مجالات عمل المنظمة	تعمل داخل وخارج الخرطوم	%	تعمل خارج الخرطوم فقط	%	العدد الكلي	%
أقل من ٤ مجالات	15	41.7	4	14.8	19	30.2
من ٤ - ٩ مجالات	8	22.2	4	14.8	12	19.0
10 مجالات وأكثر	13	36.1	19	70.4	32	50.8
المجموع	36	100	27	100	63	100

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م.

٦- إمتلاك المنظمّات الطوعيّة العاملة خارج ولاية الخرطوم لمكاتب ولائية:

الشكل أدناه يظهر أنّ هنالك ثلاثون (٤٧.٦%) مبحوثاً ذكروا أنّ منظمّاتهم لديها مكاتب ولائيّة. كما أظهرت الدراسة كذلك وجود تناسب طردي بين مجالات عمل المنظمة وعدد مكاتبها الموجودة بالولايات. فكلما ازدادت مجالات عمل المنظمة كلما ازداد عدد مكاتبها. نجد أنّ ٢١ (٦٥.٦%) مبحوث من الذين تغطي منظمّاتهم ١٠ مجالات وأكثر ولديها مكاتب تعمل خارج ولاية الخرطوم بينما ٥ (٤١.٧%) مبحوثين ذكروا أنّ المنظمّات الطوعيّة التي يعملون بها تعمل في مجالات تتراوح ما بين ٤-٩ مجالات ولديها مكاتب ولائيّة بينما ٤ (٢١.١%) مبحوثين تعمل منظمّاتهم في أقل من ٤ مجالات ولديها مكاتب ولائيّة كذلك.



شكل رقم (٩) إمتلاك المنظمات الطوعية العاملة خارج ولاية الخرطوم لمكاتب ولائية

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م

الجدول أدناه يوضح أسماء المنظمات الطوعية الوطنية بحسب عدد مجالات عملها وتواجدها داخل أو خارج ولاية الخرطوم.

جدول رقم (١٤) أسماء المنظمات الطوعية الوطنية بحسب عدد مجالات عملها وتواجدها داخل أو خارج ولاية الخرطوم

الرقم	عدد مجالات عمل المنظمة	إسم المنظمة	تعمل داخل ولاية الخرطوم	تعمل خارج ولاية الخرطوم	العدد الكلي
1	أقل من ٤ مجالات	منظمة التنمية الخيرية	1	0	1
2		اتحاد خريجي جامعة الزعيم الازهرى	1	0	1
3		الجمعية السودانية للرعاية والتنمية	1	0	1
4		الرعاية والإعلام	1	0	1
5		المنظمة السودانية الشعبية لمحاربة	1	0	1

			التصحر والفقر	
1	1	0	المنظمة السودانية للاحصان وتنمية المجتمع (احصان)	6
1	0	1	جمعية البساط الخيرية	7
1	0	1	جمعية زارعى الكلى السودانية	8
1	0	1	منظمة التحابب الخيرية	9
1	1	0	منظمة التضامن الخيرية للسلام والتنمية	10
1	0	1	منظمة السودان الموحد	11
1	1	0	منظمة رعاية الطفل العالمية	12
1	0	1	منظمة شروق للتنمية	13
1	0	1	منظمة عمر نور الدائم للتنمية الانسانية	14
1	1	0	منظمة فافا للتنمية والتعمير وتطوير الريف	15
1	0	1	منظمة فداديا العالمية لرعاية الصحة والتعليم	16
1	0	1	منظمة مبادرات لتنمية المرأة والطفل	17
1	0	1	منظمة نبتة للتنمية الاجتماعية	18
1	0	1	منظمة هوب سودانى	19
19	4	15		العدد الكلى

1	0	1	الوكالة السودانية لمكافحة الالغام	من ٤ - ٩ مجالات	20
1	0	1	مرکز دراسات المرأة		21
1	0	1	مركز دراسات التماس		22
1	0	1	منظمة ختم الخيرية		23
1	1	0	منظمة اعادة البسمة لرعاية اطفال وامهات الفشل الكلوى		24
1	0	1	منظمة الايثار الخيرية		25
1	1	0	منظمة التنمية التعليمية السودانية		26
1	1	0	منظمة الحكمة للرعاية الصحية والاجتماعية		27
1	0	1	منظمة الدويم الخيرية		28
1	0	1	منظمة الشقيق التطوعية		29
1	1	0	منظمة نهضة الريف		30
1	0	1	منظمة نوافذ الخيرية		31
12	4	8	العدد الكلى		
0	1	0	المنظمة الخيرية للسلام والتنمية الاجتماعية والصحة ومحو الامية	١٠ مجالات وأكثر	32
1	1	0	المنظمة العالمية للمناصرة والحماية المدنية		33
1	0	1	المنظمة النسوية للتنمية وبناء القدرات		34

1	1	0	الهيئة الخدمية لتنمية جبال النوبة	35
1	0	1	انا السودان	36
1	1	0	جمعية البيولوجيين السودانيين	37
1	0	1	جمعية البيئيين	38
1	1	0	جمعية التكافل الاسرى	39
1	0	1	جمعية رعاية المهتمين الاسلامية الخيرية	40
1	1	0	جمعية عازة النسوية	41
1	0	1	مركز الشؤون الانسانية	42
1	1	0	منظمة الام الخيرية	43
1	1	0	منظمة أيد لايد للتنمية والسلام	44
1	1	0	منظمة ادين للتنمية	45
1	1	0	منظمة البطحاء الخيرية للتنمية	46
1	0	1	منظمة الثقافة الاسلامية	47
1	0	1	منظمة الصداقة للتنمية والسلام	48
1	0	1	منظمة الكفيل الخيرية لرعاية الامومة والطفولة والمشردين	49
1	0	1	منظمة المعونة السودانية	50
1	1	0	منظمة المناسك للامومة والطفولة والسلام والتنمية	51

1	1	0	منظمة اهازيج لكفالة الايتام ورعاية اسرهم	52
1	0	1	منظمة تام للتنمية -الطفل والمجتمع	53
1	0	1	منظمة ترهاقة الخيرية للثقافة والتنمية	54
1	1	0	منظمة تكسيب لترقية الخدمات	55
1	1	0	منظمة جميز للتنمية والاعمار	56
1	1	0	منظمة سابا لتعزيز المصالح المشتركة للطفل والام	57
1	0	1	منظمة طيبة الخيرية	58
1	1	0	منظمة عمران الخيرية	59
1	1	0	منظمة كالك الطوعية	60
1	1	0	منظمة ميمو الخيرية	61
1	0	1	منظمة نرابط	62
1	1	0	هيئة النهضة الافريقية الخيرية الدولية	63
32	19	13		العدد الكلى

المصدر: الدراسة الميدانية التي اجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م

٧- وسائل الإتصال بين المنظمات الطوعية الوطنية وأفرعها الولائية:

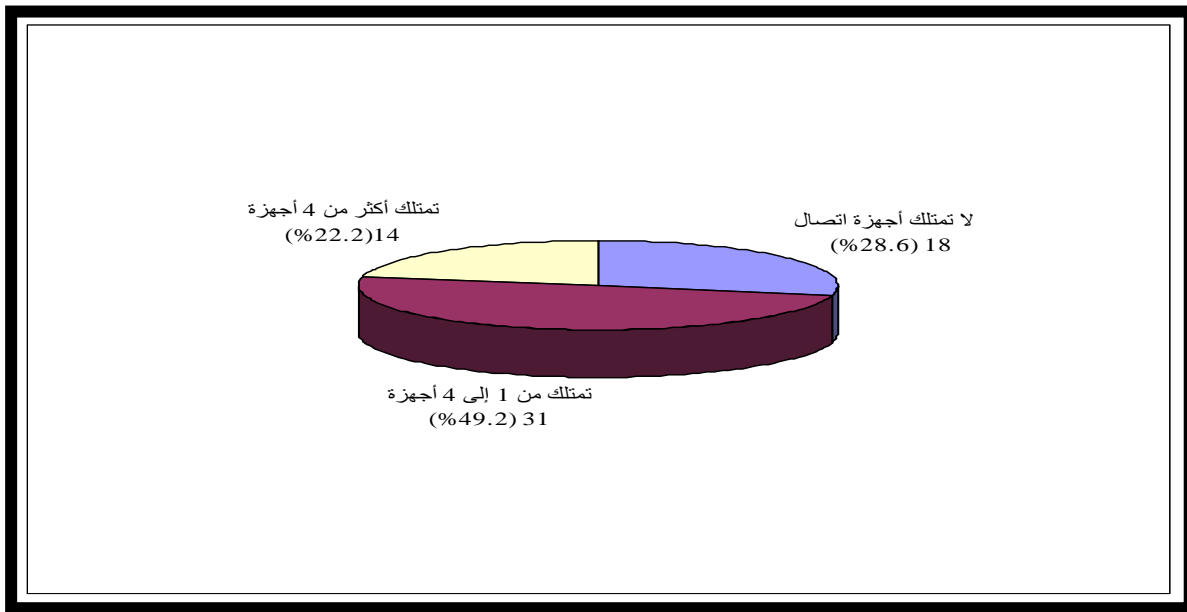
أفاد ٤٩ (٧٧.٨%) مبحوث إهتمام منظماتهم بالمعلومات في حين نفي ١٤ (٢٢.٢%) منهم ذلك أما فيما يتعلق بأنطباع المبحوثين عن أهمية وسائل الإتصال نجد أن ٥٤

(٨٥.٧%) مبحوث يعتبرون أنّ استخدام أجهزة الإتّصال من الأشياء الأساسيّة بينما يري ٩ (١٤.٣%) غير ذلك.

٨- وسائل الإتّصال المتاحة لدى المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة:

تم التقصي عن امتلاك المنظّمّة لأيّ من وسائل الإتّصال التسع التاليّة: تلفون ، حاسوب، فاكس، إسكتر، صندوق بريدي، تلفون خلوي، لاسلكي ، حاسوب محمول وموبايل الشكل أدناه يوضح ذلك.

شكل رقم (١٠) وسائل الإتّصال المتاحة لدى المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة



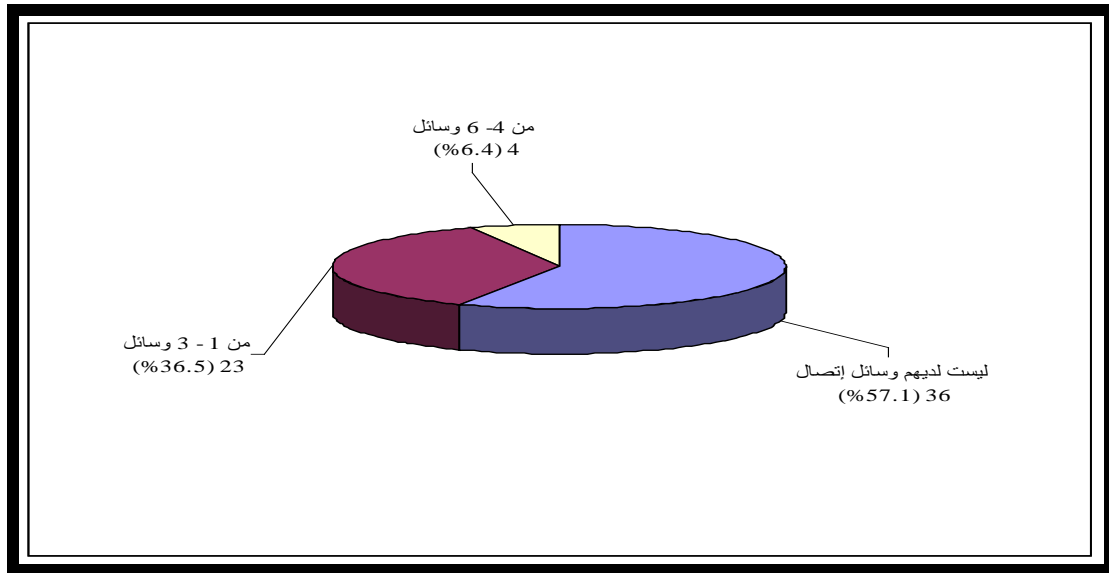
المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م

أظهرت النتائج ضعف إمكانيات أجهزة الإتّصال التي تمتلكها المنظمات. الشكل رقم (١٠) أعلاه يوضح أنّ هنالك ١٨ (٢٨.٦%) مبحوث أفاد عدم إملاك المنظّمّة التي يعمل بها لأيّ من الأجهزة أعلاه، ٣١ (٤٩.٢%) مبحوث أفاد إملاك المنظّمّة إلى ما بين ١ إلى ٤ أجهزة بينما ١٤ (٢٢.٢%) مبحوث أفاد إملاك المنظّمّة التي يعمل بها لأكثر من ٤ أجهزة.

٩- وسائل المتابعة والإتصال بين المكاتب الرئيسية والولائية للمنظمات الطوعية الوطنية:

تم التقصي أيضاً عن وسائل المتابعة الثمانية التالية وما إذا كانت المنظمات الطوعية الوطنية تستخدمها لأغراض المتابعة والإتصال فيما بينها أو بين كل منها وأفرعها الموجودة بالولايات. والوسائل هي: التلفون، الحاسوب، الفاكس، البريد الإلكتروني، صندوق البريد العادي، التلفون الخليوي، اللاسلكي والحاسوب المحمول. الشكل رقم (١١) أدناه يظهر أن ٣٦ (٥٧.١%) مبحوثاً أفاد أن المنظمة التي يعمل بها لا تستخدم أي من الوسائل المذكورة أعلاه لأغراض المتابعة والإتصال فيما بينها أو بين كل منها وأفرعها الموجودة بالولايات إما لكونها لا تمتلك وسيلة التواصل المذكورة أو لكونها ليست لديها مكاتب ولائية، ٢٣ (٣٦.٥%) مبحوث أن المنظمات التي يعملون بها تمتلك ما بين ١ إلى ٣ وسائل بينما ذكر ٤ (٦.٤%) مبحوثين أن المنظمات التي يعملون بها تمتلك ما بين ٤ إلى ٦ وسائل إتصال لأغراض المتابعة والتواصل.

شكل رقم (١١) وسائل المتابعة والإتصال بين المكاتب الرئيسية والولائية للمنظمات الطوعية الوطنية



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م.

١٠- إمتلاك المنظمات الطوعية الوطنية لأجهزة الإتصال:

الجدول رقم (١٥) أدناه يظهر أن التلفون الثابت هو الأكثر تواجداً لدى المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة حيث نجد ٤٠ (٦٣.٥%) مبحوثاً ذكر أنّ المنظّمات التي يعملون بها تمتلك جهاز التلفون ، يليه إمتلاك المنظّمات للحاسب اللّالى حيث ذكر ٣٧ (٥٨.٧%) مبحوث أنّ المنظّمات التي يعملون بها تمتلكه ثم الحاسب المحمول حيث ذكر ٢٤ (٣٨.١%) مبحوث إمتلاك منظّماتهم للحاسب المحمول بينما لا تمتلك أيّ من المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة جهاز اللاسلكي.

جدول رقم(١٥) إمتلاك المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة لأجهزة الإتّصال

أجهزة الإتّصال	عدد المنظّمات	%
تلفون	40	63.5
حاسوب	37	58.7
حاسوب محمول	24	38.1
تلفون فاكس	18	28.6
إسكندر	13	20.6
صندوق بريد	13	20.6
موبايل	9	14.3
تلفون خلوي	4	6.3
لاسلكي	0	0.0

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطاب بتاريخ ٢٠٠٩م.

١١- وفرة أجهزة الإتّصال بالمقارنة مع تراكم مجالات عمل المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة:

أولاً: المنظمات التي لا تمتلك أجهزة إتصال:

الشكل رقم ١٢ أدناه يظهر أن هناك ١٨ (٢٨.٣%) مبحوث ذكر أن المنظمات التي يعملون بها لا تمتلك إي أجهزة إتصال ١٦ (٨٨.٩%) منهم ينتمي إلي منظمات تعمل في أقل من ٤ مجالات بينما مبحوثين (١١.١%) ينتميان إلى منظمات تعمل في أكثر من ١٠ مجالات.

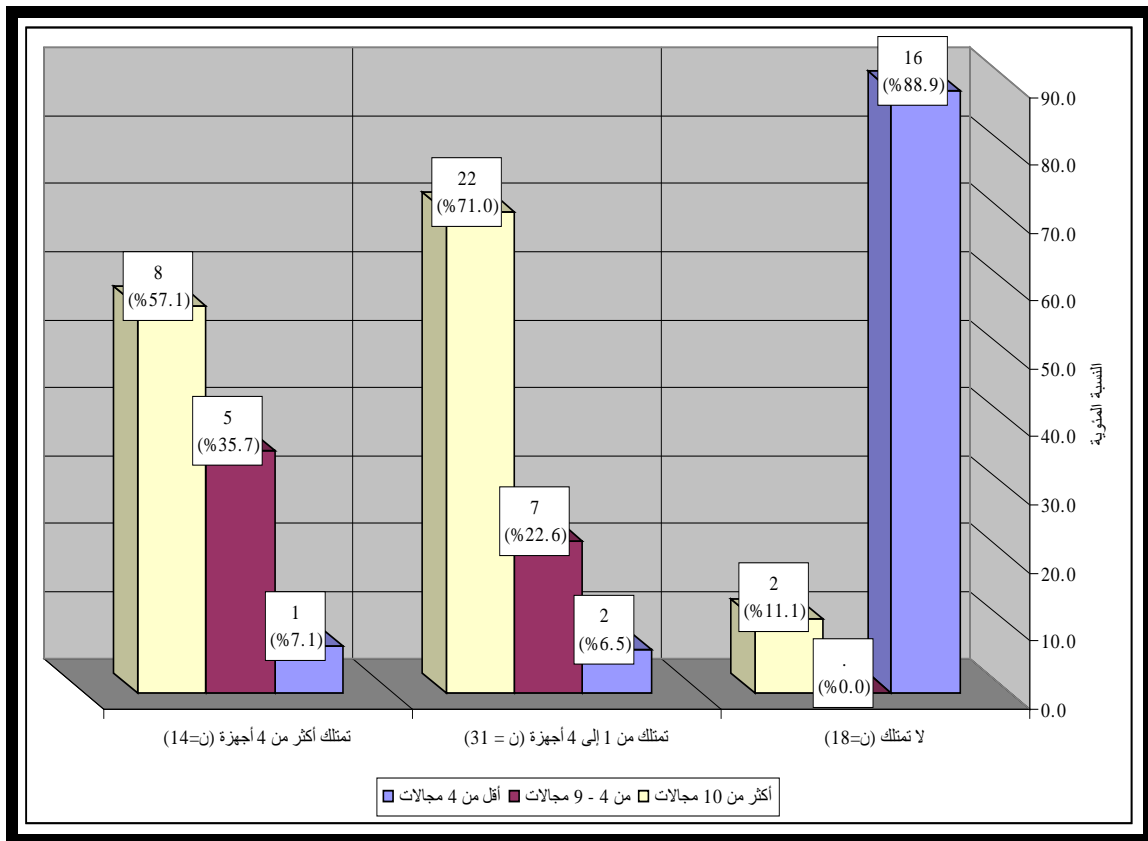
ثانياً: المنظمات التي تمتلك من ١ إلى ٤ أجهزة إتصال:

هذه الفئة من المنظمات هي الأكثر عدداً حيث ذكر ٣١ (٤٩.٢%) مبحوث إمتلاك المنظمات التي يعملون بها إلى بين ١ إلى ٤ من أجهزة الإتصال إثنين منهما (٦.٥%) تعمل منظماتهم في أقل من ٤ مجالات بينما ٢٢ (٧١.٠%) مبحوث تعمل المنظمات التي يعملون بها في ١٠ مجالات وأكثر. وهذا أكبر المؤشرات لضعف إمتلاك المنظمات لأجهزة الإتصال .

ثالثاً: المنظمات التي تمتلك أكثر من ٤ أجهزة إتصال:

هناك ١٤ مبحوث ذكر أن المنظمة التي يعمل بها تمتلك أكثر من ٤ أجهزة إتصال.

شكل رقم (١٢) وفرة أجهزة الإتصال بالمقارنة مع تراكم مجالات عمل المنظمات
الطوعية الوطنية



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م.

١٢ - إمتلاك المنظمات الطوعية الوطنية لأجهزة الإتصال الإلكتروني :

أولاً: إمتلاك المنظمات للبريد الإلكتروني :

الجدول رقم (١٦) أدناه يظهر ضعف وجود أجهزة الإتصال الإلكتروني لدى المنظمات الطوعية الوطنية. هنالك ٨ (١٢.٧%) مبحوثين فقط ذكروا أنّ المنظمات الطوعية الوطنية التي يعملون بها تمتلك بريداً إلكترونياً بينما ذكر ٥٥ (٨٧.٣%) مبحوث عدم إمتلاك المنظمات الطوعية الوطنية التي يعملون بها لخدمة البريد الإلكتروني. من مجمل المبحوثين الذين ذكروا أنّ المنظمات الطوعية الوطنية التي يعملون بها تمتلك بريداً إلكترونياً نجد أنّ ٥ (٦٢.٥%) مبحوثين ذكر إمتلاك منظماتهم لشبكة الكترونية عادية بينما ٣ (٣٧.٥%) مبحوثين لديهم شبكات إنترنت ذات ساعات عريضة. من مجمل المبحوثين الذين ذكروا أنّ المنظمات الطوعية الوطنية التي يعملون بها تمتلك بريداً إلكترونياً أيضاً نجد أنّ ٣ (٣٧.٥%) مبحوثين منهم ذكروا أنّ

منظّماتهم موجودة داخل ولاية الخرطوم وخارجها ولديها بريداً إلكترونيّاً بينما ٣ (٣٧.٥%) مبحوثين ذكروا أنّ منظّماتهم موجودة داخل ولاية الخرطوم وخارجها أيضاً ولديها شبكة إلكترونيّة داخلية بينما مبحوثين إثنين (٢٥.٠%) ذكروا أنّ المنظّمات التي يعملان بها لديها بريداً إلكترونيّاً وموجودة خارج ولاية الخرطوم .

ثانياً: إمتلاك المنظّمات لشبكة الكترونيّة داخلية:

الجدول رقم (١٦) أيضاً يظهر أنّ ٤ (٥٠%) فقط من المبحوثين الثمانية الذين أفادوا إمتلاك المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة التي يعملون بها للبريد الإلكتروني نجد أنّ مبحوثين إثنين فقط أفادا أنّ المنظّمات التي يعملان بها توجد خارج ولاية الخرطوم بينما ٣ (٤.٨%) مبحوثين تعمل منظّماتهم الطوعيّة الوطنيّة بكلّ من داخل ولاية الخرطوم فقط وبداخل ولاية الخرطوم وخارجها . أما المنظّمات العاملة خارج ولاية الخرطوم فلا تمتلك أيّ منها شبكة الكترونيّة داخلية.

جدول رقم (١٦) إمتلاك المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة لأجهزة الإتّصال الإلكتروني

موقع عمل	لديها بريد إلكتروني	لديها شبكة الكترونيّة داخلية
----------	---------------------	------------------------------

المنظمة	العدد	% من مجمل المبحوثين	% من المبحوثين الذين أفادوا امتلاك بريد إلكتروني	العدد	% من المبحوثين الذين أفادوا امتلاك بريد إلكتروني	المنظمة
تعمل داخل ولاية الخرطوم	3	4.8	37.5	1	1.6	12.5
تعمل داخل ولاية الخرطوم وخارجها	3	4.8	37.5	3	4.8	37.5
تعمل خارج ولاية الخرطوم	2	3.2	25.0	0	0.0	0.0
عدد المنظمات	8	12.7	100.0	4	6.3	50.0

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطلب بتاريخ ٢٠٠٩م.

ثالثاً: وجود صفحات للتواصل عبر الشبكة الإلكترونية :

ثمانية مبحوثين (١٢.٧%) أفادوا أنّ المنظمات الطوعية الوطنية التي يعملون بها لديها صفحات للتواصل الإلكتروني بينما ٥٥ (٨٧.٣%) مبحوث لا تمتلك منظماتهم تلك الخدمة. الشكل أدناه يوضح عدد المنظمات التي لديها صفحات للتواصل عبر الشبكة الإلكترونية.

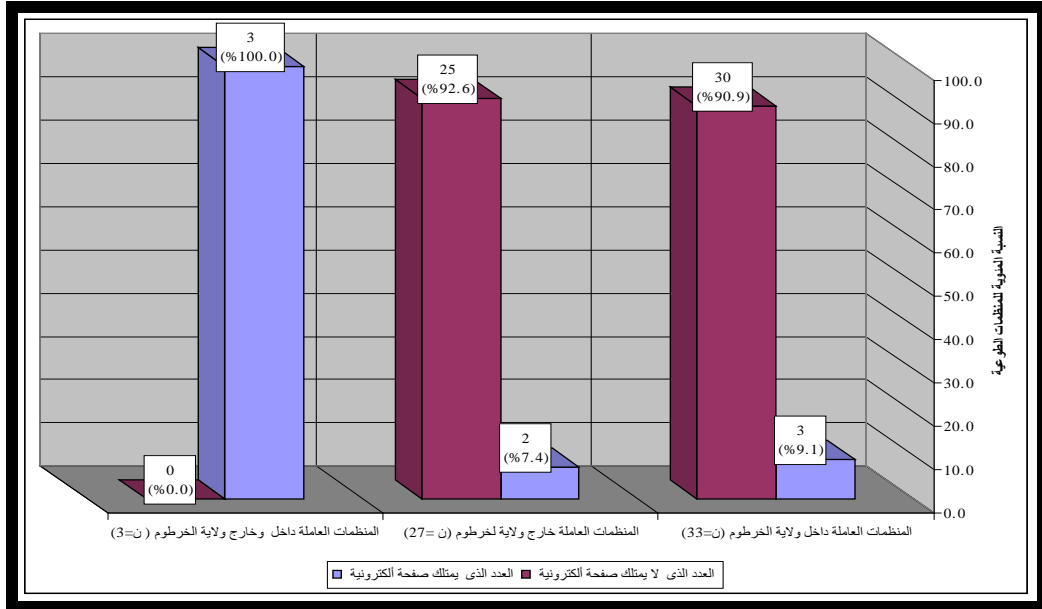
شكل رقم (١٣) عدد المنظمات التي لديها صفحات للتواصل عبر الشبكة الإلكترونية



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م.

الشكل أدناه يوضح عدد المنظمات التي لديها صفحات للتواصل عبر الشبكة الإلكترونية بحسب عملها داخل و/أو ولاية الخرطوم.

شكل رقم (١٤) عدد المنظمات التي لديها صفحات للتواصل عبر الشبكة الإلكترونية بحسب عملها داخل وخارج ولاية الخرطوم



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م.

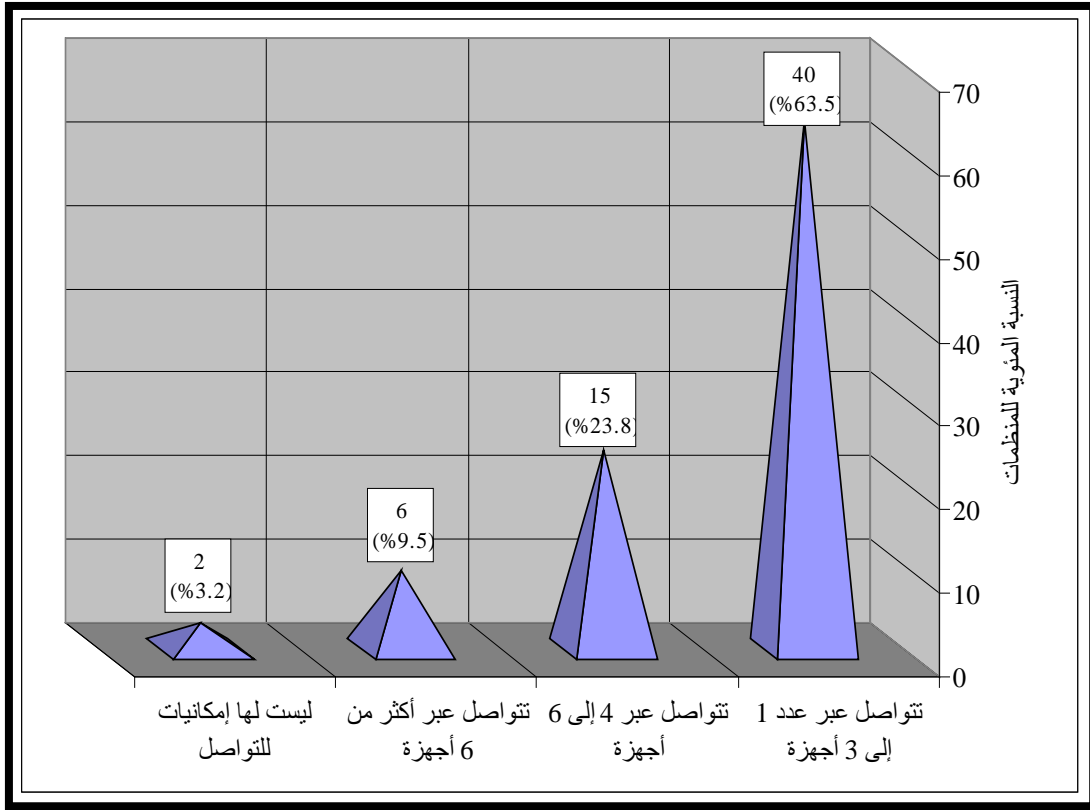
الشكل رقم ١٤ أعلاه يظهر أنّ معظم المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة التي لديها صفحات للتواصل عبر الشبكة الإلكترونيّة موجودة بولاية الخرطوم. ٨ (١٢.٧%) مبحوثين إفاذوا ذلك ، ٦ (٧٥.٠%) منهم تعمل منظّماتهم داخل ولاية الخرطوم بينما مبحوثين إثنين (٢٥.٠%) تعمل منظّماتهم خارجها. واحدة (١٢.٥%) من المنظّمات العاملة داخل ولاية الخرطوم (مركز دراسات المرأة) تعمل على تجديد صفحاتها يومياً بينما تعمل ٥ (٦٢.٥%) منظّمات (ختم الخيريّة، منظّمة المعونة السودانيّة ، المنظّمة النسويّة للتنمية وبناء القدرات ، أنّا السودان ومنظّمة الإثارة الخيرية) على تجديدها مرّة في كل شهر. أما المنظّمات اللتان تعملان خارج ولاية الخرطوم فإنّ إحداهما (منظّمة الحكمة للرعاية الصحيّة والاجتماعيّة) فتعمل على تجديد صفحاتها الإلكترونيّة مرّة واحدة كل شهر بينما تقوم الأخرى (جمعيّة البيولوجيين السودانيين) بتجديدها مرّة واحدة في العام.

١٣- آليات نشر المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة لمعلوماتها:

هنالك ضعف شديد في إمكانيّات المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة لآليات نشر المعلومات الخاصّة ببرامجها ومشروعاتها وتبادل المعلومات الخاصّة بها مع غيرها من المنظّمات. فقد تمّ التقصي عن كل من وسائل الإتّصال التاليّة للتعرف فيما إذا كانت المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة تستخدمها في نشر المعلومات الخاصّة بها والأجهزة هي : التلفون ٤٠ (٦٣.٥%)، وهو الوسيلة الأكثر إستعمالاً يليه التناقل الشفوي ٣٨ (٦٠.٣%)، الراديو ٢٦ (٤١.٣%)، الصحف ٢٥ (٣٩.٧%)، الإنترنت ٢٣ (٣٦.٥%)، الدوريّات ٧ (١١.١%)، المطبوعات ١٦ (٢٥.٤%)، التلفاز ١٥ (٢٣.٨%). بينما هنالك ٨ (١٢.٧%) منظّمات فقط تستخدم هذه الوسائل جميعها .

الشكل رقم ١٥ أدناه يظهر أنّ هنالك ٤٠ (٦٣.٥%) مبحوث أفاد أنّ المنظّمة التي يعمل بها لديها إمكانيّة التواصل عبر ١- ٣ آليات للنشر وتبادل المعلومات بينما فقط ٦ (٩.٥%) مبحوثين أفادوا إمكانيّة تواصل المنظّمة التي يعمل بها عبر أكثر من ٦ آليات للنشر وتبادل المعلومات.

شكل رقم (١٥) آليات نشر المنظمات الطوعية الوطنية لمعلوماتها



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م

١٤- تواصل المنظمات الطوعية الوطنية مع الجمهور عبر صفحة الأنترنت:

تم التقصي عن آليات التواصل التالية مع الجمهور عبر صفحة الأنترنت :

١- إضافة خبر ٢- إضافة تعليق ٣- استطلاعات رأي ٤- مشاركة في منتديات ٥-

إشترك في قائمة المشتركين. جاءت النتائج أيضاً لتؤكد أنّ ضعف التواصل مع الجمهور عبر صفحة الأنترنت. كما أظهرت الدراسة أيضاً أنّ المنظمات الطوعية العاملة داخل ولاية الخرطوم كانت الأكثر تواصلاً مع الجمهور بالمقارنة مع المنظمات الطوعية العاملة خارج ولاية الخرطوم. في ولاية الخرطوم هناك منظمات طوعيتان فقط هما الأكثر تواصلاً مع الجمهور. أحدهما منظمة مركز دراسات المرأة إذ تقوم باستخدام وسائل التواصل الخمس أعلاه بينما تستخدم منظمة المعونة السودانية أربعاً من تلك الوسائل. أما المنظمات التي تعمل خارج ولاية الخرطوم فإنّ جمعية البيولوجيين السودانيين تستخدم أسلوباً واحداً للتواصل (المشاركة في المنتديات).

١٥- أنواع الرسائل التي تبثها المنظمات الطوعية الوطنية للجمهور:

تم التقصي عن أنواع الرسائل التي تبثها المنظمات الطوعية الوطنية للجمهور، وقد تم التقصي عن الآتي: ١- تقارير ٢- مقالات ٣- أبحاث ٤- موثيق ٥- صور ٦- ترفيه ٧- فعاليات. الجدول أدناه يشير إلى أن المنظمات العاملة داخل ولاية الخرطوم ولديها صفحة الكترونية على الحاسب الآلي هي الأكثر تنوعاً في أشكال رسائلها للجمهور بالمقارنة مع المنظمات الطوعية الوطنية العاملة خارج ولاية الخرطوم. في ولاية الخرطوم هنالك منطمتان طوعيتان فقط (٣.٢%) (المعونة السودانية وإيثار الخيرية) تستخدمان ٥(٧١.٤%) طرق لبث رسائلها للجمهور بينما هنالك منظمة واحدة (١٤.٣%) هي منظمة ختم الخيرية لا تقوم ببث رسائل للجمهور، بينما توظف كل من المنطمتين الطوعيتين اللتين تعملان خارج الخرطوم وسيلة واحدة لبث رسائلها للجمهور، إذ تستخدم جمعية البيولوجيين السودانيين الأبحاث بينما تستخدم منظمة الحكمة للرعاية الصحية والاجتماعية التقارير.

جدول رقم (١٧) أنواع الرسائل التي تبثها المنظمات الطوعية الوطنية للجمهور

موقع عمل المنظمة الطوعية	عدد الرسائل التي تبثها المنظمات	إسم المنظمة
داخل ولاية الخرطوم	5	منظمة المعونة السودانية
		منظمة الإيثار الخيرية
	4	أنا السودان
		مر كز دراسات المرأة
		المنظمة النسوية للتنمية وبناء القدرات
0	منظمة ختم الخيرية	
خارج ولاية الخرطوم	1	جمعية البيولوجيين السودانيين
		منظمة الحكمة للرعاية الصحية والاجتماعية

المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م.

١٦- تدريب المنظمات الطوعية الوطنية في مجال المعلومات والاتصال :

أظهرت نتائج الدراسة أنّ المنظمات الطوعية الوطنية قليلة الإهتمام بتدريب كوادرها في مجال المعلومات والاتصال خاصة تدريب كادر مجلس الإدارة . كما إنها قليلة التواصل مع المركز القومي للمعلومات. فهناك ٧(١١.١%) مبحوثين أفادوا أنّ المنظمات التي يعملون بها تتواصل مع المركز القومي للمعلومات، أما في مجال التدريب فهناك ٢٤ (٣٨.١%) مبحوث فقط أفاد تلقّاهم لنوع واحد من التدريب علي الأقل في مجال المعلومات والاتصال . أما فيما يتعلق بتخصّص أيّ من كادر مجلس الإدارة بالمنظمة المعيّنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد أفاد ١٢ (١٩%) مبحوث فقط بوجود ذلك الكادر المتخصّص. وكان ذلك في كل من المنظمات الطوعية الوطنية التالية: منظمة المعونة السودانية (٥ أفراد)، أنّا السودان (٤ أفراد)، المنظمة العالمية للمناصرة والحماية المدنية (٣ أفراد)، المنظمة النسوية للتنمية وبناء القدرات(٣ أفراد) بينما فرد واحد فقط بكل من المنظمة السودانية للإحصاء وتنمية المجتمع (إحصاءً)،الوكالة السودانية لمكافحة الألغام، مركز الشؤون الإنسانية ، منظمة الإيثار الخيرية، منظمة الحكمة للرعاية الصحية والاجتماعية، منظمة المناسك للأمم المتحدة والطفولة والسلام والتنمية، منظمة أهازيج لكفالة الأيتام ورعاية أسرهم وهيئة النهضة الأفريقية الخيرية الدولية .

١٧- تدريب كادر المكتب التنفيذي في مجال المعلومات والاتصال :

أفاد ٢١(٣٣.٣%) مبحوث بأنّ المنظمات الطوعية الوطنية التي يعملون بها لديها كادر متدرّب في مجال المعلومات والاتصال علي مستوى المكتب التنفيذي. جاءت المنظمة النسوية للتنمية وبناء القدرات لتظهر الرقم الأعلى (١٠ أفراد) للكوادر المتخصّصة في هذا المجال ثم منظمة المعونة السودانية (٥ أفراد)، منظمة ترهاقا الخيرية للثقافة والتنمية (٣ أفراد)، جمعية البيولوجيين السودانيين (٣ أفراد) بينما شخصين بكل من منظمة ميمو الخيرية، منظمة التنمية التعليمية السودانية، منظمة نوافذ الخيرية وجمعية رعاية المهتمين الإسلامية الخيرية بينما شخص واحد فقط بكل من المنظمة العالمية للمناصرة والحماية المدنية، الوكالة السودانية لمكافحة الألغام، مركز دراسات المرأة، مركز الشؤون الإنسانية ، مركز دراسات التماس، منظمة ختم الخيرية، منظمة الإيثار الخيرية، منظمة الحكمة للرعاية الصحية والاجتماعية، منظمة الكفيل الخيرية لرعاية الأمومة

والطفولة والمشردين، منظمة المناسك للأمم المتحدة والطفولة والسلام والتنمية، منظمة تام لتنمية الطفل والمجتمع، منظمة جميز للتنمية والاعمار وهيئة النهضة الأفريقية الخيرية الدولية .

١٨- نظام المعلومات والاتصال بين المنظمات الطوعية الوطنية فيما بينها وبين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص:

بالرغم من أن ٦١ (٩٦.٤%) مبحوث يري أن عدم الاهتمام بنظام المعلومات والاتصال يؤدي لعدم تطور أداء شركاء الشأن الإنساني إلا أن الدراسة أظهرت الضعف الشديد في مجال نظام تبادل المعلومات والاتصال بين المنظمات الطوعية الوطنية وغيرها من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. هنالك ٧ (١١.١%) مبحوثين فقط أفادوا أن المنظمات الطوعية التي يعملون بها لديها نظام لتبادل المعلومات والاتصال بينها وبين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. هذه المنظمات هي: منظمة الإيثار الخيرية، أتا السودان، المنظمة العالمية للمناصرة والحماية المدنية، منظمة الحكمة للرعاية الصحية والاجتماعية، مركز دراسات المرأة، الوكالة السودانية لمكافحة الالغام، منظمة عمر نور الدائم للتنمية الإنسانية. أما فيما يتعلق بعضوية المنظمات الطوعية الوطنية مع الشبكات ذات صلة بنظام المعلومات والاتصال فقد أظهرت الدراسة ضعفاً أكثر في هذا المجال إذ أن هنالك ٣ (٤.٨%) مبحوثين فقط أفادوا أن المنظمات التي يعملون بها لديها تلك العضوية. فمجموعة إيثار الخيرية لديها شبكة لاسلكي داخلية، هيئة النهضة الأفريقية الخيرية الدولية لديها عضوية مع الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بينما منظمة سابا لتعزيز المصالح المشتركة للطفل والأم لديها عضوية مع المركز القومي لرعاية الطفولة.

١٩- عضوية المنظمات الطوعية الوطنية مع الشبكات العربية ذات الصلة بنظام المعلومات والاتصال :

هنالك فقط ٣ (٤.٨%) مبحوثين أفادوا أن المنظمات الطوعية الوطنية التي يعملون بها لديها عضوية مع الشبكات العربية ذات الصلة بنظام المعلومات والاتصال، والمنظمات هي: منظمة أتا السودان وهذه لديها علاقة مع الشبكة العربية لمكافحة الإيدز،

كز دراسات المرأة ولديها علاقة مع الشبكة العربية لمحو الأمية و منظمة المعونة
السودانية ولديها عضوية بمنتدى متطوعي العالم العربي.

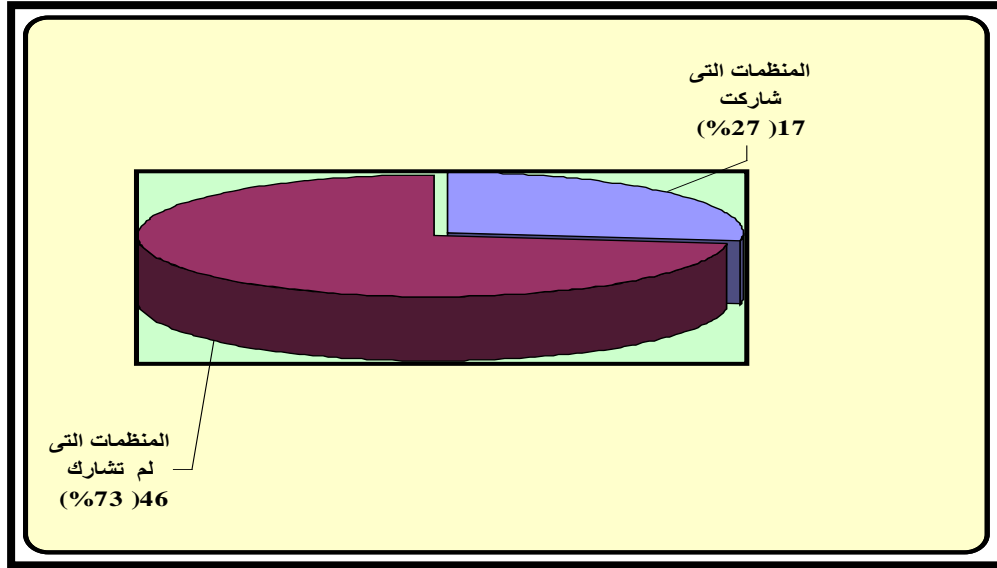
٢٠ - عضوية المنظمات الطوعية الوطنية مع الشبكات الدولية ذات الصلة بنظام
المعلومات والاتصال :

هنالك فقط ٤ (٦.٣%) مبحوثين أفادوا أن المنظمات الطوعية الوطنية لديها عضوية
مع الشبكات الدولية ذات الصلة بنظام المعلومات والاتصال، والمنظمات هي : منظمة
أنا السودان وهذه لديها علاقة مع شبكة شرق ووسط افريقيا لمكافحة الإيدز ،منظمة سابا
لتعزيز المصالح المشتركة للطفل والأم وهذه لديها عضوية مشتركة مع الشبكة العالمية
لغذاء الاطفال (التحالف العالمي لغذاء الرضيع) بينما منظمة المعونة السودانية لديها
علاقة مع منظمات الأمم المتحدة بينما لم تذكر منظمة إيثار الخيرية أئتمائها لأى من
الشبكات أو المنظمات الدولية ذات الصلة بنظام المعلومات.

٢١ - مشاركة المنظمات في المؤتمرات الداخلية وورش العمل والسمنارات المتعلقة
بنظام المعلومات والاتصال:

الشكل رقم (١٦) أدناه يظهر أن هنالك ١٧ (٢٧%) مبحوث أفادوا أن المنظمات
الطوعية التي يعملون بها شاركت في المؤتمرات الداخلية وورش العمل والسمنارات
المتعلقة بنظام المعلومات والاتصال بينما ٤٦ (٧٣%) مبحوث أفادوا غير ذلك. في العام
٢٠٠٤م أقامت منظمة النهضة الأفريقية الخيرية الدولية ورشة عمل في مجال علوم
الاتصال ، ومنظمة جميز للتنمية والإعمار أقامت في العام ٢٠٠٥م ورشة عمل عن
التجارة الالكترونية مع منظمة النيل الأزرق، في العام ٢٠٠٦م أقامت منظمة المناسك
للأمومة والطفولة والإعمار ورشة عمل في مجال المعلومات،وفي العام ٢٠٠٧م أقامت
جمعية البيبين ورشة عمل عن الاتصال الجماهيري ، وفي العام ٢٠٠٨م أقامت كل من
منظمة تام لتنمية الطفل والمجتمع ورشة عن الاتصال والطفل ومنظمة ميمو الخيرية دورة
تدريبية في مجال الكمبيوتر بينما أقامت منظمة كالك الطوعية ورشة عمل حول
المعلومات بالتعاون مع منظمة نوبانت.

شكل رقم (١٦) مشاركة المنظمات في المؤتمرات الداخلية وورش العمل والسمنارات
المتعلقة بنظام المعلومات والاتصال



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م.

في العام ٢٠٠٩م أقامت كل من منظمة أنا السودان ورشة عمل عن الاستفادة من تقنية المعلومات في التدخل في الكوراث الصحية والبيئية بالتعاون مع وزارة الصحة ولاية الخرطوم وهيئة الصحة العالمية وأقامت منظمة الإيثار الخيرية ورشة عمل عن تشكيل المنظمات، والمنظمة العالمية للمناصرة والحماية المدنية أقامت ورشة عمل عن تكنولوجيا نظام المعلومات وهذه تم تنظيمها من قبل مؤسسة رفيده الصحية أقامت كل من منظمة المعونة السودانية ورشة عمل عن دور الإتصال وتقنية المعلومات في مساعدة مرضى سرطان الدم كما أقامت منظمة الحكمة للرعاية الصحية والاجتماعية ورشة عمل عن الإتصال بمنظمات الصحة ومنظمة نوافذ الخيرية والبطحاء الخيرية للتنمية أقامت دورات تدريبية في مجال الكمبيوتر وعلوم الإتصال ولكن هذه المنظمات الأخيرة لم تذكر تاريخ إقامة تلك الأنشطة.

٢٢- مشاركة المنظمات في المؤتمرات الخارجية وورش العمل والسمنارات المتعلقة بنظام المعلومات والإتصال :

هنالك ٣ (٤.٨%) مبحوثين أفادوا أن المنظمات الطوعية الوطنية التي يعملون بها شاركت في مؤتمرات وورش عمل وسمنارات خارج السودان متعلقة بنظام المعلومات والإتصال ، وهي مر كز دراسات المرأة حيث شاركت في العام ٢٠٠٥م في إقامة دورة تدريبية عن الحاسوب ومنظمة أنا السودان والتي شاركت في العام ٢٠٠٨م في ورشة

عمل بنيروبي عن دور تقنية وتبادل المعلومات، أما الوكالة السودانية لمكافحة الالغام فلم تذكر مكان إقامة النشاط أو اسم النشاط الذي أقامته خارج السودان. ٢٣ - ٢٣ -

المعلومات ودورها في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية :

هنالك ٤٦ (٧٠%) مبحوث ذكروا أن للمعلومات دور في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية . إلا أنها أبدت وجهات نظر مختلفة عن دور المعلومة في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية حيث أن ١٦ (٣٤.٨%) مبحوث ربط هذا الدور بسرعة إسترجاع المعلومة، ١٢ (٢٦.١%) ربطها بالتطور والمواكبة في الأداء كما ذكرت نفس النسبة ١٢ (٢٦.١%) إتخاذ القرار وتقديم الخدمات المناسبة، ١٠ (٢١.٧%) ربطوا ذلك بالدقة في تناول المعلومات، ٧ (١٥.٢%) مبحوثين ربطوا تطوير الخدمات بالتنسيق والتوثيق وتبادل المعلومات، ٥ (١٠.٩%) ربطوا ذلك بكل من حفظ العلوم وتوفيرها وإسترجاعها ونفس النسبة ٥ (١٠.٩%) ربطت ذلك بالمقدرة على إجراء البحوث والدراسات، ٤ (٨.٧%) مبحوثين ربطوا دور المعلومات بالقدرة على التنبؤ ، ٣ (٦.٥%) مبحوثين ذكروا التحديث والمتابعة بينما مبحوثين إثنين (٤.٣%) ربطا ذلك بتوجيه العمل من ناحية والتوعية والإرشاد من ناحية أخرى.

٢٤ - توفر المعلومات وتوثيقها وعلاقة ذلك بتنظيم عمل المنظمة:

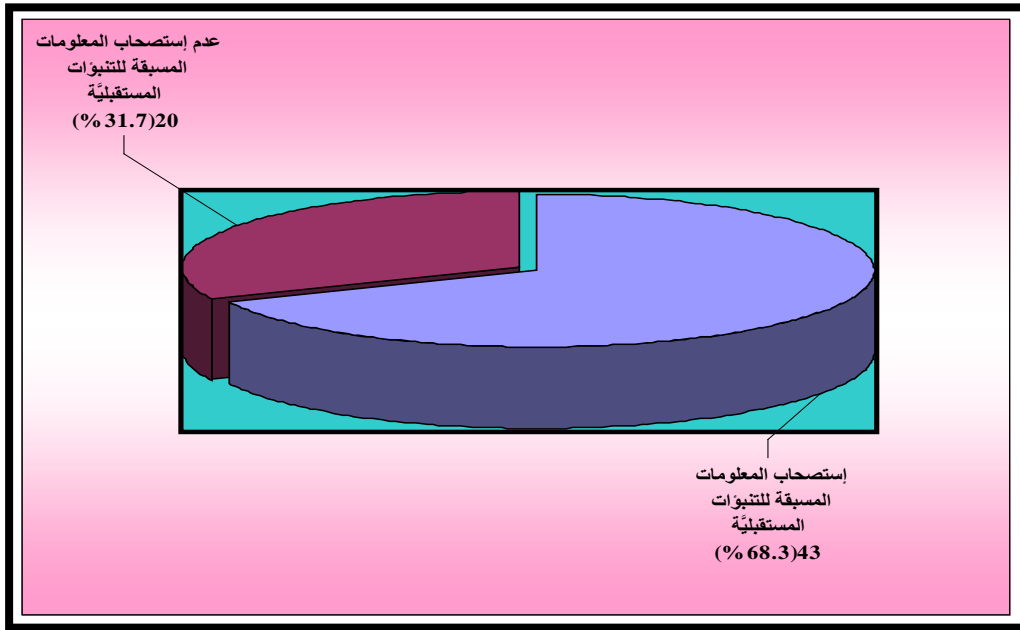
هنالك إمام جيد بين المبحوثين فيما يلي توفر المعلومات وتوثيقها وعلاقة ذلك بتنظيم عمل المنظمة ، هنالك ٦٠ (٩٥.٢%) مبحوث يري أن توفر المعلومات وتوثيقها بصورة سليمة ينظم العمل وذكر ٣٥ (٥٨.٣%) مبحوث أكثر عن مفهوم تنظيم العمل . إلا أن مفهوم تنظيم العمل في حد ذاته لم يكن بصورة متسقة فهنالك ١٨ (٥١.٤%) مبحوث يري أن تنظيم العمل يعني السرعة والزمن، ١١ (٣١.٤%) ربط تنظيم العمل بالدقة في حفظ المعلومات، ١٠ (٢٨.٦%) مبحوثين ربطوا تنظيم العمل بحفظ المعلومات وإسترجاعها وتوفيرها، ٧ (٢٠%) مبحوثين ربطوه بالتطور والمواكبة، ٥ (١٤.٣%) مبحوثين ذكروا التحديث والمتابعة، مبحوثين اثنين (٥.٧%) ذكرا التقييم الذاتي للمنظمة بينما ذكر مبحوث واحد (٢.٩%) أن توفر المعلومات ينظم عمليات التوعية والإرشاد.

٢٥ - استصحاب المعلومات المسبقة عند صياغة الخطط والبرامج للتنبؤات بالكوارث

لدرئها:

في سؤال عن ما هي الكارثة أظهرت الدراسة أنّ هنالك ٤١ (٦٥.١%) مبحوثاً قدم تعريفاً للكارثة بينما لم يذكر ٢٢ (٣٤.٩%) مبحوثاً عنها شيئاً . و تعريفات الكارثة جاءت متباينة بدرجة كبيرة فهناك ١٤ (٢٢.٢%) مبحوث يري أنّ الكارثة هي شئ مفاجئ يحدث ، ١١ (١٧.٤%) يري إنه ضرب من ضروب البلايا والأذى والمحن ٦ (٩.٥%) يري أنّ الكارثة هي كل ما يترتب على القرارات الخاطئة،بينما يري ٤ (٦.٣%) مبحوثين إنها عبارة عن ظاهرة طبيعية بينما يري شخص واحد على الأقل إنها عبارة عن سيول وفيضانات، كل ما يهدد الأمن، كل ما يؤدي لحدوث خسائر ماديّة أو بشرية، عبارة عن حدوث فجوة في الخدمات، كل ما يؤدي للشعور بالخوف و كل ما يمنع استمرارية الخدمات. هنالك ٦٢ (٩٨.٤%) مبحوث أفادوا أنّ كلاً من توفّر نظام المعلومات والإنذار المبكر المبنى على المعلومات يقلّلا من حدوث الكارثة بينما أفاد ٤٣ (٦٨.٣%) مبحوثاً إستصحاب المنظمات الطوعيّة الوطنيّة التي يعملون بها للمعلومات المسبقة عن التنبؤات والتوقعات المستقبلية عند صياغة خططها وبرامجها.والشكل أدناه يوضح المنظمات الطوعيّة الوطنيّة التي تستصحب المعلومات المسبقة عن التنبؤات المستقبلية عند صياغة خططها وبرامجها لدرء الكوارث.

شكل رقم (١٧) المنظمات الطوعيّة الوطنيّة التي تستصحب المعلومات المسبقة عن التنبؤات المستقبلية عند صياغة خططها وبرامجها لدرء الكوارث

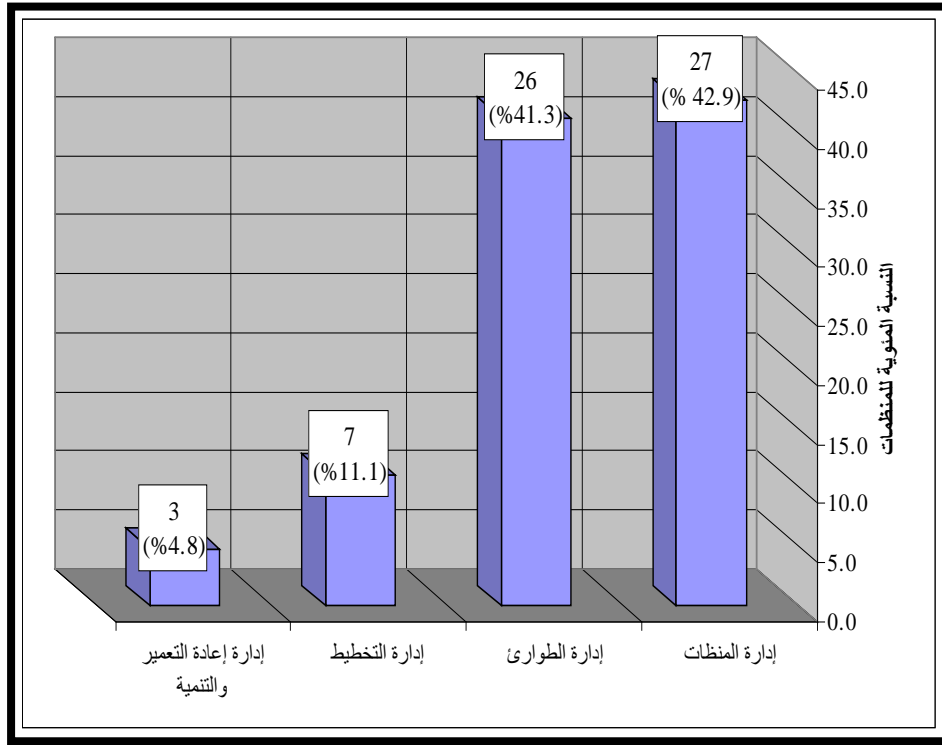


المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها اطالب بتاريخ ٢٠٠٩ م.

٢٦ - الإدارة المنوط بها توفير المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر وحدوث الكوارث بوزارة الشؤون الإنسانية:

تم التقصي عن رأي المبحوثين عمّا إذا كانت إدارة الطوارئ، إدارة المنظّمات ، إدارة إعادة التعمير والتنمية أو إدارة التخطيط هي الأنسب في توفير معلومات عن حدوث الكارثة . كل المبحوثين الذين تمت مقابلتهم ذكروا جهة واحدة على الأقل. والشكل أدناه يوضح الإدارات الأنسب في توفير المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر وحدوث الكوارث.

شكل رقم (١٨) الإدارات الأنسب في توفير المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر وحدوث الكوارث



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م.

الشكل رقم (١٨) أعلاه يظهر تباين المبحوثين عن الإدارة الأنسب في توفير المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر والكوارث فهناك ٢٧ (٤٢.٩%) مبحوث ذكر أنّ إدارة المنظّمات هي المصدر الأساسي والأنسب لتوفير تلك المعلومات في الوقت الذي فيه أنّ هذه الإدارة تُعنى فقط بالناحية الإجرائية من تسجيل المنظّمات وإعادة تسجيلها بينما يري ٢٦ (٤١.٣%) مبحوث أنّ إدارة الطوارئ هي المعنية بذلك وهذه حقيقة فعلية إذ أنّ من مهام هذه الإدارة توفير المعلومات ذات العلاقة بالإنذار المبكر والكوارث أما المبحوثين الذين ذكروا أنّ إدارة التخطيط هي التي الأنسب ٧ (١١.١%) ففي حقيقة الأمر ليس هنالك وجود فعلى لهذه الإدارة كما إنها ليست مصنفة من ضمن إدارات الهيكل التنظيمي للمفوضية بينما هنالك ٣ (٤.٨%) مبحوثين ذكروا إدارة التعمير والتنمية في الوقت الذي فيه أنّ هذه الإدارة تعنى بإجازة المشاريع الخدمية مثل التعليم والصحة والزراعة والإشراف عليها ثم التنسيق فيما بينها وليس لها دور مباشر في توفير المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر والكوارث. هذا مؤشر واضح لضعف الوعي عن الإدارة المنوط بها توفير المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر وحدث الكوارث بوزارة الشؤون الإنسانية .

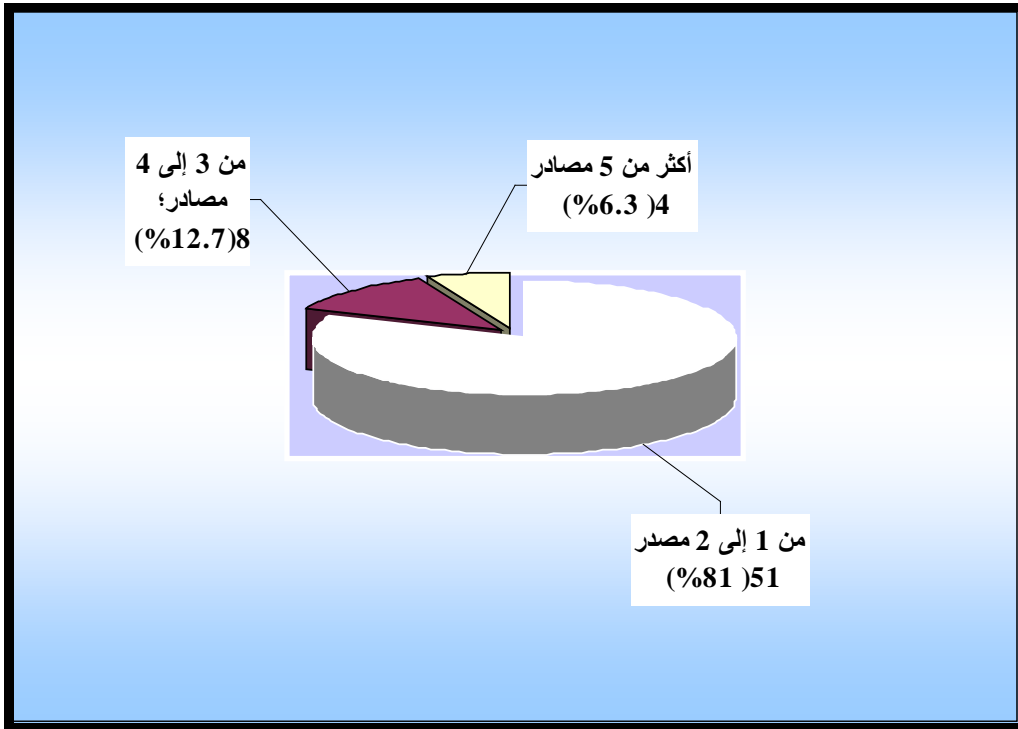
هنالك ٤٢ (٦٦.٧%) مبحوث يري أنّ توفر المعلومات عن الكوارث شئ أساسي جداً في اتخاذ القرار ودرء الكارثة. فهناك ٦١ (٩٦.٨%) مبحوث يري أنّ العمل الإغاثي يتأثر سلباً بعدم توفر المعلومات كما أنّ ٦٢ (٩٨.٤%) مبحوث يري أنّ تنمية وتطوير خدمات الشؤون الإنسانية ترتبط بتوفير المعلومات والاتصال ونفس النسبة ترى أنّ وجود شبكة معلومات تربط بين شركاء الشأن الإنساني تساعد في توفير خدمات الشؤون الإنسانية وأنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعزز خدمات الشؤون الإنسانية لدى شركاء الشأن الإنساني في درء الكوارث. بالرغم من ذلك نجد أنّ هنالك ٤٨ (٧٦.٢%) مبحوث يري وجود مشكلة في الحصول على المعلومات الخاصة بالكوارث، بينما يري ١٥ (٢٣.٨%) غير ذلك. من أنواع المشاكل التي ذكرت: ١٠ (١٥.٩%) مبحوثين ذكروا أنّ تأخير الإفصاح عن المعلومة هو الإشكال الرئيس في الحصول على المعلومات الخاصة بالكوارث كما أنّ ٦ (٩.٥%) مبحوثين ذكروا أنّ تبادل هذا النوع من المعلومات غير متاح للتبادل لارتباطه بالأمن القومي، عدم مصداقية المعلومات، سهولة استقاء المعلومات من مصادر مختلفة غير وزارة الشؤون الإنسانية ، عدم السهولة وإرتفاع التكلفة في الحصول عليها كانت جميعها من ضمن المشاكل التي ذكرها المبحوثون بينما يري البعض عدم إهتمام الوزارة بالمنظمات الصغيرة.

٢٧- القنوات التي تتحصّل بها المنظمات الطوعية الوطنية على معلومات الكوارث :

تم التقصى عن ٧ قنوات يمكن للمنظمات الطوعية الوطنية إستخدامها في استقاء المعلومات عند حدوث الكارثة وهى : الأجهزة الإعلامية، وزارة الشؤون الإنسانية، وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، المنظمات الدولية، المنظمات الأجنبية، المنظمات الوطنية والشبكات المتخصصة. فقد ذكر ٦٢ (٩٨.٤%) مبحوث ذكر إعتقاد المنظمة الطوعية التي يعمل بها على الأجهزة الإعلامية العامة للحصول على المعلومات المتعلقة بحدوث الكوارث بينما ١٥ (٢٣.٨%) مبحوث ذكر وزارة الشؤون الإنسانية ، ١٠ (١٥.٩%) مبحوثين ذكروا وكالات الأمم المتحدة، ٧ (١١.١%) مبحوثين ذكروا استقاء معلومات الكوارث من المنظمات الوطنية الأخرى بينما ذكر ٦ (٩.٥%) مبحوثين المنظمات الدولية، ٥ (٧.٩%) مبحوثين ذكروا الشبكات المتخصصة بينما ذكر ٣ (٤.٨%) مبحوثين المنظمات الأجنبية.

الشكل رقم (١٩) أدناه يظهر تنوع المصادر التي تستخدمها المنظمات الطوعية الوطنية في استقاء المعلومات عند حدوث الكارثة . فهناك ٥١ (٨٠.٩%) مبحوث ذكر أن المنظمة الطوعية التي يعمل بها تستقي المعلومات من مصدر واحد أو مصدرين بينما ٤ فقط (٦.٣%) مبحوثين ذكروا إعتقادهم على ٥ مصادر أو أكثر.

شكل رقم (١٩) تنوع المصادر التي تستخدمها المنظمات الطوعية الوطنية في استقاء المعلومات عند حدوث الكارثة



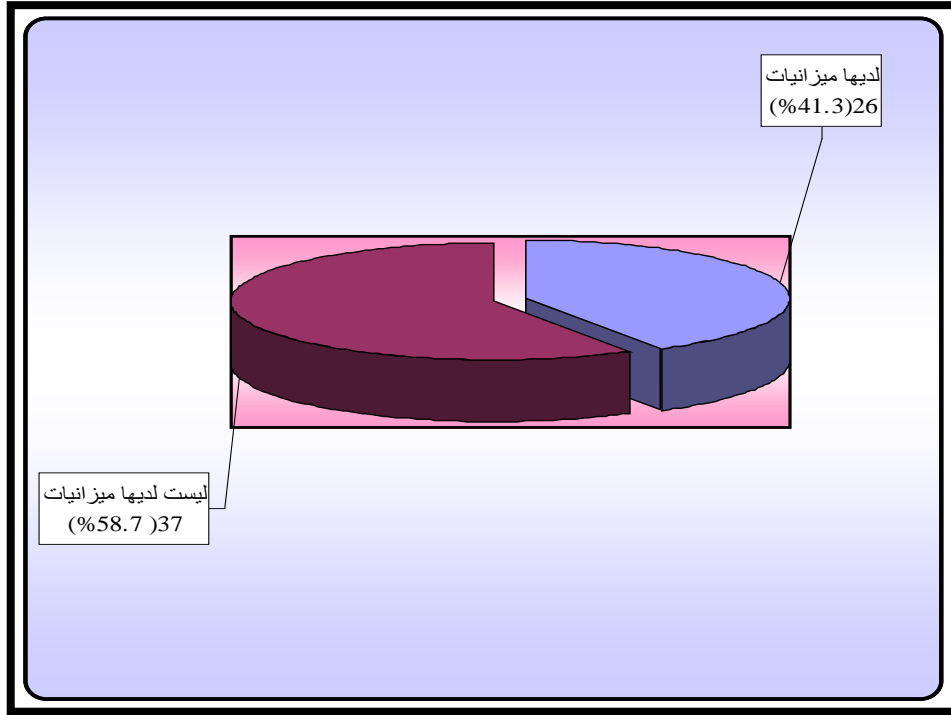
المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م.

٢٨ - ميزانية المنظمات الطوعية الوطنية الخاصة بالمعلومات والاتصال:

في إستفسار عن وجود ميزانية خاصة بالمعلومات والاتصال لدى المنظمات الطوعية الوطنية فقد ذكر ٢٦ (٤١.٣%) مبحوث أنّ المنظمات الطوعية الوطنية التي يعملون بها لديها ميزانية مخصصة للمعلومات والاتصال بينما نفي ٣٧ (٥٨.٧%) مبحوث ذلك.

الشكل أدناه يوضح المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة التي لديها ميزانيّات خاصة بالمعلومات والإتّصال

شكل رقم (٢٠) المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة التي لديها ميزانيّات خاصة بالمعلومات والإتّصال



المصدر: الدراسة الميدانية التي أجراها الطالب بتاريخ ٢٠٠٩م.

الفصل الخامس

تحليل ونتائج وتوصيات

المبحث الأول : مناقشة النتائج والخلاصة.

المبحث الثاني: التوصيات بالإضافة لقائمة بالمراجع والملاحق .

المبحث الأول

مناقشة النتائج والخلاصة

أ- لقد إنعكس التوسع في مفهوم العمل الطوعي في الساحة الدولية والإقليمية وعبر دعوات الأمم المتحدة المتكررة ، وذلك لأهمية منظمات المجتمع المدني وتعاضم دورها في الحكم الراشد على العمل الطوعي والمدني المنظم في السودان. لقد بلغ عدد المنظمات الطوعية الوطنية المسجلة لدى الإدارة العامة للمنظمات الوطنية ٢٠٦٣ في العام ٢٠٠٧م منظمة في حين أن قاعدة البيانات الألكترونية التي صممتها هذه الإدارة في نفس العام تحتوى علي عدد ١٢٥٦ (٦٠.٩%) منظمة فقط من جملة المنظمات المسجلة لديها فعلياً. وقبل عام ٢٠٠٠م كان عدد المنظمات التي تم تسجيلها هو ١٢ (١٩.٠%) منظمة بينما ١٢ (١٩.٠%) منظمة لم يعرف تاريخ تسجيلها . كل ذلك مؤشر لضعف عملية التوثيق وعدم توفر قاعدة بيانات مكتملة لكل المنظمات التي تم تسجيلها.

ب- أدت الظروف التي أحاطت بالسودان من نزاعات وحروب إلى إزدياد عدد المنظمات الطوعية العاملة في الشأن الإنساني التي سجلت بعد عام ٢٠٠٠م . وهناك أسباب أخرى يمكن أن تُعزى لها تلك الزيادة في عدد المنظمات وهي:

١- التطور العالمي لمفهوم العمل الطوعي .

٢- انعقاد المؤتمر القومي الأول للوعون الإنساني والعمل الطوعي في عام ٢٠٠٠م الذي نظمته مفوضية العون الإنساني والذي جاء لتحديد دور القطاعات العاملة في الشأن الإنساني والبحث عن آلية تطوير التنسيق بينهم والنظر في حل المعوقات التي تواجهها وكيفية الرعاية وتسهيل كل المناشط الإنسانية على جميع المستويات الداخلية والخارجية وبناء جسر للتواصل ما بين المنظمات غير الحكومية ومفوضية العون الإنساني. كل ذلك بغرض تقوية الجهاز الفني تفادياً لكثرة التعقيدات الإجرائية خاصة فيما يتعلق بتسجيل وإعادة تسجيل المنظمات الوطنية وفقاً لقانونها لعام ١٩٩٥م وليست بغرض الشكل الرقابي الأمني وحده.

٣- كثرة النزاعات المسلحة بولايات دارفور كان له أثر كبير في إزدياد عدد تسجيل المنظمات الطوعية الوطنية والمنظمات الطوعية الأجنبية علي السواء إذ إرتفع عدد المنظمات العاملة بولايات دار فور من ٢٣ منظمة في العام ٢٠٠٣م إلى ٢٥٨ منظمة عام ٢٠٠٨م وفقاً لما جاء في كتيب مفوضية العون الإنساني عن الأوضاع الإنسانية والعودة الطوعية بولايات دارفور سبتمبر ٢٠٠٨م. وهذا الإزدياد الملحوظ في عدد المنظمات غير الحكومية جعل هناك ضغط على الحكومة لتقديم تسهيلات كبيرة لمدخلات العون الإنساني بولايات دارفور ومن ذلك استثناء واردات العون الإنساني لولايات دارفور من كافة القيود الإجرائية والمالية.

٤- ساهمت إتفاقية السلام الشامل الموقعة في يناير ٢٠٠٥م وإتفاقية أبوجا الموقعة في مايو ٢٠٠٦م وإتفاقية سلام الشرق الموقعة في أكتوبر ٢٠٠٦م في إرتفاع عدد تسجيل المنظمات الطوعية الوطنية وبرز الإحتياج إلى برامج طوعية تفي بمتطلبات السلام وإستدامته.

٥- نلاحظ بتقييد وإنكماش عمل المنظمات الطوعية الوطنية في ظل وجود الحكومات العسكرية الشمولية (الدكتاتورية) وتسهيل عملها وإنتشارها عند الحكومات الديمقراطية والتعددية فاتسمت الفترة ما بعد عام ٢٠٠٠م بتوسع في المشاركة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والسياسة الإقتصادية والتي إنتهجت الخصصة كما إرتبطت بتغيرات تشريعية ومؤسسية يسرت إجراءات تسجيل المنظمات الطوعية الوطنية وتضافر كل ما سبق أخيراً مع الميل المجتمعي نحو المشاركة من خلال المنظمات الطوعية الوطنية.

ما تم ذكره من تطور كمّي في عدد المنظمات الطوعية في السودان في الفترة السابقة نجده مماثلاً لما تم في المنطقة العربية حيث ذكر الأستاذ أيمن السيد عبد الوهاب في التقرير الذي أصدرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بأنّ هناك تطوراً كمياً للمنظمات الأهلية العربية ، إذ تشير البيانات إلى تزايد هذه المنظمات بنسب كبيرة في عدد من الأقطار العربية ، ويقدر عدد المنظمات بحوالي ٢٣٠ ألف منظمة حتى العام ٢٠٠٥م . ترافق مع هذا التطور الكمّي تطور كفي في أنشطة وفعالية هذه المنظمات ، وتبلور دور جديد في المجتمع المدني العربي، وزادت فاعليته ببرزو جيل جديد من المنظمات الدفاعية التي تقوم بدور تنويري ونشط في مجال حقوق الأنسان والمرأة والطفل والفئات

المهمشة إلى جانب ذلك تزايد الإهتمام بمكافحة الفقر، وتبنى منهج جديد للتعامل مع المشكلة يستند إلى فكرة التمكن وليست مجرد تقديم الخدمات. ظهرت كذلك أنماط من المنظمات تهدف إلى ملء الفراغ الذي تركته الدولة في مجال التعليم والصحة^{٢٥٥}.

هنالك بروز وتطور نوعي آخر لعمل المنظمات الطوعية الوطنية تمثل في الإهتمام بالجانب الخدمي والتنموي نتيجة للقصور في توفير خدمات المواطنين المشروعة والأساسية كالحق في التعليم والصحة بسبب تعرض البلاد لكثير من الكوارث الطبيعية وغيرها. وذلك ما توصلت إليه الدراسة رقم (٥) من الدراسات السابقة التي أجرتها الطالبة إشراقة عبد الله على فضل الله في العام ٢٠٠٥م بعنوان التشريعات والقوانين المنظمة لإدارة الكوارث في السودان في أن:

أولاً: إدارة الكوارث دائماً عملية معقدة ومركبة تشكل تحدى كبير للحكومات وأفراد المجتمع المدني.

ثانياً: معظم الكوارث في السودان تتكرر سنوياً إلا إنها دائماً ما تسبب الدهشة والريبة للحكومة والمجتمع.

ثالثاً: إعلان حالة الطوارئ سلطة أساسية لرئيس الجمهورية ولم ينص الدستور على إحالة هذه السلطة للآخرين على الرغم من أن وزير الداخلية قد يعلن أحياناً حالة الطوارئ.

رابعاً: دور المجلس الأعلى للدفاع المدني ما زال غير واضح ويقوم بإدارة الكارثة من خلال الحلول والتوصيات التي تعتبر ملزمة لأى من أعضائه.

خامساً: بعض الإتفاقيات الدولية الخاصة بإدارة الكوارث لم يتم التصديق عليها على الرغم من أهميتها الأمر الذي جعل موظفو إدارة الكوارث هم أكثر من يعانون من الإرتباك والتداخل خصوصاً فيما يتعلق بالإغاثات وتوزيع المساعدات.

كل ذلك أدى لإهتمام المنظمات الطوعية بالجانب التنموي وتقديم الخدمات العامة إضافة للقيام بمسئولياتها في رعاية المواطن وتمليكه للمشاريع المؤدرة للدخل وإيجاد فرص للعمل والمساهمة في تقليل نسبة الفقر.

^{٢٥٥} عيد الوهاب، أيمن السيد، تقييم منظمات المجتمع العربي المدني، التقييم: دراسة ميدانية لواقع تقييم منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٧م، القاهرة، ص(٩٠-٩١) بتصرف.

ت- هنالك عشرون مجالاً من مجالات عمل المنظمات الطوعية الوطنية برز فيه الإهتمام بخدمات التنمية فنجد أنّ هنالك ٤٥ (٧١.٤%) منظمة عُيّنت بالجانب التنموي وهذا يدل على مواكبة المنظمات للتطور الخارجي وتنفيذ ما جاء في الأهداف الإنمائية للألفية التي نادت بها الأمم المتحدة ووافق عليها المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني العالمية وهذه الأهداف الإنمائية للألفية تعمل على القضاء على الفقر المتع والجوع وتعميم التعليم الإبتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفسية ومكافحة فيروس المناعة البشرية وكفالة الإستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية.

ث- من واقع نتائج هذه الدراسة نجد أنّ هنالك سعياً لتكامل أدوار المنظمات الطوعية الوطنية بما يتماشى مع المتغيرات على جميع المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، فقد إزداد الدعم العالمي للمنظمات الطوعية الوطنية إذ اهتمت ٤٣ (٦٨.٣%) منظمة بمجال العمل الإجتماعي و ٤١ (٦٥.١%) منظمة بمجال الخدمات الصحية بينما نالت كل من خدمات الطوارئ والكوارث وخدمات الزواج الجماعي ومكافحة الجفاف إهتمام منظمة واحدة لكلٍ. ويعزى ذلك بأنّ فرص التمويل الدولي لدى منظومة وكالات الأمم المتحدة تتأثت بحسب إهتمامات عملها وتخصّصها وإرتباط ذلك بالسياسة العامة والخطط السنوية والتي بموجبها تتوفر الميزانيات السنوية للبرامج. فالمنظمات الطوعية تتواجد وفقاً لتواجد فرص التمويل حيث تتواجد في المناطق ذات النشاط المراد تنفيذه بما يعمل علي إظهار البصمات وقياس النتائج . هذا يتسق مع توصيات الدراسة رقم (٦) من الدراسات السابقة التي أوصي بها الطالب حسن أبو بكر آدم في العام ٢٠٠٥م عن دور المنظمات الطوعية في إدارة الكوارث في السودان والدراسة عن حالة الحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في الإستعداد للكوارث. جاءت توصيات الطالب في: أولاً: أن تهتم الدولة والمنظمات الطوعية بوضع السياسات العامة لمكافحة القضايا المتصلة بإدارة الكوارث من تحديد للأدوار والمسؤوليات التي ينبغي أن تنهض بها الحكومة على مختلف مستوياتها وتلك التي تلي المنظمات الطوعية بما يعمل علي درء وتقليل المخاطر .

ثانياً: وضع التدابير والنظم الفعّالة وإحكام التنسيق بين الجهات المختلفة والعاملة في درء الكوارث وتحديد أفضل الأساليب لتقديم العون للمتأثرين والمتضررين من الكوارث ومساعدتهم.

وهذا يجعل المنظّمات الطوعيّة تكثر من مجالات عملها حتى ولو كان ذلك خارج أهداف إنشائها سعياً وراء التمويل والإنتشار الجغرافي.

أما في حالات الطوارئ والكوارث فعنصر المفاجأة في وقوع الحدث لا يمكن من توفير التمويل اللازم من قبل المانحين، فالتمويل والمساعدات يرتبطان ببناء الحكومات لتدخل المانحين، وهذا لا يحدث كثيراً من الحكومات حفاظاً على وضعها بين الدول ولتظهر بصورة القوى الذي يستطيع أن يسيطر على أوضاعه الداخلية.

ج- الكوارث الطبيعيّة وغير الطبيعيّة التي مر بها السودان وتركها آثاراً إقتصاديّة وإنسانيّة وبيئيّة سالبة في الفترة الماضية والتحسين الكبير الذي طرأ على السودان فيما يلي عمليّة السلام تعاضم دور المنظّمات وجعلها تتجه لإحداث التغيير والتنمية وتلبية إحتياجات المستهدفين من الخدمات. تعدد مجالات عمل المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة الذي أبرزته هذه الدراسة يقف شاهداً على ذلك فنجد أن ٣٢ (٥٠.٨%) منظمّة تعمل في عشرة مجالات وأكثر من إجمالي خدمات عمل المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة والبالغ قدرها ٢٣ مجالاً للخدمة .

وقد إعتد العمل الأهلي في الدول العربيّة في بدايته التي اتّخذت طابعاً خيرياً ومعتمداً على المنح والهبات التي يمنحها الأغنياء للإنفاق على المشروعات التي تخدم الفقراء أو على الأوقاف التي يوقفونها لفعل الخير، ومع إلغاء نظام الوقف في بعض الدول العربيّة وتراجع هذه المصادر، إضافة إلى تغيير الأطر الإقتصاديّة والإجتماعيّة والسياسيّة فقد أصبح توفير التمويل قضيّة ملحة، خاصّة أنّ التمويل يمثل جانباً مهماً من القيمة الإقتصاديّة للقطاع الأهلي منذ بداية إنشاء المنظّمات وطيلة تقديمها لمختلف الأنشطة، فبدون توافر المصادر الماليّة المطلوبة لإنشاء المنظمّة ثم الإنفاق على المشروعات والخدمات لا تستطيع المنظمّة القيام بعملها. ما أبرزته هذه الدراسة هو التناسب الطردي بين حجم التمويل ومجال عمل المنظّمات . فكلما إزدادت مجالات عمل المنظمّة كلما كانت لديها فرص أكبر في إستقطاب التمويل الكافي لعملها. مشكلة التمويل أصبحت

تمثل عائقاً ضخماً أمام عمل المنظّمات ويؤثر ذلك سلباً على قدرتها فى أداء الدور المنوط بها بل ويؤثر أيضاً على إستمرارية عمل المنظّمة ووجودها. هذه النتائج تتفق مع ما ذكرته د.سلوى حسنى العامرى بأنّ عدم توفير التمويل الكافى للمنظّمات يمثل عائقاً ضخماً أمام قدرة هذه المنظّمات على أداء دورها، بل إنه قد يحول دون إستمرارية وجود هذه المنظّمات فى ساحة المجتمع من ناحية ويقضى على آلية مهمة للتعامل مع مشكلات المجتمع وطموحاته وآماله من ناحية أخرى. تغطية النفقات الثابتة والجارية لتنفيذ أنشطة المنظّمات ترتبط بإشكاليّات أخرى تتعلق بالعلاقة بين الحكومة، والقطاع الخاص والهيئات المانحة وهو ما يجعل مشكلة التمويل معضلة أساسية وجديرة بالإهتمام^{٢٥٦}.

ح- ما أبرزته نتائج هذه الدراسة هو:

أولاً: محدودية إنتشار المنظّمات الطوعية خارج ولاية الخرطوم. فهناك أكثر من خمسين بالمائة ٣٣ (٥٢.٤١%) من المنظّمات الوطنية الطوعية التي تمت دراستها نجدها تعمل داخل ولاية الخرطوم. وقد يعزى ذلك لضعف الموارد المالية والبشريّة لتلك المنظّمات . ثانياً: هنالك إعتقاد بأنّ إمكانية التمويل متاحة فى ولاية الخرطوم أكثر من خارجها بافتراض أنّ جميع الجهات التمويلية الحكومية وغير الحكومية مركزها الخرطوم كعاصمة للسودان، إلّا أنّنا لا نتفق مع هذا الرأى بل أنّ الزيادة الكبيرة للسكان بالعاصمة وتواجد معسكرات النازحين المتأثرين بالكوارث بها هو السبب الأساسى لكثرة تواجدها بالعاصمة. كما وأنّ أغلب وكالات الأمم المتّحدة تتعامل مع المنظّمات التي تشكّل حضوراً ميدانياً أكثر من غيرها.

خ- تواجد المنظّمات الطوعية خارج ولاية الخرطوم يعتبر مؤشراً إيجابياً للعمل الميدانى للمنظّمة وتأكيداً لمقدرتها على الإنتشار. هنالك العديد من العوامل التي تحد من إنتشار المنظّمات الطوعية الوطنية منها:

أولاً: محدودية بعضها فى إستقطاب المشاركة القاعدية وتغيب الفئات التي من أجلها أنشئت المنظّمات الطوعية الوطنية.

^{٢٥٦} العامرى، سلوى حسنى، تدريب المنظمات الأهلية العربية فى مطلع ألفية جديدة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٨٨.

ثانياً: اقتصار عضوية بعضها على الساسة وأهل الثقافة والدين أو على الأساس الحزبي أو العرقي وغياب المساواة والشفافية لدى بعض المنظمات الطوعية مما أضعف ثقة المستفيدين بها.

ثالثاً: نتائج الدراسة أظهرت أن أكثر المنظمات الطوعية الوطنية التي تعمل خارج ولاية الخرطوم تتركز في المناطق التي تتأثر بالحروب والكوارث الطبيعية حيث يوجد فيها إقبال كبير للممولين الذين يحددون مناطق تمويلهم وأنشطتهم وفقاً لإستراتيجياتهم وبرامجهم المعلنة وغير المعلنة . فالمنظمات التي تعمل خارج ولاية الخرطوم ٢٧ (٤٢.٩%) منظمة وأكثرها تواجداً بولاية جنوب كردفان إذ بلغ عددها ٩ (٣٠.٠%) منظمات بولاية جنوب كردفان وهي من المناطق التي تأثرت بالحروب التي كانت بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة الإنقاذ خاصة في مناطق جبال النوبة، وتم فيها إتفاق وقف إطلاق النار في العام ٢٠٠٢م مما جعل الدول المانحة تكون اللجنة العسكرية المشتركة (JMC) وذلك لمراقبة وقف إطلاق النار وتقديم المعونات الفنية واللوجستية والتي تساعد على إرساء مبادئ السلام. أما ولاية سنار فتشهد إستقراراً واضحاً حيث وجد منظمتان فقط بنسبة (٦.٧%) وذلك لأن المناطق المستقرة تكون الحكومة قادرة على تقديم الخدمات فيها كما أن المواطنين يستطيعون سد نواقصهم من الولايات المجاورة ويعتمدون على أنفسهم بصورة فردية لذلك لا تكون مثل هذه المناطق ذات جاذبية للممولين.

د- جذب إنتباه الممولين والإستفادة من نداءاتهم الدورية للتنافس حول المعلومات وتبادلها لها علاقة مباشرة باهتمام المنظمات بفرص التمويل، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن ٤٩ (٧٧.٨%) منظمة أكّدت إهتمامها بالمعلومات ، ٥٤ (٨٥.٧%) منظمة اعتبرت أن استخدام أجهزة الإتصال من الأساسيات. وهذا يتفق مع ما ذكره د.محمد نورالدين عند كتابته عن واقع تكنولوجيا المعلومات بالمجتمع المدني العربي فيما يلي:

أولاً: أظهرت تجارب الدول العربية أن الإنتقال نحو مجتمع المعلومات يتطلب أن تعمل الأطراف الرئيسية كأدوات نشر للتكنولوجيا، وبمقدور المنظمات غير الحكومية تهيئة المناخ اللازم للتغيير إلى مجتمع المعلومات وذلك من خلال:

(أ) التحول إلى الأساليب القائمة على المعلومات في التعريف بالأهداف والبرامج لمساعدة جمهور المتعاملين معها وبذلك يشعر المواطنون بمنافع تكنولوجيا المعلومات والإتصال (مثل أن يكون بمقدورهم طباعة نموذجاً إلكترونياً من الإنترنت بدلاً من تحويل المواطن إلى مكتب آخر ليحصل عليه بنفسه).

(ب) إعلام المواطنين بنقاط النفاذ المتاحة للمعلومات (مثل مراكز الإتصال المجتمعية) أو تقديم التدريب لهم على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

(ت) هناك مزايا كبرى تتمتع بها منظمات المجتمع المدني إذ إنها تجعل من توظيف تكنولوجيا المعلومات قيمة مضافة لأنشطتها. فهذه المنظمات تستطيع الوصول إلي فئاتها المستهدفة (مثل أطفال الشوارع) مباشرة وتحظى بمصداقية بين هذه المجموعات، كما أن بمقدورها فهم طبيعة وقدرات واستعداد الأفراد على استخدام التكنولوجيا. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ومن خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة تستطيع التعرف على الإهتمامات والإحتياجات الأخرى للفئات المستهدفة مما يساعدهم على التعرف على أفضل المبادرات الإقليمية والوطنية^{٢٥٧}.

(ث) بتطبيق ما سبق ستصبح أنشطة منظمات المجتمع المدني أكثر فاعلية كما ويمكنها تحسين أنشطتها الرئيسية وتوفير النفاذ إلى نطاق أوسع والتواصل مع الجمهور بكفاءة أكبر وبمقدور كل من هذه العناصر أن تسمح للمنظمات بترشيد تكاليفها الإدارية واستخدام مواردها لخدمة جمهور المتعاملين معها. في ضوء هذه الإعتبارات كان لابد من القيام بمجهودات إقليمية لترقية وتعزيز ذلك التواصل لمساعدة المواطنين في التعامل مع المعلومات، على أن تتضمن هذه الجهود تزويدهم بالمعلومات حول المبادرات الإقليمية فيما يخص بكيفية نفاذ المواطنين لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والسبل المحتملة لإنتفاع المتعاملين معها.

ذ- نتائج هذه الدراسة أظهرت ضعف إمكانات أجهزة الإتصال التي تمتلكها المنظمات فهناك ١٨ (٢٨.٦%) منظمة لا تمتلك أي وسيلة من وسائل الإتصال هذا بعكس ما ذكره سليمان بشارات في دراسته عن الفلسطينيين أن الإحتلال لم يمنعهم من مواكبة العصر التي شملت مؤسسات مقرها في المدينة بنسبة ٦٠% والقرى ٣٠% ومخيمات

^{٢٥٧} نور الدين، محمد، مرجع سابق، ص ٢٢.

اللّاجئين ١٠% وأظهرت الدراسة أن هناك إدراكاً واضحاً من قبل المؤسسات النسوية الفلسطينية لأهمية تكنولوجيا الإتصال وهو ما انعكس على نسبة إستخدامها في هذه المؤسسات إذ أظهرت الدراسة أن ما نسبته ١٠٠% من المؤسسات النسوية محل الدراسة تتفق على أن إستخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا الإتصال يحسن من إنتاج المؤسسة ويزيد أداء طاقم العمل ويساهم في تطوير طاقم العمل ويمنح المؤسسة تميزاً أكثر في الحصول على معلومات كافية عن طبيعة عملها ويوجد قنوات إتصال وتواصل ما بين المؤسسة وجمهورها المستفيد ويمكنها من التواصل والتشبيك مع باقى المؤسسات المحلية والدولية^{٢٥٨} .

نتفق مع ما ذكر سابقاً ونؤكد بأن الإهتمام بوسائل الإتصال تعمل على التواصل بين المنظمات وتضاعف الجهود فى الشأن الإنسانى وتلبى الإحتياجات الطارئة التى تنتج من الكوارث. ولقد ذكر سلاف الدين صالح ومرضى عبد الحى إياناً تداعيات مذكرة المحكمة الجنائية الدولية وما تركته من آثار بأنه يوجد فى السودان عدد ١٨٨ منظمة أجنبية عاملة فى شمال السودان بها ١٦٦٩٠ من العاملين فى مجال العمل الإنسانى وتستخدم هذه المنظمات عدد ٢٠٤٨ عربة ولديها عدد ٣٨٠٨ جهاز إتصال وتعمل فى ٤٧٢ موقع لتنفيذ العمل بعدد ١٠٦٣ مشروعاً للعمل الإنسانى وأن نسبة ٨٠% من هذه الإمكانيات مستخدمة لدى منظمات تعمل فى ولايات دار فور الثلاث^{٢٥٩} ومن هنا يتبين لنا إهتمام المنظمات الأجنبية بوسائل الإتصال .

ر- أظهرت هذه الدراسة أيضاً أن ٣٦ (٥٧.١%) منظمة لا تستخدم وسائل المتابعة والإتصال فيما بينها وبين أفرعها بالولايات ويعزى ذلك لعدم إمتلاكها لوسائل الإتصال ولعدم إيجاد مقر ثابت لمعظمها إضافة إلى قلة الكادر المعين والإعتماد على المتطوعين لتسيير أعمال المنظمة . كل ذلك يعزى لقلة التمويل وإستدامته، هذا يتوافق مع نتائج

٢٥٨ بشارت، سليمان ، استخدام المؤسسات النسوية الفلسطينية تكنولوجيا الاتصال، دراسة غير منشورة ،مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق بالتعاون مع منظمة اليونسكو على مستوى الضفة وقطاع غزة ،فلسطين، ٢٠٠٩م.

^{٢٥٩} محمد، سلاف الدين صالح، محمد أحمد، مرضى عبد الحى، ورقة عمل بعنوان دور المنظمات التطوعية الوطنية بعد قرار محكمة الجنايات الدولية، منبر سند الشهرى، قاعة الشهيد الزبير للمؤتمرات، مارس ٢٠٠٩م، ص(٤-٥) بتصرف. ٢٣٢

الدراسة التي إجرتها الشبكة العربيّة للمنظّمات الأهلية في الوطن العربي لعدد ٩ دول عربية وجدت أن من المعوقات والمشكلات التي تواجه المنظّمات الأهلية العربيّة: أولاً: نقص الأجهزة الفنية وضعف الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة داخل المنظّمة بنسبة (٤٢.٤% - ٣٩.٩%) وهما يرتبطان من ناحية بضعف الإمكانيات الماديّة وقصور القدرات البشرية التي تستطيع الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة من ناحية اخرى^{٢٦٠}.

ثانياً: هناك صعوبة في تدفق المعلومات وهو نتاج لعدم وجود شراكة حقيقيّة ما بين المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة والحكومة والاجهزة الإعلاميّة من جهة. على سبيل المثال لاتوجد قاعدة بيانات توضح دور المنظّمات وفاعليّتها المجتمعيّة وما هو حجم الشراكة المتواجدة ميدانياً بين جميع الاطراف لمعرفة درجة تطورعمل المنظّمات وحجم مساهمتها، وهذا يرجع لعدم حرص المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة على التوثيق الدقيق لكل أنشطتها عبر حقبةا التاريخية المختلفة وهو ما يجعل الأمر أكثر صعوبة لأن يتم عكسه إعلامياً . والإعلام في الغالب يميل دوماً لتعظيم دورالحكومات ونجاح برامجها دون إظهار لبرامج المنظّمات والدور الذي تلعبه أو الذي يجب ان تلعبه. وهنا يظهر التعامل غير العادل بين شركاء العمل .

ز- بالرغم من التطور التكنولوجي في مجال وسائل الإتّصال إلا أن بعض المناطق بالسودان ما زال التواصل عبر اللاسلكي، إلا أن الدراسة أظهرت أنّه لا توجد منظّمة طوعيّة وطنية واحدة لديها جهاز لاسلكي ويعزى ذلك لصعوبة التصديق من الأجهزة المختصة وإرتفاع أسعار شراء الأجهزة وكيفيّة تشغيلها. فالتشغيل يتطلّب تعيين فنّيو تشغيل من مفوضيّة العون الإنساني مكتب مجمّع الإجراءات لشاغلي خدمة أجهزة اللاسلكي طويلة المدى. من مزايا اللاسلكي سرعة الإستقبال والإرسال وعدم وجود تكلفة إتصالات يومية أو شهرية فهو يعتمد على رسوم التصديق والتجديد السنوي أما من عيوبه فهي سهولة التصنت والإختراق.

س- هنالك ٧ (١١.١%) منظّمة فقط تعتبر الدوريّات من أهم مصادر المعلومات وخاصّة في مجال العلوم والتكنولوجيا والسبب الذي أدّى لعدم إعتماد المنظّمات الطوعيّة

^{٢٦٠} العامري، سلوى حسنى، مرجع سابق، ص٨٦.

الوطنية على الدورات يرجع إلى تكلفتها العالية التي تعتمد على الإجراءات الفنية والشكلية وهذا يتفق مع ما ذكره الدكتور جاسم محمد جرجيس عند كتابته لقطاع المعلومات في الوطن العربي في أن الدورات من أكثر وسائل الإتصال الهامة إستخداماً للإتصال العلمي وتؤكد نتائج عدد من الدراسات الإعتقاد الشائع بأن المجالات هي الشكل السائد من أشكال الإنتاج الفكري التي تستخدم في مجال العلوم والتكنولوجيا وفي مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية وتتفرّد الدورات بنشر بعض الموضوعات الحديثة التي قد لا توجد في أي مصدر من المصادر الأخرى للمعلومات كما تمتاز الدورات من الناحية الشكلية والمادية بسهولة الحمل وإمكانية قراءتها في أي مكان مقارنة مع غيرها من مصادر المعلومات^{٢٦١}.

ش- أظهرت نتائج الدراسة كذلك أن المنظمات الطوعية الوطنية قليلة الإهتمام بتدريب كوادرها في مجال المعلومات والإتصال كما إنها قليلة التواصل مع المركز القومي للمعلومات بالرغم من إنه الجهة الحكومية ذات الصلة بالمعلومات وعلى الرغم الدور الكبير الذي يقوم به المركز القومي للمعلومات في التدريب والتأهيل للقطاع الحكومي والخاص. قد يرجع ذلك لعدم الوعي الفني والمهني لإدارة المعلومات وأهمية الإتصال والتوثيق والمعلومات، وإلا لما كانت هناك ١٢ منظمة فقط بنسبة (١٩%) من المنظمات الطوعية التي تمت دراستها لدى كادر مجلس إدارتها تدريبات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والإتصال وهي نسبة ضعيفة لا يمكن أن تؤثر في التغيير المرجو إذ أن دور مجلس الإدارة كبير في إجازة الخطط والميزانيات وقيادة التغيير المؤسسي والإداري داخل المنظمة وتأكيداً لأهمية تدريب وتخصص كادر مجلس الإدارة فقد تم استطلاع قامت به الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عن تلقينهم التدريب في هذا المجال فكانت نسبة تدريب مجلس الإدارة (٥٨.٦%) وهي نسبة عالية تبين أهمية أن يكون كادر مجلس الإدارة مدرب حيث يقع على عاتقهم مسؤولية الإدارة التي هي عصب نجاح أو فشل أية مؤسسة حكومية أو أهلية كذلك فإن التدريب المؤسسي والإداري يشكل ركناً مهماً وأساسياً في

^{٢٦١} جرجيس، محمد جاسم، مرجع سابق، ص ٣٥٠.

مجال الإدارة ومن ثم فإن استطلاع رأى هذه الفئة على وجه الخصوص بإعتبارهم صناع القرار فى منظماتهم يشكل أهمية بالغة^{٢٦٢}.

الخلاصة:

١- خلصت الدراسة لحالة وحدة الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ بمفوضية العون الإنسانى وإدارة الإحصاء و المعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية إلى أن ضعف المعلومة وإنعدام التخطيط المناسب للحصول عليها قد أعاقا الإستجابة الدوليّة والوطنية الطارئة لمجابهة تلك الكوارث. والقائمين على أمر درء الكوارث عملوا على إنشاء وحدة للإنذار المبكر فى مارس من العام ١٩٨٦م ضمن مفوضيّة الإغاثة وإعادة التعمير، فى العام ١٩٩٥م أنشئت وحدة الإنذار المبكر بمفوضيّة العون الإنسانى بتمويل وطنى، وفى العام ٢٠٠٦م إضيفت كلمة المعلومات إلى مركز الإنذار المبكر ليصبح تحت مسمى الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ، وهو يرصد كوارث الجفاف والتصحر والفيضانات والأوبئة والآفات فقط أما كوارث النزوح والألغام فلا يوجد لها أثر من ضمن أعمال المركز، كما أنه يعمل فى مرحلة واحدة فقط من مراحل إدارة الكوارث وهى مرحلة التحوط والإنذار المبكر دون الإهتمام برصد المعلومات، وجمع للبيانات ومعالجتها وإعداد النشرات والتقارير عنها وتبادلها مع جهات الإختصاص.

٢. تأثر المركز بالمقاطعة والحصار الإقتصادي الذى فرض على السودان مما أثر على صيانة أجهزة الحاسوب وملحقاته أو تجديدها لتصبح مواكبة .

٣. إدارة الإحصاء والمعلومات بوزارة الشؤون الإنسانية تتبع إلى الإدارة العامّة للتخطيط والسياسات والبحوث، هذه الإدارة تقدّم مهام تقنية فقط ولا تهتم بجمع وتحليل المعلومات وتبادلها مع الجهات ذات الإختصاص.

٤. خلاصة نتائج المسح أيضاً أفادت إنه بعد العام ٢٠٠٠م إزداد عدد المنظمّات الطوعية الوطنية المسجّلة لدى وزارة الشؤون الإنسانية .

٥. خدمات التنمية كانت الأكثر تقدماً بواسطة المنظمّات الطوعية .

^{٢٦٢} العامرى، سلوى حسنى، مرجع سابق، ص ٤٣.

- ٦.معظم المنظّمات تعمل بولاية الخرطوم .
- ٧.يزداد انتشار مكاتب المنظّمات بازدياد مجالات عملها.
٨. هنالك ضعف في إمكانيات أجهزة الإتّصال التي تمتلكها المنظّمات حيث ان التلفون الثابت هو الأكثر وجوداً لدى المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة.
- ٩.هنالك ضعف شديد للتواصل الألكتروني بين المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة وضعف شديد في نشر المعلومات الخاصة ببرامجها ومشروعاتها وتبادل المعلومات بينها وبين غيرها.
١٠. المنظّمات الطوعيّة العاملة داخل ولاية الخرطوم هي الأكثر تواصلاً مع الجمهور بالمقارنة مع المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة العاملة خارج ولاية الخرطوم.
- ١١.المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة قليلة الاهتمام بتدريب كوادرها في مجال المعلومات والإتّصال خاصّة علي مستوى المكتب التنفيذي.
١٢. ضعف تواصل المنظمات الطوعية الوطنية مع المركز القومي للمعلومات ومع غيرها من منظّمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من ناحية أخرى.
١٣. اغلب المبحوثين يرون عدم الاهتمام بنظام المعلومات والإتّصال يؤدي لعدم تطور شركاء الشأن الإنساني.
- ١٤.هنالك ضعف من المنظمات الطوعية الوطنية في اكتساب عضويّة الشبكات العربيّة ذات الصلة بنظام المعلومات والإتّصال .
- ١٥.هنالك ضعف شديد من المنظمات الطوعية الوطنية في اكتساب عضويّة الشبكات الدوليّة ذات الصلة بنظام المعلومات والإتّصال .
١٦. هناك ضعف شديد من المنظمات الطوعية الوطنية فيما يخص المشاركة في مؤتمرات وورش عمل وسمنارات متعلّقة بنظام المعلومات والإتّصال خارج السودان.
- ١٧.اغلب المبحوثين يرون أن للمعلومات دور في تطوير خدمات الشئون الإنسانيّة .
- ١٨.اغلب المبحوثين يدركون أن توفر المعلومات وتوثيقها يساعد على تنظيم عمل المنظّمّة .
- ١٩.هنالك تباين في مفهوم تنظيم العمل لدى المبحوثين بعضهم يري أن التنظيم يعني السرعة والزمن ، البعض يراه الدقة في حفظ المعلومات واسترجاعها وآخرون يربطون

تنظيم العمل بالتطور والمواكبة والتحديث بينما بعضهم يربطه بالمتابعة والتقييم الذاتى بينما يرى آخرون أن تنظيم العمل في مجال المعلومات والاتصال يعني كل ما له علاقة بالتوعية والإرشاد.

٢٠. تعريفات الكارثة جاءت متباينة بدرجة كبيرة البعض يراها حدوث شئ مفاجئ أو أنها ضرب من ضروب البلايا والأذى والمحن أو كل ما يترتب على القرارات الخاطئة أو أنّ الكارثة هي ظاهرة طبيعية مثل السيول والفيضانات.

٢١. يرى بعض المبحوثين أنّ إدارة المنظّمات هي المصدر الأساسي لمعلومات الطوارئ في الوقت الذى فيه أن هذه الإدارة تُعنى فقط بالناحية الإجرائية لتسجيل المنظّمات وإعادة تسجيلها. كما يرى بعضهم أن إدارة الطوارئ هي المعنية بذلك.

٢٢. الحصول على المعلومات الخاصة بالكوارث وتأخر الإفصاح عنها هو الإشكال الرئيس في الحصول على المعلومات الخاصة بالكوارث.

٢٣. اقلية من المبحوثين يرون ان تبادل المعلومات عن الكوارث غير متاح لارتباطه بالأمن القومي.

٢٤. الأجهزة الإعلامية العامّة هي المصدر الأساسي للتعرف علي الكارثة.

٢٥. في استفسار عن وجود ميزانية خاصّة بالمعلومات والاتصال لدى المنظّمات الطوعية الوطنية وجد ان اقلية من المبحوثين أفادوا بوجود ميزانيات للاتصال وتبادل المعلومات.

إن ما يتعين إبرازه في هذا الرسالة هو الدور الكبير لنظام المعلومات والاتصال في

تطوير الخدمات الإنسانية بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات الطوعية الوطنية في السودان. وتكنولوجيا المعلومات والاتصال إذا أحسن إستخدامها تساعد في التغلب على المعوقات التي تواجه خدمات الشؤون الإنسانية وتدعم الزيادة في سرعة تقديم الخدمات، ويجب على شركاء الشأن الإنسانى العمل على التفعيل والتعاون في مجال تبادل المعلومات والتوعية بأهميتها في تطوير الخدمات الإنسانية فالتغلب على المعوقات التي تواجه إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو أهم التحديات التي تواجههم لتحقيق التغيرات الإجتماعية والاقتصادية والتنموية، فلا بد للجانب الحكومى والقطاع الخاص من

مساندة ودعم المنظمات الطوعية الوطنية لتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال
والإستفادة من خدماتها.

المبحث الثاني

التوصيات

توصّلت هذه الدراسة للعديد من التوصيات غطّت عدد من المحاور هي:

أولاً: محور الإستراتيجيات والسياسات:

(أ) توحيد العمل الإجرائي والفني وإرجاع مفوضيّة العون الإنساني كما كانت عليه قبل قانون ٢٠٠٦م بكامل مهامّها وإختصاصاتها والتأكيد على دورها كجهة محورية للتخطيط الإستراتيجي ووضع سياسات الشأن الإنساني.

(ب) توحيد كافة الجهود لبناء قدرات المنظّمات الطوعيّة الوطنيّة وإنهاء التضارب في

الإختصاصات والمهام فيما بينها وبين وزارة الشؤون الإنسانيّة والوزارات ذات الصلة.

(ت) إحكام التنسيق والتعاون بين شركاء الشأن الإنساني حكوميين وغير حكوميين لخدمة البرامج ذات الإهتمام المشترك إتحادياً وولائياً.

(ث) مواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات والإستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في إدارة الكوارث.

ثانياً: محور القوانين والإتفاقات والإجراءات المنظّمة لخدمات الشأن الإنساني:

(أ) مراجعة القوانين الخاصة بالجهات ذات الصلة بالكوارث وإزالة ما بها من تداخل في المهام والإختصاصات .

(ب) تعديل قانون العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦م لبناء الثقة والخبرة والشفافية بين شركاء الشأن الإنساني.

(ت) توحيد سلطة الإشراف والرقابة والتسجيل في جهاز حكومي واحد.

(ث) تفعيل الإتفاقية القطرية بين المنظّمات الأجنبيّة والمنظّمات الطوعيّة الوطنيّة .

(ج) إنشاء صندوق دعم الشأن الإنساني بمشاركة جميع الشركاء في المجال الإنساني.

ثالثاً: البنى والمؤسّسات :

(أ) ترفيع مفوضيّة العون الإنساني لهيئة مستقلة تتبع لرئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء.

(ب) ترقية المفوض إلى درجة وزير دولة لتمكين المفوضيّة والمفوض للقيام بدورها المنوط بهما على الوجه الأكمل.

(ت) رفع كفاءة المفوضيَّة وتفعليل إدارتها بالإنتداب والتدريب وإيلاء عناية خاصة بمشروعات وبرامج الدعم المؤسسي لتكون مواكبة للتطور التكنولوجي.

(ث) الإستفادة من إمكانيات الهيئات الدولية والمنظَّمات الأممية والأجنبية في رفع قدرات المنظَّمات الطوعيَّة الوطنيَّة بالتدريب والتأهيل للعاملين فيها بإشراف مفوضيَّة العون الإنساني.

(ج) تأسيس مركز معلومات فاعل في مجال الشأن الإنساني يغطي كافة البرامج الإنسانية. وفقاً للمقترح الآتي:

مقترح إنشاء مركز معلومات الشؤون الإنسانية

مقدمة :

لا يخفى على أحد أهمية معلومات الشؤون الإنسانية باعتبارها عنصر أساسي لأي نشاط فشرقاء الشأن الإنساني بحاجة للمعلومات لأغراض التخطيط ووضوح البرامج وإتخاذ القرار والتنبؤ والإنذار المبكر للتحسب من الكوارث ، كما أنَّ المعلومات ثروة وما ينفق على توفيرها من موارد مالية وبشرية يعتبر إستثمار حقيقي يساعد على التنسيق وتحديد الأدوار بين جميع شركاء الشأن الإنساني.

أهداف المركز :

١- جمع البيانات وتوفير المعلومات لمتخذي القرار والداعمين والمنفذين وكل من له علاقة بالشأن الإنساني .

٢- تعزيز القدرات الوطنية على المستوى القومي والقاعدي في مجالات الشأن الإنساني عامة والتنبؤ بالكوارث بصفة خاصة.

٣- رصد وتجميع وتوثيق كل ما يصدر وينشر في قضايا الشأن الإنساني من تقارير ودراسات وبحوث ووضعها في مكتبة إلكترونية.

٤- التعاون والتشارك مع جميع الجهات ذات الإختصاص لوضع البرامج مع إستخدام التقنيات الحديثة التي تساعد على سرعة جمع البيانات وتحليلها وتداول المعلومات وسرعة الإتصال بين شركاء الشأن الإنساني .

٥- دعم وإجراء البحوث والدراسات لتحديد المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية وغير الطبيعية وتحديدّها عبر الخرائط المختلفة لمواجهة أخطارها ولتسهم في وضع السياسات التتموية .

٦- التعاون الوثيق بين جميع الجهات المحلية و الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات الخاصة بالشأن الإنساني عامة والكوارث بصفة خاصة .

٧- السعي للإهتمام والإستخدام الأمثل لمصادر المعلومات الحكومية الإتحادية والولائية وغير الحكومية الإتحادية والقاعدية ، طرق تخزين وإسترجاع المعلومات ، طرق جمع البيانات ، تحديث المعلومات ، أنظمة التشغيل ، الإنترنت ، حماية المعلومات ، المواقع الإلكترونية والروابط ، التدريب ، سياسات توثيق المعلومات والتنسيق ، الدراسات والبحوث ، تهيئة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال إستخدام شبكات رقمية ذات سعة خاصة.

وسائل تحقيق الأهداف:

١- تجميع المعلومات المتوفرة عن الشأن الإنساني لدى الشركاء وفهرستها وتصنيفها وتكثيفها وحفظها في الحاسب الآلي وإعداد البرامج اللازمة وإسترجاعها والإستفادة منها .
٢- تقديم خدمة الإحاطة الجارية ونشر المعلومات بصفة مستمرة للعاملين في الشأن الإنساني.

٣- استخدام خدمة التزويد للمركز من كتب ودوريات وبحوث وأوراق عمل للمؤتمرات والسمنارات ... الخ من الجهات الأكاديمية وغيرها من جهات تهتم بالإصدارات والعمل الفكري والعمل الخاص بالشأن الإنساني.

تعمل هذه الخطة على تسيير العمل بالمركز وإنشاء عدد من قواعد البيانات المساندة التي تساعد على توفير معلومات الشأن الإنساني وتلبي إحتياجات جميع الشركاء والمستفيدين من الخدمات الإنسانية والقواعد المستهدف إنشائها هي:

١- قاعدة المعلومات الببليوغرافية: وهي تختص بتجميع الكتب والمراجع والدوريات والتقارير ... الخ وتعمل على حفظها وفهرستها وتصنيف كافة أوعية المعلومات المتفرقة في وزارة الشؤون الإنسانية وإدخال بياناتها ومعلوماتها حتى يسهل إسترجاعها والإستفادة منها.

٢-قاعدة بيانات خبراء الشأن الإنسانى:نهذف من إنشائها حصر الخبراء من الكفاءات العلمية والفكرية من المتخصصين فى مجال الشأن الإنسانى وعكس مجالات خبراتهم وأنشطتهم للإستفادة منهم فى جميع قضايا الشأن الإنسانى والتواصل معهم إلكترونياً بعد توفير كافة وسائل الإتصال.

٣-قاعدة بيانات المنظمات الطوعية الوطنية والأجنبية والدولية والأممية:تههدف القاعدة إلى تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بتلك المنظمات العاملة فى الشأن الإنسانى وتوثيق التعاون والإستفادة من خبراتها وبرامجها بين جميع الشركاء والمستفيدين.

٤-قاعدة بيانات العاملين بالمنظمات :تههدف هذه القاعدة إلى توفير المعلومات الخاصة بالشأن بالعاملين فى جميع المنظمات العاملة بالسودان لتسيير التواصل معهم والعمل على بناء قدراتهم وتكوين سجل دائم للعاملين بالشأن الإنسانى يمكن أن يستفاد منه فى تبادل الخبرات وملء الفراغات الفنية التى تحدث عند الكوارث.

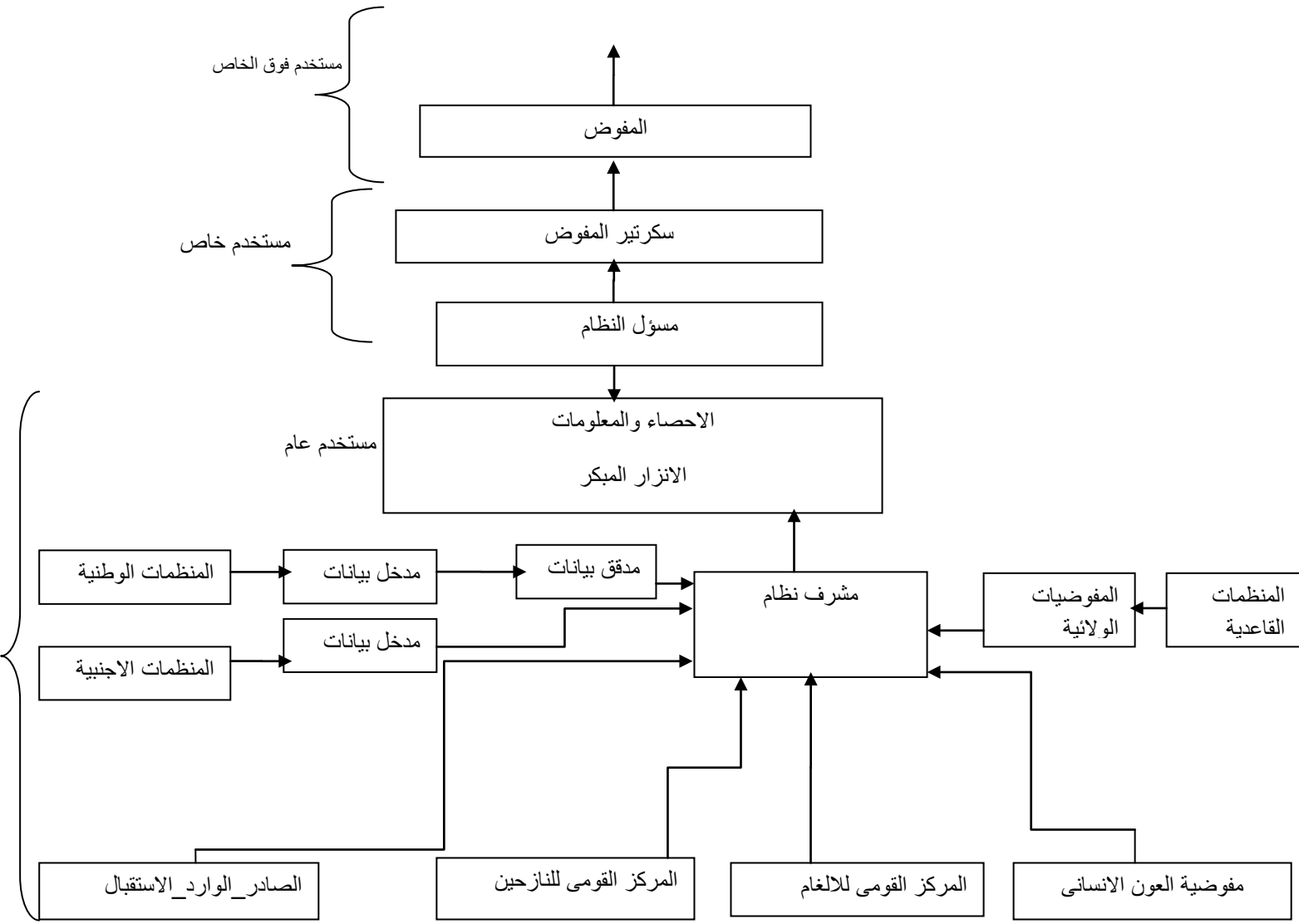
٥-قاعدة بيانات مناطق الهشاشة:تههدف هذه القاعدة إلى رصد وتجميع وتوفير المعلومات والبيانات والإحصاءات عن المناطق المعرضة للكوارث وما بها من بنى تحتية وقوة بشرية تحتاج إلى المساعدة القبلية والبعديّة للكارثة.

٦-قاعدة معلومات الجهات المحلية والإقليمية والدولية الداعمة للشأن الإنسانى داخلياً وخارجياً:تههدف هذه القاعدة إلى تجميع ورصد الجهات الداعمة لإتاحة الفرص للجهات المنفذة لإستقطاب الدعم وسهولة التواصل معهم.

٧-موقع الإنترنت:يههدف المركز من خلال إنشائه لقواعد البيانات المذكوره أعلاه إلى إتاحتها فى موقع الوزارة الإلكتروني مما يساعد على توفير المعلومات ونشرها وتمكين جميع الشركاء والمستفيدين من خدمات الشئون الإنسانية للإستفادة منها مع توفير الروابط التى تساعد على إيجاد معلومات الشئون الإنسانية والتفاعل والتواصل مع تلك الروابط. الشكل أدناه توصل إليه الباحث بعد مشاورات مع المختصين بعلوم الحاسب الآلى فى إنشاء مركز معلومات وزارة الشئون الإنسانية الموحد وهو يوضح طريقة إنسياب المعلومات بين شركاء الشأن الإنسانى:

شكل رقم(٢١) طريقة إنسياب المعلومات بين شركاء الشأن الإنسانى

الوزارة



المصدر: النتائج التي توصل إليها الطالب من الدراسة

١٥- ربط إدارة الكوارث برفع الوعي البيئي للمجتمعات القاعدية وتقوية مقدرتها لمجابهة الكوارث وربطهم ببرامج التنمية .
 رابعاً: محور الكوارث:

(أ) تكوين لجنة عليا لإدارة الكوارث يتأسسها السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية وينوب عنه نائب رئيس الجمهورية ويكون المفوض أميناً عاماً لها وتمثل فيها الوزارات المختصة والجهات الأكاديمية والطوعية المختصة بالكوارث وفقاً للمقترح الآتى:

مقترح اللجنة العليا لإدارة الكوارث

أقترح إنشاء لجنة عليا لإدارة الكوارث تتكون من الآتى:

١- يشرف عليها السيد رئيس الجمهورية لما له من إختصاص بإعلان حالة الطوارئ فى البلاد.

٢- تتكون اللجنة برئاسة السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية ويكون نائب رئيس الجمهورية رئيساً مناوياً له وتضم فى عضويتها وزراء الوزارات المختصة وولاة الولايات.

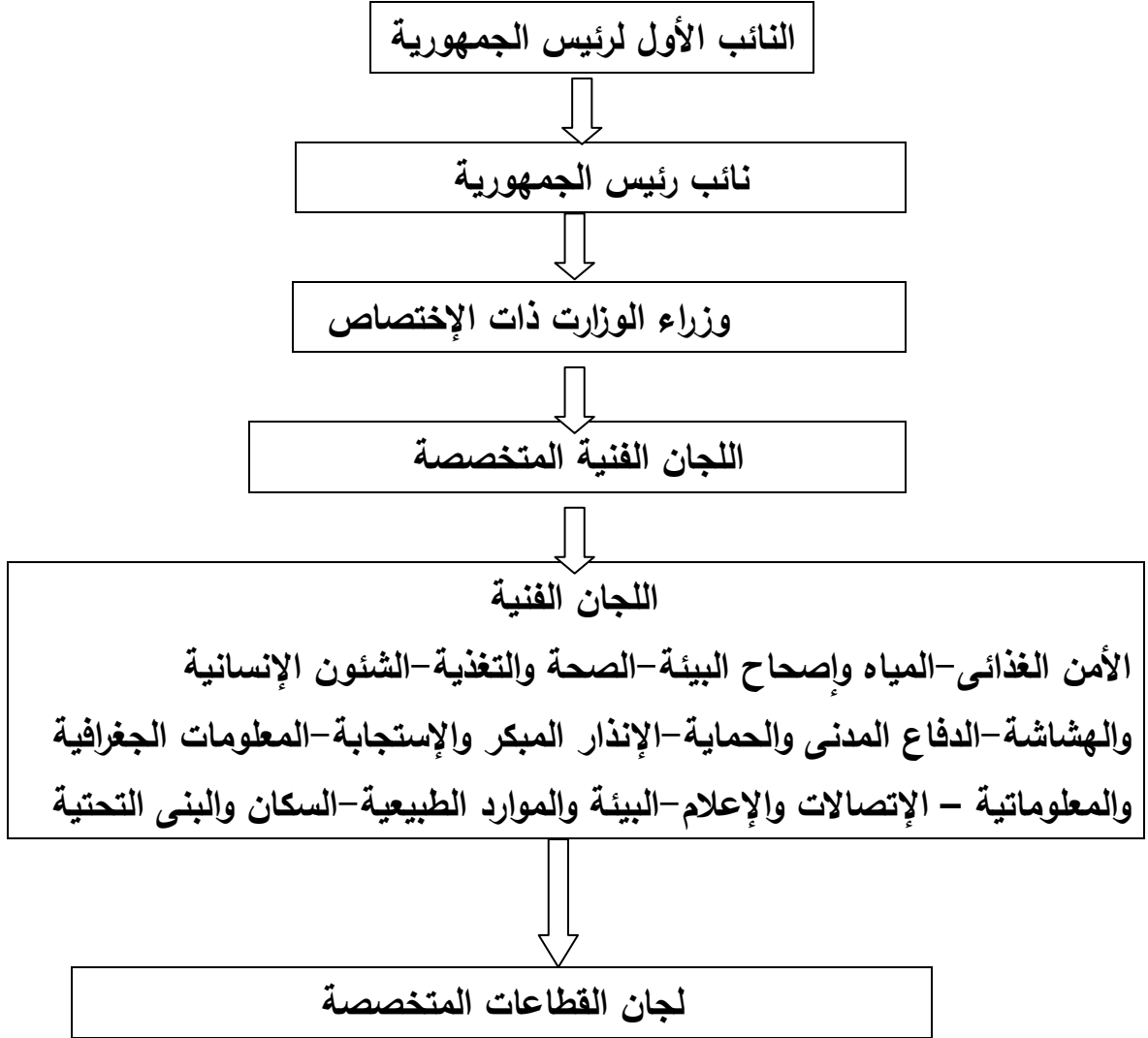
٣- الهدف العام للجنة:التعبير عن الإلتزام السياسى من القيادة العليا والإسراع فى إتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لإدارة الكوارث مع وضع السياسات والإستراتيجيات وإزالة جميع التضارب والتداخل فى الإختصاصات بين الأجهزة المعنية وتطوير المفاهيم والتشريعات المنظمة لإدارة الكارثة بالسودان.

٤- يتم تكوين لجان فنية متخصصة مساعدة للجنة العليا لإدارة الكوارث من رؤساء القطاعات المختلفة لتقوم بالتنسيق الفنى ورفع التوصيات بعد جمع البيانات ومعالجتها لتصبح معلومات وفقاً للأطر المنهجية لإدارة الكوارث يتأس كل لجنة فيها أحد وزراء الوزارات المختصة من أعضاء اللجنة.

٥- يتم تكوين لجان قطاعية متخصصة من الجهات الحكومية وغير الحكومية أممية كانت أو دولية أو أكاديمية...ألخ تتم فيها وضع السياسات والإستراتيجيات الخاصة بإدارة الكوارث وإعداد خطط وبرامج الإنذار المبكر والتحسب والتدخل السريع مع حصر جميع الموارد وتوزيع الأدوار والمهام ووضع المعايير الفنية لإدارة الكوارث كل حسب تخصصه مع مراعاة سرعة الإتصال وتبادل المعلومات والتنسيق المحكم بين جميع القطاعات يتأسسها وكلاء الوزارات المتخصصة أو المدراء العاميين أو المفوضين وفقاً للتخصص مع تكوين المنتدى الوطنى للحد من أخطار الكوارث لتعمل كآلية للحد من الكوارث لربط

الصعيد الوطنى بالدولى وذلك بالتعاون مع نظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة^{٢٦٣}.

شكل رقم (٢٢) الهيكل المقترح للجنة العليا لإدارة الكوارث



المصدر:النتائج التى توصل إليها الطالب من الدراسة

(ب) إنشاء مرصد قومى للكوارث يتبع للمجلس الأعلى لإدارة الكوارث ويضم كل الوزارات والمؤسسات ذات الصلة والهيئات والجهات الأكاديمية والطوعية والمنظمات الدولية والأممية.

(ت) تفعيل وإحكام التنسيق بين الجهات واللجان الفنية المتخصصة في الوزارت الإتحادية والولائية ذات الصلة بالكوارث من حكوميّة وغير الحكوميّة وتبادل المعلومات فيما بينها.

(ث) نشر الثقافة التوعوية والإرشادية عبر وسائط الإتصال المختلفة بالكوارث وأثارها وكيفية التحسب لها.

(ج) دعم مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ بمفوضيّة العون الإنساني بالتدريب والتأهيل وتوفير أجهزة معامل نظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد وتوفير الصيانة لها.

(ح) توفير الميزانيات لمجابهة الكوارث وتحديد جهة الصرف الحكومي .

(خ) وضع إستراتيجية قومية وسياسات خاصة بالكوارث وتحديد المهام والإختصاصات لكافة الجهات الحكوميّة مع توحيد تعريف لمفهوم الكارثة .

(د) تبني آليات للتنسيق والتعاون الإقليمي والدولي من أجل التشارك في المعلومات والممارسة اللأزمة للإستجابة الدولية للكوارث.

خامساً: توصيات عامة:

(أ) قيام مفوضيّة العون الإنساني بتبني خطة لتعريف جميع العاملين في الشأن الإنساني بالقيم والمثل ومبادئ القانون الإنساني والدولي ومواثيق حقوق الإنسان وآليات إنفاذها بالتنسيق مع جهات الإختصاص الحكوميّة وغير الحكوميّة ذات الصلة.

(ب) عقد مؤتمر دورى للشأن الإنساني لتبادل الأفكار والخبرات وتطوير الأداء.

(ت) حصر البحوث والدراسات الخاصة بالشأن الإنساني والعمل على نشرها.

(ث) إنشاء مكتبة متخصصة بقضايا الشأن الإنساني.

(ج) إخضاع العاملين بمنظمات العمل الطوعي والإنساني إلى دورات تأهيلية متخصصة في الشأن الإنساني وإخضاعهم إلى إمتحان بعد إنهاء الدورات التدريبية وبعد اجتيازهم له يحق لهم ممارسة العمل في المنظمات الطوعية وطنية كانت أو أجنبية والهيئات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة وتسجيلهم في سجل دائم خاص بالمؤهلين للتوظيف من خلاله .

(ح) تطوير العمل الإعلامي في مجال الشأن الإنساني بتكوين لجنة عليا لتفعيل العمل

الطوعي عبر وسائل الإعلام برئاسة وزير الشؤون الإنسانية وينوب عنه وزير الإعلام

والإتصالات ومفوض العون الإنساني مقررًا وعضوية رؤساء وسائط الإعلام القومية
والمهتمين بالإعلام والشأن الإنساني وفقاً للمقترح الآتي:

مقترح إنشاء لجنة تفعيل العمل الطوعي عبر وسائل الإعلام

(أ) تشكل اللجنة العليا لتفعيل العمل الطوعي عبر وسائل الإعلام كما يلي:

- ١- وزير الشؤون الإنسانية رئيساً.
- ٢- وزير الإعلام والاتصالات رئيساً مناوياً.
- ٣- مفوض عام مفوضية العون الإنساني مقررًا.
- ٤- رؤساء الوسائط الإعلامية المختلفة أعضاءاً.
- ٥- المهتمين بالشأن الإنساني والإعلامي أعضاءاً.

(ب) مهام اللجنة :

- ١- رسم السياسات والخُطَط والبرامج والآليات المستخدمة في وسائل الإعلام لتفعيل العمل الطوعي ووضع لائحة بمهامها، وتقديمها لوسائل الإعلام للالتزام بها .
- ٢- إنشاء عُرف لإدارة الكوارث في الوسائط الإعلامية مهمة هذه الغرف استقبال المعلومات، ونشرها تُطمئن الناس على الأوضاع المترتبة من الكوارث، وتدفعهم للإسهام في التخفيف من آثارها .
- ٣- الاهتمام بنشر ثقافة العمل الطوعي والتوسع فيه .
- ٤- التركيز على استخدام التقنية الإعلامية الحديثة في الوصول إلى المتلقين .
- ٥- إعداد وتأهيل كوادر بشرية متخصصة في مجال العمل الطوعي تمكّن وسائل الإعلام من أداء مسؤولياتها نحوه.
- ٦- تكريس مفهوم المشاركة الاجتماعية الجماعية والفردية، لترسيخ مبادئ ومفاهيم العمل الطوعي بين المؤسسات الإعلامية وجمهورها .
- ٧- بث و نقل أخبار العمل الطوعي عبر الوسائط الإعلامية المختلفة مجاناً.
- ٨- بناء محتوى إخباري عبر الصحف الإلكترونية لنشر مناسط العمل الطوعي المختلفة.
- ٩- إعداد حملات إعلامية تستهدف مخاطبة الفئات الاجتماعية كافة، وتوعيتهم بأهمية المشاركة في البرامج والمشاريع الطوعية .

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الدراسة الميدانية للباحث ٢٠٠٩م.
- ٣- الوثائق المنشورة :

أ-المهدوى،إبراهيم أحمد،أرشيف المعلومات الصحفية،منشورات جامعة قار يونس
بنغازى،بدون تاريخ.

ب- القرنى،على محمد، التنبؤ بالكوارث والتقنيات الحديثة،جامعة نايف العربية للعلوم
الأمنية،الحلقة العلمية - برامج أجهزة الدفاع المدني والحماية المدنية أثناء
الكوارث،الرياض،٩-١٣/٩/٢٠٠٩م.

ت- المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي،الإستراتيجية القومية ربع القرنية (٢٠٠٧ .

٢٠٣١م)،الخطة الخمسية الأولى (٢٠٠٧-٢٠١١م) ، الغاية السابعة (المعلوماتية).

ث- إطار عمل سياسة مكافحة الألغام بالسودان،الجهاز الوطني لمكافحة الألغام، يونيو
٢٠٠٦م.

ج الهيكل الداخلى ،مركز المعلومات والإحصاء وزارة الشؤون الإنسانية ٢٠٠٧م.

ح- الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر، تقرير عام ٢٠٠٥م عن الكوارث
فى العالم.

خ- الإستراتيجية القومية ربع القرنية(٢٠٠٧-٢٠٣١م)(المرجعيات التفصيلية)،وزارة
مجلس الوزراء،المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي،الأمانة العامة.

د- تحليل بيانات المنظمات الوطنية،إدارة المنظمات الوطنية بمفوضية العون
الإنساني٢٠٠٧م.

ذ- تقرير عن التشريعات الحاكمة والمنظمة للعمل الإنساني وآليات التنسيق،وزارة
الشؤون الإنسانية-مفوضية العون الإنساني،٢٠٠٨م.

ر- حصانات هيئة الأمم المتحدة ١٣/٤/١٩٤٦م وإتفاقية نوفمبر ١٩٤٧م الخاصة
بحصانات الأمم المتحدة ، وزارة الخارجية.

ز- سجل الإدارة العامة للمنظمات الوطنية ٢٠٠٧م،مفوضية العون الإنساني.

س- سجل تحليل بيان المنظمات الوطنية فى قاعدة البيانات ٢٠٠٧م.

ش- سجل إدارة الشبكات،الإدارة العامة للمنظمات الوطنية،مفوضية العون الإنساني
٢٠٠٧م.

ص- قانون التعديلات المتنوعة المؤقتة (تنظيم العمل الطوعي) لسنة ١٩٩٤م.

- ض- قانون الدفاع المدني لسنة ٢٠٠٥ م، الإدارة العامة للدفاع المدني .
- ط- قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦ م، وزارة الشؤون الإنسانية .
- ظ- قرارات مجلس الوزراء (قرار رقم ١٩٢) لسنة ٢٠٠٦ م تشكيل لجنة عليا للعمل الإنساني)، وزارة رئاسة مجلس الوزراء ،الأمانة العامة.
- ع- ملفّات مركز الإنذار المبكر والمعلومات.
- غ- مرسوم مؤقّت قانون مفوضيّة العون الإنساني لسنة ١٩٩٥ م.
- ف- مرسوم جمهوري رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ م ،وزارة الشؤون الإنسانية .
- ق- مرسوم مؤقّت قانون تنظيم العمل الطوعي الإنساني ٢٠٠٥ م،وزارة الشؤون الإنسانية .
- ك- مرسوم جمهوري رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٥ م بتحديد الأجهزة الرئاسية التنفيذية القومية إختصاصاتها وأسبقياتها ووحداتها ولجانها، رئاسة الجمهورية.
- ل- نشرة تعريفية للمركز القومي للنزوح، ٢٠٠٦ م، المركز القومي للنزوح.
- م- نشرة معلومات مكتب الشؤون الإنسانية ٢٠١٠ م، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
- ن- وزارة رئاسة مجلس الوزراء، المركز القومي للمعلومات، نشرة تعريفية ٢٠٠٨ م.

ثانياً: الإنترنت :-

أ- www.answers.com/topic/communications-in-sudan

ب- www.arabcin.net/al_arabia_mag/modules

ت- www:ar-wikipedia.org

ث- www:annabaa.org/nbanews/2009/12/152.htm

ج- http://devata.worldbank.org/ict/sdn_ict

ح- www.freewebs.com/awraqlimon/article.htm

خ- [WWW.GlobalInformation Early Warning System\(GIEWS\)](http://WWW.GlobalInformationEarlyWarningSystem(GIEWS))

د- <http://www.isoc.sd/arabic/index.htm>

ذ- www.mha.gov.sd

ر- www.nicsudan.gov.sd/inc

ز- www.ntc.org.sd

س- www.unsudanig.org

ص- countrywww.undg.org/docs/9717/ung

ض- www.un.org/moreinfo/ngolink/dpingo.htm

ثالثاً : المراجع العربية والمترجمة:

- ١- أبو أصبع، صالح، تيسير أبو عرجة، الإتصال والعلاقات العامة، منشورات جامعة القدس المفتوحة، القدس، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.
- ٢- الرفاعي، عبد الحميد، المعلومات بين النظرية والتطبيق، دارالإعلام، دمشق الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ٣- النوايسه، غالب عوض، خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ٤- الإمام النووي، رياض الصالحين، (ب-م) دار الفكر، ٢٠٠١م.
- ٥- الوردى، زكى حسين، المالكي، مجبل لازم، المعلومات والمجتمع، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م.
- ٦- البكري، إياد شاکر، تقنيات الإتصال بين زمنين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٣م.
- ٧- المياح، عبد اللطيف على، الطائي، حنان على، ثورة المعلومات والأمن القومي العربي، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٨- المصمودى، مصطفى، المجتمع المدني العربي فى زمن الثورة الرقمية، هيبسكوس للنشر، دار البستان للنشر، مركز إفادة، نوفمبر ٢٠٠٥م.

- ٩- الطرابيشى، السيد، مرفت عبد العزيز، نظريات الإتصال ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٦م .
- ١٠- الصديق، مختار عثمان، مناهج البحث العلمي (ب-م)، (ب-د)، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
- ١١- الحسينى، هاشم، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، دار نوبار للطباعة، ٢٠٠٨م .
- ١٢- إسماعيل، زكى مكى، مبادئ الإدارة ، الخرطوم، مطبعة جامعة النيلين، ٢٠٠٩م .
- ١٣- البلال، عبد الرحيم أحمد، منظمات المجتمع المدني وتحديات التنسيق والتشبيك والشراكات، مركز المرأة للسلام والتنمية، الخرطوم، ٢٠١٠م .
- ١٤- بدر، أحمد، اصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦م .
- ١٥- تاليف ديسلر، جارى، تعريب - عبد القادر، عبد القادر محمد، أساسيات الإدارة - المبادئ والتطبيقات الحديثة، الرياض، دارالمريح، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .
- ١٦- جرجيس ، جاسم محمد ، وديع ، محمود مبارك ، بنوك المعلومات : واقعها واتجاهاتها وأفاقها المستقبلية على صعيد الوطن العربي ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، ١٤، يناير ١٩٨٩ .
- ١٧- حامد، أحمد خليل، مناهج البحث فى الدراسات الإعلامية، كلية السودان الجامعية للبنات ، الخرطوم (ب-د)، ١٩٩٨م .
- ١٨- دليو، فيصل، الإتصال مفاهيم ونظريات ووسائل، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م .
- ١٩- سيد، جابر عوض، عبد الموجود ، أبو الحسن، إدارة المنظمات الإجتماعية رؤى للإصلاح والتطوير، المكتب الجامعى الحديث، (ب-م)، ٢٠٠٥م .
- ٢٠- سلمان، عبد الباسط، عولمة القنوات الفضائية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م .
- ٢١- شمو، على محمد، الإتصال الأساسيات والمهارات، الخرطوم، (ب-د) فبراير ٢٠٠٦م .

- ٢٢ - شومان ، محمد ، الإعلام والأزمات -مدخل نظري وممارسة علمية، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.
- ٢٣ - على،نادية إبراهيم أحمد،نظريات الإتصال،(ب-م)،(ب-ت).
- ٢٤- عبد الهادي،محمد فتحى،مقدمة فى علم المعلومات مكتبة غريب ، القاهرة ، الطبعة الأولى،١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ٢٥-قنديلجى ،عامر إبراهيم .بنك المعلومات الآلية وشبكاتها :مكوّناتها، مستلزماتها ، دار واسط للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٥م.
- ٢٦- قنديل،أمانى ،وأخرون ،الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية ، القاهرة،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،٢٠٠٣م.
- ٢٧- قنديل،أمانى،تطوير مؤسّسات المجتمع المدني ،القاهرة،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،٢٠٠٤م.
- ٢٨- قاسم،حشمت،خدمات المعلومات مقوماتها وأشكالها،مكتبة غريب، القاهرة، (ب-ت).
- ٢٩- لعياضى،نصر الدين،وسائل الإعلام والمجتمع-ظلال وأضواء،دار الكتاب الجامعى،العين،٢٠٠٤م.
- ٣٠- ميخائيل ،أىّ أىّ ،وار ،أس كاماريفسكى ،مدخل فى علم المعلومات والتوثيق ،ترجمة نزار محمد على قاسم،الموصل :جامعة الموصل ١٩٨٥م.
- ٣١- نور الدين،محمد،توظيف تكنولوجيا الإتصال والمعلومات لتطوير أداء منظمات المجتمع المدني ،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،مدينة نصر،(ب-ت).

رابعاً:المراجع باللغة الإنجليزية:

- ١- Early warning in the sahel and horn of Africa ,Institute of development studies university of Sussex,Brighton,1991,volume1.
- ٢- Gender Handbook in Humanitarian Action,Inter-Agency Standing Committee,New york,2006

Paul Ellis, A Guide to insurance for Mine Action Operators, Geneva, International Center Demining. 2004

UNHCR, regional emergency management training programme Nairobi, Kenya 22-30-May-2000.

UNHCR regional emergency management training programme, Madison, USA, 2001

خامساً: الرسائل الجامعية :-

- ١- عمر، السر أحمد، إستراتيجية وسائل الإتصال فى الحرب النفسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، ٢٠٠٥م.
- ٢- محمد أحمد، مرتضى عبد الحى، دراسة تحليلية عن (كيفية تسجيل المنظمات التطوعية فى السودان فى الفترة من ١٩٥٦م - ١٩٩٨م على المستوى القومى)، رسالة دبلوم على غير منشورة، معهد دراسات الكوارث واللأجئيين، جامعة أفريقيا العالمية، ١٩٩٨م
- ٣- محمد أحمد، مرتضى عبد الحى، العلاقة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات التطوعية بالسودان فى الفترة من ١٩٩٠م - ٢٠٠٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد دراسات الكوارث واللأجئيين، جامعة أفريقيا العالمية، يناير ٢٠٠٣م.

خامساً: المقابلات العلمية والعمل الميدانى:

- ١- مقابلة أجراها الباحث مع المهندس سوؤد محمود بمكتبه بتاريخ ٢٥/نوفمبر/ ٢٠٠٨م وهو مدير إدارة التخطيط والمشروعات بالمركز القومي للمعلومات.
- ٢- مقابلة أجراها الباحث مع عماد حسين، ضابط شئون الإعلام والمعلومات العامة، مكتب المساعدات الإنسانية (OCHA)، بمكتبه بالرياض، الخرطوم، يوم/الثلاثاء الموافق/١٢/يناير/٢٠١٠م.
- ٣- عمل ميدانى لإعداد مشروع تخفيف الفقر عن طريق رفع الوعي بولاية جنوب دار فور، مؤسسه رفيده الصحية ٢٠٠٥م.
- ١- عمل ميدانى لإعداد مشروع الرعاية المنزلية للأطفال المصابين بالإيدز بمعسكرات النازحين بولاية الخرطوم، مؤسسه رفيده الصحية ٢٠٠٧م.

سادساً: الندوات وورش العمل والأوراق العلمية:

- ١- الحميري ،صادق طاهر ،ورقة عمل بعنوان توظيف أنظمة المعلومات في عملية صناعة القرار -المعلومات والإفادة منها في إتخاذ القرار ،المؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الإدارى والمالى،صنعاء،٢٥-٢٧/٨/١٩٩٨م.
- ٢-إسماعيل ،الفاضل أحمد ، ورقة عمل حول دور المعلومات في إدارة الكوارث، وزارة الشؤون الإنسانية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمى،(ب-ت).
- ٣-الشعلان،فهد بن أحمد، بحث غير منشور، دورة تنسيق في نجاح خطط مواجهة الكوارث،مؤتمر الدفاع المدني الحادى والعشرون،المملكة العربية السعودية،١٤٢٨ هـ.
- ٤-الراضى،سمير بن جميل، ورقة عمل حول آلية العمل في حالات الطوارئ التى تستدعى الإغاثة العاجلة،١٤٢٥هـ،٢٠٠٥م.
- ٥-الشفيع،نور الهدى محمد،منظمات المجتمع المدني فى السودان ودورها فى السلام والتنمية،الملتقى الثالث لمنظمات المجتمع المدني ودورها فى التنمية،الدوحة،٢٢-٢٤،مايو،٢٠٠٦م.
- ٦-جمعة ،سعد ، مجتمع المعلومات،مقال منشور على موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة،أكتوبر ٢٠٠٨م.
- ٧-جرناز،محمد أحمد،أهمية المعلومات ودورها فى البحث العلمى،أبحاث ودراسات الندوة العلميّة الأولى لقسم المعلومات بأكاديمية الدراسات العليا بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث/أمانة مؤتمر الشعب العام،طرابلس :١٥-١٧ديسمبر ٢٠٠٢م، تحرير وإعداد أبو بكر محمود الهوش،طرابلس-الجفرة ٢٠٠٣م.
- ٨-حمد،عبد الحميد الحاج،ورقة عمل بعنوان دراسة آليات الإنذار المبكر فى السودان(الكوارث والأزمات)، منتدى الإنذار المبكر فى إدارة الكوارث الطبيعّية، وزارة مجلس الوزراء،أغسطس/٢٠٠٩م.
- ٩- رحيل،محمد فرج،توظيف المعلومات فى خدمة التنمية، أبحاث ودراسات الندوة العلميّة الأولى لقسم المعلومات بأكاديمية الدراسات العليا بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث/أمانة مؤتمر الشعب العام،طرابلس :١٥-١٧ديسمبر ٢٠٠٢م، تحرير وإعداد أبو بكر محمود الهوش،طرابلس-الجفرة ٢٠٠٣م.

- ١٠- ضليمى، سوسن طه، الوعي المعلوماتي وسمات مجتمع المعلومات، ورقة عمل غير منشورة، المملكة العربية السعودية، قسم المكتبات والمعلومات، جامعة الملك عبد العزيز، (ب-ت).
- ١١- عبد الغفار، محمد أحمد، ورقة عمل بعنوان تجربة السودان فى آلية الإنذار المبكر بالهيئة الحكومية للتنمية إيقاد، المؤتمر الدولي حول نظم الإنذار المبكر، الخرطوم، قاعة الصداقة-قاعة أفريقيا ١١-١٢ أبريل ٢٠٠٦م.
- ١٢- عثمان، عبد الرحمن أحمد، العمل الطوعي تاريخه فى السودان وتأصيله فى الإسلام، مجموعة محاضرات بالرونو، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، الخرطوم ١٩٩٥م.
- ١٣- عبد الرحمن، حسبو محمد، إدارة الكوارث والطوارئ، ورقة عمل الاجتماع التنسيقي حول العمل التطوعي والإنساني بالسودان، الخرطوم، قاعة إتحاد المصارف ٢٢-٢٣ /ديسمبر/ ٢٠٠٤م.
- ١٤- عباس، هيثم بشير، سياسة إدارة الكوارث-الرؤى والممارسة، إدارة الطوارئ والعمل الإنساني، وزارة الصحة الإتحادية، الخرطوم، يوليو ٢٠٠٩م.
- ١٥- كرار، على صالح، ورقة عمل بعنوان نحو بناء مجتمع المعلومات السودانى، فعاليات ندوة المعلومات الخامسة، دور التوثيق والمعلومات فى بناء مجتمع المعلومات العربي، دمشق، قاعة مالك الخطرى ٢-٤/٧/٢٠٠٢م.
- ١٦- مخير، عمر محمد، إدارة كوارث الجفاف والمجاعات، برنامج تدريبى للمنظمات الطوعية فى السودان، برنامج غير منشور، مارس ١٩٩٥م.
- ١٧- مداولات المؤتمر القومي الأول (للعون الإنساني والعمل الطوعي) مفوضية العون الإنساني، قاعة الصداقة ٢٩-٣١/مايو/ ٢٠٠٠م.
- ١٨- محمد، سلاف الدين صالح، محمد أحمد، مرتضى عبد الحى، ورقة عمل دور منظمات المجتمع المدني فى دعم السلام، قاعة الشارقة، مايو/ ٢٠٠٥م.
- ١٩- مداولات ورشة عمل (حول سودنة العمل التطوعي والإنساني)، مؤسسة سند الخيرية، قاعة الصداقة، أغسطس ٢٠٠٩م.

ملحقات الدراسة

ملحق رقم (١)

إستبيان دور نظام المعلومات والإتصال في تطوير خدمات الشؤون الإنسانية بوزارة
الشؤون الإنسانية والمنظمات التطوعية الوطنية في السودان في الفترة من ١٩٩٥م -
٢٠٠٧م

جامعة الزعيم الأزهري

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

مركز البحوث والدراسات السودانية

موجه إلى المنظمات التطوعية الوطنية لمعرفة: دور نظام المعلومات والإتصال في
تطوير خدمات الشؤون الإنسانية بوزارة الشؤون الإنسانية والمنظمات التطوعية الوطنية
في السودان في الفترة من ١٩٩٥م - ٢٠٠٧م

يهدف هذا الاستبيان إلى معرفة تعامل المنظمات التطوعية الوطنية بالمعلومات
والإتصال في تنفيذ برامجهم عامة وبرامج الكوارث بصفة خاصة وكيفية الحصول
على المعلومات وما مدى اهتمامهم بها وكيفية تبادلها وأرشفتها واسترجاعها وهل
هناك تنسيق مع جميع شركاء الشأن الإنساني.

بيانات هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي فقط، وهو جزء من متطلبات نيل درجة
الدكتوراة في الدراسات السودانية تخصص دراسات الكوارث واللأجئيين.

تاريخ ملء الإستبيان

اليوم:	الشهر:	العام:
--------	--------	--------

١-إسم المنظمة

.....

..... ٢-تاريخ التسجيل

٣-مجال عمل المنظمة :

صحة () تعليم () مياه () حقوق إنسان () إعلام () بيئة ()
لاجئين () طفولة وأمومة () خدمات اجتماعية () إغاثة () شباب ()
إعادة إعمار () نازحين () بناء قدرات () تكنولوجيا معلومات اتصالات ()
الغام () ثقافة السلام () الدراسات والبحوث () تقديم المساعدات القانونية () تنمية
(

أخرى نرجو ذكرها

.....

.....

٤-هل لدى المنظمة مكاتب ولإئية ؟

نعم () لا () إذا كانت الإجابة بنعم نرجو ذكرها

.....

.....

٥-ما هي أجهزة الإتصال المستخدمة في المنظمة و ما عددها؟

تلفون () حاسوب () تلفون فاكس () إسكنر () صندوق بريد () تلفون
خلوي () لاسلكي () حاسوب محمول () جوال () .

٦-هل لدى المنظمة موقع(صفحة على الإنترنت)؟

نعم () لا ()

٧-ما هي الفترة المحددة لتحديث الموقع؟

يوميًا () أسبوعياً () نصف شهري () شهري ()

٨- هل داخل موقعك وسائل بحث تفاعلية خاصة بالجمهور؟

أ- إضافة خبر : نعم () لا () .

ب- إضافة تعليق: نعم () لا () .

ث - استطلاعات رأي : نعم () لا () .

ج- مشاركة في منتديات: نعم () لا () .

ح- اشتراك في قائمة المشتركين: نعم () لا () .

٩- ما هو نوع الرسالة التي يقوم بها موقع المنظمة؟

تقارير () مقالات () أبحاث () موائيق () صور () ترفيه ()
فعاليات () أخرى () نرجو ذكرها

.....
.....

١٠- هل لدى المنظمة بريد إلكتروني؟

نعم () لا ()

١١- هل للمنظمة شبكة إلكترونية داخلية؟

نعم () لا ()

١٢- نوع خدمة الإنترنت المستخدم في المنظمة؟

عادي () سعة عريضة ()

١٣- هل يعتبر استخدام أجهزة الإتصال؟

كـمـالـيـة () أـسـاسـيـة () وـلـمـاـذا

١٤- هل لدى المنظمة اهتمام بالمعلومات؟

نعم () لا () إذا كانت الإجابة بنعم ما هي

.....
.....

١٥- ما هي وسيلة المتابعة والاتصال بين المكتب الرئيسي والوطني؟

تلفون () حاسوب () تلفون فاكس () بريد إلكتروني () صندوق بريد ()
تلفون خلوي () لاسلكي () حاسوب محمول () .

١٦- هل حصلت المنظمة على نوع من التدريب في مجال المعلومات والاتصال؟

نعم () لا ()

١٧- هل توجد في المنظمة كوادرات متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى مجلس الإدارة؟

نعم () لا () إذا كانت الإجابة بنعم نرجو ذكر عددها

.....
.....

١٨- هل توجد في المنظمة كوادرات متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على

مستوى المكتب التنفيذي؟

نعم () لا () إذا كانت الإجابة بنعم نرجو ذكر عددها

.....

١٩- هل لدى المنظمة علاقة ذات صلة بالمركز القومي للمعلومات؟

نعم () لا ()

٢٠- هل لدى المنظمة علاقات ذات صلة بنظام المعلومات والاتصال على مستوى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؟

نعم () لا () إذا كانت الإجابة بنعم نرجو ذكرها

.....

.....

٢١- هل لدى المنظمة عضوية مع شبكات ذات صلة بنظام المعلومات والاتصال (داخلية)؟

نعم () لا () إذا كانت الإجابة بنعم نرجو ذكرها

.....

.....

٢٢- هل لدى المنظمة عضوية مع شبكات ذات صلة بنظام المعلومات والاتصال (عربية)؟

نعم () لا () إذا كانت الإجابة بنعم نرجو ذكرها

.....

.....

٢٣- هل لدى المنظمة عضوية مع شبكات ذات صلة بنظام المعلومات والاتصال (دولية)؟

نعم () لا () إذا كانت الإجابة بنعم نرجو ذكرها

.....

٢٤- هل شاركت المنظمة في أي نشاط (مؤتمرات-ورش عمل -سمنارات-دورات تدريبية) يتعلق بنظام المعلومات والاتصال (داخلياً)؟

نعم () لا () إذا كانت الإجابة بنعم نرجو ذكرها وتاريخها؟

.....
.....

٢٥- هل شاركت المنظمة في أي نشاط (مؤتمرات- ورش عمل -سمنارات-دورات تدريبية) يتعلق بنظام المعلومات والإتصال(خارجياً)؟

نعم () لا () إذا كانت الإجابة بنعم نرجو ذكرها وتاريخها؟

.....
.....

٢٦- هل توفر المعلومات وتوثيقها بصورة سليمة ينظم عمل المنظمة ؟

نعم () لا () إذا كانت الإجابة بنعم كيف ينظمها

.....
.....

٢٧- كيف تلعب المعلومات دوراً في تطوير خدمات الشئون الإنسانية ؟

.....
.....

٢٨- عند وضع المنظمة للخطط والبرامج هل تعتمد على معلومات مسبقة عن توقعات العام المقبل؟

نعم () لا ()

٢٩- هل توافق بأن توفر نظام المعلومات يقلل من حدوث الكارثة؟ نعم () لا ()

٣٠- هل توافق بان الإنذار المبكر المبنى على المعلومات يقلل من حدوث الكوارث؟

نعم () لا ()

٣١- انتشار المعلومات وتبادلها الخاصة بمنظمتكم يكون عبر وسائل الإتصال الآتية:

الراديو () التلفاز () الصحف () الدوريات () المطبوعات () التناقل الشفوي ()
الإنترنت () التلفون () جميعا ()
أخرى () نرجو ذكرها

.....

.....

٣٢- ما هي أهم المصادر التي تتحصل عن طريقها على المعلومات عند حدوث الكارثة ؟

الأجهزة الإعلامية () وزارة الشؤون الإنسانية () وكالات الأمم المتحدة المتخصصة
() منظمات دولية () منظمات أجنبية () منظمات وطنية ()
الشبكات المتخصصة () أخرى نرجو ذكرها

.....

.....

٣٣- فى رأيك ما هي الإدارة أو القسم الذي يوفر معلومات الإنذار المبكر والكوارث بوزارة الشؤون الإنسانية ؟

إدارة الطوارئ () إدارة المنظمات () إدارة إعادة التعمير والتنمية ()

إدارة التخطيط () لا أعلم () أخرى () نرجو ذكرها

.....

.....

٣٤- هل هناك مشكلة في الحصول على المعلومات الخاصة بالكوارث؟ نعم () لا ()
(إذا كانت الإجابة بنعم نرجو ذكره)

.....
.....

٣٥- على أي مدى تؤثر المعلومات في عملية اتخاذ القرار؟

.....
.....

٣٦- هل هناك تبادل للمعلومات بين شركاء الشأن الإنساني؟

نعم () لا ()

٣٧- هل يتأثر العمل الإغاثي بعدم توفر المعلومات؟

نعم () لا ()

٣٨- في رأيك تنمية وتطوير خدمات الشؤون الإنسانية ترتبط بتوفير المعلومات
والإتصال؟

نعم () لا () ولماذا.....

٣٩- وجود شبكة معلومات تربط بين شركاء الشأن الإنساني تساعد في توفير خدمات
الشؤون الإنسانية؟

نعم () لا ()

٤٠- هل تكنولوجيا المعلومات والإتصال تعزز خدمات الشؤون الإنسانية لدى شركاء
الشأن الإنساني؟

نعم () لا ()

٤١- هل عدم الاهتمام بنظام المعلومات والإتصال يؤدي لعدم تطور شركاء الشأن
الإنساني؟

نعم () لا ()

٤٢- هل توجد في ميزانية المنظمة بند خاص بالمعلومات والإتصال؟ نعم () لا ()

٤٣- في رأيك ما هي الكارثة؟

.....
.....

٤٤- هل تعتقد أن هناك سؤال يكمل موضوع الاستبيان تعتقد إنه لم يذكر ؟

٤٥- نعم () لا () إذا كانت الإجابة بنعم نرجو ذكر السؤال والرد عليه

.....
.....

ملحق رقم (٢)

قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦ م



Republic of the Sudan
National Assembly
The Chairman



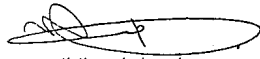
جمهورية السودان
المجلس الوطني
الرئيس

الندوة : م و ا م ر م ا ب ا ٤

التاريخ : ٢٢ صفر ١٤٢٧ هـ
الموافق : ٢٣ مارس ٢٠٠٦ م

الأخ الكريم / محمد علي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦ م
عملاً بأحكام المادة ٥٠ (٧) من لائحة تنظيم أعمال المجلس الوطني لسنة
٢٠٠٥ م، أحيل إليكم رفق هذا الخطاب القانون أعلاه والذي أجازته المجلس في
جلسته رقم (٢٧) من دور الانعقاد الأول بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٠٦ م.
للتكرم ينشره قانوناً في الجريدة الرسمية بعد أن وقع عليه السيد رئيس
الجمهورية.


أحمد إبراهيم الطاهر
رئيس المجلس الوطني

وبالله التوفيق

معنون إلى :

السيد / محمد عتي المرزقي
وزير العدل

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

اسم القانون وبدء العمل به

١. يسمى هذا القانون " قانون تنظيم العمل الطوعى و الانساني لسنة ٢٠٠٦ " ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.
الغاء واستثناء
٢. يلغى قانون مفوضية العون الإنساني لسنة ١٩٩٦ على أن تظل سارية جميع التدابير واللوائح الصادرة بموجبه إلى أن تلغى أو تعدل وفقاً لأحكام هذا القانون .
سيادة أحكام هذا القانون
٣. تسود أحكام هذا القانون في حالة تعارضها مع أحكام أى قانون آخر إلى المدى الذى يزيل ذلك التعارض .
تفسير
٤. فى هذا القانون . مالم يقتض السياق معنى آخر تكون للعبارات والكلمات الالية المعانى الموضحة أمامها :-
"إعادة التعمير والتأهيل والتوطين والتسكين" :- تشمل المشروعات والأنشطة التى تستهدف إزالة الأضرار الناتجة عن أوضاع طارئة وآثارها .
"الاتفاقية القطرية" :- يقصد بها مجموعة الأحكام واللوائح والموجهات . التى تنظم دخول المنظمات الأجنبية للسودان وممارستها لأنشطتها فيه .
" الشبكات" :- يقصد بها شبكات المنظمات الطوعية غير الحكومية الوطنية والأجنبية التى تعمل داخل السودان .
" الطوارئ " :- يقصد بها كل طارئ يؤثر على الإنسان أو بيئته من عوامل طبيعية أو غير طبيعية أو أى طارئ آخر . يجعل الإنسان عاجزاً عن ممارسة حياته الطبيعية .
" العمل الطوعى والإنسانى " :- يقصد به أى نشاط طوعى إنسانى غير ربحى تقوم به أى منظمة طوعية أو خيرية وطنية أو أجنبية مسجلة فى السودان بهدف تقديم المساعدات الإنسانية أو الإغاثة أو الخدمات العامة أو خدمات حقوق الإنسان أو حماية البيئة أو تحسين المستويات الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين وتقوم بتقديم عمل طوعى إنسانى فى المجالات المذكورة .

(١)

"المشروع" :- يقصد به برامج المساعدات الإنسانية ، أو الخدمات أو إعادة التعمير والتأهيل والتوطين والتسكين ، التي تتقدم بها أي من المنظمات الطوعية ، ويتم تنفيذها بواسطة المنظمة بمفردها أو بالاشتراك مع الوزارة أو المؤسسة المختصة ، أو أي منظمة أخرى ، أو المجتمع أو مجموعة من الأشخاص .

"المفوض" :- يقصد به مفوض عام العمل الطوعى والإنسانى الذى يتم تعيينه وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من هذا القانون .

"المسجل" :- يقصد به مسجل عام منظمات العمل الطوعى والإنسانى المعين بموجب أحكام المادة (٢٢) (١) من هذا القانون .

"المفوضية" :- يقصد بها مفوضية العون الطوعى والإنسانى المنشأة بموجب أحكام المادة (١٨) من هذا القانون .

"المنظمة الطوعية الوطنية" :- يقصد بها المنظمة الطوعية السودانية غير الحكومية المسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون ولا تشمل أى :-
ا/ شركة يتم تسجيلها وفق أحكام قانون الشركات لسنة ١٩٦٥ م
ب/ حزب سياسى

"منظمة المجتمع المدنى" :- يقصد بها منظمة المجتمع المدنى التي تباشر العمل الطوعى الإنسانى ليس لأغراض الربح التي يتم تسجيلها وفق أحكام هذا القانون .

"المنظمة الخيرية" :- يقصد بها المنظمة التي يتم إنشاؤها بواسطة مواطنين أو مجموعات أو أفراد لديهم المقدرة المالية لإنشاء واستمرار الأنشطة الخيرية .

المنظمة الطوعية الأجنبية :-
يقصد بها المنظمة غير الحكومية أو شبه الحكومية ذات الصفة الدولية أو الإقليمية التي يتم تسجيلها بموجب أحكام هذا القانون ، أو المرخص لها بالعمل في السودان وفقاً للاتفاقية القطرية .

"الوزارة"
يقصد بها وزارة الشؤون الإنسانية

"الوزير"
يقصد به وزير الشؤون الإنسانية

المبادئ التي تحكم العمل الإنساني

- ٥- تعمل منظمات العمل الطوعي والإنساني في السودان وفقاً للمبادئ الآتية :-
ا/ عدم التمييز على أساس العنصر أو النوع أو العرق أو الإلتحاق السياسي أو المعتقدات الدينية .
ب/ النزاهة في إختيار مواقع المشاريع مع الأخذ في الإعتبار المناطق الأكثر حاجة
ج/ المحاسبية أمام المستفيدين والمانحين والجهات العامة ذات الصلة المسؤولة عن الخدمات في المنطقة والجهات التي يحددها النظام الأساسي للمنظمة .
د/ إستدامة برامج المعالجات لتهيئة الظروف التي تمكن المجتمعات المحلية من الإعتداد على ذاتها في المدى البعيد .
هـ/ مراعاة رغبات المجتمع المحلي في كل مراحل المشروع من خلال مشاركة المجتمعات المحلية في كافة مراحل تنفيذ المشروع
و/ عدم تدخل المنظمات الطوعية الأجنبية في شؤون السودان الداخلية بما يؤثر على سيادة البلاد .

أهداف العمل الإنساني

- ٦ - تشتمل ولا تقتصر الأهداف الإنسانية الرئيسية للمنظمات المسجلة بموجب أحكام هذا القانون على تقديم الخدمات (بما في ذلك خدمات حماية حقوق الإنسان و حماية البيئة)
التالية :-
ا/ الإغاثة الطارئة للمواطنين المتضررين من الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية بالتركيز على المجموعات الأكثر تأثراً .
ب/ درء مخاطر الكوارث وتخفيفها وإدارتها .
ج/ ربط المساعدات الإغاثية بإعادة التوطين وإعادة التعمير والتنمية .
د/ الإهتمام بالنازحين في الداخل واللاجئين والعائدين من خلال إعداد وتنفيذ برامج الإغاثة وإعادة التعمير وإعادة التوطين بالتنسيق مع الجهات المعنية .

هـ . اعادة تعمير البنيات الاقتصادية والاجتماعية التي دمرتها الحرب او الكوارث الطبيعية . بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية التي انشئت لهذا الغرض .
و . تحديد الاولويات للاغاثة و اعادة التوطين و اعادة التعمير بالتشاور والتنسيق مع المستفيدين والسلطات الحكومية ذات الصلة .
ز . بناء القدرات المحلية لتمكين المنظمات الوطنية من الاعتماد على قدراتها .
ح . تنفيذ مشاريع الاغاثة والخدمات الانسانية من خلال المنظمات الطوعية غير الحكومية والمنظمات الخيرية و منظمات المجتمع المدني التي تتسجم اهدافها مع السياسات العامة ومصالح المستفيدين .

استقطاب و تلقي التمويل والمنح

٧ (١) يجب ان تكون المنح واستقطاب التمويل لبرامج المنظمات عبر وثيقة مشروع تجاز من قبل المفوضية وفق ما تفصله اللوائح .
١٢ (٢) لا يجوز لاي منظمة مجتمع مدني مسجلة وفقاً لاحكام هذا القانون تلقي اموال او منح من الخارج او من شخص اجنبي بالداخل او من اي جهة اخرى الا بموافقة الوزير على ذلك .

الفصل الثاني

التسجيل

تسجيل المنظمات الطوعية غير الحكومية والمؤسسات الخيرية

- ٨- (١) مع مراعاة السلطات الحصرية لحكومة جنوب السودان أو الولايات المحددة في الدستور، يجب أن تقوم المنظمات الطوعية والخيرية ومنظمات المجتمع المدني التي تمارس العون الإنساني بالتسجيل لدى المسجل بما يتوافق مع أحكام هذا القانون.
- (٢) يجب على جميع المنظمات الطوعية التي تم تسجيلها قبل صدور هذا القانون، أن تقوم بتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون خلال تسعين يوماً من تاريخ صدوره.

شروط التسجيل

- ٩- (١) يجب أن تتوفر لأغراض تسجيل المنظمات الوطنية الطوعية والخيرية ومنظمات المجتمع المدني الشروط الآتية وهي أن:
- أ/ تقدم المنظمة للمسجل طلباً يتضمن قائمة بأسماء وعناوين أعضاء المنظمة المؤسسين على ألا يقل عددهم عن ثلاثين عضواً.
- ب/ ترفق مع الطلب نسخة من دستور المنظمة وهيكلها التنظيمي.
- ج/ يرفق المدير المؤقت أو المسئول التنفيذي الأعلى أو مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء التمهيدى قراراً موثقاً من الجمعية العمومية بإنشاء المنظمة.
- د/ تدفع المنظمة الرسوم المقررة للتسجيل.
- (٢) على الرغم من أحكام البند (١) يجوز للوزير أن يوافق على تسجيل أي منظمة بناءً على طلب مقدم من عدد يقل عن ثلاثين عضواً، وببذات الشروط الواردة في البند المذكور شريطة توضيح القدرة المالية والإستمرارية ومصادر تمويل المنظمة المراد تسجيلها.
- (٣) يجب أن تتوفر لأغراض تسجيل أي منظمة طوعية أجنبية الشروط الآتية وهي أن :-
- (أ) تكون مسجلة، وفقاً للقوانين السارية في الدولة التي تأسست منها.
- (ب) تبرز شهادة تسجيل معتمدة من سفارة السودان أو بعثته الدبلوماسية بالدولة المعنية.
- (ج) تتقدم بطلب توضح فيه نوع النشاط أو العمل الذي تزمع ممارسته في السودان.
- (د) لا يكون مقرها أو منشأها أي دولة في حالة حرب مع أو يقاطعها السودان.
- (هـ) تقدم ما يثبت إمكاناتها المادية والفنية لممارسة النشاط أو العمل المزمع ممارسته في السودان ومصادر تلك الإمكانيات.
- (و) تنفذ برامجها بالتعاون مع أو بمشاركة منظمة وطنية واحدة أو أكثر.

(ز) توقع على الإتفاقية القطرية .

(ح) أى شروط أخرى يضعها الوزير من وقت لآخر .

يمنح شهادة التسجيل

١٠- (١) يمنح المسجل شهادة تسجيل لكل منظمة وطنية أو اجنبية تستوفى شروط التسجيل الواردة فى المادة (٩) .

(٢) يجب على المسجل أن يمنح شهادة التسجيل خلال شهر من تاريخ طلب التسجيل (المستوفى للشروط) لأى منظمة وطنية وخلال ثلاثة أشهر لأى منظمة اجنبية .

تجديد الترخيص

١١- يجدد الترخيص لكل منظمة سنوياً وفقاً للشروط التى تحددها اللوائح .

الاستثناء من التسجيل

١٢- تستثنى الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة واللجنة الدولية للصليب الاحمر من التسجيل بموجب احكام هذا القانون علي أن تقوم بتوقيع إتفاقية هنية في مجال العمل الانساني والالتزام بمبادئ العمل الطوعي والانساني .

رفض التسجيل

١٣- (١) يجوز للمسجل رفض تسجيل المنظمة إذا :-

(١) كانت الأنشطة التى تقوم بها مخالفة للمبادئ المنصوص عليها فى المادة (٥) .

(ب) تضمن الطلب معلومات غير صحيحة أو مخالفة لشروط التسجيل .

(ج) فشلت المنظمة فى استيفاء شروط التسجيل المبينة فى المادة (٩) .

(د) إذا كان النشاط أو العمل الذى تزعم المنظمة ممارسته مخالفاً للقانون .

(٢) يجب على المسجل ، عند رفض تسجيل أى منظمة وطنية أو اجنبية إبلاغها بأسباب ذلك القرار كتابياً .

(٣) يجوز استئناف قرار رفض التسجيل للوزير خلال خمسة عشر يوماً .

الغاء التسجيل

١٤- (١) يجوز للمسجل إلغاء تسجيل المنظمة الوطنية أو الاجنبية أو الخيرية أو منظمة المجتمع المدني المسجلة بموجب احكام هذا القانون بعد قيامه بالتحريات اللازمة واقتناعه بالآتى :-

أ/ تم الحصول على التسجيل بالتزوير أو بطريق الغش أو بناء على معلومات غير صحيحة .

ب/ خالفت المنظمة غير الحكومية أو الخيرية أو منظمة المجتمع المدني احكام هذا القانون أو اللوائح أو أى قانون آخر سارى المفعول .

- ج/ فضلت المنظمة المعنية دون مبررات مقبولة في ممارسة أنشطتها لمدة عام كامل.
- د/ استخدمت المنظمة العون الإنساني للحصول على مكاسب غير مشروعة
- هـ/ تقدمت المنظمة بقرار من جمعيتها العمومية بطلب لإعتماد حلها اختيارياً أو إلغاء تسجيلها.
- (٢) يجوز لأي منظمة طوعية تم إلغاء تسجيلها وفقاً لأحكام البند (١) (ب) (ج) (د) أن تستأنف قرار المسجل لدى المفوض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إصداره.
- (٣) إذا لم يرد المفوض على الإستئناف خلال شهر أو رفضه يجوز لمقدم الطلب أن يستأنف القرار لدى الوزير خلال أربعة عشر يوماً.

الفصل الثالث

الفروع والشبكات والمنبر الوطني والإتحادات

فروع وشبكات المنظمات

- ١٥ - (١) يجوز للمنظمة غير الحكومية أو الخيرية أو منظمة المجتمع المدني بعد اخطار المفوض أن تؤسس فروعها في جنوب السودان أو في أي ولاية من الولايات بشرط أن تلتزم الفروع بدستور المنظمة وتحصل على موافقة السلطات المعنية في مستوى الحكم المعنى.
- (٢) يجوز للمنظمات غير الحكومية أو الخيرية أو منظمات المجتمع المدني ذات الأغراض المشابهة والمسجلة وفق أحكام هذا القانون إنشاء شبكات فيما بينها ومع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى . بغرض تبادل الخبرات وتطوير أداؤها المهني وحشد الجهود المشتركة .

المنبر الوطني،

- ١٦ يجوز للمنظمات الوطنية المسجلة تكوين منبر وطني أو مجلس أو مؤتمر أو اتحاد لتبادل المعلومات والتجارب وتطوير العمل الطوعي والإنساني ووضع معايير وقواعد السلوك لأعضائها وتحديد أولويات العمل.

الإتحادات القضايا المشتركة وذوى الحاجات الخاصة

- ١٧ (١) يجوز لمنظمات المجتمع المدني ذات القضايا المشتركة والانتشار الجغرافي القاعدي والأغراض الشاملة والتي يتيح نظامها الأساسى عضوية المنظمات الأخرى المستقلة عنها والمنتسبة إليها أن تكون إتحاداً في ذلك الشأن المشترك .
- (٢) يجوز لمنظمات ذوى الحاجات الخاصة أن تنشئ اتحاداً لرعاية شؤونهم المشتركة والدفاع عن قضاياهم.

الفصل الرابع

مفوضية العون الإنساني إنشاء المفوضية

١٨ تنشأ مفوضية تسمى " مفوضية العون الطوعى والإنسانى " وتمارس الإختصاصات المحددة فى هذا القانون.

إختصاصات المفوضية

١٩- تكون للمفوضية الإختصاصات الآتية:-

- (أ) رفع درجة الوعى وترسيخ المفهوم الصحيح للعمل الطوعى والإنسانى بالتنسيق مع الجهات الأخرى.
- (ب) التدريب على إدارة الكوارث على كافة المستويات بالتنسيق مع الجهات الأخرى.
- (ج) تعبئة الموارد وإعداد وتطوير قوائم شاملة للامكانات فى حالة الكوارث ونشوء الحاجة لإستخدام تلك الموارد.
- (د) إبتدأر المشروعات وتحديد إحتياجات العون الإنسانى الهادفة لدرء آثار الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- (هـ) العمل على توفير مخزون إستراتيجى للطوارئ لمقابلة الإحتياجات الضرورية.
- (و) التنسيق مع الجهات الخارجية فى حالات الكوارث وتسهيل دخولها لأداء عملها.
- (ز) تعبئة الجهود الداخلية والخارجية والتنسيق مع السلطات المعنية فى إعادة إعمار المناطق المتأثرة وتوطين النازحين .
- (ح) متابعة وتقييم كل برامج العمل الطوعى والإنسانى فى السودان.

المفوض العام

٢٠- يعين رئيس الجمهورية بناءً على توصية الوزير مفوضاً عاماً للعمل الطوعى والإنسانى ويحدد مخصصاته وإمتيازاته.

إختصاصات المفوض

٢١- (١) يكون المفوض مسئولاً أمام الوزير عن تنفيذ سياسات وخطط العمل الإنسانى وتكون له الإختصاصات الآتية:-
أ/ جمع وتقييم المعلومات والمؤشرات التى تندر بإحتمال حدوث كارثة وإخطار السلطات المختصة بذلك.
ب/ تنظيم وتنسيق عمليات المساعدات الإنسانية للمناطق المتأثرة.

(أ)

ج/ إجراء الدراسات والبحوث الرامية لتفادي حدوث الحالات الطارئة والتنسيق مع الجهات المختصة ذات الصلة .

د/ إجراء المسوحات اللازمة لتحديد الأولويات والإحتياجات في مجال العون الإنساني .

هـ/ إستنفار الجهود الداخلية والخارجية والتنسيق مع السلطات المعنية من أجل التنبؤ للكوارث أو منعها أو تخفيف أثارها وإعادة أعمار وتأهيل المناطق المتأثرة .

و/ الإشراف على عمليات التدريب على إدارة الكوارث في كافة المستويات ز/ بناء وإدارة إحتياطي إستراتيجي من مواد الإغاثة لمقابلة الإحتياجات الأساسية في حالات الطوارئ .

ح/ تنظيم وتنسيق عمل وبرامج المنظمات في الأطر الجغرافية والقطاعية وتولي مسؤولية المراقبة والتقييم والمتابعة لكل برامج العمل الطوعي والإنساني وقض أي نزاعات تنشأ فيما بينها أو مع أي جهات أخرى .

ط/ إجراء التحريات الأولية مع أي منظمة للتحقق من وجود أو عدم وجود أي مخالفات قانونية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها مع الجهات العدلية المختصة إذا اقتضى الأمر .

ي/ الإشراف على كافة الأجهزة الإدارية بالمفوضية .

ك/ أي مهام أخرى يحددها القانون أو اللوائح الصادرة بموجبه أو يكلفه بها الوزير .

(٢) يجوز للمفوض العام تفويض أي من اختصاصاته إلى أي شخص أو لجنة يشكلها بالشروط والضوابط التي يراها مناسبة .

المسجل العام

٢٢- (١) يعين الوزير مسجلاً عاماً للمنظمات الطوعية والخيرية من ذوي الخبرة والدراية القانونية ويحدد القرار مخصصاته وإمتهيازاته .

(٢) يباشر المسجل المهام والسلطات الآتية:-

(أ) تسجيل المنظمات الطوعية والخيرية ومنظمات المجتمع المدني وإصدار شهادة التسجيل أو رفض التسجيل أو إلغاءه وفقاً لأحكام هذا القانون .

(ب) الإحتفاظ بالمستندات الأساسية والسجلات والتقارير عن المنظمات الطوعية والخيرية ومنظمات المجتمع المدني .

- (ج) مراجعة سجلات أى منظمة طوعية أو خيرية أو منظمة مجتمع مدنى تعمل فى مجال العون الإنسانى للتأكد من إن أنشطتها متوافقة مع أحكام هذا القانون وأى قانون آخر.
- (د) جواز الإشراف على إنتخابات المنظمات الوطنية المسجلة تحت هذا القانون للتأكد من إنها قد تمت وفقاً لدستور المنظمة وأحكام هذا القانون.
- (هـ) أى مهام أخرى يكلفه بها الوزير .

الفصل الخامس

المخالفات والجزاءات والعقوبات والاستئنافات

المخالفات:-

٢٣- يعتبر مرتكباً لمخالفة ككل شخص أو مجموعة من الأشخاص تمارس نشاطاً لمنظمة طوعية دون تسجيل وفقاً لأحكام هذا القانون.

العقوبات والجزاءات والاستئنافات:-

٢٤- (١) ككل من يخالف أحكام المادة (٢٣) يعاقب عند الإدانة بالغرامة مع جواز مصادرة الأموال المتحصلة بواسطة المنظمة.

(٢) فى حالة ارتكاب أى منظمة لمخالفة أخرى يجوز للمسجل بموافقة المفوض أن يوقع عليها أى من الجزاءات الآتية:-

(أ) لفت النظر .

(ب) الإنذار.

(ج) تجميد نشاط المنظمة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر.

(٣) دون مساس بحق المسجل فى إتخاذ أى إجراءات جنائية ضد أى شخص أو اشخاص عن ارتكاب مخالفة لأحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة بهوجبه. يجوز للمسجل حرمان الشخص أو الأشخاص المعنيين من ممارسة أى نشاط طوعى إنسانى فى السودان لمدة لا تزيد عن سنة.

(٤) يجوز للمنظمة إستئناف قرار المسجل لدى الوزير خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

(٥) فى حالة إدانة المحكمة لأى شخص عن أى مخالفة بموجب البند (٣) أعلاه أو بموجب أى قانون آخر يجوز للمحكمة بالإضافة إلى عقوبة أخرى أن

تصدر الأمرين الآتيين أو أياً منهما:

(أ) مصادرة الأموال موضوع المخالفة.

(ب) الإبعاد من السودان إذا كان المدان غير سودانى.

(١٠)

الفصل السادس

احكام عامة

الشخصية الاعتبارية للمنظمة

٢٥- تكون للمنظمة الطوعية الوطنية أو الأجنبية أو الخيرية أو منظمة المجتمع المدني المسجلة وفق احكام هذا القانون شخصية اعتبارية من تاريخ تسجيلها.

الأطلاع على الوثائق

٢٦- يجوز لأي عضو في المنظمة بعد دفع الرسم المقرر الأطلاع على الوثائق الأساسية للمنظمة.

التقارير

٢٧- (١) يجب على كل منظمة مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون أن تقدم للمسجل أو المفوض حسبما يكون الحال التقارير الآتية:-

أ/ تقرير نصف سنوي عن أعمالها.

ب/ تقرير سنوي عن سير أعمالها.

ج/ صورة من الموازنة السنوية معتمدة بواسطة مراجع قانوني.

(٢) يجب أن تتضمن خلاصة التقرير عن سير العمل موازنة موجزة وأي تغييرات حدثت في خطة العمل وأسباب ذلك.

(٣) تقرير عن أي صعوبات تواجه تنفيذ المشروع مع المقترحات اللازمة.

الحسابات والدفاتر والسجلات

٢٨- (١) يجب على كل منظمة مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون أن تحتفظ بحسابات ودفاتر صحيحة ومستوفاه لمواردها ومصروفاتها وفقاً للأسس المحاسبية السليمة.

(٢) تقوم كل منظمة بتدقيق الحسابات والبيانات المالية السنوية بواسطة مراجع قانوني.

(٣) لا يجوز لأي منظمة مسجلة بموجب هذا القانون التصرف في أموالها الثابتة والمنقولة سواء بالبيع أو الهبة أو الرهن أو المقايضة أو الإستثمار أو بأي شكل آخر من أشكال التصرفات أو إستعمالها على وجه يتعارض مع الغرض الذي أنشئت المنظمة من أجله أو المشروع الذي تقوم بتنفيذه.

الإمتيازات

- ٢٩- (١) يجوز لوزير المالية والإقتصاد الوطنى بتوصيه من الوزير إعفاء أى من المنظمات الطوعية الوطنية أو الأجنبية أو منظمات المجتمع المدنى المسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون من الآتى:-
- (أ) الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المستحقة على السلع والمعدات والأليات والأجهزة التى تستوردها لتحقيق أغراضها.
- (ب) الضرائب.
- (٢) تكون الإمتيازات الواردة فى البند (١) خاضعة للوائح والنظم المالية السارية .
- (٣) تعفى الأموال الممنوحة من أى جهة لأى عمل طوعى أو خيرى من الضرائب .

إبطولة الأموال

- ٣٠- (١) فى حالة إلغاء تسجيل أى منظمة . إستجابته لطلب جمعيتها العمومية . يتم التصرف فى أموالها على الوجه الآتى:-
- أ/ تسوية التزاماتها المالية.
- ب/ تحويل ما تبقى من الأموال بالإتفاق بين المفوضية والمنظمة المعنية إلى مشروع قائم أو إلى أى منظمة أخرى تكون لها ذات الأهداف أو بأى صيغة أخرى تراعى فيها رغبة المنظمة التى تم إلغاء تسجيلها.
- (٢) فى حالة إلغاء تسجيل المنظمة بقرار من المسجل أو بأمر من المحكمة تؤول أموال وممتلكات تلك المنظمة إلى المشروع الذى كانت تتولى تنفيذه قبل إلغاء تسجيلها وفى حالة عدم وجود مثل هذا المشروع يتم تحويل الأموال إلى أى عمل طوعى إنسانى آخر.

تعديل أغراض المنظمة

- ٣١- لايجوز لأى منظمة تم تسجيلها بموجب أحكام هذا القانون، أن تعدل أهدافها أو أغراضها التى سجلت بموجبها أو التوسع فى تلك الأهداف أو الأغراض أو الإندماج مع أى منظمة أخرى دون الحصول على الموافقة المسبقة من المفوض كتابة .

سلطة إصدار اللوائح والقواعد والأوامر

- ٣٢- يجوز للوزير بتوصية من المفوض إصدار اللوائح والقواعد والأوامر اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

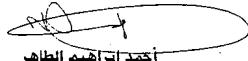
المجلس الوطني

سلطة إصدار اللوائح والقواعد والأوامر

٣٢- يجوز للوزير بتوصية من المفوض ، إصدار اللوائح والقواعد والأوامر اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

شهادة

بهذا أشهد بأن المجلس الوطني قد أجاز " قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة ٢٠٠٦ " في جلسته رقم (٢٧) من دورة الانعقاد الأول بتاريخ ٢٢ محرم ١٤٢٧هـ الموافق ٢١ فبراير ٢٠٠٦ م كما قررت اللجنة الدائمة المشتركة للمجلس الوطني ومجلس الولايات في اجتماعها رقم (٤) بتاريخ ٥ صفر / ١٤٢٧هـ الموافق ٥ مارس ٢٠٠٦ م أن القانون لا يؤثر على مصالح الولايات .



أحمد إبراهيم الطاهر

رئيس المجلس الوطني

رئيس اللجنة الدائمة المشتركة

افق :



المشهور :

كامل هاني أحمد البشير

رئيسي الجمهورية

التاريخ : ١٦ / صفر ١٤٢٧هـ

تاريخ : ١٦ / فبراير ٢٠٠٦ م

ملحق رقم (٣)

وضع الكوارث فى التشريعات السودانية

١- تناول دستور جمهورية السودان الإنتقالى لسنة ٢٠٠٥م الكوارث الطبيعية فى الجداول المرفقة كما يلى:

أولاً: الجدول (ج) إختصاصات الولايات البند (٢٧) (ضبط التلوث البيئى) والفقرة (٤٢) (خدمات الإسعاف ومكافحة الحرائق).

ثانياً: الجدول (د) الإختصاصات المشتركة (تكون للحكومة القومية وحكومة جنوب السودان والحكومات الولائية الإختصاصات التشريعية والتنفيذية بشأن أى مسألة مذكورة أدناه.

ثالثاً: البند (١٣) (الإستعداد لمواجهة الكوارث وإدارتها والإغاثة ومكافحة الأوبئة)^{٢٦٤}.

رابعاً: الجدول (ب) إختصاصات حكومة الجنوب البند (٩) (التنسيق بين خدمات جنوب السودان ووضع الحد الأدنى من المقاييس لجنوب السودان وإستحداث معايير موحدة لجنوب السودان فيما يتعلق بأى مسألة أو خدمة مشار إليها فى الجدولين (ج) أو (د) مقررئين مع الجدول (هـ) بإستثناء البند (١) من الجدول (ج) بما فى ذلك (التدخل فى حالات الكوارث وخدمات الطوارئ الطبية ومكافحة الحرائق)^{٢٦٥}.

٢- جاء فى المرسوم الجمهورى رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٥م ما يلى:

أولاً: إختصاصات وزارة الداخلية البند (١) (وضع الضوابط والنظم وإتخاذ الإجراءات والتدابير لوقاية وحماية الأنفس والممتلكات والمرافق العامة والمنشآت العامة من التعدى والأخطار والكوارث).

ثانياً: إختصاصات وزارة الشؤون الإنسانية البند (٥) (حشد الطاقات وتعبئتها وإستنفارها للعمل فى مجالات الخير والإغاثة ودرء الكوارث الطبيعية)^{٢٦٦}.

^{٢٦٤} دستور جمهورية السودان الإنتقالى لسنة ٢٠٠٥م، ص (١٣٢-١٣٣).

^{٢٦٥} المصدر نفسه، ص ١٣٤.

^{٢٦٦} مرسوم جمهورى رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٥م بتحديد الأجهزة الرئاسية والتنفيذية القومية وإختصاصاتها وأسبقيات وحداتها ولجانها، ص ٣٤.

ثالثاً: تناولت المادة (٢١) إختصاصات المفوض التي تشمل:

(أ) جمع وتقييم المعلومات والمؤشرات التي تنذر بإحتمال حدوث كارثة وإخطار السلطات المختصة بذلك .

(ب) تنظيم وتنسيق عمليات المساعدات الإنسانية للمناطق المتأثرة.

(ت) إجراء الدراسات والبحوث الرامية لتفادي حدوث الحالات الطارئة والتنسيق مع الجهات المختصة ذات الصلة.

(ث) إجراء المسوحات اللازمة لتحديد الأولويات والإحتياجات في مجال العون الإنساني.

(ج) إستتفار الجهود الداخلية والخارجية والتنسيق مع السلطات المعنية من أجل التنبؤ

للكوارث أو منعها أو تخفيف آثارها وإعادة إعمار وتأهيل المناطق المتأثرة.

(ح) الإشراف على عمليات التدريب على إدارة الكوارث في كافة المستويات.

(خ) بناء وإدارة إحتياطي إستراتيجي من مواد الإغاثة لمقابلة الإحتياجات الأساسية في حالات الطوارئ.

(د) تنظيم وتنسيق عمل وبرامج المنظمات في الأطر الجغرافية والقطاعية وتولى مسؤولية

المراقبة والتقييم والمتابعة لكل برامج العمل الطوعي والإنساني وفض أى نزاعات تنشأ

فيما بينهما أو مع أى جهات أخرى^{٢٦٧}.

٥- قانون التأمين والتكافل لسنة ٢٠٠٣م:

تناول القانون فى بعض مواد التأمين الخاص ببعض الكوارث مثل الحريق، وذلك كما

يلى:

أولاً: المادة ١٧ تناولت التأمين من الحريق أو الصواعق.

ثانياً: المادة ٢١ تناولت التأمين الشامل على السيارات الذى يشمل الأضرار الناشئة عن

أخطاء الحريق والسرقة والتلف.

٦- قانون الصندوق القومى لدرء آثار المخاطر الزراعية ودعم التأمين الزراعى لسنة

٢٠٠٤م:

تناول هذا القانون فى بعض أحكام الكوارث مثل: جاء فى أهداف الصندوق:

^{٢٦٧} المصدر نفسه، ص(١١-١٢) يتصرف.

أولاً: درء آثار المخاطر الزراعية ويشمل ذلك مخاطر الجفاف والزحف الصحراوي والفيضانات والنزاعات والحرائق العشوائية وغيرها من المخاطر الزراعية. ثانياً: تنمية المناطق المتأثرة بالمخاطر الزراعية. ثالثاً: إجراء الدراسات العلمية اللازمة لكيفية درء آثار المخاطر الزراعية وتطوير وتوسيع مظلة التأمين الصحي .

٧- قانون الطوارئ وحماية السلامة لسنة ١٩٩٧م:

ألغى هذا القانون قانون الدفاع عن السودان لسنة ١٩٣٩م وحدد في الفصل الثاني الحالات التي يعلن فيه رئيس الجمهورية حالة الطوارئ وقد حدد الإعلان سبع حالات منها ما يلي:

أولاً: الكوارث الطبيعية أو الأوبئة.

ثانياً: أى حالة أخرى تشكل فى نظر رئيس الجمهورية تهديداً وشيك الوقوع على السودان أو السلامة العامة أو حياة المجتمع أو جزء عام منه.

٩/ قانون الإنتخابات لسنة ٢٠٠٨م:

(١) المادة ٢٧ (١) تناولت إمكانية تأجيل إنتخابات رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب والوالى بواسطة المفوضية لعدة أسباب منها (إذا وقع أو إستجد طارئ يهدد كل البلاد أو جنوب السودان أو الولاية بحسب الحال أو فى إعلان حالة الطوارئ)، وهى من الحالات التى تشمل الكوارث الطبيعية^{٢٦٨}

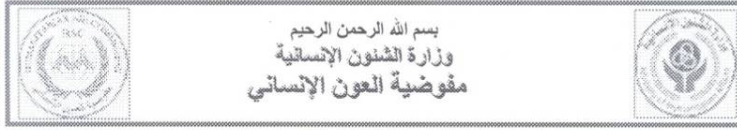
(٢) المادة ١٠٧ تناولت تأجيل الإنتخابات فى بعض الدوائر (فى الحالات التى تقع فيها أعمال شغب أو عنف تعيق الإنتخابات أو لأى أسباب قاهرة أخرى)^{٢٦٩}

ملحق رقم (٤)

نموذج لنشرات الإنذار المبكر

^{٢٦٨} قانون الإنتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م، وزارة العدل، ص ٢٣.

^{٢٦٩} المصدر نفسه، ص ٨٠.



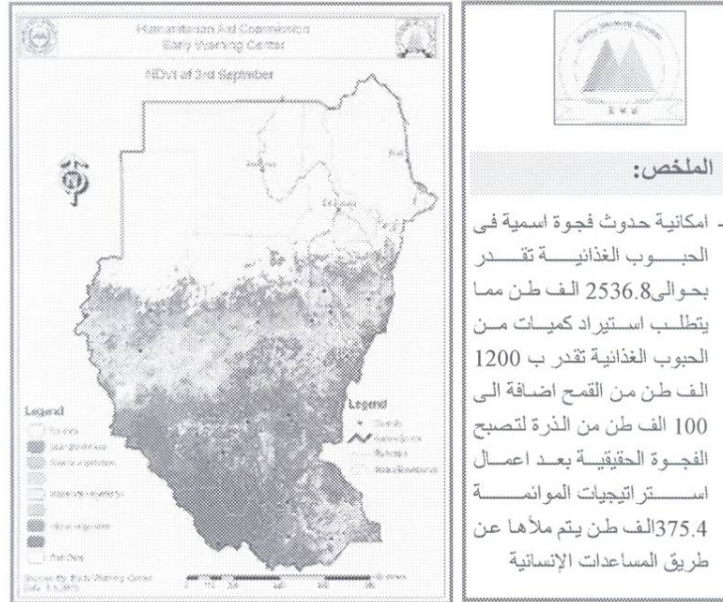
بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الشؤون الإنسانية
مفوضية العون الإنساني

مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ		
الإصدار رقم 2	النشرة الشهرية مارس 2010	2010/3/15

موازنة الحبوب الغذائية على المستوى الولائي
موسم 2010/2009

تزايد الحاجة للمعلّجات الإنسانية في جنوب البلاد وولايات دارفور وولايات الشرق خاصة خلال الفترة الحرجة

معدلات الاخضرار الطبيعي في نهاية سبتمبر 2009



الملخص:

- إمكانية حدوث فجوة اسمية في الحبوب الغذائية تقدر بحوالي 2536.8 ألف طن مما يتطلب استيراد كميات من الحبوب الغذائية تقدر ب 1200 ألف طن من القمح إضافة الى 100 ألف طن من الذرة لتصبح الفجوة الحقيقية بعد اعمال استراتيجيات الموائمة 375.4 ألف طن يتم ملاءها عن طريق المساعدات الإنسانية

إعداد: مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ - مفوضية العون الإنساني

تلفون : 0155771114

بريد الكتروني : sewsusu@gmail.com

الموقع على الشبكة الإلكترونية: WWW.hac.gov.sd

مركز الإنذار المبكر ومعلومات الطوارئ، مارس 2010

المؤشرات والتوقعات:

- البداية المتأخرة للأمطار في معظم أنحاء البلاد أدت الى تأخير بداية الزراعة في معظم مناطق الزراعة الآلية في القضايف والنيل الأبيض وسنار وأعلى النيل.
- التباين الكبير في توزيع الامطار زمانا ومكانا أدى الى سيول واضرار بفعل الامطار في ولايات الخرطوم والجزيرة وجنوب كردفان كما أدى الى فترات جفاف متطاولة تزامنت مع المراحل الحساسة للاجهاد المائي في محاصيل الحبوب الغذائية. واثرت على الانتاجية في كثير من مركز الانتاج المطري بشقيه الالى والتقليدى .
- من المتوقع ان يؤثر الجفاف كثيرا على اداء الثروة الحيوانية في مناطق الرعى التقليدية في سهل البطانة ومناطق التماس بسبب النقص المتوقع في موارد المياه .
- انخفضت مناسيب النيل الازرق ونهر النيل كثيرا بسبب التناقص الكبير في معدلات الامطار على الهضبة الاثيوبية مقارنة بالمعدلات خاصة خلال اغسطس ومن المعلوم ان مياه النيل الازرق في فترة الفيضان تمثل اكثر من 65% من المياه الواردة الى السودان
- ترتب على انحسار النيل اثرا سلبيا على الاحتياجات المائية لمحاصيل العروة الصيفية و العروة الشتوية وموسم الدميرة في ولايات الشمالية ونهر النيل.
- ارتفاع اسعار الحبوب الغذائية خلال الفترة الحرجة (يونيو - سبتمبر) يقابل ذلك انخفاض اسعار الحيوانات (تدهور ميزان التبادل السلعي) لصالح المحاصيل .

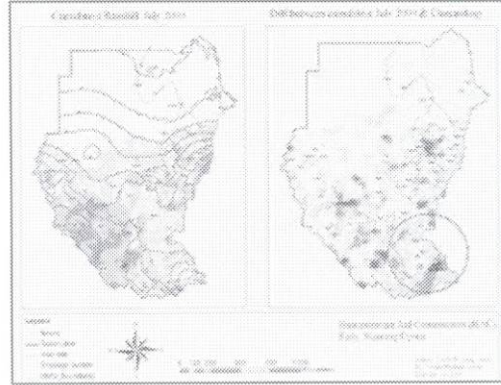
أهم التوقعات :

- امكانية حدوث فجوة اسمية في الحبوب الغذائية تقدر بحوالي 2536.8 الف طن مما يتطلب استيراد كميات من الحبوب الغذائية تقدر ب 1200 الف طن من القمح اضافة الى 100 الف طن من الذرة لتصبح الفجوة الحقيقية بعد اعمال استراتيجيات الموائمة 375.4 الف طن يتم ملأها عن طريق المساعدات الانسانية .
- ارتفاع اسعار الحبوب وتدننى اسعار الحيوانات (تدهور ميزان التبادل السلعي لصالح المزارعين)
- تدهور الاداء المحصولي لعروتى الصيف والشتاء في الولاية الشمالية ونهر النيل للانحسار الكبير في مناسيب النيل
- تزايد الحاجة للمعالجات الإنسانية في جنوب البلاد وولايات دارفور وولايات الشرق خاصة خلال الفترة الحرجة (مايو - سبتمبر)
- تآكل وانخفاض قدرات الشرائح الأكثر هشاشة على التكيف ووصولها لحدّها الأدنى وتزايد معدلات الهجرة من الريف للمدينة وتزايد حدة الفقر
- تزايد الاحتكاكات بسبب نقص المراعى ونقص موارد المياه
- تفاقم مشكلات الإصغار في مناطق الزراعة المطرية.

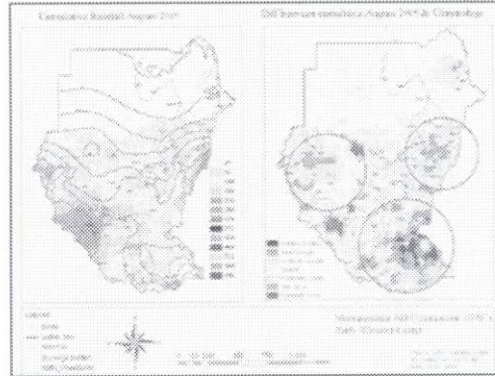
أداء الأمطار في فترة منتصف الموسم يوليو - أغسطس - سبتمبر 2009 :

المعدلات التراكمية :

- في يوليو كانت المعدلات التراكمية أعلى كثيرا من المعدل الطبيعي وتراوحت من 187 إلى 107% في ولايات الجزيرة والخرطوم وغرب دارفور وشمال كردفان . أكثر من 60% من هذه المعدلات حدثت في فترة زمنية محتررة تتراوح 10 إلى 20 يوم خلال يوليو وترتبت عليها اضرار متفاوتة في ولايات الخرطوم والجزيرة

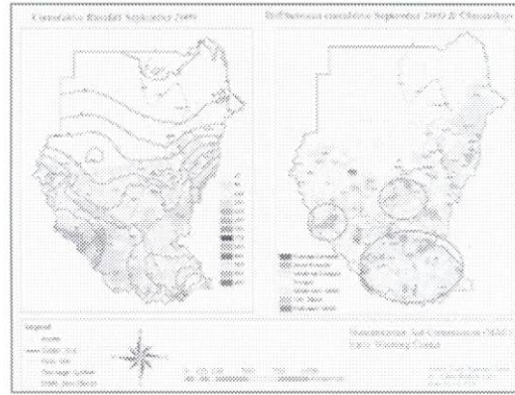


- في أغسطس شهدت معظم أنحاء البلاد فترات جفاف ممتدة تزامنت مع الفترة الحساسة للإجهاد المائي مما انعكس سلبا على أداء المحاصيل .



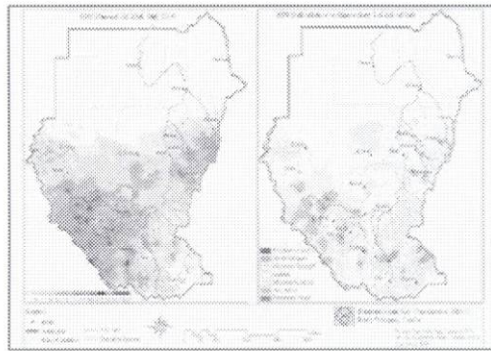
مركز الإنذار المبكر ومتوماتك الطوارئ مارس 2010م

- في سبتمبر تحسن اداء الخريف نسبياً ما عدا في في الولايات الجنوبية وولايات كردفان واجزاء من الولايات الشرقية .

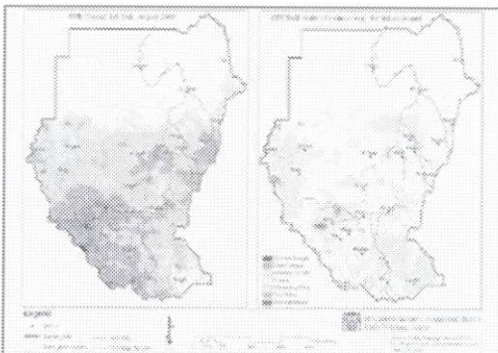
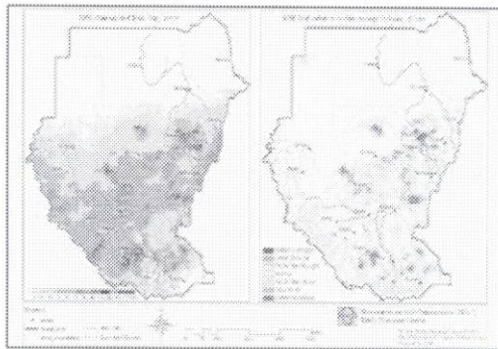
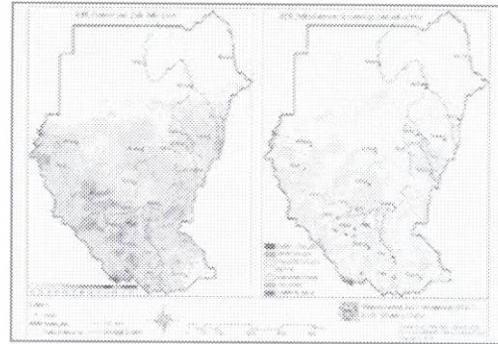


المعدلات العشرية للأمطار

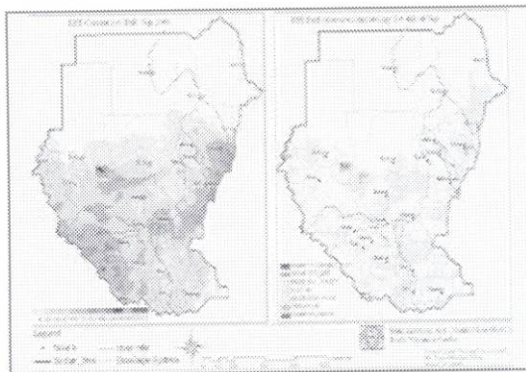
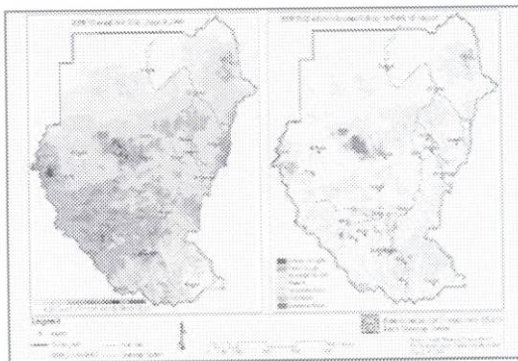
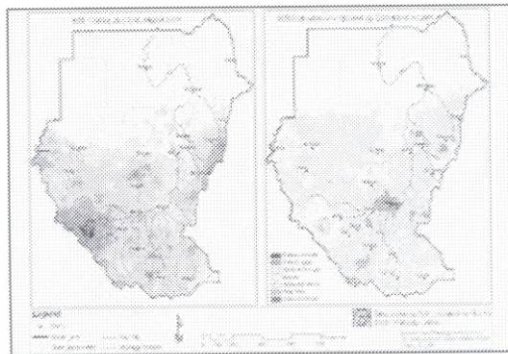
- الصور الجوية ادناه توضح التفاوت في معدلات الأمطار على المشتوى العشرى :



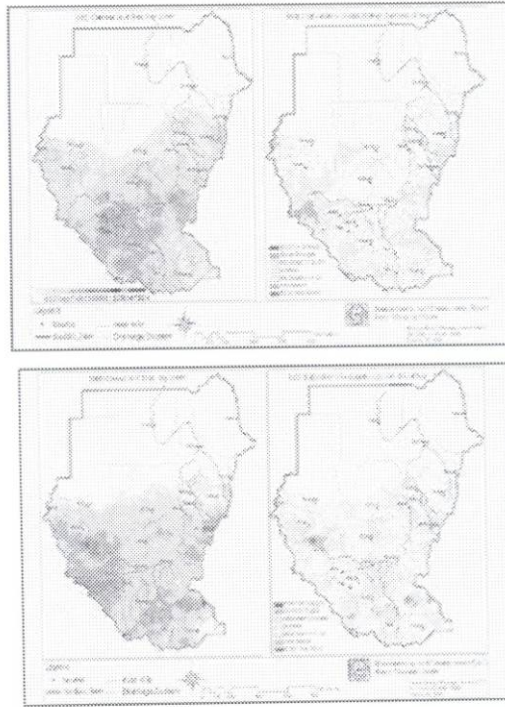
من شذا الإحصاء المربوط «معلوماته الطواريء» 2010ء



مركز الإنماء الميسر ومتنوعاته الطواري، مارس 2010ء

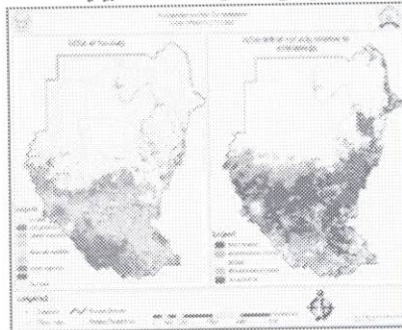


مركز الإحصاء المركزي - معلومات الطائري مارس 2010»



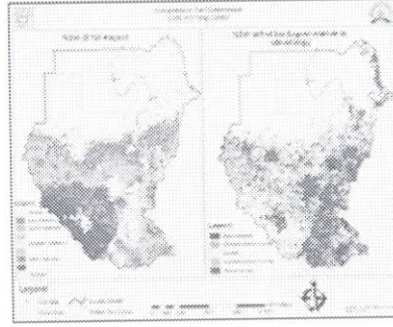
معدلات الاخضرار الطبيعي :

- في يوليو تظهر الصور الجوية المتأخرة للمطار في كافة انحاء القطر وانخفاض معدلات الاخضرار الطبيعي الي اقل من المعدلات الطبيعية

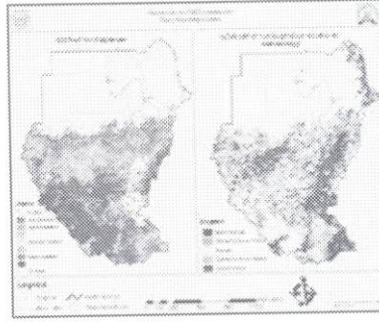


مركز التحذير المعتمد ومعلوماته الطوارى مارح 2010ء

- في اغسطس حدث تحسن نسبي في معدلات الاخضرار في حزام الوسط ودارفور بينما ظلت ولايات شرق الاستوائية والاستوائية الوسطى تعاني من انخفاض كثافة الاخضرار .



- في سبتمبر عانت الولايات الجنوبية والنيل الأزرق وأجزاء واسعة من الولايات الشرقية وسنار من انخفاض معدلات الاخضرار الطبيعي



موازنة الحبوب الغذائية على المستوى القومي 2009/2010 :

1. بلغ حجم المتاح فعلياً (إنتاج + مخزون بداية العام) من الحبوب الغذائية لموسم 2009-2010 على المستوى القومي حوالي 3648 ألف طن.
2. يبلغ حجم الاستهلاك الكلي من الحبوب 6185.2 ألف طن منها 846 ألف عبارة عن مطلوبات التقاوي للعام التالي والأعلاف والفاقد بفجوة اسمية تقدر بـ 2536.8 ألف طن .
3. من المقدر أن يبلغ حجم المستورد تجارياً من القمح في هذا الموسم حوالي 1200 ألف طن، كما يقدر أن كميات الحبوب التي يمكن أن تتوفر عبر آليات السوق التقليدية والمخزون الاستراتيجي تبلغ 287.1 ألف طن.
4. يصل حجم المتاح من الحبوب إلى 5709.8 ألف طن بعد حساب المعالجات التي تتم عبر آليات الموازنة المختلفة عليه فان الفجوة الحقيقية تنقلص إلى 475.4 ألف طن.

مركز البحوث المعيشة ومعلمة معهد الطوارئ في مارس 2010

5. لسد هذه الفجوة من المتوقع أن يتم استيراد 100 ألف طن من الحبوب وما تبقى يتم سده عبر آليات العون الإنساني وهو ما يعادل 375.4 ألف طن

الجدول أدناه يوضح موازنة الحبوب الغذائية في السودان على المستوى القومي لموسم 2010/2009

الطلب (ألف طن)		العرض (ألف طن)	
6185	الاستهلاك الكلي	3548.4	جملة الإنتاج
5339.2	الاستهلاك البشري	100	مخزون بداية العام
62.5	بذور		
467.75	أعلاف		
315.75	فقد	2703.6	صافي الإنتاج
846	الاستهلاك غير البشري		
6185.2	جملة الاستهلاك	3648.4	المتاح
-2536.8			الفجوة الكلية
		1200	القمح المستورد
		287.1	المتاح عبر آليات السوق
		574.3	آليات الموائمة
		5709.8	المتاح بعد المعالجات المختلفة
-475.4			الفجوة المتبقية
100			استيراد حبوب
375.4			معالجات إنسانية

مركز الأبحاث المعيشية ومعلوماته الطواري، مارس 2010

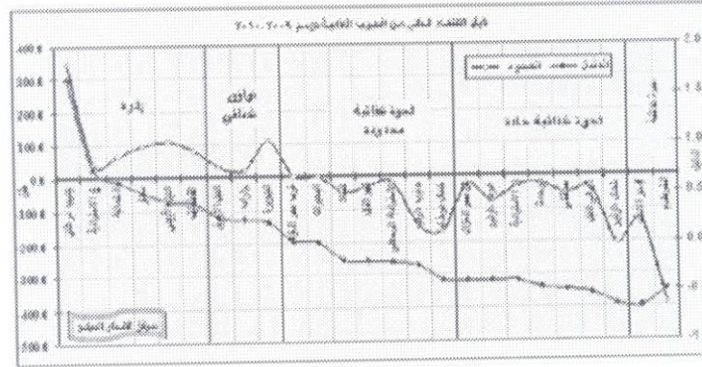
وفرة الحبوب الغذائية على مستوى الولايات موسم 2009/2010

جدول يوضح الانتاج على مستوى الولايات لموسم 2010/2009

الولاية	عدد السكان	صافي الإنتاج	الاستهلاك السنوي	المخزون / الفائض
جنوب كردان	1425812	450.0	208.2	345.9
عرب الاسوانة	627695	77.2	53.4	39.8
السماكة	710110	137.3	103.7	64.7
سبار	1317570	194.3	192.4	98.1
لنبل الأبيض	1773334	239.3	258.9	109.8
القصارف	1391391	183.3	203.1	81.8
النبل الأزرق	856410	107.3	125.0	32.2
واران	986549	78.3	83.9	19.6
الخرم	3675030	378.4	536.6	110.1
عرب بحر الخزان	338099	20.6	28.7	0.5
المحروان	705470	41.9	60.0	-0.1
كدلا	1834730	111.8	267.9	-49.0
نهر النيل	1140721	52.5	166.5	-30.8
الاسوانة الوسطى	1119042	48.1	95.1	-18.5
جنوب دارفور	4233186	284.3	618.0	-148.4
شمال كردان	2965391	114.0	432.9	-167.4
شمال بحر العوال	730991	19.2	62.1	-24.3
عرب دارفور	1339230	60.0	195.5	76.9
شرق الاسوانة	918812	23.9	78.1	30.8
الوحد	594002	11.5	50.5	23.8
جونغلي	1377622	24.9	117.1	57.1
اعلى النيل	947434	14.2	80.5	42.2
شمال دارفور	2180417	17.3	318.3	205.6
البحر الأحمر	1400298	5.3	204.4	137.9
الخرطوم	5467889	9.0	798.3	390.2
المجموع	40057235	2704	5339	-500.1

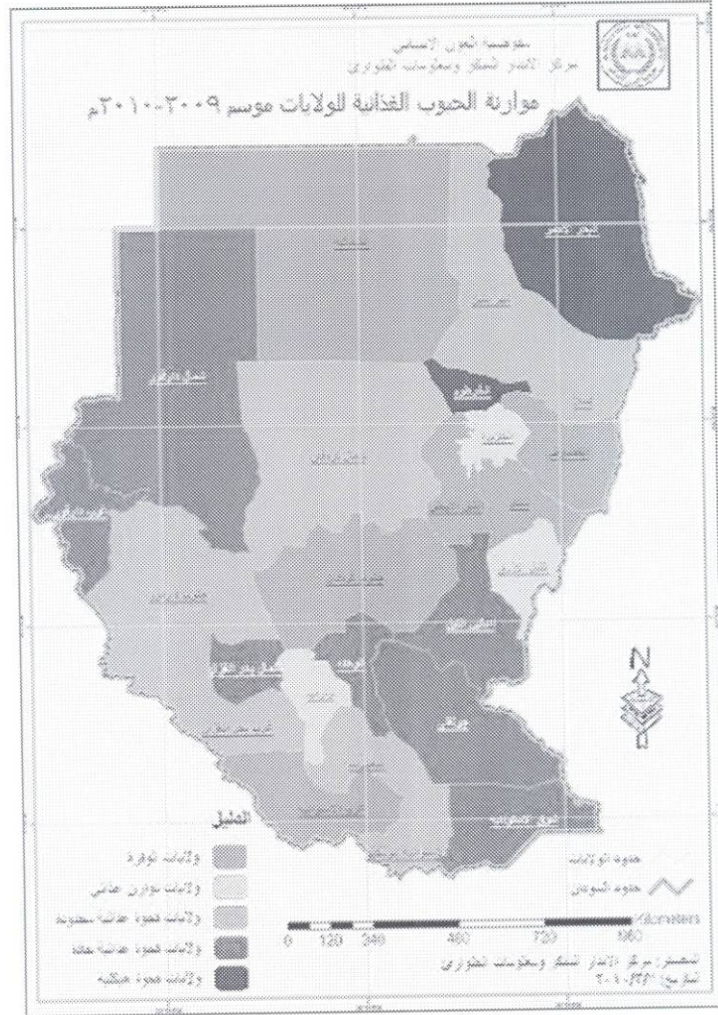
مركز الإحصاء الميفر ومعلوماته الهادري مارس 2010ء

و عليه فقد تم تقسيم ولايات السودان الى 5 مجموعات بناء على دليل الاكتفاء كما موضح في الرسم البياني ادناه



المجموعات	السمات المشتركة والمعالجات المقترحة
المجموعة الأولى	ولايات الوفرة
<ul style="list-style-type: none"> - جنوب كردفان - غرب الاستوائية - الشمالية - سنار - النيل الابيض - القصارف 	تحتاج هذه الولايات الى معالجات تتعلق بتوفير مدخلات الإنتاج في موائمتها حسب تقدم الموسم الزراعي إضافة الى سياسات تركيز الأسعار والمخزون الاستراتيجي ، ومعالجة مشكلات الإحساس وتوازن سياسات التصدير والاستيراد وسياسات التمويل بغرض حماية المنتج
المجموعة الثانية	ولايات التوازن الغذائي الذاتي
<ul style="list-style-type: none"> - النيل الأزرق - وارب - الجزيرة 	وهي الولايات ذات الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية والمعالجات المطلوبة تتعلق بالحصول على الغذاء طيلة العام ودعم الشرائح الأكثر هشاشة ويتم ذلك عن طريق السيطرة على الأسعار بطرح كميات محدودة بواسطة المخزون الاستراتيجي لتركيز الأسعار بغرض حماية المنتج والمستهلك معا وقد تحتاج أحيانا الى معالجات إنسانية تستهدف بعض الشرائح مثل التغذية المدرسية او التغذية الجافة للأطفال او الرطبة او الغذاء مقابل العمل وتوفير التقاوي المحسنة والمدخلات الزراعية في موائمت تناسب مع سير العمليات الزراعية
المجموعة الثالثة	ولايات تحتاج لمعالجات محدودة
<ul style="list-style-type: none"> - غرب بحر الغزال 	وهي تحتاج لمعالجات تركيز الأسعار بغرض حماية المستهلك خاصة خلال الفترة الحرجة الممتدة من يوليو حتى سبتمبر من

<p>خلال المخزون الاستراتيجي إضافة المعالجات الإنسانية التي تستهدف الشرائح الأكثر هشاشة مثل النازحين والعائدين وبعض المناطق التي تأثرت بفترات الجفاف الطويلة والتي أثرت مباشرة على وسائل كسب العيش للمجتمعات المحلية والإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني والمراعي وتوفر الاعلاف وموارد المياه</p>	<ul style="list-style-type: none"> - البحيرات - كسلا - نهر النيل - الاستوائية الوسطى - جنوب دارفور - شمال كردفان
<p>ولايات تحتاج لمعالجات إنسانية</p> <p>هذه الولايات تمر بظروف استثنائية تؤدي الى تدهور منظومات ووسائل كسب العيش وبالتالي تدهور حالة الأمن الغذائي وقد تحتاج هذه الولايات الى معالجات إنسانية واسعة تستهدف قطاعات عريضة من المستفيدين مثل النازحين والعائدين والمتأثرين بالحرب كما تعاني ولايات الوحدة وجونقلي و اعالي النيل من التقلبات الأمنية الناتجة عن الصراعات القبلية</p>	<p>المجموعة الرابعة</p> <ul style="list-style-type: none"> - شمال بحر الغزال - غرب دارفور - شرق الاستوائية - الوحدة - جونقلي - اعالي النيل - شمال دارفور
<p>ولايات تحتاج لمعالجات هيكلية</p> <p>تعتبر ولايتي الخرطوم والبحر الأحمر من الولايات الغير منتجة من حيث الإنتاج المحصولي وتتمتع ولاية البحر الأحمر بحجم مقدر من الثروة الحيوانية ويعتبر الرعي من أهم وسائل كسب العيش لدى المجتمعات المحلية الا ان الولاية تعاني من بعض المحددات الهيكلية التي تتمثل في إمدادات الكهرباء والمياه ونقص الخدمات إضافة الى تغشى الفقر وتآكل قدرات السكان الشرائحية ويقاوم الأمر بسيادة الثقافة المحلية في الغذاء وغيره مما ينعكس سلبيًا على الحالة التغذوية للسكان وحالة الأمن الغذائي على وجه العموم .</p> <p>اما ولاية الخرطوم فعدد السكان بها يتجاوز الـ 6 مليون نسمة يعتمدون على الأنشطة المدرة للدخل وتعاني شريحة مهمة من فقر الحضر نسبة لمحدودية الدخل.</p>	<p>المجموعة الخامسة</p> <p>البحر الأحمر الخرطوم</p>



مركز البحوث والدراسات الطوارق، مكناس، 2010م

تحديات الأمن الغذائي في السودان موسم 2009-2010

- التباين الكبير في معدلات الأمطار وحدوث صدمات مؤثرة (جفاف) في أغسطس وسبتمبر (مراحل الإزهار وتكوين الحبوب) نتيجة للبدء المتأخرة للأمطار مما يؤدي الى تقشي الأفاة في نهاية الموسم .
- النقص الكبير في إنتاج الحبوب في دول الجوار خاصة أثيوبيا وارتريا واث ذلك على تجارة الحبوب عبر الحدود من ولايات السودان المنتجة .
- الزيادة الكبيرة في أسعار الحبوب الغذائية على المستويين المحلي والعالمي وضعف القدرات الشرائية للشرائح مقدره من السكان.
- ظهور بوادر فجوة علفية في مناطق المراعي الطبيعية في كل من كردفان ودارفور وأعلى النيل والنيل الأزرق وسنار وسهل البطانة وانعكسات ذلك على الثروة الحيوانية وحركة الرعاة الموسمية وتزايد احتمالات النزاعات بين الرعاة والمزارعين وعبر الحدود.
- حاجة الشرائح الأكثر هشاشة من السكان (النازحين - العائدين - المتأثرين بالنزاعات) للمعالجات الإنسانية
- ضعف البنية التحتية في الطرق وارتفاع تكلفة النقل والتخزين.
- ضعف انسياب التمويل للعمليات الزراعية ومشكلات الاعصار المرتبطة بالتمويل.

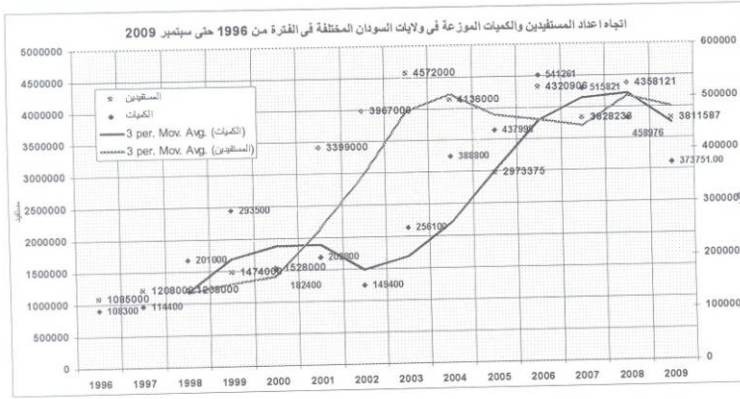
الفرص والتوصيات لمقابلة التحديات

- تقوية آليات الأمن الغذائي المتكامل المشتركة في الولايات وعمل المسوحات المشتركة على مستوى الولايات لتحديد الاحتياجات الفعلية بدقة.
- دعم وتبني الحكومة لمسوحات اقتصاديات الأسرة واكمال ولايات السودان خلال العام 2010
- السعي لزيادة الإنتاج من الحبوب الغذائية راسيا .
- تطوير جهاز التحوط والإنذار المبكر بمفوضية العون الإنساني وإعداد خطط الطوارئ وخطط الاستجابة والعمل في اتجاه تخفيف مسببات الكوارث و تقليل درجة حدة التعرض ومكافحة الفقر ودعم وتقوية آليات الموائمة.
- الاهتمام بتوفير خدمات المياه في مناطق المراعي وتأمين مسارات الرعاة لمنع الاحتكاكات بين الرعاة والمزارعين.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة تعمير البيئة والتي تدهورت بفعل الكوارث السابقة المتمثلة في الجفاف والنزاعات .
- تطوير خطط الطوارئ والاستجابة لضمان إيصال المساعدات للفئات الأكثر تضررا وتأمين الغذاء للشرائح الأكثر هشاشة من خلال المعالجات المختلفة خاصة خلال الفترة الحرجة في الوقت المناسب .
- معالجة مسببات النزاعات وتعزيز إجراءات الوقاية والتخفيف من حدتها .

مرشد الإنذار المبكر «معلوماته التفصيلية» مارس 2010»

المساعدات الغذائية الإنسانية في الفترة من 1996 حتى 2009

يشير الرسم البياني انماه إلى تصاعد حجم المعونات الإنسانية في السودان خاصة بعد العام 2003 نتيجة لتصاعد النزاع في دارفور وتركيز المجتمع الدولي على الملف الإنساني.

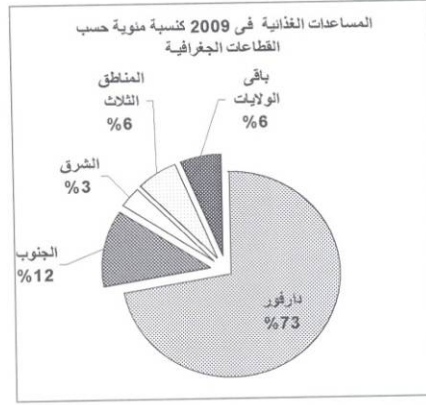
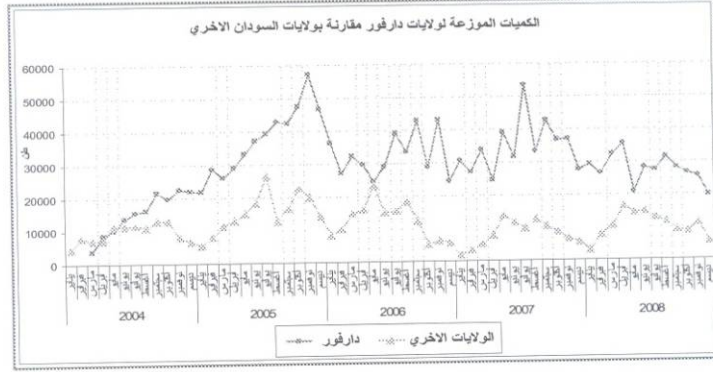


- تشهد العام 2001 و 2002 حدوث جفاف حاد شمل كافة ولايات السودان ودول الحزام السوداني (دول الإيقاد و غرب أفريقيا)
- يشير الرسم البياني الى ان تصاعد حجم المساعدات الإنسانية لا يتناسب مع التصاعد الموازي في حجم المستفيدين في الفترة من 2002 حتى 2004 والتي شهدت اندفاع المجتمع الدولي على العمل الإنساني في دارفور كما تلاحظ اتزان حجم المساعدات مع حجم المستفيدين في الاعوام 2006 و 2007 و 2008 وحتى سبتمبر 2009

العمليات الإنسانية في دارفور

رسم بياني يوضح حجم المساعدات الإنسانية الغذائية المقدمة لولايات دارفور خلال السنوات 2004, 2005, 2006, 2007 و 2008 مقارنة بحجم المساعدات التي قدمت لولايات السودان المختلفة بغرض احتواء الآثار السالبة للنزاع وتوفير الغذاء للنازحين وتشجيع عمليات العودة الطوعية مما أدى إلى بقاء كافة المؤشرات الإنسانية في معدلات أقل من المعدلات الأدنى في حالة الطوارئ.

تصاعدت حجم المساعدات الإنسانية بوتيرة متزايدة في دارفور خلال العام 2005 ثم تم حافظت على الاتزان النسبي في الأعوام 2006 و 2007 و 2008 و 2009 ويعزى هذا إلى التحسن الملحوظ في الأوضاع الإنسانية الذي شهدته معظم ولايات السودان خاصة ولايات دارفور رغم تدهور حالة الأمن الغذائي في جنوب السودان خلال العام 2009



الرسم البياني الدائري يوضح ان نسبة المستفيدين في دارفور المساعدات الغذائية الموزعة في دارفور خلال العام 2009 حتى سبتمبر تمثل نسبة 73% من جملة المساعدات الموزعة في السودان بينما تمثل في جنوب السودان 12% وفي الشرق 3% وتمثل 6% في كل من المناطق الثلاث وباقي ولايات السودان.

ملامح التقرير السنوي لبرنامج الغذاء العالمي الفترة: 1 يناير – 31 ديسمبر 2010.

- عدد المستفيدين: 6.4 ملايين
- كمية الغذاء الذي سيقدمه برنامج الأغذية العالمي: 665,550 طن متري.
- تكلفة الغذاء الذي سيقدمه برنامج الأغذية العالمي: 264.56 مليون دولار.
- التكلفة الإجمالية لبرنامج الأغذية العالمي: 873.66 مليون دولار.

تشمل هذه العملية الطارئة للعام 2010 كافة المساعدات الطارئة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في السودان، تغطي كل من دارفور وجنوب السودان والوسط والشرق والمناطق الثلاثة. ويتوقع استمرار الحاجة إلى تقديم المساعدات الغذائية الطارئة الكبيرة الحجم في المناطق المتأثرة بالنزاع في السودان خلال عام 2010 ومن المرجح أن تتوسع في بعض المناطق. وسيقوم البرنامج بتعديل استجابته في دارفور وفي جنوب السودان على أساس مستمر من خلال توسيع نظم مراقبة الأمن الغذائي.

شهد العام الماضي في جنوب السودان، تزايد الاحتياجات الغذائية الطارئة بسبب النزوح الناجم عن النزاعات الداخلية علاوة على أنشطة جيش الرب عبر الحدود. كما أن الحاجة إلى استيعاب العائدين واستضافة النازحين واللاجئين تضع أعباء إضافية على الخدمات الاجتماعية والإمدادات الغذائية، المنهكة أصلاً بفعل سنوات النزاع والاستثمار المتدني.

يبدو الآن أن التدخلات الطارئة، بما فيها دعم السكان النازحين وتوسيع البرامج التغذوية، سيستحوذ على حصة متنامية من العمليات في جنوب السودان خلال السنة أو السنتين القادمتين.

وهناك مؤشرات متنامية في جنوب السودان تشير إلى إمكانية انزلاق الوضع وعودته إلى حالة طوارئ إنسانية. حيث شهد العام الماضي احتياجات متزايدة للغذاء الطارئ بسبب النزوح الناجم عن النزاعات الداخلية علاوة على أنشطة جيش الرب عبر الحدود.

أما بالنسبة للمنطقة الوسطى والشرق والمناطق الثلاثة، سيبقى استعداد الطوارئ والمساعدات الإنسانية ذات قدر من الأهمية خلال العام القادم. كما ستبقى المساعدات الغذائية حاسمة أيضاً لدعم اندماج العائدين والإنعاش العام.

وبينما تتيح اتفاقية الشرق بيئة مواتية، إلا أن المشاكل الهيكلية الأساسية لا تزال باقية. حيث أدت الآثار المجتمعة للجفاف المستمر والنزاع إلى أضعاف إمكانية ممارسة سبل كسب العيش التقليدية، كما تتجاوز معدلات سوء التغذية في ولايتي كسلا والبحر الأحمر عتبة الطوارئ بشكل مستمر.

يتوقع استمرار الحاجة إلى تقديم مساعدات غذائية طارئة كبيرة الحجم في المناطق المتأثرة بالنزاع في السودان حتى عام 2010، وبينما يتوقع أن تكون التغيرات في أساليب البرمجة الواسعة طفيفة نسبياً، سيقوم برنامج الأغذية العالمي بتعديل استجابته في دارفور وجنوب السودان بشكل

مستمر من خلال ادخال أنظمة مراقبة الأمن الغذائي. كما أن الانتقال إلى أنظمة المراقبة الأكثر محلية مع تواتر أكبر في جمع وتحليل البيانات سيتيح القيام باستجابة برامجية أكثر مرونة على أوضاع الأمن الغذائي المتغيرة وأنماط سبل كسب العيش الناشئة.

مركز البحث، المعيشة ومعلومات الطوارئ، مارس 2010ء

وفيما يتصل بالكوارث الطبيعية، فقد شهد السودان كثيرا من الفيضانات والجفاف. ويشكل الفيضان النهري تهديدا على طول نهري النيل والسوبات، بينما حدثت السيول في أنحاء مختلفة من البلد. ويشكل الجفاف خطورة في المناطق الزراعية في وسط السودان والمجتمعات الريفية في الشمال. أما الفيضان النهري في جنوب السودان والذي يؤدي إلى النزوح وعاقة الأنشطة الزراعية يمكن أن يتطلب مساعدات خارجية كما هو الحال في السنوات القليلة الماضية.

هناك قلق متنامي حول الرؤية الاستراتيجية للموسم الزراعي الحالي. فقد توقف التقدم الموسمي لمعدل هطول الأمطار نحو الشمال في عام 2009 ثم ارتد في شهر مايو مقتربا فقط من المستوى المتوسط في أواخر يونيو. وقد شهدت أنحاء كثيرة من جنوب السودان والمناطق الثلاثة عجزا كبيرا في معدلات هطول الأمطار ونموا زراعيا أقل من المتوسط حتى نهاية شهر يونيو. وتتضمن المناطق الأكثر تأثرا كل من شمال جونقلي، وعاالي النيل، وواراب، وأحاء من شمال بحر الغزال وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

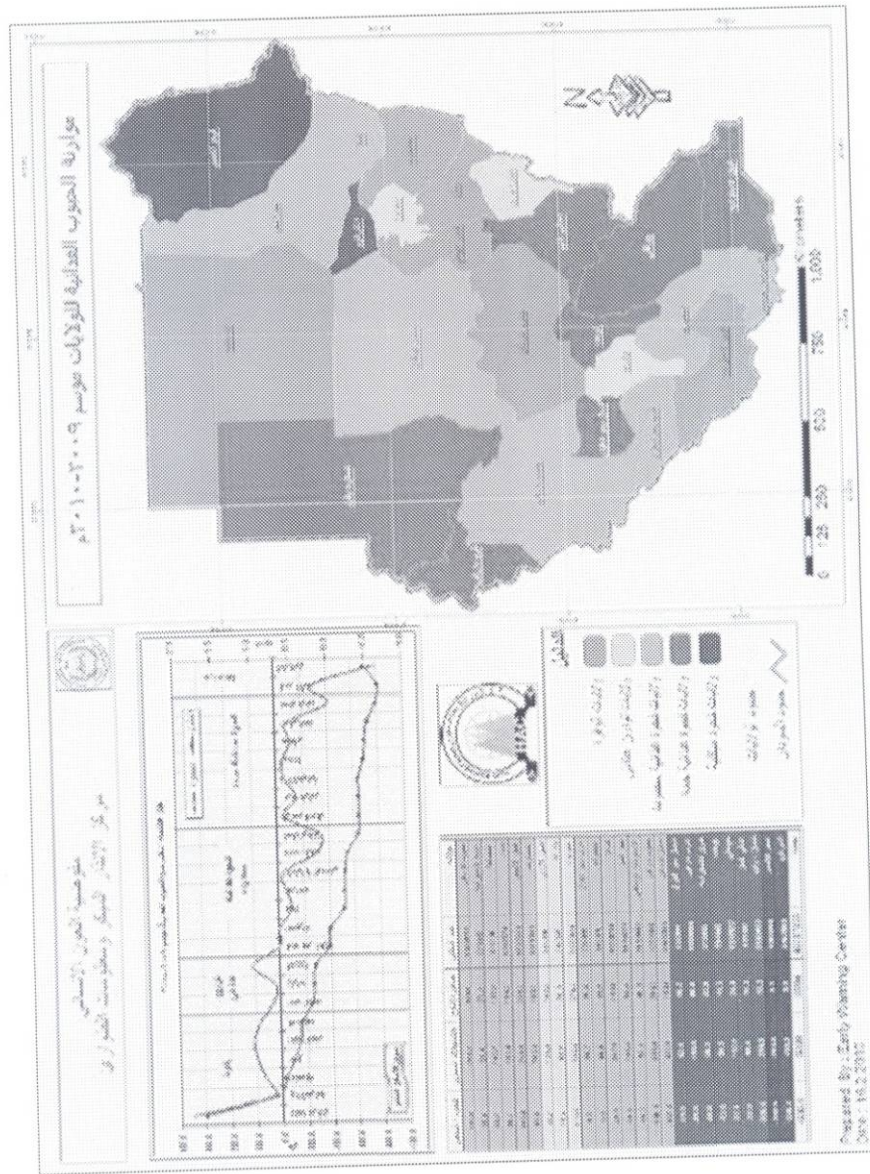
الجدول رقم 1: عدد المستفيدين حسب النشاط والمنطقة (العملية الطارئة للعام 2010)



الإجمالي	المنطقة			النشاط	
	دارفور	الوسط والشرق والمناطق الثلاثة	جنوب السودان		
4,189,500	3,785,000	248,500	156,000	المتأثرين	التوزيع العام
79,000	15,500	49,500	14,000	اللاجئون	للغذاء
258,000		78,000	180,000	العائدون	
18,500		5,500	13,000		التسريح
178,000	91,000	89,000			العمل مقابل الغذاء
137,500	62,500	43,000	32,000		العمل مقابل الإنعاش
1,588,000	448,000	550,000	585,000		العمل مقابل التعليم
163,000		52,500	110,500		العمل مقابل التدريب
640,000	550,000	18,000	72,000		التغذية الإضافية
2,000		500	1,500		التغذية العلاجية
80,000		41,000	39,000		التغذية بالمستشفيات
7,333,500	4,952,000	1,180,500	1,203,000		الإجمالي
6,442,000					الإجمالي المعدل ¹

ملاحظة: الأبحاث المعتمدة ومعلوماته الطوارئ مأخوذة من 2010

الجدول رقم 2: كمية الغذاء المطلوبة بالطن حسب النشاط والمنطقة

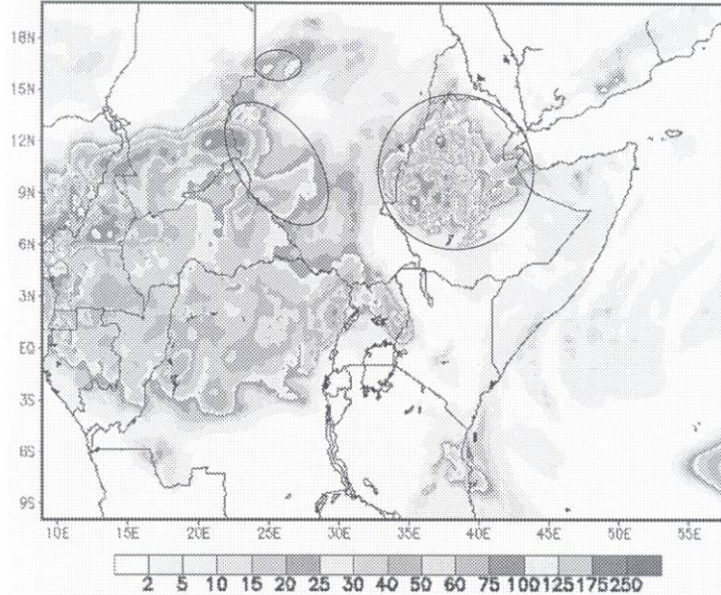
الإجمالي	المنطقة			النشاط	
	دارفور	الوسط والشرق والمناطق الثلاثة	جنوب السودان		
476,107	430,518	22,584	23,005	المتأثرين بالنزاع/النازحين	التوزيع العام للغذاء
14,611	2,850	9,623	2,138	اللاجئون	
10,000	-	1,262	8,738	العائدون	
4,513	-	1,393	3,120		التسريح
16,618	5,272	11,346	-		العمل مقابل الغذاء
26,018	6,067	3,515	16,435		العمل مقابل الإنعاش
68,943	16,626	25,825	26,491		العمل مقابل التعليم
9,112		6,142	2,970		العمل مقابل التدريب
17,540	13,946	1,644	1,950		التغذية الإضافية
3,855	-	54	3,801		التغذية العلاجية I
18,234	-	9,175	9,059		التغذية بالمستشفيات
665,550	475,280	92,563	97,707		الإجمالي



	Ministry Of Humanitarian Affairs(MOHA)	
	Humanitarian Aid Commission(HAC)	
	Center For Early Warning And Emergency Information(EWEF)	
12 #	Flood Watch Update	13/8/2008

Sudan: High Flood Risk

Rainfall forecast 13 -15 Aug 2008



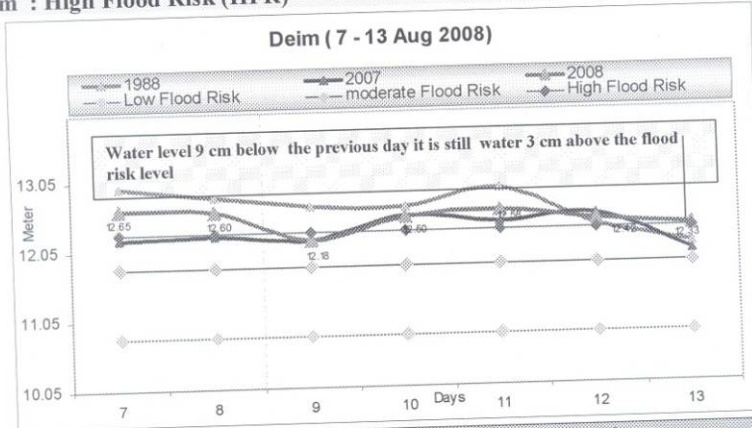
Wet condition is forecasted to continue prevailing over the Ethiopian and Eritrean plateau for the coming 3 days as indicated by the model above . Blue Nile water level will continue rising during the coming 3 days; this will be followed by steadily water level rising down stream along the main River Nile. Water levels along the main River Nile and tributaries are at high risk level.

areas prone to flooding along the main Nile River and its tributaries are under high pressure of flood risk.

Flash floods continue endangering areas prone to flash floods in Greater Darfur , Greater Kordofan Blue Nile, White Nile, Jonglie, Greater Bahr Al-Ghazal, and Central Equatoria state. Precautionary and preparatory measures must be taken to avert disastrous impacts on people, properties and health as well during the upcoming flood peak (15 August to end of September).

Humanitarian Aid Commission (HAC)	<i>Email: sewsusu@gmail.com</i>
Issued by: Center For Early Warning & Emergency information in collaboration with the Ministry of Irrigation and Water Resources	Tel :0912467240 - faxes747283 Web site : www.hacsudan.com

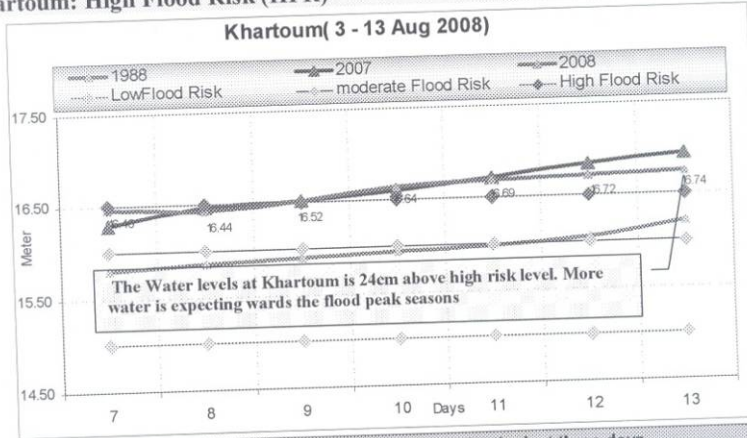
Deim : High Flood Risk (HFR)



deviation from corresponding readings for the last three days

days	Previous day	2008-2007	2008-1988	Low Flood Risk	Moderate Flood Risk	High Flood Risk
11-Aug	0.08	0.17	-0.3	1.78	0.78	0.28
12-Aug	-0.16	-0.08	0.07	1.62	0.62	0.12
13-Aug	-0.09	0.37	0.26	1.53	0.53	0.03

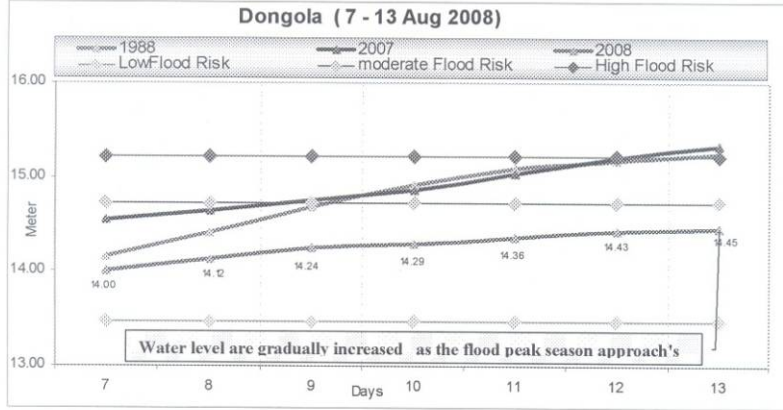
Khartoum: High Flood Risk (HFR)



deviation from corresponding readings for the last three days

days	Previous day	2008-2007	2008-1988	Low Flood Risk	Moderate Flood Risk	High Flood Risk
11-Aug	0.05	-0.03	0.71	1.69	0.69	0.19
12-Aug	0.03	-0.12	0.66	1.72	0.72	0.22
13-Aug	0.02	-0.2	0.53	1.74	0.74	0.24

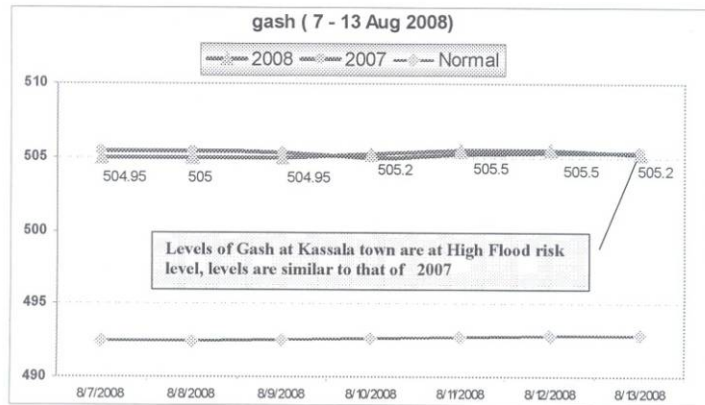
Dongola: Moderate Flood Risk (MFR)



deviation from corresponding readings for the last three days

days	Previous day	2008-2007	2008-1988	Low Flood Risk	Moderate Flood Risk	High Flood Risk
10-Aug	0.05	-0.57	-0.63	0.82	-0.43	-0.93
11-Aug	0.07	-0.68	-0.74	0.89	-0.36	-0.86
12-Aug	0.07	-0.78	-0.75	0.96	-0.29	-0.79

Gash: High Flood Risk (HFR)



Humanitarian Aid Commission (HAC) *Email: sewsusu@gmail.com*

Issued by: Center For Early Warning & Emergency information in collaboration with the Ministry of Irrigation and Water Resources Tel :0912467240 - faxes747283
Web site : www.hacsudan.com

للتواصل مع الباحث على البريد الإلكتروني: murtadamurtada55@gmail.com